

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ب - القسم الثاني :

أحرف العائلة ووظيفتها في اللغة

مكتوب
مؤلف: د. محمد العزيم
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمندوب

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة مكتبة الرياض لطباعة ١٤١٠ هـ

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

2. The second part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

3. The third part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

4. The fourth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

5. The fifth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

6. The sixth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

7. The seventh part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

8. The eighth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

9. The ninth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

10. The tenth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.



الحمد لله رب العالمين ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، الرحمة المهداة ، والنعمة المسداة ، والسراج المنير وعلى آله وأصحابه الذين عزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه ، وعلى من اقتفى دبره واتبع هديه إلى يوم الدين . . . وبعد :

فإن مما يشرح الصدر ، ويثلج الفؤاد أن يكمل الإنسان عملاً عليها بدأه فيجد فيه متعة النفس وراحة الضمير ، وقد كتبت كتبت في حروف الهوامل وأجلت الحديث عن القسم الثاني ، وهو الحروف العوامل وقلت : إلى أن يتيسر لي ذلك همون الله ، سأهاود البحث فيه والكتابة ، والحمد لله فقد وفقني إلى كتابة هذا القسم ، وأبنت فيه على قدر طاقتي حقيقة كل أداة ، ومعناها ، وأثرها في الأسلوب بصورة تفي في ظني بالمطلوب على طريقة بحثي السابق . وقد قسمت هذا البحث إلى مايلي :

أولاً : تمهيد : ذكرت فيه عدد هذه الحروف وأقسامها من حيث العمل ، والمعنى ، وصر عملها فيما بعدها ، وعرضت أقوال النحاة في ذلك .
ثانياً : جعلته خمسة أبواب على عدد الحروف الهجائية لكل باب فكانت حصيلة ما يأتي :

الباب الأول : الحروف الأحادية التي جاءت على حرف هجائي واحد وعددها ستة حروف . هي : الباء ، والتاء ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والواو .

الثاني : الباب الثاني : الحروف الثمانية ، وهي التي تتكون من حرفين

هجائين وعددها ثلاثة عشر حرفا وهي : إن ، أن ، عن ، في ، كي ، لم
لن ، لا ، ما ، مذ ، من ، من ، يا .

الثالث : الباب الثالث : الحروف الثلاثية . وهي التي تتألف من ثلاثة

أحرف وعددها ثمانية عشر حرفا وهي : إذن ، إلی ، إنَّ ، آنَّ ، هيا ، له ، خلا
رب ، عدا ، عسى ، على ، كا ، لات ، ليت ، ليس ، منذ ، متى .

الرابع : الباب الرابع : وهو ما كان عدده أربعة أحرف وعددها تسعة

أحرف وهي : إذما ، أيمن ، حتى ، حاشا ، كأن ، لسنَّ ، لعل ، لما ، مهما .

الخامس : الباب الخامس : وهو ما جاء على خمسة أحرف وهو حرف واحد

فقط ، لسنَّ ، ثم أردفت ذلك بالتناجج التي تم التوصل إليها من هذا البحث .

وختمته بذكر المصادر والمراجع التي ساعدتنا في كتابته وأتميته بالحدديث
عن محتويات هذا الكتاب .

والحمد لله الذي تسم به الصالحات ، وله الشكر والثناء حتى يرضى ، والصلاة

والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعه

إلى يوم الحساب .

المنصورة في { ذى الحجة سنة ١٤٠٩ هـ
يوليو سنة ١٩٨٩ م }

من القرآن الكريم

تمهيد : من المعلوم أن الحروف من حيث العمل فيها بعدها أو عدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قسم يعمل فيها بعده دائماً . الثاني : وقسم مرمحل لا يعمل .

الثالث : وقسم يجوز أن يكون عاملاً وأن يكون غير عامل .

وحدثنا بعون الله - سبحانه - على الحروف العاملة مطلقاً ، سواء أكانت عاملة في كل أحوالها أم عملت في بعض حالاتها : وإليك الحديث عن الحروف العاملة تفصيلاً . عدد هذه الحروف :

بالتبعية والاستقراء وجد العلماء أن هذه الحروف - بالنظر إلى عدد حروفها الهجائية تنقسم إلى خمسة أقسام وهي :

أولاً : حروف مفردة وهي الأحادية ، أي التي وردت على حرف واحد - وهو البسيط الحقيقي في صناعة اللغة - وعددها : خمسة أحرف وهي : الهاء ؛ وهي عاملة دائماً ؛ والنساء ؛ والكاف ؛ واللام ، والواو وهذه الأربعة يجوز أن تكون عاملة - وهو مرادنا - ويجوز أن تكون غير عاملة - وقد مضى الحديث عنها -

ثانياً : حروف ثنائية : وهي التي تتكون من حرفين - وعددها : ثلاثة عشر حرفاً وهي : كي - لم - لن - مذ - من - عن - في مع - وتكون عاملة دائماً - وإن - أن - ما - لا - وهذه تكون مرة عاملة وأخرى غير عاملة .

ثالثاً : حروف ثلاثية : وهي التي تركبت من ثلاثة أحرف عاملة دائماً
وهي : إلی ، خلا ، رَبَّ ، وخلا ، علی ، علَّ ، المبيح كمنذ ، ليت ،
أو عاملة تارة وهي : إذن ، إن ، أن ، كما ، ليس الخ وعددها : ثمانية عشر حرفاً
رابعاً : حروف رباعية : أي عدد حروفها أربعة وهي : حاشا . كان .
وحتى . لما . لولا . وهذه الثلاثة تعمل تارة وتهمل أخرى بخلاف
سابقتهما فهي عاملة دائماً .

خامساً : حروف خماسية : وهي المركبة من خمسة أحرف وهي : ولكن ،
وتعمل دائماً في الاعم بعدها عالم تكلف .
وجملة هذه الحروف سبعة وأربعون حرفاً .

أقسام هذه الحروف من حيث نوع العمل

وتنقسم الحروف العاملة : لازمة أو غير لازمة من جهة عملها (١) إلى أربعة أقسام : الأول : قسم يعمل في الأسماء الرفع والنصب : وهو نونان : ما يرفع الاسم وينصب الخبر ، وذلك ثلاثة أحرف وهي : ما ، وليس عند من يقول بحرفيتها ولا ، عند بعض النحاة ، وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وذلك تسعة أحرف وهي : إن . وأن . وإن . وأن . والخففتين ، وكان ، ولكن وليت ، ولعل ، وعن .

الثاني : وقسم يعمل الجر في الأسماء : وهي الحروف الآتية : الباء . والثاء والواو . والكاف . واللام . والي . وحاشي . وحتى . وخلا . ورب ومنذ . ومن . ومن . منذ . ومع . وكى . ولولا ، وهذا على رأى ، وعل . وعدا . وعن . وعلى . وفي .

الثالث : قسم يعمل النصب في الأفعال . وهي : أن . ولن . وإذن . وكما . وعند الكوفين ، وكى .

الرابع : قسم يعمل الجزم في الأفعال : وهي الحروف الآتية : لام الأمر ، ولم . ولما . وإن . وإذما .

أقسامها من جهة معانيها :

الحروف المتقدمة تسمى باصطلاحات نحوية ، نظر إليها من جهة معانيها في الكلام ، وفهم مقصودها من خلال الأسلوب . ولذلك سميت بأسماء

(١) انظر رصف المباني ص ٤ ، هـ وجواهر الأدب ص ٦ بتصرف كبير

مختلفة (١)

فإنها ما سمى بحروف النفي وهي : لم . ولما . وإن . وليس . وما . ولا .
أو بحروف الشرط والجزاء وهي : إن . إذما . وإذن . ولا يفارقها الجواب
أو بحروف النفاية : إلى . وحتى . أو بحروف التوكيد وهي : أن . وإن
مشددين ومخففين . والباء . وما . ولا الزوائد في النفي أو بحروف القسم
وهي : الباء . والواو . والهاء . واللام ومن ومن أو بحروف الابتداء وهي :
إن وأخواتها إذا دخلت على كل أداة منها . ما . وإن . ولكن ومخففين ،
وحتى . ولولا إذا وقع بعدها للبتداء والخبر . أو بحروف السببية وهي : الباء
واللام . وكى . أو بحروف النصب وهي : أن . لن . وكى . وإذن . وكىما
عند بعض النحاة ، أو بحروف التشبيه : وهي الكاف . وكان ؛ أو الاستدراك
وهي : لمكن . ولكن .

أو المصدرية وهي : أن . وأن . وما . وكى وهناك حروف تسمى بمعناها وتلك
معنى حرف واحد أو حرفان مثل : ليت حرف . عن ، ولعل : حرف ترج
وعن بمعناها أو الابتداء غاية في الزمان : منذ . ومنذ أو في المكان وهو : من
وتسمى مع الباء حرفي تبعيض أو المصاحبة وهو مع ، أو حرف مجاوزة وهو
د عن ، أو حرف دعاء وهو د فى ، أو استعلاء وهو د على ، أو الاستثناء وهي
خلا . عدا . حاشى . أو التقايل وهو رب وتأتى أيضا إذا اقتضاها الأسلوب :
للتكثير ونحو ذلك كثير .

كيف عملت هذه الحروف فيما بعدها ؟

من المعلوم أن هذه الحروف التي نسب إليها العمل رفعا وذلك بعد دلولا ، عند الفراء أو رفعا ونصبا ، أو نصبا ورفعا ، أو جرا أو جرما ، هي حروف هي حروف جامدة هامة . وفي الحقيقة لا تعمل شيئا ، والعمل للتكلم من الرفع إلى النصب إلى الجر إلى الجزم ، والنجاة باسنادهم العمل إليها وإلى غيرها من العوامل توسعوا في العبارة وأرادوا الاسناد إلى السبب والآلة فهي أمارات وعلامات نصبت للتكلم في العبارة ليضع الحركة الاعرابية المناسبة وهذا أمر ليس بغير ، فأهل كل صناعة اتفقوا على وضع شارة وعلامة تميزهم في مناحي الحياة المختلفة .

قال الرضى : (١) العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلتزم تقدمه على أثره بل هو علامة ، ثم قال : (٢) ثم أعلم أن محدث هذه المعاني في كل أمر هو التكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنته نسب لإحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالأمم فسمى وعاملا ، لكونه كالسبب للتعريف المعلم فقييل : العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزئي الكلام ، ا . م .

وقد أبان ابن جني هذه الحقيقة فقال : (٣)

« وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعض

(١) الكافية ٢٢ / ٢ (٢) المصدر السابق ٢١ / ١ (٣) الخصائص ١١٤ / ١

يأتى عازيا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة
ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب ، والجزم ، إنما هو
للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وبهذا يظهر لنا أن نسبة العمل لهذه الحروف بمنازلة إسناداً إلى السبب
أو إلى آله وأن هذا اصطلاح نحوى ، ولا مشاحه فى الاصطلاح .
وسأبدأ الحديث بالحروف الأحادية ، ثم الثنائية ، وتتلوها الثلاثية ، ثم
أردفها بالرابعة ثم أختم بالحديث عن الخماسية وما وصلت إليه من نتائج .
وإليك الحديث تفصيلاً عن كل ماسبق ، فأقول - وبالله التوفيق -

الباب الأول

الحروف الأحادية

وهي التي جاءت على حرف هجائي واحد، وهي حرف بسيط وحصيلتها في العربية خمسة أحرف منها حرف واحد وهو الباء، وما جاء في اللغة إلا بمرور به اللام، سواء كان أصليا أم زائدا، وأما الأربعة الباقية فستحدث عن عملها فقط، حينما تكون هاملة، وقد تكون هاملة بلا همل. وسبق الحديث عنها وهي: التاء، والكاف، واللام، والواو. ودونك الحديث عنها تفصيلا، وبالترتيب السابق فنقول:

(١) الباء

ترد الباء في الأسلوب العربي على وجهين:

- ١ - أصلية: وهي التي لها معنى خاص، ومتعلق من فعل أو صفة تشبيه.
- ب - زائدة: وهي التي لا معنى لها، ولا متعلق، ويقصد بها التوكيد وإليك الحديث عن كل قسم تفصيلا:

أولا: الباء الأصلية

هذه الباء لها معان كثيرة تظهر في ثنايا الأسلوب، ولكن الأصل لهذه المعاني هو الإصاق، واقتصر عليه سيوريه، حيث قال: (١)
«وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيد،

ودخلت به وضربته بالسوط ، ألزقت ضربك إياه بالسوط ، ثم قال : فما اتسع من هذا الكلام ، فهذا أصله ، وهذا ما عناه أيضا الرضى (١) حيث قال : - والباء للإصاق نحو به داء أى التصق به ، وقولك : مررت به أى أنصقت المروءة بمكان يقرب منه ، ومنه : أقسمت بك وبجباتك .

ويقول ابن هشام : (٢) ، الإصاق قيل : وهو معنى لا يفارقه فلهاذا اقتصر عليه سيبويه ، كما يقول المبرد (٣) : وأما الباء فعناه : الإصاق بالشئ . وذلك قولك : مررت بريد فالباء أنصقت مرورك بريد .

فال معنى الأصلى لها هو : الإصاق ، وباقي المعاني متفرع منه والباء حرف شفهي وتكون مستقلة دائما ، فهي حرف معنى ، ولا تكون إلا حرفا عاملا للجر ، وعملت للاختصاص ، وعدم كونها كجزء من المختص ولما لزم الدخول على الأسماء من غير شبه بالفعل ، كانت من حروف الجر (٤) حركاتها :

وهي مبنية دائما لأنها حرف ولا سيما وهي أحادية وحركت لأنها قد تقع في أول الكلام ولا يتدأ بها كن وكأت حركة بنائها على الكسر ، لتناسب حركاتها ، وحكى أبو الفتح (٥) أن أصل حركتها مع الظاهر الفتح عند بعضهم كما ورد بناؤها على الفتح (٦) مع ضمير الغيبة ومنه قولهم : بالفضل ذو فضلكم ألقه به .

(١) الكافية ٣٢٧ / ٢	(٢) المغنى ٨٨ / ١	(٣) المقتضب ١٤٢ / ٤
(٤) جواهر الأدب ص ١٥	(٥) همع المرامع ٢٠ / ٢	
(٦) جواهر الأدب ص ١٥		

أمثلتها من القرآن :

وقد وردت في القرآن الكريم كثيرا ، فقد ذكر أستاذنا الشيخ عظيمية لها (١) أمثلة كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ولا تلبسوا الحق بالباطل ، (٢) وقوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، (٣) وغير ذلك كثير . (٤)
أنواع الإصاق :

وللإصاق نوعان :

أ - حقيقى : إذا كان متصلا بنفس المجرور نحو : أمسكت الكتاب بيدي وألصقت هذا بهذا . فهو تعلق أحد المعنيين الآخر . ويدخل فيه البناء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو أمسكت يزيد الأصل أمسكت زيدا ، فأدخلوا البناء ، ليعلموا أن إمساكك إياه كان بمثابة منك له كما قال أبو حيان . (٥)

ب - مجازى : وهو إذا كان مفضيا إلى ما يقر منه نحو : مررت بمحمد مجاز على أن التصاق مروءه كان بمكان يقرب منه ، فجعل كأن ملتصق بمحمد ومن المجاز قول الله : بسم الله . وكذا قولهم حملته بطراز مدح ، وفى القسم مثل : أفسدت بالله وفى الاستعطاف نحو : بحيانك (٦)

(١) دراسات لأسلوب القرآن ص ٦ - ١١ (٢) البقرة ٤٢

(٣) البقرة ١٨٥ (٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن ص ٣ - ٥٧

(٥) مجمع المراجع ٢ / ٢٠ وابن يعيش ٨ / ٢٢ والبرهان ٤ / ٢٥٢ دراسات

للشيخ عظيمية ص ٣ (٦) جواهر الأدب ص ١٦

وقد استعملت لمعان أخرى ، ونسكن الالتصاق ملاحظ فيها وهي :

الأول : الاستعانة :

وهي الداخلة على آلة الفعل نحو : (١) كتبت بالقلم وعمل البنغار
بالقدوم وخطت بالإبرة ، قال الرضى (٢) : وهذا المعنى مجاز للالتصاق قيل :
ومنه البسمة ؛ وقد أتيت الاستعانة للبناء بجمهرة العلماء ، وقد جاءت في القرآن
السكرم مثل : ولا طائر يطير بجناحيه (٣) ونحو : اقرأ باسم ربك الذي
خلق (٤) وكذلك : فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد امتدوا ، (٥)
ولكن ابن مالك أدخلها في باب السببية لأنها وقعت في القرآن ولا يصح
التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة الى الله تعالى ، وجعل السببية في مصحوبها
مجازا . وهذا جائز ، والاستعانة عنده لا تجوز :

والواقع أن الاستعانة أيضا مجاز في مصحوبها ، والتعبير بها يجري على سنن
الأسلوب العربي . فإذا جعل ابن مالك السببية مجازا فلا مانع أن تكون
الاستعانة كذلك ، والله عز وجل منزّه عن النقص والاحتياج واللفظ يجري
على العرف . ومن أمثلتها في الشعر قوله :

نحن بنو جمدة أصحاب الفلج • نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٦)

١) انظر المعنى ١ / ٩٧ وتحفة الغريب ١ / ٢١٦ ورصف الملباني ص ١٤٤

٢) الكافية ٢ / ٢٣٧ (٣) الأنعام ٣٨ (٤) الفلق ١

٥) آل عمران ١٣٧ (٦) هذا البيت من بحر الرجز للناطقة الجعدى في

ديوانه ص ٢١٦ وهو في الخزائن ٤ / ١٥٩ وأدب الكاتب ١٨٤ والأنصاف ٢٨٤

والمعنى ١١٥ وشواهد ٣٣٢ ورصف الملباني ص ١٤٢ والفلج : الماء الجاري .

الثاني : السببية :

وهي التي تفيد التعليل لما قبلها ، ويقول عنها الرضى (١) : وهي فرع الاستعانة وقد ذكر لها التبع عزيمة ثمانى وأربعين آية قال تعالى : فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم (٢) ونحو قوله تعالى : الحر بالحر والعبد بالعبد (٣) ومنه قولهم : اقميت بريد الأسد أى بسبب لقاءى لإياه ، ونحو : ونة ضربتك بمخالفتك ، وأحسنت إليك باكرامك ، وقد سمي بعضهم بهذا الغرض بالتعليل (٤) وضابط كل منهما : أن يحسن في مكان كل منهما اللام ، وكان النحويون «٥» القدامى يسمونها بأه الاستعانة ولكن المحققين منهم تزيها قه سبحانه عما يعزى إليه من الاستعانة فسموها بالسببية « د » .

الثالث : التعمدية :

وهي المعاقبة للمزمة في تمير الفاعل «٧» مفعولا نحو قوله تعالى : ذهب «٧» الله بنورهم ويؤيد ذلك قراءة الجاني : ذهب «٨» الله نورهم ، ونحو قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم «٩» وقد جاءت الباء مع المتعدى نحو قول العرب صككت الحجر بالحجر ، وداعت بعض الناس ببعض .
قال الرضى «١٠» : وهذا المعنى يختص بالباء بين حروف الجر نحو : ذهبت به

-
- | | | |
|---|----------------------|----------------|
| ١ - الكافية ٢ / ٣٠٥ | ٢ - دراسات من ص ١١٦ | ٣ - النساء ١٦٠ |
| ٤ - البقرة ١ / ١٧٨ | ٥ - جواهر الأدب ص ١٧ | |
| ٦ - وهذا ما سار عليه ابن مالك في شرح التسميد ، انظر الجنى الداني ص ٣٩ | | |
| ٧ - الجنى الداني ص ٣٧ | ٨ - البقرة ١٧ | |
| ٩ - دراسات لأسلوب القرآن ص ١٩ | ١٠ - البقرة ٢٠ | |

وقت به أى أذهب وأقته ... وما سمعته مقدروا إلا فى قراءة من قرأه أتوفى
زبر الحديد، (١) أى أتوفى بزبر الحديد .

والياء على ذلك تدخل على المتعدى واللازم ، فهل توصل العامل إلى المفعول
بواسطة حرف الجر ، ولا خصوصية للياء فى ذلك ، بل هى موجودة فى جميع
حروف الجر غير الزائدة لما ذكره الدامى (٢) وباء التعدية عند الجمهور بمعنى
همزة التعدية ، ولا عورة برأى المرد والسبيل (٣) فى أن الياء تختلف عن الهمزة
فى أنها تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول به فى الفعل نحو : قت به ، ولكن يرد
عليهم بقوله تعالى : ذهب الله بنورهم ، لأن الله لا يوصف بالذهاب مع النور
كما يظهر ضعف رأى ابن مالك (٤) حيث خصها بالفعل اللازم لورودها مع
المتعدى كما سبق .

وأجاد السيوطى (٥) حيث جعلها كثيراً ما تدخل على الفاعل التعدية نحو
ذهب بزيد وأذهبته ، وتأتى مع المتعدى نحو : دفع الله الناس بعضهم ببعض
وقال : وتسمى أيضاً : إم النقل ، ومثالها أيضاً : فلما ذهبوا به (٦) ونحو :
أكذبتم يأتى (٧) .

الرابع . الاستعلاء :

وهى التى تكون بمعنى : على ، وقد وردت فى الشعر كما قال ابن الشجرى (٨)
قال الشاعر :

- | | | |
|-----------------|-------------------------|-----------------------|
| (١) الكهف ٩٦ | (٢) محفة الغريب ١ / ٢١٤ | (٣) الجنى الدانى ص ٣٨ |
| (٤) دراسات ص ١٩ | (٥) الهمع ص ٢٠ / ٢ | (٦) يوسف ١٥ |
| (٧) الفل ٨٤ | (٨) ٢٧ / ٢ أمال الشجرى | |

أرب يبول الشمليات برأسه . لقد هان من بآلت عليه الثعالب (١)
وجاءت في القرآن الكريم مثل : لو تسوى بهم الأرض (٢) وقوله تعالى :
وإذا مررا بهم يتغامزون (٣) وأيضا : فإنما يسرناه بلسانك (٤) وقال أيضا :
ومن أهل الكتاب من (٥) إن تأمنه بقنطار ، والذي أثبت للباء هذا المعنى
الكوفيون (٦) وأوردوا عليه الآيات السابقة ، والبيت السابق ، وأيدهم في
ذلك كثير من العلماء واستدلوا بتعاقب ، على ، مكانها عما يدل على أن المعنى
واحد مثل (٧) : وإذا مروا بهم ومثل : وإنكم لتمرون عليهم ونحو : من إن
تأمنه بقنطار ، ونحو : هل آمنكم عليه . فالهمل واحد ونحو ذلك كثير مما
يؤيد رأى الكوفيين وهو الصواب .

الخامس : التبعية :

ومعناه : التي يحسن موضعها ، من ، وأثبت هذا المعنى الأصمعي (٨)
والفارسى ، والكوفيون والفتي وابن مالك ، وجعلوا منه قوله تعالى :
يشرب بها عباد الله (٩) أى منها وقوله : وامسحوا برؤوسكم (١٠) أى بضمض
رؤوسكم وهذا مذهب الشافعى - رحمه الله - وقول الشاعر :

- (١) هذا البيت من الطريل لراشد بن عبد الله وهو في المغنى ١/١١٦ وشواهده
٣١٧ والجنى الدانى ٤٣ (٢) آل عمران ٢٥٣ (٣) المطففين ٣٠
(٤) مريم ٩٧ (٥) آل عمران ٧٥ (٦) الجمع ٢/٢١
(٧) دراسات لأسلوب القرآن ص ١٩ ، ٢١ (٨) الجنى الدانى ص ٤٣ ،
والجمع ص ٢١/٢ (٩) الإنسان ٦ (١٠) المائدة ٦

شربين بماء البحر، ثم ترفعت * متى يلجج خضر، لهن نبيج (١)
وقول الشاعر الآخر :

فلثمت فاما، آخذنا بقرونها * شرب القريف، ببردماء الحشرج (٢)
وأذكر جمهرة النحويين هذا المعنى للباء، قال الرضى (٣) : قال ابن جنى : إن
أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء ومذهبه أنها زائدة، لأن
الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه ويحمل المانعون ماورد على أنها إما : للتضمنين
فضمنا * يشرب، شرب، شرب، بمعنى : يروى . ولما : للاستعانة .
ففي الآية حذف وقلب، فإن : مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل
بالماء، فالأصل : امسحوا رءوسكم بالماء .

وبرى ابن هشام (٤) أن الظاهر فيها أنها الإصاق، وهذا على الأصل .
قال بعض النحاة (٥) المانعين لذلك : ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد
بالقوم، تريد من القوم، وقبضت بالدرهم أى من الدرهم، وهذا غير جائز
وأرى : أن معنى التبعيض غير متعين فى الأمثلة التى وردت، وأن حملها

- ١ (البيت من الطويل لأبى ذؤيب وهو فى ديوان الهذليين ١ / ١٥ والخزانة
٣ / ١٩٣ والأزهية ٢٠٩ والخصائص ٢ / ٨٥ وصر الصناعة ١ / ١٥٢
٢ (البيت من الكامل لعمر بن أبى ربيعة وهو فى ديوانه ص ٤٨٩ وفى المغنى
١ / ١١١ وشواهده ٣٢٠ والجنى الدانى ٤٤ والهمع ٢ / ٢١ والنزيف :
العطشان، والحشرج : نقرة فى الجبل . ٣ (الكافية ٢ / ٣٨٢
٤ (المغنى ١ / ٩١ ٥ (الهمع ٢ / ٢١

على الأصل في معناها ، وهو « الإلصاق ، أولى ، ولا فائدة في الإخبار بشرب البعض مما سبق .

السادس : المصاحبة :

تأتي الباء بمعنى المصاحبة (١) نحو : خرج بعشيرته ودخل عليه بشباب السفر واشترى الفرس بصرجه ولجامه ، والتقدير في الأمثلة السابقة يجوز أن يكون : خرج وعشيرته معه أو مصاحباً بعشيرته . وعلى ذلك فلها علامتان أن يحسن في موضعها (٢) مع ، والثانية أن يغنى عنها وعن مصحوبها الحال فمثال ذلك قوله تعالى : أهبط بسلام (٣) أى معه وكذلك نحو : وإذا جاءكم قالوا آمنا ، (٤) وقد دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به ، والتقدير فيها : أهبط مسلماً عليك ، وقد دخلوا كافرين . ولذلك لما صح وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحاة باء الحال .

قال ابن يعيش (٥) : قلنا كان المعنى يعود إلى ذلك لغير الباء بالمصاحبة ، . . ومن ذلك قوله تعالى : تنبت بالدهن (٦) وصيغ للكلين ، في قول المحققين من أصحابنا وتأويله : تنبت ما تنبته والدهن فيه .

وقال الرضى : (٧) وتكون بمعنى مع ، وهى التى يقال لها باء المصاحبة نحو : واشترى الدار بآلاتها قبل : ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً - أى كدائمين بالكفر وكائنة بآلاتها ، والظاهر أنه لا منع من كونها لغوا ، ا . هـ

(١) ابن يعيش ٢٢/٨ (٢) تحفة الغريب ٢١٦/١ (٣) هود ٤٨
(٤) المائدة ٦١ (٥) ٢٢/٨ (٦) المؤمنون ٢٠ (٧) الكافية ٣٢٧/٢

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى : الْمَلَابِيسَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ (١)
وَالْمَعْنَى مَلْتَبِيسًا وَمَصْحُوبًا بِغَضَبٍ ، وَمِنْهُ أَيْضًا : نَحْنُ نَقْصِرُ عَلَيْكَ نَبَاهِمُ (٢)
بِالْحَقِّ . قَالِبَاءَ الْمَلَابِيسَةِ ، وَهِيَ وَجَرُّوْهَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ : نَقْصِرُ ، أَوْ مَفْعُولُهُ
أَوْ كَوْنُهَا لِلْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ (٣)
وَالْتَقْدِيرُ : إِلَّا مَلْتَبِيسًا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا : نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ (٤)
الْأَمِينُ فَـ د هـ ، فِي مَوْضِعِ الْحَالِ . وَقَدْ تَجَدَّدَتْ تَحْتَمَلُ الْحَالِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِثْلَ
قَالُوا الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ (٥) . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ (٦) : الْبَاءُ لِلتَّمْدِيدِ ، وَيَقُولُ
الْمَكْبَرِيُّ (٧) الْبَاءُ لِلْحَالِ ، كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا تَبْكَوْنَ وَصَفَهُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : وَإِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا (٨) وَقَدْ سَأَلْتُ أَسْتَاذَنَا الشَّيْخَ عَضِيمَةَ (٩)
هَؤُلَاءِ الْمَعْنَى ، وَنَقَلَهَا فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تَعُودُ إِلَى الْمَكَلَمَةِ
السَّابِقَةِ ، فَإِنْ سَبَقَتْ بِمَعْرِفَةٍ كَانَتْ لِلْحَالِ أَوْ بِتَكْرَرٍ كَانَتْ صَفَةً ، وَعَلَى كُلِّ
قَالَمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَحْدُدُ الْمُرَادَ مِنْهَا .
وَالْمَعْنَى السَّابِقَةُ فِي الْحَقِيقَةِ تَنْتَصِلُ بِالْإِلِصْقِ اتِّصَالًا وَثِيقًا .

السَّامِعُ : الْقِسْمُ :

يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ (١٠) : الْبَاءُ أَصْلُ حُرُوفِ الْقِسْمِ ، وَلِذَلِكَ خَصَّتْ بِجَوَازِ
ذِكْرِ الْفِعْلِ مَعَهَا وَدَخَلَتْهَا عَلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ : بِكَ لَا فَعْلُنَ ، وَاسْتَمْتَاهَا فِي الْقِسْمِ

- | | | | | | | | |
|-----|-----------------|-----|---------------------------|-----|--------------------------------|-----|------------------|
| (١) | الْأَفْعَالُ ١٦ | (٢) | السَّكُوفُ ١٣ | (٣) | إِبْرَاهِيمُ ٤ | (٤) | الشُّعْرَاءُ ١٩٣ |
| (٥) | الْبَقَرَةُ ٧١ | (٦) | الْبَحْرُ ١ / ٢٥٧ | (٧) | أَمَلًا - مَا مِنْهُ الرِّحْنُ | | |
| (٨) | يُونُسَ ٦٨ | (٩) | دُرَاسَاتُ مَنْ ص ٢٧ - ٤٩ | | | | |

الاستعطاف نحو : بالله هل قام زيد ؟ ويجوز حذفها مع الله في القسم إذا كرن ، وحذف غيره شاذ .

فمثال ذكر فعل القسم معها قول الله تعالى : ثم جاءوك يملفون بالله (١) إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا ، وقوله تعالى : فيقسمان بالله (٢) إن ارتبتم لا نشرى به ثمننا . وقد صرح القرآن الكريم بفعل القسم معها كثيرا ، كما حذفه معها نحو قوله تعالى : وقالوا بعزة فرعون (٣) إنا لنحن الغالبون . وقوله أيضا : قال رب بما أنعمت على (٤) فلن أكون ظهيرا للمجرمين ، فالباء في د حزة ، وبما للقسم والفعل : أقسم قد حذف معها (٥) ، وحذف فعل القسم معها مزية اختصت بها الباء ، ودخولها على الضمير نحو : بك لأجتهن ، ودخولها في القسم الاستعطاف مزية ثالثة لها نحو بربك هل شاهدت ليلى ، أى أسألك بالله مستحلفا ، أما المزية الرابعة للباء أن الباء تكون جارة للامم بعدها في القسم وغيره ، بخلاف غيرها من الواو والياء ، فلا تجر إلا في القسم ، وقد يشترك معها في ذلك بعض حروف القسم كاللام (٦) ومن ذلك قول الشاعر :

الله ربك إن أتيت فقل له • هذا ابن هرمة واقفا بالباب (٧)

قال الماتني (٨) . ويشاب هذا بسؤال - قال الشاعر :

- (١) الذاء ٦٢ (٢) المائدة ١٠٦ (٣) الشعراء ٤٤
- (٤) القصص ١٧ (٥) دراسات للقرآن ص ٢٠٣ (٦) الجنى الداني ٤٥
- (٧) هذا البيت من الكامل لابن هرمة وهو في ديوانه ٧ وابن يعيش ٩ / ١٠١
- ورصف المباني ص ١٤٦ والشاهد به بالله ، حيث جاءت اللام للقسم .
- (٨) رصف المباني ص ١٤٦ والبيت يتمثل به فقط ولا يستشهد به وهو الأصح

ألا مادت أمامة باحتيال . . لتقتلني فلا بك ما أبلى (١)

والمعنى : وحق الله وحقك . فالباء للقسم ، وذلك بعد سؤال أيضا .

الثامن : التجريد :

ومعناه : أن ينتزع من أمر ذي صفة (٢) آخر مثله مبالغة في كمالها فيه
لما مدحنا نحو : لقيت بمحمد بحراً ، وبعلی أسداً ، ولئن سألت فلاناً لتسألني
به البحر أو ذماً : نحو : لقيت بخالد سفيهاً . فالباء تجرد مصحوبها عن غير
هذه الصفة ، وثبتت له تلك الصفة بحيث يجعله كأنه منطبق عليها ، مجرول بها
قال أبو حيان (٣) : والصحيح أنها للسبب .

التاسع : البذل :

وهي التي يصح في موضعها كلمة « بذل » ، نحو قوله تعالى : « إن الذين (٤)
يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أؤثلك لاخلق لهم » والباء هنا قد دخلت
على المترك ، وقد تدخل على المأخوذ كقوله تعالى : « فليقاتل في سبيل الله (٥)
الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة » واختلف العلماء في تسمية هذه الباء
فالعكبري (٦) يطلق عليها : باء العوض ، والرضي (٧) يقول عنها : إنها للمقابلة

(١) البيت من الوافر وهو لغوي به بن سلبى ، وهو في الخصائص ١٩ / ٢
واللسان « طلل » ، وابن يعيش ١٠١ / ٩ وفي حاشية أبي تمام ١٥ / ١
والاحتفال : إلا يتحال الضمير ، وفيها معنى السؤال أيضا ، والشاهد فيه
فلا بك حيث دخلت على لم بنفسه ابن يعيش وإنما نسبه أبو تمام في حاشيته

(٢) الكافية ٢ / ٣٢٨ (٣) الجمع ٢ / ٢٢ (٤) آل عمران ٧٧

(٥) النساء ٧٤ (٦) أملاء مامن به الرحمن ٢ / ١٢ (٧) الكافية ٢ / ٣٢٧

كما ذكر ابن مالك (١) أن الباء الداخلة على الألف والاعواض نحو اشتريت
الفرس بألف ، وكافآت الإحسان بضعف : وقد تسمى باء العروض .
وقد أرجعها بعضهم إلى ذ السبب ، ولكن البدل فيها واضح دون السبب .
العاشر : المجاوزة :

وهي التي تفيد معنى « عن » ، وهذا المعنى كوفي (٢) وتكون عند وقوعها بعد
السؤال عندهم فقط مثل قوله تعالى : فاسأل به حبيرا (٣) وقوله تعالى : سأل
سائل بعذاب (٤) واقع بدليل قوله تعالى : يسألون (٥) عن أنبيائكم .
وقد ورد من غير مصاحبة السؤال وعليه ابن مالك (٦) نحو : يسعى نووم
بين أيديهم ، وبأيديهم (٧) ونحو : يوم تشقق السماء (٨) بالقيام .
وأنكر البصريون هذا المعنى ، وأولوا ما ورد على أن الباء فيه للسببية أو
تضمنين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام ، وقالوا : لو كانت الباء بمعنى « عن » ،
لجاز أظلمته بجوع ، وسقيته بعيمة تريد عن جوع وعن عيمة ، وهذا غير
جائز .

الحادي عشر : الظرفية :

وهي التي يحسن أن يقرر بموضعها لفظة « في » ، وتدخل على اسم مرتب
ظروف المكان كقوله تعالى : ولقد نصركم الله (٩) بدر وأتمم آذنه ، وقوله

- | | | |
|-----------------------|-------------------|----------------------|
| ١ - الجنى الداني ص ٤٧ | ٢ - الهمع ٢ / ٢٢ | ٣ - الفرقان ٥٦ |
| ٤ - المعارج ١ | ٥ - الأحزاب ٢٠ | ٦ - الهمع ٢ / ٢٢ |
| ٧ - التحريم ٨ | ٨ - الفرقان ٢٥ | ٩ - جواهر الأدب ص ١٨ |
| والهمع ٢ / ٢٢ | ١٠ - آل عمران ١٢٣ | ١١ - طه ١٢ |

إنك بالوادي المقدس طوى (١) أو من ظروف الزمان نحو : إلا آل لوط
نجيناهم بسحر ، (٢) .
قال الدمامي (٣) : فإن قلت : هل تقع للظرفية المجازية ؟ قلت : قال في
قوله تعالى : ولقد أنذرهم بطشتنا (٤) فتأروا بالندر ، أى شكوا فيها .
ويقول الميرد (٥) كما نقول : فلان في الموضوع وبالموضع ، فيدخل الباء على وفي ،
وقال ابن جنى في التنبيه : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة نحو : ذكرنا
بالبصرة وأقنا بالمدينة وهو محجوج ، يقصد أنها جاءت مع المعرفة نحو :
ولنكم لعرون عليهم مصبحين (٦) وبالليل ونحو : وبالأحجار يستفرون (٧)
ومع التكرار كما ذكرنا في الآية الأولى والثالثة وقد أورد صاحب كتاب (٨)
دراسات لأسلوب القرآن الكريم جملة كبيرة من الآيات القرآنية شواهد لها
مع النوعين .

الثاني عشر : الباء المكالمة :

وقد أثبتنا أبو حيان في البحر المحيط في قوله تعالى : وفلقنا اضربوه (٩)
ببعضها ، فقال : الباء المكالمة ، وفي قوله تعالى : وفلقنا أبواب السماء (١٠)
بماء منهم ، قال : جعل الماء كأنه آلة يفتح بها : كما نقول : فتحت الباب
بالمفتاح ، ويجوز أن تذكر له أى ملتبسة بماء منهم . كما قال عند قوله تعالى

- | | | | |
|-------------------|-----------------------------------|------------------|--------------|
| ١ - طه ١٢ | ٢ - القمر ٣٤ | ٣ - ٢١٨ / ١ | ٤ - القمر ٣٦ |
| ٥ - الممتزج ٢٣١٠٢ | ٦ - دراسات لأسلوب القرآن ص ١٢ / ١ | | |
| ٧ - الصفات ١٣٧ | ٨ - الذاريات ١٨ | ٩ - من ص ١٢ / ١٥ | |
| ١٠ - البقرة ٧٣ | | | |

« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض (١) لفسدت الأرض ، الباء للهدية ولا يبعد أن تكون الالة ، فلا يكون المجرور مقمولا ، وعلى أن تكون الالة يصح نسبة الفعل إليها - على سبيل المجاز ، والواقع أنها هي - الاستعانة التي سماها بالالة ، وقد صرح بذلك السيوطي في الهمم - مع (٢) وقد أثبت بعض النحاة للباء معاني أخرى قبل : أن تكون بمعنى « إلى » كما في قوله تعالى « وقد أحسن (٣) » بي إذ أخرجني من السجن ، فهي عندهم تفيد الغاية كما ذكر في الهمم ، وغيره والواقع أنها على المعنى الأصلي للباء ، وهو الإصاق ، ومثل : ضمن أحسن معنى : لطف .

قال ابن هشام الحضراوى (٤) : ويعنى الكاف داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه نحو : لقبت يزيد الأسد ، ورأيت به القمر أى بلقاني إياه أى شبهه ، قال أبو حيان : والصحيح أنها للسبب أى بسبب لغائه وسبب روقيته ، أو النجريد السابق .

ثانياً : الباء الزائدة

المراد بزيادتها : أنها تأتي للتوكيد ، ولاتحدث معنى من المعاني المذكورة في الأصلية ، فلا معنى لها ، ولا متعلق .

مواضع زيادتها :

وتأتي الباء زائدة في ستة مواضع .

الأول : الفاعل : وهي معه على ثلاثة أضرب : لازمة ، غالبة ، ضرورة ، فاللازمة : في فاعل « أفعل » في التعجب على مذهب جمهور البصريين نحو « أكرم محمد ، وأحسن بالعلم » بمعنى صار ذا حسن . والأصل : « أكرم محمد وأحسن العلم » ثم غيرت الصيغة من الخبر إلى العال ، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ ، وعلى ذلك فأسلوب التعجب طلب اللفظ خبري المعنى .

أما غير هؤلاء فيقولون : إن أسلوب التعجب طلب لفظاً ومعنى . وفاعله ضمير المخاطب المستتر ، والباء للتمدية ، وما بعدها مفعول به ، وعلى ذلك فالباء ليست زائدة ، وإنما هي أصلية (١)

والغالبية : في فاعل « كنى » وما تصرف منها ، وهي بمعنى « حسب » نحو : قوله تعالى : « كنى بالله شهيداً » (٢) والباء زائدة ، وهي قاصرة بمعنى حسب فإن كانت بمعنى « وقى » نصبت مفعولين ، ولم تدخل عليها الباء الزائدة نحو قوله تعالى : « كنى الله المؤمنين القتال » (٣) وقوله تعالى : « فسيفكهم الله » (٤)

١ - المغني ١/ ٩١ ، ٩٢ - ٢ - الآية ٧٩ ، ١٦٦ من الفساء و ٤٨ من الفتح

٣ - الأحزاب ٢٥ - ٤ - البقرة ١٣٧ - والجنى الداني ٤٧ ، ٤٨

وهو السميع العليم ، أو كانت بمعنى ذاك وأغنى ، نصبت مفعولاً به واحداً نحو قول الشاعر :

قليل منك يكفيني ولكن قليلاً لك لا يقال له قليل (١)

وقد رد بمعنى حسب ، بدون الباء وهذا قليل كقول الشاعر :

عميرة ودع إن تجهزت غادياً * كفى الشيب والإسلام للرهـاء (٢)

والضرورة كقول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لانت لبون بني زياد (٣)

وقول الآخر :

١ - هذا البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، وهو في المغني ١٠٧ ، ٦٧٥

والشاهد فيه يكفيني ، حيث نصبت بكفي مفعولاً واحداً .

٢ - البيت من الطويل لإسـهم عبد بن الحـسـن وهو في ديوانه ص ١٦ والكتاب

١ / ٢٣٠ : ٢ / ٣٠٨ والخصائص ٢ / ٤٨٨ وابن يعيش ٢ : ١١٥ / ٧ : ٨٤

١٤٨ ، ٨ / ٢٤ : ٩٣ ، ١٣٨ والانصاف ١٠٨ والمغني ١٠٦ ، ١١٢

والأشعر في ٣ / ١٩ .

٣ - البيت من الوافر لقيس بن زاهر في الكتاب ١ / ١٥ ، ٢ : ٥٩ ونوادر

أبي زيد ٢٠٣ الجمل للزجاجي ٣٧٣ والخصائص ١ : ٣٣٣ ، ٣٣٧ والمختص

١ : ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ وابن الشجري ٢ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ والانصاف ٢٠

و ابن يعيش ٨ : ٢٤ / ١٠ : ١٠٤ والمقرب ٢ : ٤٣ والخـرارة ٣ : ٤ : ٥

والمغني ١٠٨ ومعجم الشواهد ١٢٢ / ١ والجني الثاني ٥٠

ألا هل أتمها والحوادث حجة • بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا (١)

الثاني : المفعول به :

وزيادتها معه كثيرة وذلك مثل قول الله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٢) قال ابن يعيش (٣) والذي يدل على زيادتها هنا قوله تعالى : « وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بهم » (٤) ، وقال سيبويه : « وألقى فيها رواسي » (٥) ألا ترى أن الفعل قد تعدى بنفسه من غير وساطة البناء ، ومن ذلك « ألم يعلم بأن الله يرى » (٦) ، البناء زائدة لقوله تعالى : « ويعلمون أن الله هو الحق » (٧) ، من غير بناء .

وقال الرضي (٨) :

وتزاد قياسا في مفعول « علمت » ، وعرفت ، وجمعت ، وسمعت ، وثيقنت وأحسست . . . وقولهم : سمعت يزيد وعلمت به أي بحال زيد . على حذف المضى . . . ثم قال : وتزاد سماها بكثرة في المفعول به نحو وألقى بيده قال الشاعر :

(١) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٣٩٢ والخصائص ١/٣٣٥

والانصاف ١٧١ واللسان د بقر ، والخزانة ٤ : ١٦١ وابن يعيش ٨ : ٢٣

، ٢٤ والجني الداني ٥٠ ومعجم الشواهد ١/١٣٨ والبقر : ترك الخمر

(٢) البقرة ١٩٥ (٣) ٢٥/٨ (٤) لقمان ١٠

(٥) الحجر ١٩ (٦) العلق ١٤ (٧) النور ٢٥

(٨) الكافية ٢/٣٢٨ .

نحن بنى ضبة ، أصحاب الفلج * نضرب بالسيف ، وزجوا بالفرج (١)
وقلت زيادتها في مفعول ذى مفعولين كقول حسان :
تبلى فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام (٢) .
كأزبدت في مفعول كنى المتعدية لواحد ، ومنه قول الشاعر :
فكفى بنسا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد إيانا (٣)
ومع كثرة زيادة الباء في المفعول به ، إلا أنه لا ينضبط تحت قاعدة محددة
ولكن ينظر إلى الباء معه ، إن كان حذفها كوجودها ، ولا تفيد إلا التوكيد .
فهي الباء الزائدة وهكذا .

- (١) هذا البيت من الرجز للناطقة الجعدى وهو فى الانصاف ٢٨٤ والخزانة
٤ : ١٥٩ والمغنى ١٠٨ - ١١٤ وملحقات ديوانه ٢١٦ والجنى الدانى ٥٢
ومعجم الشواهد ٢ / ٤٥٣ والفلج : النصر والظفر .
(٢) البيت من الكامل لحسان بن ثابت فى ديوانه ٣٦٢ والمغنى ١٠٩ - ١١٤
والهمع ١ / ١٦٧ والدرر ١ : ١٤٤ والأشعر ٢ / ٩٦ والجنى الدانى ٥١
والشاهد فيه : زيادة الباء فى وبادر ، بعد الفعل تسقى الذى ينصب - مفعولين
(٣) البيت من الكامل لحسان وقيل لغيره وليس فى ديوان حسان ، فى الكتاب
١ / ٢٦٩ ومجلس ثعلب ٣٣٠ وابن الضمرى ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ وابن يمش
٤ : ١٢ والمقرب ٤٣ والمغنى ١٠٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ١١٦ ، ٢٥٢ والعبنى
١ / ٤٨٦ والهمع ١ / ٩٢ ، ١٦٧ والدرر ١ : ٧٠ ، ١٤٥ والجنى الدانى

الثالث : المبتدأ :

قال ابن يعيش (١) : وأما زيادتها مع المبتدأ في موضع واحد وهو قولهم :
بحسبك أن تفعل الخير معناه : حسبك فعل الخير . فالجار والمجرور في
موضع رفع بالابتداء قال الشاعر :

بحسبك في القوم أن يعدوا • بأنك فهم غنى مضمرة (٢)

ولكن ابن هشام (٣) زاد عليه قولهم : خرجت فإذا يزيد أي بعد إذا
الفجائية ، وبعد كيف نحو : كيف بك أو كيف بنا إذا كان كذا .
ومنه عند سيبويه : بأيكم (٤) المفتون ، خلافا للأخفش في جعله الباء أصلية ،
وقد زيدت فيها أصله المبتدأ ، وهو : اسم ليس بشرط أن يتأخر في موضع
الخبر . كقراءة بعضهم : (٥) ليس البر بأن تولوا ، بنصب البر .
وقد وردت زيادتها (٦) في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها : وبأمر
بفضب (٧) من الله ، وقوله : وأجلب عليهم (٨) بخيلك ، وغير ذلك كثير في
مواضع مختلفة .

(١) البيت من الملتقارب للأشعر الرقمان في الخصائص ٢٣ / ٨

(٢) ٢٨٢ : ٣ ، ١٠٦ : ٢ وابن يعيش ٢ : ١١٥ ، ٨ : ٢٣ ، ١٢٩ ، ونوادري

زيد ٧٣ واللسان ضرر ، والشاهد فيه : بحسبك . حيث وقعت مبتدأ

والباء زائدة ، (٣) ٩٢ / ١ المغنى ، والمرادى في الجنى الدانى

٥٣ (٤) الكتاب ٤ : ٢٢٥ (٥) هي قراءة حمزة

وحوه الباقون بالرفع ، السبعة ، ١٧٦ (٦) دراسات أساليب

القرآن ٥١ / ٢ (٧) البقرة ٦٢ (٨) الامراء ٦٤

الرابع : الحسير :

وزبادتها فيه بعد النقي مطردة كقوله تعالى : أليس ذلك (١) بقادر على
أن يحيي الموتى ، ونحو : وما ربك بظلام للعبيد (٢) وقول الشاعر :
فكن لي شفيما يوم لا ذو شفاعة * بمعنى فتبلا عن سواد بن قارب (٣)
وقلله : متوقفة على السماع بعد الإيجاب ، في خبر المبتدأ مثل :
« وجزاء سببة سيئة بمنلها » (٤) عند الأخفش ، وفي خبر « ليكن » قال الشاعر
وليكن أجرا لوفعت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والأجر (٥)
وبعد « هل » أيضا كقوله الفرزدق :
يقول إذا أفلو على عليها وأقردت * ألا هل أخو عيش لذيد بدائم (٦)

- ١ - القيامة ٤٠ - فصلت ٤٧ - البيت من الطويل
- لسواد بن قارب وهو في المغني ٤٦٨ وابن عقيل ١ - ٢٨ وأوضح المسالك
١ / ٢٠٩ والجنى الداني ٥٤ والشاهد فيه : « لا ذو شفاعة بمعنى » حيث
زبدت الباء في خبر « لا » النافية . ٤ - يونس ٢٧
- ٥ - البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو في الخسرات ٤ / ١٦٠ وابن
يعيش ٨ - ١٣٩ والهمع ١ - ١٢٧ والدرر ١ - ١٠١ والانصاف ٧٧٤
والتصريح ١ / ٢٠٢ والمعنى ٢ - ١٣٤ والشاهد فيه : « وليكن أجرا بهين
حيث زبدت الباء في خبر « ليكن » ١٠ - البيت من الطويل
للفرزدق في ديوانه ٨٦٣ وفي ابن السجري ١ - ٢٦٧ والمغني ٣٥١ والمعنى
٢ - ١٣٥ ، ١٤٩ والتصريح ١ - ٢٠٢ والهمع ١ - ١٢٧ / ٧٧٢ والأشعري
١ - ٢٥١ والشاهد فيه زيادة الباء بعد « هل » ألا هل .. بدائم .

الخامس : الحال المنفية لشيئها بالخبر : كقول الشاعر :

فأرجعت بخائبة ركاب • حكمم من المسيب منهاها (١)

وقول الآخر :

كأن دعيت إلى بأسماء داهية • فما انبعثت بمزود ولا وكل (٢)

ذكر هذا ابن مالك ، مستدلاً بهذين البيتين ، ولكن أبا حيان خالفه وحكم بأن الباء فيها للحال ، والمعنى : فما رجعت بحاجة خائبة ، وفما انبعثت بشخص مزود • أى مزعور ، يعنى ذلك نفسه ويكون من باب التجريد • (٣) ويحكم ابن هشام (٤) بيئهما فيقول : وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينفى أصلها ، ولا يقال لقيت منه أسداً وبحراً أو نحو ذلك إلا على سبيل المبالغة في الوصف بالأقدام والكرم .

ولذلك قيل في : « وما ربك بظلام للعبيد » (٥) ، إن فعالاً . ليس للمبالغة بل للفسب .

(١) البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، وهو في المغنى ١١٠-١١٧ والجمع

١-١٢٧ والدرر ١-١٠١ والجنى الدانى ص ٥٥ والشاهد فيه : زيادة

والباء في الحال المنفية بخائبة ، على رأى ابن مالك .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو في المغنى ١١٠-١١٧ وشرح

شواهد ٣٤٠ والجنى الدانى ص ٥٦ والشاهد فيه : زيادة الباء في « بمزود » ،

لرفعها حالاً متفية . (٣) انظر الجنى الدانى ص ٥٦

(٤) المغنى ١/٩٤ (٥) فصلت ٤٧

والواقع : أن كلام ابن مالك سليم نحوياً ، حيث دخلت الباء على فكرة ،
وتقدمها نفي والمعنى عليه صحيح .

للسادس : التوكيد بالنفس والدين :

وذلك نحو : جاء على نفسه ، وحضر الوزير بعينه والأصل : جاء نفسه
وحضر الوزير عينه .

وتزاد فوق ذلك : على خبره إن ، كقولك : فإنك لما أحدثت بما أخوذ .

قال الرضى (١) : « ومن غريب زيادتها : أن تزداد في المجرور نحو قوله :

فأصبحن لا يسألنني عن بما به * أصعد في علو الهوى أم تصوبا (٢)

وقال ابن مالك (٣) وتزاد عوضاً ، ومثله بقوله :

ولا يواتيك فبما ناب من حدث * إلا أخو ثقة فانظر بمن تنق (٤)

(١) الكافية ٢ - ٣٢٨

(٢) البيت من الطويل للأسود بن يعفر ، وهو في المغنى ٣٥٤ والنصرح

٢ - ١٣٠ والأشعرى ٣ - ٨٣ والكافية ٢ / ٣٢٨ والشاهد فيه : زيادة الباء

في المجرور بما به .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٢٢ .

(٤) البيت من البيت - يعلو لسالم بن وابصة وهو في مجالس ثعلب ٣٠٠ والمغنى ١٤٤

، ١٧٠ - ١٤٣ والهمع ٢ - ٢٢ والدرر ٢ - ١٥ والأشعرى ٢ - ٢١٩ ،

ومعجم شواهد المريضة ١ / ٢٤٧ والشاهد فيه « بمن تنق » حيث زيدت

الباء عوضاً .

٢ - التاء

- التاء : ولا تكون طامة للجر إلا إذا كانت للقسم ، فهي على ذلك من حروف الجر وهي محركة في أوائل الأسماء ، ونختص باسم الله تعالى نحو : تالله تفتوا نذكر يوسف (١) ونحو : تالله لقد آثرك الله علينا (٢) فلا تجر غيره لظاهره ولا مضمرا لفرعيتهما ولم ترد في القرآن الكريم إلا مع لفظ الله سبحانه وتعالى فقط (٣)
- وقد ورد قليلا : دخولها على لفظ الرحمن ، ورب الكعبة ، وربى ، وحياتك فسمع : ربى ، وترب الكعبة ، وتالرحمن ، ونحياتك (٤) وهذا شاذ يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز أن نقيس عليها التثنية على صورتها أسلوبا ، تجر الاسم بعدها وهذا رأى سيئوبه في أنها لا تجر إلا لفظ الله في القسم . (٥)
- أصل التاء .

قال الرضى (٦) : والتاء بدل من الواو كما في : وارث ، وتراث ، ووكله وتكله واتعد . فلمنأ قصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظه الله ، وبها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو ، ا . هـ

وهذا ما ذكره المبرد في المقتضب (٧) وقال : والله لأفعلنه ، وتالله لأفعلن ، وتبدل التاء من الواو ، ولا تدخل على المقسم به إلا في د الله ، وحده

(١) يوسف ٨٥	(٢) يوسف ٩١	(٣) دراسات لأسلوب
القرآن ٢ - ١٠٠	(٤) الجنى الداني ٥٧ والجمع ٣٩ / ٢	
(٥) الكتاب ١ / ٥٩	(٦) السكافيه ٢ / ٣٣٤	(٧) ٣٢٠ / ٢

وذلك قوله : **تالله لا أكيدن أصنامكم (١)** ،
وإنما امتنع من الدخول في جميع ما دخلت فيه الباء والياء ، لأنها لم تدخل على
الباء التي هي الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ، فذلك لم
تتصرف . .

وقال الزمخشري (٢) : فإن قلت : ما الفرق بين التاء والياء ؟ قلت : إن
الياء هي الأصل ، والتاء بدل من الواو المبدل منها ، وأن التاء فيها زيادة معنى
وهو التعجب ، كأنه تعجب من قسبيل السكيد على يده ونأتيه ، لأن ذلك كان
أمراً مقترطاً منه لصعوبته وتعذره . وقد رد السهيلي (٣) كلامهم فقال :
التاء أصل ، وليست بدلاً ، وأيده أبو حيان (٤) في البحر حيث قال :
لأن النظر يقتضي أن كلا أصل ، وليس مبدلاً من الآخر . وأرى : أن إدغام
أن التاء بدل من الواو دعوى بلا بيضة ، والتنظير بالأمثلة : وارت تراث غير
سلم ، لأنها جروف غير عاملة ، أما التاء فهي أصل مستقل يعمل ، فالقياس
على غير العامل لا نستقيم فكل منها أصل مستقل غير مبدول .

٣ - الفاء

يرى بعض السكوفين (٥) أن الفاء عاملة ، وتنصب الفعل المضارع في
جواب الأمر نحو : اجتمع فتفوز ، والنهي نحو لا تفعل فتندم ، والدعاء نحو

(١) الأنبياء ٥٧ (٢) الكشاف ٣ : ١٤

(٣) ٥ : ٢٣٠ والملف ١ / ٩٨ (٤) المصدر نفسه

(٥) الجني الداني ٧٤ ووصف الجاني ٢٨٠ والملف ١ / ١٢٨

يارب أكرمى فأنال الخير ، والاستفهام نحو : هل تذاكر فتتجح ، والعرض نحو : ألا تزورنى فأكرمك ، والتخصيص نحو : هلا أدبك واجبك فتدقق آمالك والنق نحو قوله تعالى : لا يقضى عليهم (١) فيموتوا ، والقى نحو : ابت الشباب يساءنى فأتقدم إلى الامام ، والترجى عند الكوفين نحو قوله تعالى : لعل أبلغ الأسباب فأطلع إلى ليله مرسى (٢) .

* فالغاء عند هؤلاء في هذه الأجرية هي الناصبة للفعل بنفسها .

قال ابن يعيش (٣) :

والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه إنه منصوب على الصرف وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما يرد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الأول صرف عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمرنا ، أن ، ونصبوا بها فهو كلام صحيح ، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذى هو المعنى عامل ، فهو باطل ، لأن المعنى لا تتمم في الأفعال النصب إنما المعنى يعمل فيها الرفع ، وهو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذى هو معنى عاملا في الاسم . ومراد الكوفين بالصرف المخالفة لأنه خالفه في المعنى لم يصح عطف الثانى على الأول فنصب لأجل ذلك .

قال ابن الأثيرى (٤) : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع بعد الغاء في جواب .. ينصب بالخلاف وذهب أبو عمر الجرمى إلى أنه ينصب بالغاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيين لأنها

(١) فاطر ٢٧ (٢) غافر ٢٦ (٣) شرح المفصل ٢٧/٧ (٤) الانصاف ٥٥٧

خرجت عن بابها . ولكن البصريين يرون أن المضارع بعدها في هذه الأجوبة
منصوب بأن مضمرة ، لأن في الأصل حرف عطف غير مختص بقبيل معين
فوجب أن تكون غير عاملة ولو عملت بنفسها انصرفت في كل موضع إذ
التشريك لا يزول منها . فالغناء على ذلك تكون عاملة للنصب عند بعض الكوفيين
وعند البصريين - وهو الأصح - هامة . ويرى المبرد (١) أن الغناء قد تأتى
خافضة لما بعدها ، وهي قارب . وذلك في مثل قول امرئ القيس :
فثلث حبلتي قد طرقت ومرضع * فالهيتما عن ذى نعام محول (٢)
وقول الهذلي :

فخور قد هطيت بهن ، عين * نواعم في المروط ، وفي الرباط (٣)
وقال كثير روايتها بالجر ، ولذلك ذهب جماعة إلى أن الجر بها نفسها وسأوى
بينها وبين « واو » وب في الجر بها لا برب محذوفة ، ووجهه أبو حنبلان : قال
لأن البصريين لا يحوزون عمل حرف الجر محذوفاً ، (٤) والأصح أن هذه

(١) المعنى ١ / ١٢٨ (٢) البيت من الطويل من معلقه امرئ

القيس ص ١٢ والكتاب ٢ - ١٦٣ والخزانة ٢ - ٣٣٤ وابن يعيش ٢ - ١١٨
والمعنى ١ / ١٢٨ وشرح شواهده ٤٠٢ ، وقد روى في الكتاب بالواو
ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً ، والجنى الداني ٧٥ وجواهر الأدب ٢٤
وكل ذلك برواية « فثلث » وعليها الاستدلال .

(٣) البيت من الوافر للتمنخل داود الهذليين ٢ - ٢٩ وفي الانصاف ٣٨٠ ،

٢٢٩ وابن يعيش ٢٨ - ١١٨ والعينى ٣ - ٢٤٩ والاشموني ٢ - ٢٢٢

الجنى الداني ٧٥ (٤) جواهر الأدب ص ٢٤

ليست جارة كما زعم هذا القائل ، وإنما الجر و د رب ، المقدرة بعدها قال المرادى (١) : والغاء في ذلك إما عاطفة كالببيت الأول ، وإما جواب شرط كالببيت الثاني . ثم قال : وقد حكى ابن عصفور ، وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر في ذلك به رب ، المحذوف لا بالغاء .

وقال صاحب كتاب (٢) جواهر الأدب : إن جرها رب محذوفة لأن المعنى عليه ، ويضعف رأى العاملين الجر بها أنه يترتب على ذلك جر المقسم به لحرف القسم محذوفاً ؛ ذلك يعلمهم الغاء الجارة نائبة عن رب مع عملها الجر . وسيبويه (٣) في الكتاب بعد أن أورد البيت بقول : أى رب مثلك ؛ ثم يقول : ومن العرب من ينصبه على الفعل ثم يذكر القاعدة في اضماع حرف الجار بقوله : وليس كل جار يضم لأن الجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد . فن ثم قبح ولستهم قد يضمونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج .

٤ - الكاف

الكاف من الحروف المهموسة الشديدة المنفتحة ولا تكون عاملة إلا إذا كانت حرف جر . قال الرضى : ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو : جامنى الذى كزيد . فهو مثل الذى فى الدار - وأنها أيضا على حرف واحد ولو كانت اسما فيما سبق ، لكان ذلك قبيحا ، لأن يلزم عليه حذف صدر الصلة من غير

(١) الجنى الدانى ٧٥ (٢) ص ٢٤ (٣) الكتبت ٢ / ١٦٣

أن تطول في غير أى وهذا ما عناه سيديوه ، أن الكافي الجسولة حرف وأنها لا تكون اسما إلا إذا دخلت على مثلها مثل : « وصاليات ككيا يؤتفين » (١) أو في ضرورة الشعر فهي بمعنى مثل نحو : « فصيروا مثل كعصف ما كول » (٢) وأما الأخفش فيجوز ذلك (٣) من غير ضرورة وتبعد الجزولي ، بمعنى أن يجوز أن تكون حرفا واسما في الاختيار ، فإن قلنا محمد كالسبع احتمل الحرفية ولا الاسمية وهذا أبو جعفر بن معاذ فذهب إلى أنها اسم أبدا ، والرأي الراجح أنها مشتركة بين الاسمية والحرفية وهي مبنية دائما قال الإربلى (٤) : وحركت : لأنها قد تقع مبتدأ بها ، وكانت فتحة لختها مع مصول الغرض ، وإنما لم تنكسر كالباء لتوافق حركتها عملها لأنها لم تلابم الحرفية .

-
- (١) هذا معجز بيت لخطام المجاشعي ، وصوره : غير رماد وحطام كنفين وهو من الرجز ، وفي الكتاب ١ / ٣٢ والخصائص ٢ / ٣٦٨ وابن يمين ٨ / ٤٢ والمغني ١٩٧ وانزهر ١ / ٢٢٣ والعين وشرح الثعلبية ٤ / ٥٩ وتعلب ٣٩ كنفين : ثنية : كدب وهو الحظيرة ، والصاليات : الحجارة تحت القدر ككيا يؤتفين : أى مثل ما نصبت من أناني .
 - (٢) هذا بيت لرؤبة من الرجز في ديوانه ١٨١ والمغني ١٩٣ والخزانة ٤ : ٢٧٠ والجنى الهادي ٩٠ وروى : فأصبحوا أو فأصبحت .
 - (٣) الجنى الهادي ٧٩ والكافية للرضي ٢ : ٣٤٤
 - (٤) جوهر الأدب ص ٥٢

أحوال الكاف :

وعما سبق نستطيع أن نلخص أحوالها في ثلاثة أمور :

أولاً : تكون اسماً إذا دخلت على مثلها أو في ضرورة الشعر كما مثلنا .

ثانياً : يجوز أن تكون اسماً أو حرفاً في الاختيار .

ثالثاً : تكون حرفاً دائماً ، أو اسماً دائماً . واختار - في الرأي الأول .

الأول : الكاف حرف جر :

تكون الكاف حرف جر ، فتجر ما بعدها دائماً وتنقسم إلى قسمين .

أولاً : أصلية : تتعلق بالسكون المطلق كسائر حروف الجر ، فله معنى ومتعلق .

ثانياً : زائدة : تجر ظاهراً ، ولا معنى لها ولا متعلق . وإليك الحديث عن كل نوع .

الاسم : الكاف الأصلية :

هذه الكاف تجر ما بعدها وتختص بالظاهر ، وتفقد هذه المعاني :

أولاً : التشبيه : وذلك في المفردات نحو : محمد كالأسد والتشبيه بها

قد يكون حقيقة (١) كقولك : هذا الدرهم كهنه الدرهم . إذا تساوى بها

وكيفاً ، وقد يكون مجازاً إذا لم يتساوى كالمثال السابق ، وعملت الجر

لاختصاصها بالدخول على الأسماء .

اختلاف النجاة في هذه الكاف :

ذهب بعض النحاة إلى أنها حرف ، بدليل أنه موضوع على حرف واحد

ورأى بعض النحاة أنها في هذه الحالة اسم بدليل أنها في معنى «مثل»، وما
معناه اسم، فهو اسم، قال الرضى: ويتمين اسميتها إذا انجرت كما في قوله:
يضحك عن كالبرد المنهم (١).

وإذا ارتفعت كما في قوله: أنتهون وإن ينهى ذوى شغل
كانظمين يذهب فيه الزيت والقتل (٢)

أو على الابتداء: كذا عندي درهما ١١

وزاد بمضمون على ماسق بأن تكون مجرورة بحرف جر كقول الشاعر:
بكا للقوة الشفواء جلت فلم أكن * لأولع إلا بالأكى المقنع (٣)
أو يضاف إليه كقول الشاعر:

(١) هذا بيت من الرجز لاجاج، وهو في ديوانه ٢-٣٢٨ وفي المغنى ١/١٩٦
وشرح شواهد ٥٠٣ والخزانة ٤-٢٦٢ والجنى الداني ٧٨ والشاهد فيه:
زيادة الكاف في كالبرد للضرورة.

(٢) البيت للأعشى، وهو من البيط في ديوانه ٤٨ والخصائص ٢-٣٦٨
وابن الشجرى ٢-٢٢٩، ٢٨٦ وابن بيش ٨/٤٣ والخزانة ٤-١٣٢،
١٦٣ والعينى ٢-٣٩١ والهمع ٢-٢١ والدرر ٢-٢٩ ويس ٢-١٨
والمقتضب ٤-١٤١.

(٣) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو في منهج السالك ٢-٣٠١،
والصبان ٢-٢٢٥ وشرح ابن الناطم ١٤٤ والعينى ٢-٢٩٥ والهمع ٢: ٣١
والدرر اللوامع ٢-٢٨ والجنى الداني ٨٢ والاشموني ٢-٢٢٥ ومجمع
الشواهد ١-٢٣٠. اللقوة: العقاب - والشفواء: الوجبة المنقار.

- تم القلب حب كالبدن ، لا بل * فاق حسنا من تيم القلب حبا (١)
 أو يقع ميتدا كقول الشاعر :
 أبدا كالفرأ فوق ذراها • حين يطوى المسامع الضراد (٢)
 أو فتح اسم كان كقول الشاعر :
 لو كان في قلبي كفقور قلامه * حبا لغيرك ما أتتك رسائلي (٣)
 أو مفعولا به كقوله :
 لا يومون إذا ما الاتفاق جلله * برد الشتاء من الإجمال كالأدم (٤)
 ويرى بعض المتأخرين التفصيل في هذه القضية .

- (١) البيت من الخفيف لأبي تمام في ديوانه ٢٦ والخصائص ٢ - ١٢٥ ومجمع
 الشواهد ١ / ٣٣ والجنى الداني ٨٢ والهمع ٢ - ٣١ والدرر ٢ - ٢٨
 والخزانة ٤ - ٢٦٣
 (٢) البيت من الخفيف ، لم يعرف قائله وهو في القمعي ٣ - ٣٩٢ ومجمع الشواهد
 ١ / ١٧١ وشرح ابن النظم ١٤٤ والجنى الداني ٨٣ والفراء : جمع فرا وهو
 الحمار الوحشي ، الصوار : الجرد : طائر صغير يصبح في الليل .
 (٣) البيت لجمل من يتبينه من الكامل في ديوانه ٨٠ والخصائص ٢ - ٤١٦
 واللسان : رسل ، وقيل : لابي كبير الهذلي والجنى الداني ٨٣ والهمع
 ٢ - ٣١ والدرر ٢ - ٢٩
 (٤) البيت للناطقة من البسيط في ديوانه ١٢٧ والهمع ٢ - ٣١ والدرر ٢ - ٢٩
 والجنى الداني ٨٣ والبرم : الذي لا يدخل في المسير ، والأدم الجمل -
 والكاف في كالأدم ، وقمت مفعولان .

فإن كانت مضمولة فهي اسم ، وإن اجتمعت مع كاف أخرى فهي حرف .
حكم اجتماع الكافين :

إذا اجتمع الكافان كقوله : « ككبا يؤثفين » قال الرضى (١) : فإذا أنشأ
يكون من باب التوكيد اللفظي فهما إما اسمان أو حرفان كقوله : « ولا للبايم
أبدا دواء البيت » (٢) وأما أن تكون إحداهما زائدة فتكون لك الزائدة حرفا
لإذ زيادة الحرف الأولى ، فتكون إما الأولى مثل قوله : « ليس كئله وإما الثانية
فهو كقوله : « مثل كعصف » ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين وإحداهما
زائدة ، ثم قال : « وكذا الكلام في « ككبا » ويجوز في قوله تعالى « ليس كئله
شيء » (٣) أن لا يحكم بزيادة الكاف بل تكون على طريقه : « ولا ترى الضب
بها يشجر » (٤) وقولك : « ليس لآنخي زيد أخ » أعني نفي الشيء بنفي لازمه ،

(١) الكافي ٣ : ٣٤٤

(٢) البيت لمسلم بن معبد من الوافر صدره : « فلا والله لا يلفى لمباي » وهو
في الجنى الداني ٨٠ و « سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والانصاف ٥٧١ ومعاني
القرآن ١ / ٦٨ والخصائص ٢ : ٢٨٢ والمغني ١٩٧ وشواهده ٥٠٥ وشرح
المفصل ٧ : ١٧ والمقرب ١ : ٢٣٨ والهمع ٢ : ٧٨ والخزانة ٢ : ٣٥٢
(٣) الشورى ١١ على أن قوله تعالى : « ليس كئله شيء » النفي فيه منصب على
مثل مثله وعلى مثله جميعا .

(٤) هذا عجز بيت لابن أحرر من البسيط صدره « لا نفرع الأرض أهواها »
وهو في ديوان ابن أحرر ٦٧ والخصائص ٣ : ١٦٥ وابن الشجرى ١ : ١٩٢
والخزانة ١٠ : ١٩٢

دخول الكاف على الضمائر :

لا يجوز دخول الكاف على الضمائر خلافا للبرد ، وذلك حتى لا يؤدي إلى اجتماع كافين مع المخاطب ثم طرد المنع على باقي الضمائر ، ولسكنه دخل على الضمير المنفصل ، المنفصل في الضرورة كقول الشاعر :

فأجل وأحسن في أسيرك إنه * ضميم ولم يأمر كإياك أسر (١)

وهو أهون من دخوله على ضمير الغيبة المجرور كما في البيت الآتي :

لولا ترى بعلا ولا حلا فلا * كور ولا كمن إلا حاظلا (٢)

وعبارة التسهيل (٣) ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ، قال أبو حيان وهي تفهم جوازه (٤) : على قلة واختصاصه بالغائب المجرور .

كما ورد دخولها في الشعر أيضا على ضمير المتكلم كقول الشاعر :

(١) البيت من الطويل ولم يرفق قائله ، وهو في الخزانة ١٠ : ١٩٤ وجمالس

ثعلب ١٦ والضرائر ٢٦٣ والهمع ٢ : ٣١ والكافية ٢ : ٣٤٤ والشاهد فيه :

دخول الكاف على الضمير المنصوب المنفصل لضرورة الشعر .

(٢) البيت من الرجز لرؤبة ص ١٢٨ في الكتاب ١ - ٣٩٢ والأصول ٢ - ١٢٧

والمقرب ١ - ١٩٤ والضرائر ٣٠٨ ووصف المياني ٢٠٤ والاعقب ٣ - ٢٥٦

والتصريح ٢ - ٤ والهمع ٢ - ٣٠ والأشئوني ٢ : ٢٠٩ والخزانة ١٠ - ١٩٥

وشاهده دخول الكاف على الضمير المجرور ضرورة .

(٣) ص ١٤٧

(٤) الهمع ٢ - ٣٠

وإذا الحرب شمرت لم يكن كي * حين يدعو للسجدة فيها نزال (١)
كما حكى دخولها على المرفوع في السعة نحو : أنا كآنت ، ومنه قول العرب
كن كما أنت (٢) وقد وجه النجاة هذا المثال الوارد مما يلي :
فقال الأخفش (٣) معناه : كن على فعل هو أنت . قال المالكى (٤) : وهو فاسد
لتفسير الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن الآن على صفة كنت عليهم قبل .
ولك فيها وجه آخر : وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ، لحذف دكان ،
وانفصل الضمير لحذفها ، لأن كان كثير ما تحذف :
معانى الكاف مع ما الكافة وكا ،

إذا دخلت د ما ، الكافة على الكاف ، فلا تقتضى الكاف ما تتعلق به لأن
الجار إنما يطلب ذلك لتكون المجرور مفعولا وذلك لأن الهدف من حروف
الجر أن تنقل معنى الفعل اللازم إلى مفعوله ، وطالما كفت ولم تجر فلا مفعول
لها واسكن دكا ، في هذه الحالة لها ثلاثة معان (٥) :
الأول : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى وذلك كقوله تعالى :
واجعل لنا لآلها كما لهم آلهة (٦) وقول الشاعر :

(١) البيت من الوافر ونسب إلى بشار وليس في ديوانه وهو في الضرائر
٣٠٩ والعينى ٣ - ٢٦٥ والخزانة ١٠ - ١٩٧ والشاهد فيه دخول السكاف
على الضمير المتصل

(٢) كافية الرضى ٢ - ٣٤٤ وصر الصناعة ١٣٨ وجواهر الأدب ٥٦

(٣) الجنى الدانى ٨٥ (٤) رصف المبانى ٢٠٠

(٥) السكافية ٢ - ٢٤٤ (٦) البقرة ١٩٨

فإن الحرم من شر المطايا • كما الخطبات شريفة تميم (١)
ومنه قول الرسول ﷺ و كما تكرون بولى عليكم ، شبه حالهم السيئة
المكروهة بالتولية عليهم المكروهة ، وقول العرب : كن كما أنت أى كن فى
المستقبل كما أنت عليه الآن ، فأنت مبتدأ محذوف الخبر ، كما يقول الرضى وقد
سبق رأى آخر للمبالي أنه اسم كان والتقدير : كما كنت .

الثانى : أن يكون د كما ، بمعنى لعل : حكى سيبويه (٢) عن العرب : انتظرنى
كما آتيك ، أتيك أى لعل آتيك . قال رؤبة :

لا تشتم الناس كما لا تشتم ، (٣)

فيكون بهذا التركيب قد تغير معنى الكافت الى المعنى المذكور .

الثالث : أن تكون مفيدة لاقتراح الفعلين فى الوجود . نحو قولك : ادخل

كما يسلم الإمام ، وكما سافر على حضر محمد ، وقد نصب السكوفيون (٤) بها
المضارع ، وقالوا إن الأصل فيها : كجها ، فحذفوا الياء تخفيفا ، واستبدلوا
يقول العرب : لا تظلموا الناس كما لا تظلموا ، والبصريون يسمون المضرب بها

(١) البيت من الوافر لزياد الأعمى وهو فى الخزائن ١٠ - ٢٠٤ والأزهر ٧٤

وابن الشجرى ٢ - ٣٢٥ والعينى ٤ - ٣٤٦ والأشمونى ٢ - ٣٢١ والشاهد فيه

أن الكافت المكفوفة بما هنا تشبيهه مضمون جملة : مضمون جملة أخرى .

(٢) الكتاب ١ - ٤٥٩ (٣) هذا الرجز فى الانصاف ٥٩١ ووصف

المباني ٢١٤ والعينى ٤ - ٤٠٩ والهمع ٢ - ٣٨ والأشمونى ٣ - ٢٨٢ وملحقات

ديوان رؤبة ١٨٣ والكتاب ١ - ٥٣٧

(٤) الجنى الدانى ص ١٠ ، ٢٢٣

ورئاسة التعليل بها ، واستحسن المبرد القولين .
قال الرضى (١) : وقد يكون ما بعد الكافت مصدرية أيضا نحو : كما ندين تدين
وافعل كما افعل ويجوز أن يكون القسم الأول أعنى نحو : كن كما أنت
من هذا النوع كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم الأول أى تكون
ما كافة .

حكم الكافت إذا دخلت على مثل :

ورد فى الأسلوب العربى دخول الكافت على « مثل » نحو قوله تعالى :
« ليس كمثل شيء » (٢) وهو السميع البصير ، وقد اختلف العلماء فى هذه الكافت
أولا : قيل إن الكافت زائدة : وذلك عند أكثرهم ، والمعنى : ليس مثله شيء
لأنها لو كانت أصلية فيكون النفي منصبا على مثل المثل ، وهذا يستلزم إثبات
المثل . وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وقد ورد من العرب ما يؤيد القول
بزيادتها فقد حكى الفراء أنه قيل لبعض (٣) العرب : كيف تصنعون الأقط .
فقال : كهين يريد هينا . فزاد الكافت . قبل ومن زيادتها قوله تعالى : وحور
عين كأمثال اللؤلؤ المكنون (٤) ، وقول رؤبة :

لواحق الأقارب فيها كالملقى . (٥) أى فيها الملقى .

وزيدت الكافت فى الآية عندهم ، لتفيد توكيد نفي المثل لفظا كما قال ابن جنى

(١) الكافية ٢ - ٣٤٤ (٢) الشورى ١١

(٣) جواهر الأدب ص ٥٦ (٤) الواقعة ٢٢ ، ٢٣

(٥) البيت من الرجز فى الخزائن ٤ - ٣٦٦ ، ٣ - ٢٩٠ والاشموني ٢ - ٢٢٥

والمختضب ٤ - ٤٠٨ والانصاف ٢٩٩ وجواهر الأدب ص ٥٦

كل حرف زيد في كلام العرب ، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى (١) .
فالمعنى على هذا في الآية ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء . ومعنى بأن المبالغة
في البني من طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن هو على أخص أو صاف ، فقد
نفي عنه قال الزحشري في الآية (٢) : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق
بين قوله : ليس كآلة شيء ، وليس كآلة شيء ، إلا تعاطيه الكناية من قائلها ،
فجرت الآية على منهج العرب في كلامهم .

قال صاحب كتاب : جواهر الأدب ، في توهين الرأي الساق ، وإن
الكافي أصلية (٣) . والحق أنه لا يلزم من أصلها وعدم الزيادة عدم
التوحيد لوجوبين :

أحدهما : أن لفظة المثل تستعمل تارة بمعنى الذات كما تقول : مثلك لا يفعل
كذا أي أنت . وتارة بمعنى الصفة كما في قوله تعالى : مثل الذين حملوا التوراة (٤)
ثم لم يحملوها كمثل الخمار يحمل أسفارا أي وصفهم كوصفه وقوله تعالى :
وله المثل الأعلى أي الوصف الأعلى . فالآية محمولة على أحد المعنيين أي ليس
كذاته أو ليس كصفه شيء .

ثانيهما : أن المقرر في علم المنطق أن القضية السابقة لا تقتضي وجود الموضوع
وأن السلب يصح عن المدحوم فيجوز أن يقال : ليس ابن زيد ذكرا . وإن لم
يكن له ولد لا ذكر ولا أنثى ، ولا خنثى ، بل وأن يكون منزها فيوضح
الكلام على ظاهره من غير الحكم بالزيادة على أن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء .

(١) الجني الداني ص ٨٧ (٢) الكشف ٤ - ٢١٣

(٣) ص ٥٦ ، ٥٧ (٤) الجملة ٥

من ارتكاب المخدور ، وقد صرح الرضى بذلك سابقا ، وأنها على طريقه نفى
الشيء بنفى لازمه ، وهذا رأى جيد ، فلا يجوز التسرع في الحسبكم بزيادة
الحروف في القرآن الكريم .

ثانياً : ذهب قوم إلى أن الكاف أصلية ، وهذا ما أيده الإجماع (١) والرضى
وهو (٢) الرأى الجدير بالاتباع .

ثالثاً : مال بعض النحاة إلى أن مثلاً ، هي الزائدة ، وهذا رأى ضئيف ،
لأن زيادة الاستماع غير موجودة (٣)

رابعاً : رأى بعض النحاة أن الكاف اسم بمعنى د مثل (٤) وهى تؤكد
لفظي كما كررت في الآيات الشعرية السابقة ، قال الزمخشري في الكشاف (٥)
ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد .

السادس : من معانى الكاف الاستعارة : أن تكون لتعليل ، كما ذهب إلى ذلك
بعض النحاة وحملوا على ذلك قوله تعالى : وهى كأنه لا يفلح الكافرون ، (٦)
أى أعجب لعدم فلاحهم . وقوله تعالى : ونقلب أفئدتهم (٧) وأبصارهم كما
لم يؤمنوا به أول مرة ، ونقل سيديويه عن العرب قولهم : أنتظرني كما آتيتك ،
وقال الخليل (٨) : إن الكاف إذا لحقتها ما كفاة أى المنبذة لجرها صارت
بمعنى لعل ، وجعل منه قول الشاعر :

- | | |
|----------------------------------|-----------------------|
| (١) جواهر الأدب ص ٥٦ | (٢) الكافية ٢ : ٤ : ٣ |
| (٣) الجي الداني ص ٨٩ والمغنى ١٩٢ | (٤) الكشاف ٤ - ٢١٣ |
| (٥) القصص ٨٢ | (٦) الأنعام ١١٠ |
| (٧) الكتاب ١ - ٥٣٧ | |

لا تشتم الناس كما لا تشتم (١) أى لعالك لا تشتم
وبدخول د ما ، عليها أصبحت صالحة للدخول على الجملة الاسمية والفعلية
كرب . وجعل منها قوله تعالى : « كما أرسلنا فيكم رسولاً أى لأجل إرسالى (٢)
فيكم رسولاً منكم فاذا كرونى ، .

الثالث : الاستعلاء : وهذا ما ذكره الأخفش (٣) والكوفيون ، واستدلوا

على ذلك بقول بعض العرب ردا على من قيل له كيف أصبحت ؟ (٤)
فقال : كخير أى على خير . وقيل : يجوز أن تكون المعنى بخير أو هى
للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب ، وقيل منه : كن كما أنت (٥) أى
على ما أنت عليه . ويجىء الكاف بمعنى على والباء بعيد ، فالحمل على التشبيه أولى .
الرابع : المبادرة - وذلك إذا اتصلت بما نحو : سلم كما يدخل ، وصل كما
يدخل الوقت . وهذا من الغرابة بمكان وذكره ابن هشام (٦)

إعراب المكان إذا اقترنت بما د كن كما أنت ، .

للنحاة فى هذا مثال أعراب نذكرها تكميلاً للفائدة .

الأول : د ما ، موصولة ، وأنت مبتدأ . حذف خبره أو خير حذف مبتدؤه
والنقدير : أى كالذى أنت عليه أى كالذى هو أنت . والكاف فيها للتشبيه ،
الثانى : د ما ، زائدة والكاف للتشبيه ، وأنت فى موضع جر بالكاف .

(١) سبق الحديث عنه فى ص ٤٦ (٢) المزمع ١٥ (٣) المغنى ١٤١ / ١

(٤) الجنى الدانى ص ٨٦ (٥) المغنى ١ / ١٤٠ وجواهر الأدب ص ٥٦

(٦) المغنى ١ / ١٤١

والمعنى : كن ، ثل الآن انفسك قبل .

الثالث : وما ، كان للكاف عن العمل ، وأنت إما مبتدأ قد حذف خبره والتقدير : كما أنت عليه وإما فاعل بفعل مقدر أى كما كنت ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير (١) .

القسم الثانى للكاف : أن تكون زائدة .

ومعنى زيادتها : أنه لا معنى خاص لها ، ولا متعلق ، فدخلها كخروجها وقد أورد المالكى لها ثلاثة مواضع وهى :

أولاً : فى نحو قوله تعالى : ليس كمثل شيء (٢) وقول الشاعر :

فصبروا مثل كمصف ما كول (٣) :

فالكاف عنده زائدة لاستغناء الكلام عنها ، للتأكيد ، لأن معناها معنى « مثل » وهى لا تتعلق بشيء ، ولا يجوز أن تحمل فى نظره على أنها اسم لفساد المعنى . إذ يترتب عليه ثبوت مثل لله ، والله منزّه عن ذلك (٤)

وقد بينا بالأدلة السابقة أنها أصلية ، وليست زائدة ، والمالكى اكتفى برأى أكثرية النحاة كما ونحننا ذلك سابقا ، والحكم بالزيادة أسرع معيب فى القرآن وصرح ابن يعيش باسميتها ، وأنها واقعة مع الاسم المفرد ، وهو رأى جيد (٥) ثانياً : قولهم : له على كذا وكذا درهمان . فـ « ذا » فى الأصل اسم إشارة والكاف زائدة ، إلا أنها مركبتا تركيباً واحداً ، وجعلنا كناية عن العدد وهى

(١) انظر المفتى ١٤٠ / ١ والجنى الدانى ٨٥ (٢) الشورى ١١

(٣) سبق الحديث عنه فى ص ٣٩ (٤) انظر وصف المباني للمالكى ص ٢٠١

(٥) شرح المفصل ج ٨ ص ٤٢

كتابة مهمة . ونجربى هذا اللفظ على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ولا تتعلق الكاف بشئ لتزكها مع ما بعدها ، وصيرد رتتها كلفظ واحد .
وأرى : أن الكافات أصلية ، وأنها مع اسم الإشارة مركبة ، فصارت كلفظ واحد ، ولا داعى للتسرع بالحكم بزيادة الكا ذهب الى ذلك المالقي (١)
ثالثاً : قولهم : وكأين من رجل عندك ، ومنه قوله تعالى : وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله رزقها وإياكم (٢) وهى بمعنى دكم ، الخبرية ، فهى كناية عن عدد مبهم واقع على جميع الممدود ، ومعناها التكثير ، وهى مركبة من د كات التشبيه ، وأى الاستفهامية ، إلا أنها جملاً لفظاً واحداً بمنزلة دكم ،
والواقع : أنه لا مجال لزيادتها ، وأنها أصلية ، وأنه بجموعها مع د أين ، صارت كلمة واحدة ، وهى لغة فيها وقد ورد عن العرب فى هذه الكلمة لغات أخرى ، مما يؤيد أنها كلمة مستقلة بنفسها ، وأنها غير زائدة .

ومن خصائص الكاف فى حالتها : الأصلية ، والزائدة أهمها لا تنجر إلا الظاهر فقط . قال ابن يعيش (٣) : وذهب سيبويه (٤) أن هذه الكاف لا تدخل على مضمرة تقول : رأيت كزيد ولم يحز رأيتك ، وقال استغنوا عنه بمثل وشن ، وقال المبرد (٥) : وقد حولت فى الكاف ومنى فأجازه قوم وقد احتج أبو بكر لامتناع الإضمار فى هذه الحروف بضعف كها فى بابها لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً ولا تصيغها إلى مضمرة لبعدها عنها . وصف المضمرة .

(١) رصف المالقي ص ٢٠٤ (٢) العنكوت ٦٠ (٣) ٨ - ٤٤ ، ١٦

(٤) الكتاب ١ - ٣٢ ، ٤٠٨ (٥) شرح المفصل ٨ - ١٦

فأما قوله : نحى الذبابات شمالا كشيئا * وأم أو عال كها أو أقرأ (١)
وهو عندنا من قبل الضرورة الشعرية ، وحملها في ذلك على مثل ، لأنها في
معناها .

وأرى أن رأى سيويوه هو الأولى بالقبول ، حيث منع العرب الاختراع مع
الكاف ومن استغناء عن ذلك بمثله ومثلي وعن هذه نجد ذلك بخلاف المبرد الذي
يرى جواز إضافتها للضمير اعتيادا على ماورد في الشعر ، ولكن الحقيقة أن
ذلك من الضرورة ، وأن أسلوب العرب المشهور منع ذلك وهو المتبع ،
والوارد مخالف لذلك قليل ، لا يصح أن يبنى عليه قاعدة .

٥ - السلام

وهي حرف أحادي محض ، تخرج من أدنى حافة اللسان الى منتهى طرفه
وما بينها وما يليها من الحنك الأعلى (٢) ما فوق الضاحك ، والناث والرباعية

(١) البيت من أرجوزة المعراج : الذبابت : مرضع بعينه : أم أو عال : هضبه
ونحى : مضى الحمار الوحشى في هدوه ، والشاهد فيه : كها ، حيث دخلت
الكاف على الضمير وهذا قبيح عند سيويوه ، وقد أجاز المبرد قياسا على
المظهر ، لأن المضمير عقيب المظهر قد نطقت به العرب ، كما نطقت بها مع
الضمير المنفصل والبيت في الكتاب ١ - ٢٢ ، ٤٠٨ ، وابن يعيش ٨ - ١٦
، ٤٢ ، ٤٤ والخزانة ٤ - ٢٧٧ والاشتقاق ٢ - ٨٠ وهو في ملحقات
ديوانه ٧٤ (٢) جواهر الأدب ص ٢٦

والثنية - وحديثنا في : اللام العاملة - وهي قسمان :

(أ) عاملة في الأسماء : (ب) وعاملة في الأفعال :

والإليك الحديث عن هذين النوعين فقول :

أولا - العاملة في الأسماء :

ولا تعمل اللام في الأسماء إلا الجزر ، بحسب اختصاصها بالدخول على الأسماء ؛ وذلك هو القياس وهذه اللام معان كثيرة ، اختلفت النجاة في حصرها حتى أوصلها ابن هشام (١) الى اثنين وعشرين معنى كما ذكر المرادى (٢) وقد جمع لها من كلام النحويين ثلاثين قسما وذكر المالكى (٣) أن بعض البغداديين ألف كتابا فيها وسماه كتاب اللامات ، عدد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف ، ثم ذكر أنه أمن النظر فيها ، فوجدها تنحصر في قسمين : زائدة ، وغير زائدة ، فغير الزائدة قسمان : عاملة خفضا أو نهجا أو جزما . والزائدة ، إما عاملة ، وإما غير عاملة ثم ذكر للأصلب العاملة خفضا ثمانية مواضع ، ثم ذكر مواعدها ، ومعناها في كل موقع . ولم يذكر ابن يعيش (٤) لها إلا مدينتين فقط ، وهما : الملك والاستحقاق ، ونقل عن بعضهم أن اللام للملك خاصة في الأسماء ، ولم يذكر العبى لها إلا معنى (٥) واحداً أفرغ عليه كثيرا وهو الاختصاص وأوضح أن الاختصاص إما بالملكية نحو : المال لزيد أو بغيرهما نحو : الجبل للفرس ، والجنه للبؤمن ، والابن لزيد

(١) المغنى ١ / ١٦٢ (٢) الجنى الدانى ص ٩٦

(٣) رصف المباني ص ٢١٨ (٤) ج ٨ ص ٢٥

(٥) السكافيه ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩

والتي تسمى لام العاقبة نحو لدوا الموت ، وقوله تعالى : « وافتد ذرأنا (١) »
لجهنم ، فرع لام الاختصاص وكذا التي للتعليل نحو جئتكم للسنة والضرب
لذا الجيء مختص بذلك واللام المقررة للعامل الضعيف بتأخيرته عن معوله نحو
لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو : أنا ضارب لزيد أو ، صدرا نحو : ضربني
لزيد حسن ويكون مفعلا نحو : يا لزيد ، يا لزيد ، يا لزيد لام الاختصاص جمعيات
الآخيرة مع ذلك علما للاستغانة أو للتعجب ، وقد نجى بمعنى إلى نحو : سمع
الله لمن حمده أى استمع الله الى من حمده ، ووجهت وجهي للذي أى إلى الذي
وبمعنى على نحو « وتله للجبين (٢) » ، أى عليه « ويخرون للأذقان (٣) » ، أى عليها .
واستطيع من خلال هذه المعاني أن أختار لها تلك المعاني المحددة المناسبة
بعدد من الاسماء الممل ولا يجاز الخلل ، وأرى أنها تناسب المعنى المقصود منها
من الأسلوب العربي . فأقول : اللام العاملة في الأسماء تأتي على هذه المعاني وهي :
أولا : الاختصاص بمناء العام وهو أمرل معانيها ملكا نحو : لله مافي السموات
وما في (٤) الأرض أو شبهه نحو : إن له أبا شيئا (٥) كبيرا . أو تملكها نحو :
وهبت لمحمد دينارا أو شبه تملكها نحو : جعل لكم من (٦) أنفسكم أزواجا
أو استحقاقا نحو : وفيه العزة لله ولرسوله (٧) أو تمليلها نحو : ولأنه لحب الخير
لشديد (٨) .

أو نسبها نحو : لعللى خال أو صبرورة نحو : ولقد ذرأنا لجهنم (٩)

١ (الأعراف ١٧٩)	٢ (الصافات ١٠٣)	٣ (الاسراء ١٠٩)
٤ (البقرة ٢٨٤)	٥ (يوسف ٢٣)	٦ (النحل ٧٢)
٧ (المنافقون ٨)	٨ (العاديات ٨)	٩ (الأعراف ١٧٩)

ثانياً : التبيين والتوكيد وذلك نحو : والذين آمنوا أشد (١) حباً لله ، ويدخل في ذلك اللام الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر المبنية لصاحبها نحو : هبت لك (٢) وسقيا لمحمد ، والمعلقة بحب في تعجب أو تفضيل نحو ما أحب محمداً لأحد ، والقسم نحو لله أبوك ، والتعجب نحو بالله ، بالعشب والتعديبة نحو : هب لي (٣) من لدك وليا ، والتبليغ نحو : قلت له وأذنت له .

ثالثاً : دلالتها على الغاية أو الظرفية أو المجاوزة أو الاستعلاء أو التبعيض فنال أن تكون للغاية وهي بمعنى إلى نحو قوله تعالى : سقناه (٣) لبلد ميت أى إلى بلد والظرفية على معنى في ، كقوله تعالى : يا بلقيس (٤) قدمت لحياتي . أى في حياتي . ونحو : ونضع الموازين القسط (٥) ليوم القيامة ، أى في يوم القيامة . وبمعنى المجاوزة فتكون بمعنى عن ، نحو قوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين آمنوا (٦) لو كان خيراً ما سبقونا إليه ، أى عن الذين آمنوا . وقال الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغيها إنه لنديم (٧)

ومثال الاستعلاء : قوله تعالى : ويخرجون للأذقان يبكون ويزرعهم (٨)

- (١) البقرة ١٦٥ (٢) مريم ٤ (٣) الأعراف ٥٧
(٤) الفجر ٢١ (٥) الأنبياء ٤٧ (٦) الأحقاف ١١
(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ص ١٢٩ من بحر الكامل وفي المغني ٢٣٥ والمجمع ٢ : ٢٢ والدرر ٢-٣ والخزانة ٣-٦١٧ الجني الداني ص ١٠٠ والشاهد فيه أن اللام في د لوجهها ، بمعنى عن .
- (٨) الاسراء ١٠٩

خشوعاً ، فاللام في ، نلأذقان ، بمعنى « على » ومنه قوله تعالى وتله للجبيين (١)
 أي على الجبين والتعبيض مثل : لقد سمعت له خطبة جيدة أي منه وقول جرير :
 لنا الفضل في الدنيا ، وأنتك راغم * ونحن لكم يوم اقيامة أفضل (٢)
 رابعاً : أن تكون بمعنى هذه الظروف « عند » بعد ، مع ،
 فتألفا بمعنى « عند » قوله تعالى : بل كذبوا بالحق لما جاءهم (٣) ، وذلك في
 قراءة من كسر اللام وخفف الميم «ع» ، فهي كما ذكر ابن جنى بمعنى «عند »
 أي عند مجيئه لإياهم ومث : كشته خمس خلون . أي عنو خمس .
 وبمعنى بعد نحو قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس «ع» ، وقول الرسول
 الكريم ﷺ « صوموا لرؤيته ، وافطروا لرؤيته » (٧) أي بعد رؤيته .
 ومثاله بمعنى « مع » وعليه قول الشاعر :
 فلما تفرقنا كاني وما السكا * اطول اجتماع لم تبت ليلة معاً «٨»

- ١ - الصفات ١٠٣ ٢ - هذا البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣ وهو من
 بحر الطويل وهو في المغني ٢٣٤ وشواهده ٥٧٠ والجنى الداني ١٠٢
 والشاهد فيه : ونحن لكم أي منكم .
- ٣ - سورة ق ٥ ٤ - الجنى الداني ص ١٠١
- ٥ - المحنثب ج ٢ ص ٢٨٢ وهي قراءة . ٦ - الأمراء ٨٧
- ٧ - ديوان الشيخان والقرطبي عن ابن هريرة والنسائي عن ابن عباس
 والطبراني في الكبير عن البراء .
- ٨ (هذا البيت لمتعم بن نورة في ديوانه ص ١١٢ والمغني ٢٣ وشواهده ٥٦٥
 وشرح اختيارات المفضل ١١٧٧ والجنى الداني ص ١٠١ والشاهد فيه
 « لطل » فاللام بمعنى « عند »

فاللام في «لطول» بمعنى مع ، وذهب ابن السجري (١) إلى أنها بمعنى
«بعد» ولا ضرر في ذلك ، فهي صالحة للمعنيين .
خامساً : أن تدل على الاستغاثة :

فإن دخلت على المستغاث به فتحت نحو : يا الله المسلمين ، واختلف علماء
البحر في حقيقتها : فقيل زائدة بدل جواز سقوطها ، ولكن الأصح أنها
أصلية ثم اختلفوا في تملؤها فقال ابن جنى : إن الجار والمجرور متعلق بحرف
النداء نظراً لما فيه من معنى الفعل «أدعو» وهذا رأى ضعيف ، لأن معنى
الحرف لا يعمل في المجرور ، وإنما عمل في الحال في قول امرئ القيس .
كأن قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والخضف البالي (٢)
نظراً لأن حقيقة الحال ، فيه معنى الظرف ويكتبه راحة الفعل في عمله .
وجمهرة النحاة ترى أنه متعلق بفعل النداء المحذوف وقال ابن عصفور (٣)
وجماعة بأنه ضعف بالانزاع المحذوف فتوى تعدية باللام ، وهذا استدلال جيد ،
لأن حرف النداء كالمعوض من فعل النداء فصح تعلقه به .

وعند الكوفيين (٤) : أن هذه اللام بقية اسم وهو «يا آل» والأصل
في «يا عمرو» «يا آل عمرو» ثم حذفت همزة «آل» للتخفيف واحدى الألفين

(١) الجنى الدانى ص ١٠١ .

(٢) هما البيت من الطويل لأمريء القيس وهو في النسخ ٦٦ ودلائل الإعجاز
٦٦ ، ٣٣٩ والمفنى ٢١٨ ، ٣٩٢ ، ٤٣٩ ، ٢٠٣ ، ٢٧٧ ، والعيشى ٣ - ٣١٦
وأمراد البلاغة ٢٢٠ ، ٢٢٧ .

(٣) الجنى الدانى ص ١٠٣ (٤) المفنى ١ / ١٦٩

لالتقاء الساكنين ، وهذا رأى يقوم على دعوى بلا دليل .
وهذه اللام مفتوحة دائماً ولا تنكسر الا مع ياء المتكلم نحو : يالى . ولكن
ابن جنى (١) أجاز في حالة كسر اللام أن تكون المستغاث به أو المستغاث له
وذلك في قول المتنبي .

فيأشوق ما أبقي ، وبالى من النوى • ويادمع ما أجرى وبأقلب ما أصبى (٢)
وقال ابن عصفور (٣) : الصواب أنه مستغاث من أجله ؛ لأن هذه اللام
لو كانت لام المستغاث لنعفت به أدعو ، ولكن التقدير : يا أدعولى فيلزم
تعدى الفعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وهذا غير جائز في غير وظننت
وما حمل عليها .

ولكن كلام ابن عصفور هذا لا يهدم دعوى ابن جنى : لأنه يرى تعلق اللام
بـ ياء ، وهي لا تتحمل ضميراً ، كما لا تتحملة دها ، إذا عملت في الحال في نحو
قوله تعالى : وهذا بعلى شيخا (٤) .

وإن دخلت هذه اللام على المستغاث من أجله ، كانت مكسورة نحو : يا لعلى
لمحمد ؛ إلا إن كانت مع المضمر فهي مفتوحة نحو : يا لك وتحتل في هذه
الحالة أيضاً : أن تكون لام المستغاث له أو به واختلف أيضاً علماء النحو في
تعلق هذه اللام :

(١) المصدر السابق ص ١٦٢

(٢) هذا البيت من الطويل وهو في المعنى ٢٠٨ ، ٢١٨ والعين ٤ : ٢٦٦

والاشموني ٣ - ١٦٣ وفي ديوانه ١ - ٤٠

(٣) الجنى الداني ص ١٠٣ (٤) هود ٧٢

فقييل : هي متعلقة بفعل محذوف تقديره : أدعوك لأخى في مثل : يا محمد لأخى . وقيل أيضا : لأنها متعلقة بحال محذوفة ، والتقدير فيما سبق مدعوا لأخى . واللام تختلف في المعنى عن لام المستغاث به (١)

سادساً : أن تكون المدح أو اللوم أو الجحود أو مع كي : فنألفها للمدح : بالك طالباً مجداً ، وفي اللوم بالك رجلاً فاسداً أما لام الجحود فتكون بعد السكون الناقص المنقضي مثل : ما كان الطالب ليهملاً واجبه فاللام تفيد تأكيد النفي ، ولا تعمل شيئاً عند البصريين (٢) والعمل لا أن ، المصدرية المضمرة واللام عندهم لام جر ، المصدر المنسوب من أن والفعل أما لام و كي ، فنحو قولك : دخلت المسجد لأصلي ، وهي لام التعليل ، ونصب المضارع بأن مضمرة ، والمصدر المنسوب منها مجرور بهذه اللام وقد خالف في ذلك الكوفيون على ما سنبين في القسم الثاني .

سابعاً : أن تكون زائدة فنجر الاسم لفظاً . وهذه اللام تأتي للتوكيد ونحو الاسم لفظاً لا محلاً وهي مطردة في الأساليب وتكون في ثلاثة أوضاع وهي :

١ - الأول : أن تقع بين المضاف والمضاف إليه نحو : يا ويح لمحمد ويا ويح للحرب ، والأصل يا ويح محمد ، ويا ويح الحرب . فاللام زائدة للتخصيص ونحو : لا أبالك ، ولا أخا لزيد . واللام مقحمة فيها للفرض السابق والأصل فيهما : لا أبالك ، ولا أخا زيد ، والعمل للام . لأنها عامل

(١) المغني ١/ ١٦٩ والجنى الداني ص ١٠٤

(٢) رصف المبانى ص ٢٢٤ وجواهر الأدب ص ٢٧

لفظي يقوم على الإضافة لأنها عامل معنوي - وفيما سبق يقول الشاعر :
يا بؤس للحرب النى • وضعف أراهم فاستراحوا (١)
وقال الشاعر الآخر :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم • لا يلقيكم في سوءة عمر (٢)
٢ - الثاني : أن تكون مع المفعول به مع عامل متعد إلى واحد ، وقد
حذفت بسبب فرعيته نحو قوله تعالى : فعال (٣) لما يريد ، أو تأخيرته نحو :
لأن كنتم للرقب تهمرون (٤) ، وأجاز الفارسي (٥) مع تقدمه نحو : ولكل
وجهة هو مولها ، بالإضافة أى . ولكل ذى وجهه (٦) . وذلك في قراءة من
أضاف .

٣ - الثالث : أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى (٧) :

- (١) هذا البيت لسعد بن مالك من مجزوء الكامل وهو في الكتاب ١ / ٣١٥
والخصائص ٣ - ١٠٢ وأما ابن الشجرى ٩ / ٢٥٧ ، ٢ - ٨٣ وابن
يعيش ٢ - ١٠ ، ١٠٥ / ٣٦ : ٥ / ٧٢ والمغنى ٢١٦ (١٩٨) ويس
١ / ١٩٩ وشرح ديوان الخراساني ٥٠٠ والجل ١٨٨ والمختص ٢ - ٩٣
- (٢) هذا البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢٨٥ وفي الكتاب ١ : ٢٦ ، ٣١٤
والخصائص ١ - ٣٤٥ والخزانة ١ - ٣٥٩ ، ٢ - ١١٦ ، ٤ - ٢٧٣ والمغنى
٤٥٧ (٢٧٩) والمغنى ٤ - ٢٤٠ والجمع ٢ - ١٢٢ والشاهد فيه لا أبالكم ،
حيث زبدت اللام . (٣) البروج ١٦ (٤) يوسف ٤٣
- (٥) الجنى الداني ص ١٠٦ والآية في البقرة رقم ١٤٨ وانظر السبعة ص ١٧٢
- (٦) البقرة ١٤٨ (٧) الفل ٧٢

قل عسى أن يكون ردى لكم بعض الذى تستمعون وقال الشاعر (١) :
وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجا لمسلم ومعاهد
واللام فى المواضع السابقة نجر ما بعدها لفظا ، لأنها تشبه الأصلية وضعا ولفظا
وزيادتها موقوفة على الوارد ، وما جاء على صورتها فى الأسلوب .

ثانياً - العاملة فى الأفعال :

هذه اللام تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه الجزم عند جميع النجوين
ولا تعمل النصب عند البصريين ، وإنما هى لام التمليل للجر مع هذا الفعل
ونجر المصدر للمؤول منه ، وأن ، المصدرية المقدرة والناصفة للمضارع عندهم
ولكل نوع من القسمين حديث خاص به ، نفصله على هذا الترتيب . الناصبة
للمضارع ، ثم الجازمة له .

(١) أولا : الناصبة للمضارع :

وهذا قول الكوفيين فيها ، وأنها تنصب المضارع بنفسها ، وقال ثعلب إنها
ناصبة للمضارع ، لكن لقيامها مقام د أن ، .

أما البصريون (٢) : فيرون أن الناصب للمضارع هى : د أن ، المضمرة بعد

(١) هذا البيت لابن ميادة وهو من الكامل وهو فى الأغنى ٢ - ١١٥ والمغنى

٢٣٧ وشواهده ٥٨٠ وأوضح المسالك ٢ - ١٣٢ والعينى ٣ - ٢٧٨ والجنى

الدانى ص ١٠٧ والشاهد فيه : زيادة اللام بين الفعل أجاز والمفعول لمسلم ،

(٢) المغنى ١ / ١٦٣

اللام وذلك لثبوت الجر بها في الأسماء ، والعمل إنما يتبع الاختصاص ، فضلا عن أنها تبقى على اختصاصها بالأسماء بتأويله مصدراً مجروراً وهذا هو الأصح ولهذا اللام مواضع وهي :

أولاً : لام دكي ، وهي لام التعليل ، وذلك مثل قول الله تعالى :

« هذا بلاغ للناس ، وليتذكروا به ، وليعملوا إنما هو الله واحد ، وليذكر أولوا (١) الأسباب » فاللام في قوله : ليتذكروا ، وليعملوا ، وليذكر . لام التعليل . وقد نصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضمره عند البصريين ونصب بها عند الكوفيين وقد رأيت أن هذه اللام مسبوقه بكلام يكون (٢) ما بعدها تعليلاً لما قبلها .

ومحوز اظهاره أن ، بعدها نحو جئت لتكرمني ، ولأن تكرمني ، وقد يجب اظهارها نحو : لثلا يعلم (٣) أهل الكتاب ، ويرى الكوفون أنها في هذه الحالة مؤكدة للام الناصبة ، لا الناصبة نفسها .

ثانياً : لام الجحود : والجحد : هو النفي ، وتفيد تأكيد النفي ، وهي الداخلة على الفعل وقد سبقت بكون ماض منفي ناقص نحو قوله تعالى : وما كان الله ليعذبهم وأنت (٤) فهم وقوله أيضاً : لم يكن الله (٥) ليغفر لهم ، ولا ليهديهم سبيلاً . ويرى النحاس (٦) أن الصواب اسمية لام الجحود . - لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما نعرفه لا مطلق الإنكار .

- | | | | |
|-------|----------------|-------|---------------------------------------|
| (١) | ابراهيم ٥٢ | (٢) | الجنى الداني ص ١١٦ ووصف المبانى ص ٢٢٥ |
| (٣) | الحديد ٢٩ | (٤) | الأنفال ٣٣ |
| | | (٥) | النساء ١٣٧ |
| (٦) | المغنى ١ / ١٦٣ | | |

رأى الكوفيين فيها :

ويرى الكوفيون : أنها حرف زائد مؤكد غير جار ، وهو ناصب للفعل بعده ، ولا يتعلق به شيء ، وأن الأصل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما زيدت الباء في ماعلى بقائهم لذلك (١) .

وأرى أن رأى الكوفيين فيها غير سديد ، لأن اللام قد عملت الجسر لاختصاصها باللام ؛ فكيف تعمل النصب مع ما سبق ، فضلا عن أن بقاءها على أصلها في عمل الجر لفظاً أو تقديرًا للمصدر المؤول ، يوحد عملها بدلا من تشعبها في ذلك .

والبصريون يرون أن زيادتها للفتى ، لأنها تنفي القصد من الفعل ، ونفي القصد أبلغ من نفي الفعل ذاته ، والفعل منصوب بأن مضمرة ، واللام حرف جسر للمصدر المؤول منها ومن الفعل وهو خبر لسكان التي قبلها واختلفت النجاة في حقيقة اللام في هذه الآية وإن كان مكرم لزول (٢) منه الجبال ، وذلك في غير قراءة الكسائي (٣) بكسر اللام الأولى ، ونصب المضارع ففعل لام الجحود ، وهذا رأى غير سديد ، فقد عرف سابقا أنها لزيادة النفي وهنا إثبات فضلا عن أن النفي بغير ما ، ولم هنا والفاعل مختلف في الفعاين وأنها لام كي كما ذهب إلى ذلك ابن هشام (٤) والمعنى عليه . ويجوز حذف و كان ، قبل لام الجحود . وعلى ذلك قول الشاعر :

(١) المغنى ١ / ١٦٣ (٢) إبراهيم ٤٦
(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣ (٤) المغنى ١ / ١٦٢

فما جمع لينقلب جميع قري * مقاومة ، ولا فرد لقرد (١)
وقول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعها (٢) أى فما كان
جميع . وما كنت لأدعها .

قال المالني (٣) : فلهذا اللام هي لام العلة . والمضارع بعدها منصوب بأن
مضمرة . وهي وما بعدها في موضع خبر كان المنفية . والمعنى في قولك
« ما كان عبد الله لينذهب » ما كان عبد الله للذهاب .

ونسكن حديثه عن لام الجحود بأنها لام العلة غير صحيح فلا علة وبها وإنما هي
لتأكيد النفي السابق وإن كانت تعمل عمل لام العلة .

ثالثاً : لام الصيرورة : وهي التي توضح عاقبة غير متوقعة ومفاجئة للقول
السابق تقول : أكرمته يشتمني . وأعطيته ليحرمني .

قال تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزناً » (٤) ، وقوله : « ربنا
إنك آتيت فرعون وماله ذبته وأموالاً في الحياة إنه نيا » (٥) ربنا ليضلوا
عن سبيلك ، وهذه اللام تخالف لام كي في معناها بخاصة أما دخولها على
المضارع المنصوب بها كما يرى الكوفيون أو بأن مضمرة كما يرى البصريون
فالحديث عنها في هذه الناحية لا يختلف عن سابقها .

(١) البيت من البسيط ولم يعرف قائله في المغني ٢١٢ (١٩١) والاشتوني

٣ : ٢٩٢ وشواهد المغني ٥٩٢ والجنى الداني ص ١١٧ وقد حذف فيه كان

قبل لام الجحود . (٢) الجنى الداني ص ١١٧

(٣) رصف المبانى ص ٢٢٥ (٤) القصص ٨

(٥) يونس ٨٨

رابعاً : ذهب بعض النحاة إلى تفريعات أخرى لهذه اللام فجعلها زائدة في قوله تعالى : يريد الله ليبين لكم (١) وقوله « وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٢) » ويحكمون عن سيدي به (٣) في الكتاب : أن الفعل مقدر بالمصدر أى إرادة الله ليبين . وأمرنا لنسلم ، فينقصد من ذلك مبتدأ وخبر . وقال المرادى (٤) : إن معمول الفعل على هذا القول حذف اقتصاراً فهو غير منوئ إذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللزام ، ولهذا انعقد من ذلك مبتدأ وخبر ، وهو تقدير معنوى لا إعرابى .

كما ذهب الفراء (٥) إلى أن اللام قد تكون بمعنى « أن » في أمرت وأردت قال تعالى : « يريدون ليظفروا نور الله بأفواههم (٦) » وقوله أيضاً : وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٧) والحق أن اللام في الآيتين بمعنى « كي » كما جعل بعض النحاة اللام التى للعاقبة بمعنى الفاء ، واسكن معنى الفاء تختلف عن معنى اللام التى للصيرورة ، فلا محل لها هنا . ﴿ بين الكافرين والبصريين ﴾ لقد حكم الكوفيون بأن اللام هى الناصبة المضارع واحتجوا بأمرين : أحدهما : أن اللام بمعنى « كي » التى تعمل بنفسها فكذلك ما كان معناها .

ثانيهما : أن الفعل لايجز ، فلا يصح أن يدخل عليه أداة جر وتقدير « أن » بعيد عن الصحة ولذلك لايجوز أن تقدرها فى قولهم : أمرتك بتكرم عمرا عما يتعين أن تكون هى الناصبة .

- | | | |
|--------------------------|---------------------------|----------------------------|
| ١ (النساء ٢٦) | ٢ (الانعام ٧١) | ٣ (الكتاب ٣ : ١٦٠ - ١٦٢) |
| ٤ (الجنى الدانى ص ١٢٢) | ٥ (المصدر السابق ص ١٢٣) | |
| ٦ (الصف ٨) | ٧ (الانعام ٧١) | |

ورد عليهم البصريون استدلالهم بما يلي :

أولاً : لا نسلم بأن وكيء حرف جر ، وإنما هي حرف تنصب المضارع بنفسها
ثانياً : لا يلزم من اتفاقهما في المعنى اتحادهما في العمل فثلاً : أن الناصبة للام
 مثلها في المعنى الناصبة للفعل في المصدرية يعمل فيها ما قبلها ، ولا يلزم من ذلك
 اتحادهما ، فإن تلك مختصة بالأسماء ولا تعمل في الأفعال بخلاف أن الخفيفة
 قال الإربلي (١) : ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ، ولم تستعمل وكيء
 معه وإن كانوا سواء في المعنى .

ثالثاً : إن اللام تدل على غرض الفاعل في الفعل بكثرة بخلاف الباء
 وليكثرتها في ذلك ، جاز حذف و أن ، اظهور معناها ، كما جاز حذف رب
 مع الوار ، والباء في القسم ، وحذف ولا ، في جوابه وهذا استدلال جيد ،
 يقوى رأى البصريين .

والثالث - الجازمة للمضارع :

وهذه اللام هي : لام العلق . فتشمل الأمر نحو قوله تعالى : لينفق (٢)
 ذو سعة من سعته ، والدعاء نحو : ليقتض (٣) علينا ربك ، والتهديد نحو :
 وفل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ، (٤) ومن شاء فليكفر . والتعجيز نحو .
 فليأتوا بسورة من مثل هذا القرآن ونحو ذلك كالدعاء نحو ليغفر لنا الله .

وإنما عملت في المضارع الجزم لوجود شرطى لإعمال وهما :
 الاختصاص به ، وأنها لم تنزل من الفعل منزلة جزئته فعملت اللام جملاً على

(١) جواهر الأدب ص ٣٢ (٢) الطلاق ٧ (٣) الزخرف ٧٧
 (٤) الكهف ٢٩

الصيغة الموقوفة كالفعل ونحوه . لانها شابهته في الوقف فجعل اعرابه بالنظم
حتى يشبه صيغة الامر لفظا وصورة ، لا لفظا وحكما .

وقال أبو عيسى الجزولي : (١) د الحرف إذا اختص بنوع يجب أن
يحمل العمل المختص بذلك النوع ؛ والاعراب المختص بالفعل الجزم فعمله ،
وأرى أنها أسباب فكرية ، والاولى أن نرجعها إلى السماع عن العرب .
ما تدخل عليه من أنواع المضارع :

وهذه اللام يطلب بها الفعل من فاعل غير المخاطب ، لانهم استغنوا عن
الطلب منه بصيغة الامر وهي كلمة افعل .

قال ابن يعيش : (٢) الاصل في الامر أن يدخل عليه اللام ، وتلزمه لإفادة
معنى الامر ، إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعنى د كلا ، في النهي ولم في
النفي ، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما فيه من الغنية عنه
بدلالة الحال ، وتخفيفا للكثرة الاستعمال ، - ا - هـ

وما عدا المخاطب من الافعال المأمورية تلزمها اللام نحو لننص بحاجتي
ولنتنصر قبيلتك . ببناء الفعل للمجهول ، الذي تغير فيه بنيته ، وحذف فيه
فاعله ، فلا نحى السلام فيه ، ولا حرف المضارعة حتى لا يؤدي ذلك إلى
الاجحاف بالفعل ، وفعل الغائب المذكور نحو ليفهم الدرس ولتضرب هند
قال الرضى (٣) في الفرعين السابقين وهما كثيران وأما فعل المتكلم لقوله عليه

(١) جواهر الادب ٣١ (٢) شرح المفصل ٧ / ٦١

(٣) الكافية ٢ / ٢٥٢

السلام : د قوموا (١) فلأصل لكم ، وقول الله تعالى : ولنجمل (٢) خطاباً لكم .
لأن أمر الإنسان نفسه قليل الاستعمال وإن استعمل فلا بد من اللام .
كذلك يقل أيضاً إذا كان المخاطب نحو قوله ﷺ : لتأخذوا (٣) مصافكم
وقوله : لتزده ولو بشوكه ، (٤) وقرى في الشواذ : فبذلك فلتفرحوا ، (٥)
وقال الشاعر :

لتنقم أنت يا بن حير قرش . فتقضى حوائج المسلميننا (٦)
وقال بعض النحاة إنما لغة رديئة ، وقال الزجاجي : لغة جيدة . (٧)
حركة هذه اللام :

وحركة هذه اللام الكسر ، وزوى الفراء (٨) أن فتحها لغة سليم ، ويجوز
لما كانها بعد الواو ، وإغاء ، وهو أكثر من تحريكها وذلك مثل قوله تعالى :
فلا تستجيروا لي ، وإيقموا (٩) بي لعلهم يرشدون ، وقد تسكن بعد ثم نحو :

-
- (١) أنظر فتح الباري ١ / ٤٥١ بلفظ : فلأصل لكم (٢) العنكبوت ١٢٠
 - (٣) لم أقف على هذه الرواية ، وفي الترمذي ٢٤٣/٥ (لنا على مصافكم كما أنتم
على مصافكم) (٤) لم أصل إلى مصدر هذا الحديث مع طول البحث عنه
 - (٥) يونس ٥٨ وأنظر المحاسب ١ / ٣١٨
 - (٦) هذا البيت من الخفيف ولم يعرف قائله وهو في الكافي ٢ / ٢٥٣ والعقد
الفريد ٢٩٤/٥ والشاهد فيه . لتنقم أنت ، حيث دخلت لام الطلب على المضارع
للمخاطب وهذا قليل . (٧) الخبي الداني ص ١١١
 - (٨) جواهر الأدب ص ٣٣ (٩) البقرة ١٨٦

ثم ليقطع فالمنظار هل (١) يذهبن كیده ما يغيظ ، وثم : ثم ليقضوا ثم م
وابرفوا (٢) نذروهم ، في قراءة الكوفيين (٣) وقالون والـبـزى وهذه
الحركات في النثر وفي الشعر ، وايسست بضرورة .

حذفها :

ويجوز حذف هذه اللام وإبقاء عملها في الشعر قال الشاعر :
محمد فقد نفسك كل نفس . . . إذا ما خفت من أمر تبالا (٤)
وقال آخر :

هلى مثل أصحاب البعوضة فاحشى . . لك الويل حر الوجه أو يبك من بكا (٥)
فقد حذفت اللام في فعل غير الفاعل المخاطب كما رأيت .
وأجاز الفراء حذفها في النثر في نحو : قل له يفعل قال تعالى :
و قل لعبادى الذين آمنوا بقموا ، (٦) قال الرضى : وإنما ارتكب ذلك

(١) الحج ١٥ (٢) الحج ٢٩ (٣) المغنى ١ / ١٧١
(٤) هذا البيت قيل لاني طالب والحسان والأعشى وهو من الوافر في المغنى
٢٤٨ وشراهد ٥٩٧ والمقتضب ١٣٢ / ٢ والكتاب ٤٠٨ / ١ وابن يعيش
٣٥ / ٧ والكافية ٢٤٩ / ٢ والخزانة ٦٢٩ / ٣ وابن السجري ٢٧٥ / ١ والشاهد
فيه : فقد حذفت لام الطالب .

(٥) هذا البيت لمتمم بن نويرة من الطويل وهو في الكتاب ٩ / ٩
والمقتضب ١٣٢ / ٢ وابن يعيش ٦١ / ٧ ، ٩٢ والانصاف ٥٣٢ والمغنى ٢٢٥
(٢٠٤) والشاهد فيه (يبك) حيث جزم بلام الطالب مع حذفها .

(٦) ابراهيم ٣١

لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة ، والأولى أن يقال أن مثله أنه جواب الأمر كآه لما كان يحصل لإقامتهم للصلاة عند قوله وَيُكَلِّمُهُمُ صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة في إقامتها ، وقال بعضهم جزؤه ، لكونه شبه الجواب (١) .

وإنما حذف اللام فيما سبق لكثرة استعمال هذا الفعل تخفيف بالحذف . واستدل الكسائي (٢) بالآية السابقة على أن هذه اللام لا تحذف إلا بعد الأمر بالقول ، وهذا ما عبر عنه ابن مالك بأنه الكثير المطرد وأما الجزاء فبعد قول غير أمر كقول الراجز :

قلت لبراب لديه دارها • تئذن فاني حوؤها وجارها (٣)

والقابل الاضطراب إذا لم يتقدم قول كقول الشاعر :

فلا تستطل منى بقاني ومدني واسكن يكن للخير منك نصيب (٤)
ويرى المبرد (٥) منع حذف هذه اللام مطلقا ، قال في المقتضب :
والنحويون يجهلون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطروا يستشهدون على ذلك

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٥٣ (٢) الجني الداني ص ١١٣

(٣) هذا البيت لمنصور بن مرثد وهو من باب الرجز وهو في الجني الداني ص ١١٤ والمغني ٢٤٩ وشرح شواهد ٦٠٠ والمغني ٤٤٤ والشاهد فيه وتذن ، حيث حذف لام الطلب ، وجزم بها المضارع .

(٤) البيت من الطويل لعلقة الفحل وهو في ديوانه ١٣٢ وفي الكتاب ١: ١٠٧ والمقتضيات ٣٩٤ والمقرب ٢: ١٧٢ والشاهد فيه : • يكن ، حيث جزم بلام الطلب المحذوفة بدون سبب قول . (٥) المقتضب ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٣١

بقول متمم بيت لم يعرف قائله - سبق أن ذكرناهما - ثم قال : فلا أرى ذلك على ما كانوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، واضعفا الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم حل على المعنى لأنه إذا قال فأنمشى فهو في موضع فلتنمشى ، فطف الثاني على المعنى وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، مع احتماله أن يكون خيرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة .

وأرى : أن المبرد تمسك في حكمه مع صحة الوارد في العرب بجواز الحذف فضلا عن أن المقام ، والدليل يؤيدان هذا الحذف ، ففي أبواب النحو المختلفة جواز حذف العمدة والفضلات والعوامل مع الدليل ، فلا مانع من حذف اللام .

٦ - الواو

الواو : من الحروف الشفوية ، وتكون هائلة . وقد مضى الحديث عن ذلك وعاملة : وهو المراد هنا - وعملها لا يكون حقيقة إلا في الأسماء وأما عملها في الأفعال فلا يكون إلا بتقدير عامل بعدها وهو : أن المصدرية على رأى البصريين . وأما الكسريون فيرون أنها تنصب المضارع بعدها بنفسها ولذلك انحصر عملها في نوعين (١) الجر (ب) النصب

وليك الحديث عن كل نوع تفصيلا . فنقول وبالله التوفيق .

أولا .. عملها الجر : وينتصر عملها الجر في موضعين :

الأول في القسم نحو : والله لمحمد قائم . ورب الكعبة إن عليا مجتهد ونحو

قوله تعالى : يس والقرآن الحكيم (١) ، ونحو : والتين (٢) والزيتون وطور
سينين . فالأولى فيها حرف قسم وجر ، والثانية للعطف على الأولى والا
لا تحتاج كل من الاسمين إلى جواب كما يقول ابن هشام .

قال الرضى : (٢) أعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط :-

أحدها : حذف فعل القسم معها فلا يقال : أقسم والله . وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها أى الباء .

والثاني : أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال : والله أخبرني كما يقال
بالله أخبرني .

والثالث : أنا لا تدخل على الضمير . فلا يقال . وك كما يقال بك ، لأنهم
فرع الباء وبدل منها .

والأصل في القسم الباء : لأن أصلها الإصاق ففعل القسم بالقسم به
وأبدلت الوار منها ، لأن بينهما تناسباً لفظياً ، اسكونهما شفهيتين ، ومعنوياً
كما يبين من معنى الإصاق ، والتاء بدل من الوار كما في وكله وتكله ،

وكذلك الباء أيضاً : لأنها حرف جر في القسم وغيره ، ويجوز إظهار
فعل القسم معها ، ولا يجوز ذلك في غيرها ، من حروفه ، فدل ذلك على
أصلها وفرعية غيرها .

وزعم بعض النحاة كما نقل (٣) صاحب جواهر الأدب أنها أصل للباء

١ (الآية ١ ، ٢ من سورة يس ٢) الآية الأولى والثانية من سورة التين

٣ (الكافية ٢ ص ٣٣٤ ٤) ص ٧٧

فرج، وهذا ظاهر البطلان بما سبق، وبعض المتأخرين قال : بأنها أصل ،
والاصح الاول .

الثاني : د واو د رب ، كقول الشاعر :

وبلدة نيس بها أنيس . . . إلا اليعافير وإلا العيسر (١)
والجر بها لتيايتها عن رب كما ذهب إلى ذلك المبرد (٢) والكوفيون ، وقال :
إن العرب تفتح بها القصائد مثل قول الشاعر :
وقاتم الاعماق عارى المخترق . . . مشتبهاً بالاعلام لماع الخفقن (٣)
وهي لا تدخل إلا على منكر ، ولا تتعلق إلا بمؤخر .

ويرى البصريون أن الصحيح (٤) : أنها واو العطف ، وأن الجر به د رب ،
محدوفة . كما عملت بعد الفاء وبإلحاقها ، وإنما عملت محدوفة ، لتقويتها

- (١) هذا البيت من بحر الرجز لجران العود وهو في ديوانه ص ٥٣ وفي الكتاب
١ - ١٣٣ ، ٣٦٥ والخزانة ٤ - ١٩٧ والانصاف ٢٧١ والجمع
١ - ٢٢٥ / ٢ - ١٤٤ والدرر ١ - ١٩٢ / ٢ - ٢٠٢ ، والاشموني ٢ / ١٤٧
واليعافير : جمع لعيفور : وهو الخمار - الوحشي واليس ج - مع : أعيس أو
عيساء . وهي البقرة الوحشية والشاهد فيه : وبلدة حيث جرت بواو ب
(٢) جواهر الادب ص ٧٦ (٣) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤
والمغني ٣٨٧ والكتاب ٢ - ٣١٦ والخصائص ١ - ٢٦٤ وشرح المفصل
٢ - ١٠٨ والمزهر : ١ - ٢٦٣ والشاهد فيه : وقاتم . كما سبق .

(٤) المغني ٢ / ٣٢

بالحرف الدال عليها ، والدليل على أنها للعطف : أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم ، كما أن وجودها في أول التقصائد لا يمنع أن تكون عاطفة ، لجواز أن يكون عطفها على بعض ما في نفسه ، وإجماع النحاة على جواز عملها مع حذفها يؤيد رأى سيبويه والبصريين ، وهذا عمل بالأصل وبالقياس (١) .

هذا وقد ذهب ابن هشام (٢) إلى أنها تكون بمعنى باء الجر كقولهم : أنت أعلم ومالك وبعث الشاة شاه درهما ، وبمعنى لام التعليل ، وحمل ذلك على الواو الداخلة على المضارع المنصوب

ثانيا : عملها النصب

وتأتى ناصبه أيضا في موضعين :

الاول : مع الاسم إذا كانت بمعنى مع ، ومدخولها المفعول معه نحو :

ذاكرت والطريق ، وسرت والنيل (٣) ، واختلف علماء النحو في ناصب المفعول معه على مذاهب :

أحدها : يرى عبد القاهر الجرجاني (٤) أن الواو هي الناصبة للمفعول

معه .

وضعف هذا الرأي : بأن الواو لو كانت عاملة لا تصل بها الصمير في نحو :

(١) الجنى الداني ص ١٥٤ (٢) المغنى ٢ / ٣١

(٣) وصف الباني ص ٤٢١ وجواهر الأدب ص ٧٧

(٤) الجنى الداني ص ١٥٥

مرت وإياك ، وهو حرف مختص بالامم غير منزل منها منزلة الجزء فلا يعمل ،
بدليل تحطى العامل لها .

وثانيها : الأخفش (١) أنه يرى أنه منتصب انتصاب الظرف ، لأن
الوار ثابت عن دمع ، في نحو : مرت مع النيل ، فلما جرى بالوار في موضع
دمع ، انتصب الامم انتصاب مع ، الوار مهيته لا انتصاب هذا الامم انتصاب
الظرف .

وثالثها : اللجج (٢) الذي يقول بأن نصب المفعول معه بفعل محذوف
بمعنى الملازمة فتقدر الفعل تلبس وهذا رأى ضعيف : لأن المنصوب يكون
مفعولا ، لا معه ، وضاع الباب ،

ورابعها : ذهب السكرفيون (٣) إلى أنه منصوب بالخلاف ، لأنه
لا يجوز تقدير العامل مكرراً فيه ، إذ لا يصح استوى الماء واستوى الخشبة .
ولكن المخالفة معنى من المعاني ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها .

وخامسها : مذهب سيبويه (٤) - رحمه الله - ومن تابعه : أن العامل هو
الفعل وشبهه أو معناه بتوسط الواو كما في الاستثناء ، وغيره وهذا هو
الصحيح ، لأن الواو كالجزء لأنها معدية ولا يؤثر الفصل بها .

الثاني : مع الفعل وتأتي في موضعين وهما :-

أولاً : مع الفعل المضارع الواقع في جواب هذه الامور : الامر والنهي

(١) جواهر الادب ص ٧٧ (٢) الجني الداني ص ١٥٥

(٣) المغنى ٢ / ٣١ (٤) جواهر الادب ص ٧٧

والاستفهام والنفي ، والتعجب ، والمرضى ، والرجاء ، والتخصص نحو قول الشاعر :

فلمت ادعى وأدعو إن أندى . . . لصوت أن ينادى داعيان (١)
فنصب الفعل د أدعو ، بعد الواو ، على إختار د أن ، عند البصريين ويمكن
النصب بها عند الكوفيين ، وهكذا بعد كل واحدة مما سبق نحو : لا يعمل
الواجب وتستعين بالفاقد .

ثانيا : أن يعطى بها الفعل على المصدر كقول ميسون بنت بحدل :
للرب عباداً ، وتقر عيني . . . أحب إلى من ليس الشفوف (٢)
ونصب المضارع بأن مضمرة عند البصريين بعد الواو ، العاطفة لمصدر هذا
الفعل على المصدر السابق د لبس ، أو متوهم كالبيت السابق ، والكوفون
يرون النصب بها أو بالخلاف .
ولننتقل الآن إلى الباب الثاني ، وهو الحروف الثنائية .

- (١) هذا البيت للأعشى من الوافر وهو في الكتاب ٤٢٦:١ والانصاف ٥٣١
وابن يعيش ٧: ٢٣ والمغنى ٣٩٧ والمعينى ٤: ٣٩٢ والاشتقاق ٣٠٨٠:٣
ومجالس ثعلب ٥٢٤ وأمالى القالى ١ / ٩٠ وشذور الذهب ٣١١ والشاهد
فيه : وأدعو حيث نصب المضارع بعد الواو بأن مضمرة .
- (٢) البيت من الوافر في الكتاب ٤: ٢٦٩ والمقتضب ٢: ٢٧ والمغنى ٢٩٥ ،
٣٩٩٢ وشواهد ٦٥٣ والخزافة ٣: ٥٩٢ وابن الشجرى ١: ٢٥١ وحبابة
الحيوان ٢: ٢٠٨ الشاهد فيه . وتقر : حيث نصب المضارع بعد الواو
وفي روايه : وليس والشفوف . جمع شف . وهو ثوب رقيق .

الباب الثاني

الحروف الثنائية

الحروف الثنائية : هي التي تتكون من حرفين من حروف الهجاء ، وبعضها غير عامل ، وقد مضى الحديث عنه - وبعضها عامل يحدث في الكلمة أثراً من النصب أو الجر عند البصريين ويزيد الكوفيون على ما سبق عمل بعضها الرفع ، ولكن الحقيقة - أن عملها مطلقاً ينحصر في النصب والجر فقط ، وهي نوعان : أولاً : ثنائية محضة وعددها تسعة أحرف وهي : إن ، أن ، في ، كي ، لم ، من ، ما ، لن ، لا ، وهذه الحروف المحضة لا تشارك الاسم أو الفعل ، وإنما هي حرفية خالصة . ثانياً : ثنائية مشتركة بين الحروف والأسماء . وعددها ثلاثة أحرف وهي . عن ، مد ، من ، وكل من الحروف في القسمين عاملة فيما بعدها ، وإليك الحديث عن كل حرف فيما سبق تفصيلاً .

١ - إن

١ - استعمالها :

تستعمل « إن » في الأسلوب للشك ، بخلاف « إذا » التي تستعمل في اليقين قال سيديوه (١) : « إذا ، تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : إذا احمر

(١) الكتاب ١ - ٤٣٣ بولاق .

اليسر كان حسنا ، ولو قلنا ، آتيك إن أحر اليسر كان قبيحا ، فإن أبداً بهيمة وكذلك حروف الجزاء ، والسكوفيون (١) يرون أنها بمعنى د إذا ، كما في قوله د وإن كنتم في ريب مما نزلنا ، (٢) وقال المبرد (٣) : د وإن إنما يخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر ، وليس هذا مثل قوله د إن ينهوا يغفر لهم ما قد سلف ، (٤) لأن هذا راجع إليهم .

وتقول آتيك إذا أحر اليسر ، ولو قلت : آتيك إن أحر اليسر ، كان محالا ، لأنه واقع لا محالة ، وحديث الإمامين ، نصب على د إن ، إذا كانت شرطا فقط فقد رأيت أن د إن ، الشرطية لا تستعمل إلا للشك الذي يفيد القلة والندرة ، بخلاف د إذا ، فإنها لا تستعمل إلا فيما يدل على الثبوت واليقين قال الرضى (٥) : إن ليست لائيك بل لعدم القطع في الأشياء الجارية وقوعها وعدم وقوعها لا للشك .

ب - مواضعها :

تأتى د إن ، العاملة في ثلاثة مواضع وهى :-

الأول : الشرطية : وهى التى تعلق فعلا متقدما على فعل متأخر عنه لىكون لازماله ، ويسمى الأول شرطا ، والثانى جوابا وجزاء ، وتجزم الفعلين السابقين بالسكون إن كانا صحى الآخر ، ويحذف حرف العلة إن كانا معتلئ

٢ (البقرة ٢٣

٢٥٣ / ٢ رضى الدين

٤ (الانفال ٣٨

٣ (المقتضب ٢ - ٥٦

٥ (الكافية ٢ / ٢٥٣

الآخر أو يحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة نحو : إن يعمل خبراً يحد
الجرء الطيب ، فقد جزم الفعلان السابقان بالسكون ، ونحو إن سمع إلى
النجاح تر التوفيق حليفك ، فالفعلان : يسمع ؛ يسر ، مجزومان بأداة الشرط ،
وعلاوة الجزم فيها حذف حرف العلة ، ومثال المجزوم يحذف النون قولك :
إن تفعلوا الواجب تجدوا التقدير من الزملاء .

ألوان الشرط والجواب :

يجوز أن تدخل ه إن ، على ماضيين نحو . إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم (١) ،
والفعلان في محل جزم ، لبنائهما ، ولا تؤثر فيهما جزم ، لأنها فعلان مبنيان ،
أو على مضارعين نحو : (٢) إن تصبك حسنة تسؤم وإن ته بك مصيبة
يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ، أو على ماض ومضارع نحو قول الشاعر :
وإن أتاه خليل يوم مسغبة . . . يقول لا غائب مالي ولا حرم (٣)
ويكثر في هذه الحالة رفع المضارع ، ولا تؤثر فيه ه إن ، لأنها لم تؤثر فيما يليها
فالبعد عنها أولى في عدم التأثير .
ويرى المالقي : (٤) أن الفعل المضارع على حذف الفاء من الجواب ضرورة

- (١) الأسراء ٧ (٢) التوبة ٥٠
(٣) هذا البيت لزهير وهو من بحر البسيط وهو في ديوان ص ١٥٣ وأمسالى
الفسالى ١ / ١٩١ والانصاف ٦٢٥ والأشمنوني ٥٨٥ وشواهد المغنى ٨٣٨
ورصف المباني ص ١٠٤
(٤) وصف المباني ص ١٠٥

فأما في الكلام فقياسه الجزم ؛ لأنه أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو تأخر ، ولكن النحويين نلتأخرون برون جواز الجزم فيه على الأصل في العمل وجواز الرفع موافقة الماضي في عدم العمل ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :
يا أقرع بن حابس يا أقرع . . . لأنك إن يصرع أخرع أصرع (١)
أو على مضارع وماض ، فتعمل في الأول لقبوله العمل ، ولا تعمل في الماضي لأنه مبني ، وهذا أيضا قليل في الأسلوب العربي نحو قول الشاعر :

لن يسمعوا ربة طاروا بها فرحا . . . منى ، ولن يسمعوا من صالح دفنوا (٢)
وقيل : لا يوجد ذلك إلا في الشعر .

وشذ إهمالها في قراءة طلحة ، فإما ترين (٣) من البشر أحدا ، وفي الحديث :
« أن تعبد الله كأنك تراه (٤) فإنك لا تراه فإنه يراك » (٥) وقد ذكر ذلك ابن مالك . وإن ، الشرطية هي أم أدوات (٦) الشرط ، ويلزم عند البصريين

(١) هذا البيت لجرير البجلي وقيل : لعمر بن الحشاشم وهو من بحر الرجز
وفي الكتاب ١ / ٥١١ والخزانه ٣ / ٦٤٤ وابن السكيت ١ / ٨٤ وابن
يعيش ٨ / ١٥٨ والمقرب ١ / ٢٧٥ والانصاف ٢ / ٦٢٣ والمغني ٦١٠
وشواهد ٨٩٧ والاشموني ٥٨٦ واللسان وجمل .

(٢) هذا البيت من البسيط لقمن بن أم صاحب ، في المختص ١ / ٢٠٦
والمعنى ٦٩٢ والاشموني ٤ / ١٧ والنمل ٣٦٢ .

(٣) المختص ٢ / ٤٢ (٤) فتح المبدى للزبيدي ص ٤٠
(٥) التسهيل ص ٢٣٨ (٦) الكافية ٢ / ٢٥٣

أن يلها الفعل لفظاً أو تقديرًا ، لأن ذلك مقتضى وضعها بأن تدخل على الفعل المناسب للعليق المأخوذ من أداة الشرط ، فإن ورد دخولها على اسم مرفوع أعرب فاعلاً لفعل محذوف كما في قوله تعالى (١) : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، والتقدير . استجارك أحد استجارك تخذف الفعل من هذا الوضع ليحصل له إبهام ، فإذا فسر كان أوقع في النفس من ذكره أولاً بلا مفسر له ، فلما علم الفعل المحذوف منه ، وجب حذفه ، لامتناع الجمع بين الموضع والموضع .

ويرى الكوفيون (٢) : أنها تدخل على الاسم المرفوع ويعرب مبتدأ ، كالآية السابقة وقال المازني (٣) : لا عمل لها إذا دخلت على الاسم ، لأنها كانت مختصة بالأفعال ووقع الشرط والجزاء في الموقع المختص بالأفعال تأكدت الفعلية لجذبه إلى أصله وهي البناء فالشرط والجزاء مبنيان لا معربان . ولكن رأى الكوفيون والمازني ضعيف ، لأن « إن » مختصة بالأفعال ، وعملت فيها جرماً ، لأن الأصل في عمل الأفعال ، ولأنها أفادت التعليق ، والمناسب لذلك فصلان ، وخفف عملها بالجزم ، ولذلك حكم على رأى الكوفيين بالضعف ويترتب على كلام المازني بناء كل فعل يقع بعد كل أداة للنصب أو الجزم لأنها من خواصه ، وهذا خلاف المتفق عليه عند النحاة . عمل الأداة « إن » في الشرط والجواب .

(١) التوبة ٦ (٢) الكافية ٢ / ٢٥٣ وجواهر الأدب ص ٩٦
سنن أبي داود ٧ / ٢٧٣ (٣) جواهر الأدب ص ٩٥

عمل « إن » في الشرط متفق عليه بإجماع النجاة ، أما عملها في الجواب ففقيه خلاف .

أولاً : العامل في الفعلين هو الأداة ، لأنها اقتضت الجزئين اقتضاء واحداً فوجب عملها فيها ، وهذا يختار أكثر المتأخرين تبعاً للجب زولى وابن الحاجب ، بل ومذهب سيديويه (١) ذلك يستفاد من حديثه عن تأثير « إن » في الجواب .

الثاني : أن الأداة عملت في الشرط ، والأداة والشرط عملاً في الجواب : ولجأ أصحاب هذا القول إلى تعليل جيد ، وهو أن حرف الشرط ضعيف لا يستطيع العمل وحده في شيئين ، فاحتاج إلى ما يقويه ، وهو الشرط ، وبدل أن حرف الجر وهو أقوى منه لا يستطيع العمل في شيئين ، فكيف يعمل فيها من هو أضعف منه . وقد نسب هذا القول بعض النحاة إلى سيديويه وهذا غير سليم .

الثالث : قال الأخفش إن الشرط جزم بـ « إن » ، والجواب جزم بالشرط .

الرابع : ويقول المكيون : إن أداة الشرط عملت في الشرط ، وأما الجواب فهو مجزوم على الجواب . كما يجزم في جواب الأمر والنهي وغيرها مما له جواب .

الخامس : الأداة عملت في الشرط ، وأما الجواب فجزم على المجاورة .

والاصح الرأى الاول لوضوحه ، واتماقه مع معنى التعليق المأخوذ من
الاداة ، ولا تعليق الا بين فعلين (١) .

- (حكم ترتيب الجواب وحذفه) -

يجب أن يتقدم الشرط ، لان له صدر الكلام ، ويتأخر الجواب ، ولذلك
لا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتقدم عليه ما كان في حيزه ، الى اذا كان العامل
خافضا فان يجوز تقديمه اذا كان أداة الشرط اسما ، فلا نقول : آتيك ان
اتيتنى ، وأحسن اليك إن أكرمتنى بالجزم على الجواب ، لان الجزاء لا يتقدم
على الشرط ؛ فإن رفعت المضارع السابق بأن قلت : آتيك ان آتيتنى .
وأحسن اليك ان أكرمتنى . وأنت ناجح ان ذاكرت . وأنا نخلص ان أدبت
الواجب . جاز ذلك . والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق . والكلام
المقدم على الشرط يفيد الاخبار بجملة مستقلة . ويتعين تقدير الجواب اذا
جزم بالاداة . فإن لم يجزم الفعل جاز لك ألا تقدر الجواب (٢) .
فإن قلت : إن يقيم على مقام بكرر أو فلم يقيم بكرر . فيجوز اثبات الفاء
وحذفها . فإن ثبتت الفاء فما بعدها هو الجواب على تقدير مبدأ . والفعل
يرفع ان كان مضارعا نحو ان ذاكر محمد فيقوم على . أى فهو يقوم وان
حذفت الفاء . فالفعل مجزوم . وهو الجواب (٣) الا ان أردتها . وذلك في
باب الضرورة فقط .

(٢) ابن يعيش ٧ / ٩

(١) جواهر الأدب ص ٩٦

(٣) وصف الباني ص ١٠٦

ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب ، إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي وذلك كقول الأحرص :

فطلقها فلست لها بكف . . . وإلا يعاو مفردك الحسام (١)
أراد : « وإن لا أطلقها ، غنفت الفعل ، لدلالة ما تقدم .

كما يجوز حذف جواب الشرط لدلالة ما سبق عليه كقولك : أقوم إن ذاكر محمد والتقدير : أقم ، ومن القليل في الأسلوب حذف الشرط والجواب معا إذا دل عليهما دليل كقول الشاعر :

قالت بنات العم ياسلمى وإن . . . كان فقيرا معدما ، قالت : وإن (٢)
المعنى : وإن كان فقيرا معدما أنزوجه ، ويجوز أن يسد القسم وجوابه مسد جوابيها كقولك : إن ذاكر محمد والله لأكرمه .

هل يرد الشرط لتحقيق ؟

من المعلوم سابقا أن فعل الشرط يكرن للتعليق . ولكن العلماء وجدوه قد أفاد في الأساليب التحقيق كقوله تعالى : فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم

-
- (١) البيت من الوافر في ديوانه ص ٢٩٠ والكتاب ١ / ١٩٥ ولانصاف ٧٢ والمقرب ٥٠ والمغنى ٦٤٧ ، ٣١٩ ، والعين ٤ : ٢٥٠ والتعريض ٢ : ٢٥٢ والجمع ٢ : ٦٢ والدور ٢ : ٧٨ والاشموني ٤ : ٢٥ ويس ١ : ١٩٥ .
- (٢) البيت من الرجز لرؤبة . وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٦ . والمغنى ٧٢ والمقرب ١ : ٢٧٧ والاشموني ٩٢ وشراهد المغنى ٢ / ٩٣٦ والخزانة ٣ / ٦٣٠ والرواية المشهورة « فقيرا »

إن كنتم مؤمنين ، (١) ففعل الشرط هنا واقع محقق .
 وقول الرسول ﷺ « وإننا إن شاء الله (٢) بكم لاحقون »
 فالمرت محقق ، وواقع بالمشيئة الإلهية ، وقول الشاعر :
 « إن يقتلوك فإن قتلكم لم يكن ... حاراً عليكم ، ووب قتل حار (٣) »
 فلأن القتل واقع ، والشاعر يريد به بعد قتله ، فالشرط واقع ثابت .
 موقف العلماء في هذه النصوص :

قالوا : إن غي هذه النصوص وغيرها ، والشرط فيها محقق واقع ؛
 لا نخرج الشرط عن حقيقة السابفة وهي التعليق ، وكل نص ورد في ضوء
 هذه الحقيقة . فمثلاً : الحديث الشريف جاء من الرسول ﷺ على سبيل
 الأدب والنفيض والتسليم الكامل لله ، وتعلم الأمة أن يستندوا إلى الله عز
 وجل في كل حال ، إن كنتم مؤمنين « فإن إن » هنا في الآية وأمثالها بمعنى
 « قد » (٤) وهو قول فطرب ، وقيل : بمعنى « إذ » وقيل : معناه : التمتع وإنارة
 الهممة والتجريض على المطالب ، وأما بيت الشعر فيحمل على ما سبق أو على
 تبين الحال الماضية ، والمعنى : إن يفتخروا بقتلك أو إن تبين أنهم قتلوك .
 فليس قتل حاراً ، وعليه قوله تعالى « فذكر أن نفعت الذكرى » (٥) .

- (١) الاقوال : الآية الأولى (٢) الحديث في الموطأ للإمام مالك ص ٢٩ ط
- (٣) البيت من بحر الكامل لشايت قطنة ، في المقتضب ٣ / ٦٦ وابن الشجري
- ٢ / ٣٠١ والمقرب ٤٧ والخزانة ٤ / ١٨٤ والمغني ٢٧ / ١٣٤ ، ٥٠٣
- « ٣٣ ، ١٣٤ » ، والتصريح ٢ / ١١٣ والجمع ١ / ٧ والدرر ١ / ٧٣ .
- (٤) انظر جواهر الأدب ص ٩٨ .
- (٥) سورة الاعلى ٩

ويحمل في كل ذلك : أن الكلام على ثقة دير معطوف محذوف . ويقدر
منفي المذكور نحو : وان لم ينفع ذلك . ولا يقدر في مثله إلا الواو وبخاصة .
لأنه أصل حروف العطف قال صاحب (١) جواهر الادب : وقيل ذلك
إظهاراً لدمهم . واستبعاد الانتفاع بها . كقولهم : خاطب فلانا في كذا ان نفع
خطابه . استبعاداً للانتفاع بالخطاب . وقد ورد على طريق ما سبق كثير منها
قول الشاعر :

أنتفضب ان أذنا قتيبة حزنا . . . جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم (٢)
وقول الآخر :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة . . . ولم تجدى من أن تمرى به بدا (٣)
ويوجهان على ما سلف . وأرى : أن يحسب قلة من النصوص تفيد الوقوع
لا تؤثر في القضية من أن الاصل في الشرط أن يفيد التعليق . وهو الكثير
الغالب .

افتران الجواب بالفاء .

-
- (١) ص ٩٨٢٩٧ (٢) هذا البيت للفرزدق من الطويل في ديوانه ٨٥٥
وفي الخزانة ٨٢ / ٢ عرضاً والمغنى ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ وجواهر الادب ٩٨
والشاهد فيه : ان اذنا قتيبة حزنا . حيث جاء الشرط واقما بحققا .
(٣) البيت من الطويل لزائد بن صمصمه وهو في المغنى ٢٣ / ١ والشذور ٣٢٩
وجواهر الادب ٩٨ والشاهد فيه : يحسب الشرط الوقوع ، وان كان يعز
« ان » .

قال الاشئوني : اذا كان الجواب صالحا لجملة شرطا كما هو الاصل لم
يحتاج الى فاء يقرن بها وذلك اذا كان ما حيا متصرفا مجردا من قد وغيرها ، أو
مضارعا مجردا أو متفيا بلا أو لم .
فإن كان غير صالح للشرط ، وجب قرن الجواب بالفاء أو ما يخلفها .
ليعلم الارتباط بين الشرط والجواب وذلك فيما اذا كان الجواب جملة اسميه
مثل وان يمسك (١) بخير فهو على كل شيء قدير . أو طلبية مثل : ان كنتم
تحبون الله (٢) فأتبعوني بحبيكم الله ، أو فعلية فعلها جامد نحو : ان ترني أنا
أقل (٣) منك مالا وولدا فعسى ربي ، أو مقرون بقدر نحو : ان يسرق فقد
سرق (٤) أحله من قبل ، أو تنفيس نحو : وان خفتم عيله فسوف (٥)
يفنيكم الله من فضله ، أو ما نحو : فان توليتم فاسألتكم من أجر ان أجرى (٦)
الا على الله ، أو لن نحو ان تفعلوا الخير فلن نندموا عليه أبدا . وتختلف الفاء
اذا المنها جاء في الربط . اذا كان الجواب جملة اسميه غير طلبية لم يدخل عليها
أداة نفي . ولم تدخل عليها إن كما يقول النحويون نحو قول تعالى : وان تصبهم
سيرة بما قدمت أيديهم (٧) اذا هم يقنطون ، لانهما مثلها في عدم الابتداء بها .
فوجودها يفيد الربط الذي يفيد الفاء قال ابن مالك (٨) في التسهيل :

(١) الانعام ١٧	(٢) آل عمران ٣١
(٣) الكهف ٤٠٠٣٩	(٤) يوسف ٧٧
(٥) التوبة ٢٨	(٦) يونس ٧٢
(٧) الروم ٣٦	(٨) ص ٢٣٦ .

« وقد ينوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء ، نغضه بأن ، وقال أبو حيان (١) :
فورد السماع « إن » وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو : فإذا أصاب به من يشاء
من عباده (٢) ، إذا هم يستبشرون .

وقد تحذف الفاء للضرورة للشعرية ، أو ندور نحو ما أخرجه البخاري
من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لابن كعب « فإن جاء صاحبها ، والا استمتع بها ، وعن
المبرد إجازة حذفها في الاختيار ، وهذا قول حسن ، يخرج مجيء الرفع بعد
المضارع ، وأنه على حذف الفاء مطلقا ، وأما سيبويه فقد فضل (٣) الحكم في
القضية بأن ينظر إلى ما قبله . فإن كان يطلبه نحو أنك ان يحضر أخوك تكرم
فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وإن لم يطلبه نحو . ان يذاكر على
ينجح فالأولى أن يكون على الفاء ، وجوز العكس .

ويرى بعض النحاة أن الكلام مع « ان » على التقديم والتأخير مطلقا
قال ابن الأنباري (٤) :

« يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل « ان » كقولهم . طعامك
ان نزرنا نأكل ، تقديره : طعامك نأكل ان نزرنا . قال ابن مالك :
واقرن بما حتما جوابا لو جعل . . . شرطا لأن أو غيرها لم ينعمل
وتخلف الفاء إذا المفاجأة كأن تجدد إذا لن تكافأة

(١) الأشموني ٣ / ٥٩٠ (٢) الروم ٤٨

(٣) الكتاب ٣ / ١١٣ ، ١٢٢ هارون

(٤) الأشموني ٣ / ٥٨٧ .

الثاني : التافيسه :

يجوز أن تستعمل د ان ، حرف نفى ل ، ما ، لا وليس د ولكنها غير مختصة فتدخل على الافعال والاسماء . ولا تؤثر فيها لانها غير مختصة . وما كان كذلك لا يعمل . فنال دخرها على الافعال قوله تعالى : بل ان بعد (١) الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا ، وعلى الاسماء نحو . ان الكافرون (٢) الا في غرور .

ولاجل دخولها على النوعين السابقين منع سيبويه اعمالها حيث قال د وتكون في معنى د ما ، قال الله عز وجل : الآية السابقة ، أى ما الكافرون الا في غرور (٣) . ومنع ذلك أيضا المبرد (٤) حيث قال : د وتكون في معنى د ما ، نقول : إن زيد منطلق . أى : ما زيد منطلق . وكان سيبويه لا يرى فيها الرفع الخبر . لانها حرف نفى دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كذهب بنى تميم في د ما ، ا . ه .

وهذه النصين يتبين لنا أن النقل عنهما مضطرب ، وأن من ينسب الى الى الامامين السابقين عملها (٥) كالماتى والاشموني (٦) غير سليم ، بل هما يميلانها . وسار على رأيهما الغبراء ، وأكثر البصريين ، والمغاربة . فنوعوا اعمالها . لانها لم يتحقق (٧) فيها الاختصاص حتى تعمل .

-
- | | | |
|-------------------|----------------------|------------------|
| (١) فاطر ٤٠ | (٢) الملك ٢٠ | (٣) الكتاب ١٥٢/٣ |
| (٤) المقتضب ٣٥٩/٢ | (٥) وصف المباني ١٧ | |
| (٦) ح ١٢٥ | (٧) جواهر الادب ص ٩٨ | |

وأجاز أعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين (١)، وابن السراج والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان، لمشاركتها دلساً، في النقي، وكونها لنقي الحال، وللسماع وهو أقوى حجة للفصل في هذا الخلاف فقد ورد عن العرب أعمالها عمل دليس، فرفع الاسم وتنصب الخبر بثراً ونظماً مما يزيد القول بأعمالها فن الثمر قراءة سعيد (٢) بن جبير رحمه الله وإن الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم، بتخفيف إن على أنها نافية وبناء الذين في محل رفع اسمها ونصب دعبداً، على الخبرية لها.

وحكى العلماء عن أهل العافية (٣) د إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خبراً من أحد الأبالغا، وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً فأنكرها عليه وظن أنها د إن، المشددة وقعت على قائم قال: فاستبته فاذا هو يريد: إن أنا قائماً فترك المهملة وأرغم على حد د لكما هو الله ربى (٤) ومن النظم قول الشاعر:

لن هو مستولياً على أحد . . . الا على أضعف المجانين (٥)

(١) همع الهوامع ج ١ ص ١٢٥

(٢) المحتسب ١ / ٢٧٠ الأعراف ١٩٤

(٣) الجنى الداني ص ٢٠٩ والهمع ١ / ١٢٤ (٤) الكهف ٧٨

(٥) لم يعرف قائله ومو من بحر المنسرح وروى في الأزهية ص ٥٢ الا على

حزبه الملايين أو رصف المباني ١٠٨ والهمع ١ / ١٢٥ والاشموني ١ / ١٢٦

والمقرب ١ / ١٠٧ والخزانة ٤ / ١٦٩ وابن عقيل ١ / ١٨٤

وقول الآخر :

إن المرء ميتا بافقتضاء حياته . . . ولكن بأن يغنى عليه فيخزلا (١)
وتعمل هذا العمل ولا يشترط في معمولها أن يكونا تكررتين .

ونقل الرضى (٢) : أن المبرد يجيز أعمالها عمل ليس مستدلا بالبيت السابق
ثم قال : وليس ذلك بمشهور .

وأرى : أن كلام الرضى دقيق وأن المبرد في المقتضب منع أعمالها ، ونقل
ذلك أيضا عن سيبويه ولكنه بعد ذلك ذكر الرأى المقابل وهو الاعمال ، ثم
قال : وهذا هو القول ، لأنها مثل دما ، في النفي يقول المبرد (٣) :

« وغيره يجزى نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في دما ، وهذا هو
القول لأنه لا فصل بينها وبين دما ، في المعنى وذلك قوله عز وجل : إن
الكافرين (٤) إلا في غرور ، وقال : « إن يقولون (٥) إلا كذبا ، فهذان
موضوعان ، وبذلك ينتهى هذا الاضطراب في النقل عن سيبويه فهو يمنع
عملها مطلقا وعن المبرد الذى يتفق مع سيبويه وينقل عنه المنع ثم يؤيد الرأى
المقابل الذى يجزى عملها .

-
- (١) البيت من الطويل ومجمل قائله وهو فى الأشتوتى ١٢٦/١ والجمع ١٢٥/١
والخزائفة ١٤٤/٢ عرضا والعينى ١٤٥/٢ والدرر ٩٧/١ ويس ١٢٦/٢
والشاهد فيه : عمل إن عمل ليس دانا المرء ميتا ،
(٢) الكافية ٢٧٠/١ (٣) ٣٥٩/٢ (٤) المالك ٣٥
(٥) الكهف ٥ .

الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة .

فتكون للتوكيد في الجملة كالثقيلة ويجوز فيها بعد التخفيف الإهمال ويلزم وجود اللام الفارقة على الخبر لتدل على إهمالها وذلك مثل قولك : ان على المنطلق وعلى هذا قوله عز وجل : د ان كل نفس لما عليها حافظ ، (١) وقوله تعالى : د وان كانوا ليقولون ، (٢) وقوله تعالى د وان كل لما ليوفيتهم ، (٣) ويجوز أن تعمل النصب فيما بعدها وترفع الخبر ولا تلزم اللام حينئذ .
د قال المبرد : الا أن تدخلها توكيداً كما تقول : ان زيدا لمنطلق .
ويجوز إعمالها عن الثقيلة وليس بلازم لها السلام حينئذ في الخبر فإن دخلت عليه كان جائزاً توكيداً ، وعلى ذلك قرئ قوله تعالى السابق د وان كلا لما ليوفيتهم ربك أعمالهم ، وهذه قراءة ثابتة (٤) كما أن سيبيويه نقل إعمالها حيث قال د وحاشنا من نثق به (٥) أنه سمع من العرب من يقول : ان عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرءون د الآية السابقة ، يخففون وينصبون كما قالوا .

-
- (١) الطارقي ٤
(٢) الصافات ١٦٧
(٣) هود ١١١ وقد قرئت الآية بالوجهين بالرفع على الإهمال وقرئ بالصنب على الأعمال انظر التحاف ص ٤٣٦ .
(٤) وهذه قراءة نافع وابن كثير وقرأ الكسائي وأبو عمر بتشديد ان وتخفيف لما وحنص وحرة بتشديدهما انحاف فضلاء البشر ٢٦٠ .
(٥) الكتاب ١٤٠/٢ هارون .

وكان نديسه حقان ، (١)

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم بك ولم أ بل حين حذف ، كما نقل سيبويه أيضا الغاءها (٢) وما بعدها مرفوع على الابتداء فقال : د واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب وإن عمرو لخير منك لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها وألزمها اللام لئلا تلبس بأن التي هي بمنزلة د ما ، التي تنفي بها ، ومثل ذلك د آية الطارق (٣) السابقة ، ثم قال : إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى : د وإن كل لما جميع لدينا محضرون ، (٤) إنما هي لجميع د ما ، لغو . وقال تعالى : د وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ، (٥) د وإن لظنك لمن المكاذبين ، (٦) وإذا ألغيت جاز أن يليها الاسماء والأفعال ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ كما سبق ونذكر قول الشاعر خلافا للأخفش وابن مالك حيث أجازا ذلك :

- ١ (هذا عجز بيت من الحسين ومصدره : ووجه مشرق النحر وهو في الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ وابن الشجري ٢٣٧/١ ، ٢/٢ ، ٢٤٣٠٣ والمقتضب ١٢٨/٣ وابن يعيش ٧٢/٨ والخزانة ٢٥٨/٤ والعين ٧٠٥/٢ والجمع ١٤٣/١ والأشموقي ٢٩٣/١ والشاهد فيه : تخفيف د كان ، مع حذف اسمها .
- ٢ (الكتاب ١٢٩/٢ ٣) بالتخفيف في د لما ، قراءة جمهور القراء وقراءة التشديد د لما ، ابن عامر وعاصم وحزة من السبعة وابن القعقاع .
- ٤ (الآية ٢٢ من يس كسابقتها (٥) الأعراف ١٠٢
- ٦ (الشعراء ١٨٦ .

شلت يمينك إن قلت لمسلما .: وجبت عليك عقوبة المتعمد (١)
وهذه اللام : تسمى باللام الفارقة وتلزم بعد إن ، إن خيف التباسها بالناقصة
ويسمى سبويه لام التوكيد .
وذهب الكوفيون د ٢ : إلى أن د إن ، هذه نافية لا تخففه واللام بعدها
بمعنى ولا ، وأجاروا دخولها على سائر الأفعال / هذه هي إن العاملة في أنواعها
الثلاثة أما الزائدة فيها له .

٢ - أن

وهو حرف ثنائي مشترك بين الاسم والشارك له الضمير في أنت وأمثلة
على الصحيح فإن د أن ، هو الضمير وأما التاء ونحوها كآلاف في د أنا ، فهي
حروف خطاب تدين المقصود من الضمير نحو : أنت ، وأنت ، وأنا ، وأنتم
ونحو ذلك أما أن ، الحرفية المحضة فهي قسمان :-

١ - عاملة تؤثر فيما بعدها لفظا وهذا هو المراد هنا .

٢ - غير عاملة . وقد سبق الحديث عنها .

١ - أقسام د ان ، العاملة

ترد د أن ، العاملة على أقسام وهي :-

(١) البيت من البسيط لعاتكة بنت زيد وقيل لصفية وهوفي المغنى ٢١ وشواهد
٧١ والأنصاف ٦٤١ والأشعرى ١ / ٥١٠ والعين ٢ / ٢٧٨ وابن يعيش
٨ / ٧١ والخزانة ٤ / ٣٤٨ (٢) الكتاب ٢٣٣ / ٤

الأول : المصدرية :

وهي التي تقول مع الفعل الذي بعدها بمصدر يكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب العامل السابق عليه وهي موصول حرفي تحتاج إلى جملة صلة وليس فيها عائد وهذا العائد تفرق عن الموصول الاسمي وتشاركها في ذلك : أن ، ما ، لو ، وكى . والذي عند الفارسي نحو : وخضم كالذي خاضوا .

والفعل الذي يقع بعدها قد يكون ماضياً مثل : عجبت أن أسرعت ، أو أمراً عند سيديويه (١) نحو : كتبت إليه أن أفعل وأمرته أن قم .

والتقدير : كتبت إليه بالأمر بالفعل والقيام فهي عنده توصل بما يصير معها مصدراً وهو الفعل المحض سواء كان إمرأ أم خبراً لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه . والدليل عند سيديويه على أن مصدرية : جواز دخول الباء عليها عليها أي بأن أفعل كما تدخل على الأسماء فلو كانت «أى» لم تدخلها الباء وأجاز فيها وجهاً آخر : وهو أن تكون تفسيرية بنزلة «أى» .

أما غير سيديويه (٢) : فيمنعون دخول «أن» على الجملة الطلبية قياساً على سائر الحروف المصدرية فإنهم اتفقوا على ذلك وخالفهم سيديويه في أن وحدها ووافق سيديويه أبو علي وحجج المانعين (٣) أمران :

أولاً : أنها إذا قدرت بالأمر مع الفعل بالمصدر فأت معنى الأمر .

والثاني : أنه لا يوجد في كلامهم «يعجبني أن قم» ولا «أحببت أن قم» .

(١) الكتاب ١٦٢/٣ وحاشية السيرا في (٢) جواهر الادب ص ٩١

(٣) الجني الداني ص ٢١٦ .

ولو كانت توصل بالامر لجاز ذلك كما جاز في المضارع والماضي . والواقع أن
سببويه يلتزم في التأويل دلالة فعل الامر وأنه نقل عن العرب هذين المثالين
وشافهم فهو حجة .

وتدخل على المضارع فتنصبه وهي أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة،
والفعل معها يؤول بمصدر يكون في محل رفع أو نصب أو جر نحو قوله تعالى:
« وأن تمفوا (١) أقرب للتقوى ونحو: « وأن اصوموا (٢) خير لكم ، والتقدير
فيها عفوك أقرب للتقوى وصيامكم خير لكم فوقع المصدر المؤول في محل رفع
مبتدأ وقد يقع في محل نصب نحو : لقد عرفت أن تذاكر ونحو قوله تعالى :
أما السفينة (٣) فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيها والتقدير :
فأردت عيها ، وعرفت المذاكرة ، ونحو : والذي أطمع أن يغفر لي (٤)
خطيئتي يوم الدين . أي أطمع غفران خطيئتي والاصل في غفران . فهو
منصوب على نزع الخافض أو في محل جر مثل : شهدت بأن تؤدي واجبك
أي بتأدية واجبك فهي هنا قد دخلت على المضارع المتصرف وخلصته
الاستقبال ونصبته لفظاً كما سبق أو تقديرأ نحو : أن تسمى للخير ، وتنصبه
محلاً إذا اتصلت به إحدى النونين نحو . وللبينات أن يذاكرون دروسهن ،
وواقع أن تجتهدن خير لك ، فالفعل مع النونين مبني ومجمله نصب بأن . فهي
لا تؤثر الا في المضارع فتعط ولا تنصب محل الماضي لأنها لا تؤثر في معناه
القلب إلى الاستقبال ولذلك لا تنصب محله .

(١) البقرة ٢٢٧	(٢) البقرة ١٨٤
(٣) الكهف ٧٩	(٤) الشعراء ٨٢

وضابطها : ألا تسبق بما يدل على اليقين بأن لم تسبق بشيء أصلاً كان وقعت في أول الكلام نحو : وإن تفهـلوا (١) فإنه فسوق بكم ، أو سبقت بلفظ دال على غير اليقين نحو : ألم بأن الذين (٢) آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ، فإن سبقت بالعلم أول بغيره كالأشارة والظن جاز وقوعه ، أن ، الناصبة بعده على مذهب سيديويه (٣) والجمهور ، ولذا أجاز سيديويه ما علمت إلا أن تقوم ، بنصب تقوم وقال : « لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، ومعنى المثال : ما أشير عليك إلا بأن تقوم .

ومنع المبرد (٤) : وقوع أن الناصبة بعد العلم وإن أول بغيره وأجاز الفراء (٥) وقوعها بعد العلم وإن لم يؤول بغيره والصحيح مذهب الجمهور ولذا حكم الأشموني بشذوذ قراءة بعضهم : أول يرجع الأيرجج ، « ٦ » ، بنصب يرجع وقول الشاعر :

نرضى عن الله إن الناس قد هللوا . . . ألا يدانيما من خلقه بشر « ٧ »

-
- ١ ، البقرة ٢٨٢
٢ ، الجديد ١٦
٣ ، الكتاب ٣ / ١٦٨ هارون
٤ ، المقتضب ٣ / ٧
٥ ، دراسات في النحو للشيخ شبانة ص ٣٢ والمجموع ٢ / ٢
٦ ، طه ٨٩
٧ ، البيت لجرير من البسيط في الديوان ٢٦١
وفي الجمع ٢ / ٢٢ برواية واحد ، والأشموني ٣ / ٣٨٢ والشاهد فيه :
« ألا يدانيما » بنصب المضارع بعد العلم شذوذاً والرواية الصحيحة
« يفأخرنا » بالرفع وعلى ذلك لا شاهد فيه .

فإن سبقت « أن » بفعل يدل على الظن ونحوه بلا فاصل من الفعل أو كان الفاصل « لا » فيجوز فيها وجهان : الأول : أن تكون أن المصدرية الناصبة للمضارع أو تكون الحفيقة من الثقيلة فن الأول قوله تعالى : « لظن أن يفعل (١) بها فافرة » وقوله : « إن ظنا أن بقيما حدود الله » (٢) ومن الثاني : قوله تعالى : « وحسبوا (٣) أن لا تكون فتنة حيث قرئء بالوجهين : الرفع على أنها مخففة والنصب لتكون على أنها المصدرية وإنما جاز النصب : لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية والرفع : لقرب الظن من العلم لإبه إدراك الطرف الراجع فكأنه معلوم . ولذا أجمع القراء على النصب في قوله تعالى : « أحسب (٤) الناس أن يتركوا » وأما عند الفصل « لا » فالأرجح الرفع .

أما إذا كان الفاصل فيها وبين الفعل يغير « لا » كالسين وسوف فيجب رفع المضارع نحو : ظننت أن ستنجح أو قد ستنجح لأن المصدرية لا يفصل بينها بعد « لا » بخلاف المخففة من الثقيلة كما سيأتي .
وتعمل « أن » المصدرية مضمرة وذلك بعد لام الجحود وجوبا والتعليل جوازاً نحو قوله تعالى « وما كان الله ليعذبهم (٥) وأنت فيهم » ونحو : « يريد الله (٦) لينهض عنكم الرجس أهل البيت » وبعد فاء السببية نحو لا تفترؤا (٧)

(١) القيامة ٢٥	(٢) البقرة ٢٣٠	(٣) المائدة ٧١
(٤) العنكبوت ٢	(٥) الانفال ٢٣	(٦) الاحزاب ٢٣
(٧) طه ٦١		

على الله كذبا فيسحقكم بعذاب ، أو واو المعية نحو قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويسكون بيني . . وبينكم نأودة والإخاء (١)
ما تختص به د أن ، المصدرية :

ويختص أن المصدرية بأحكام تنفرد بها منها :

أولاً : أن تختص بالدخول على أفعال الطمع والرجاء كقوله تعالى : والذي
أطعم أن يغفر لي خطيئتي (٢) يوم الدين ، فهي لا تقع الا قبل فعل غير
محقق كالإرادة والطمع والرجاء .

ثانياً : لا يجوز قدم معمول الفعل على أن المصدرية لأنها موصولة حرفي
صلته الفعل ومعمول الصلة من تمامها فـ.كـ لا يجوز أن تتقدم الصلة على
الموصول لا يجوز أن يتقدم معمولها عند الجور خلافا للقراء .

ثالثاً : لا يجوز الفصل بين أن المصدرية والفعل في الاختيار مطلقاً أى
بالظرف أو غيره وأجاز بعضهم بالظرف وشبهه نحو : أحب أن أهاجم
الاستاذ تتأدب ، ونحوه : أن في المسجد تصلى .

رابعاً : إذا حذف أن فالجيد ألا يبقى عملها في الاسلوب إلا إذا وجد ما يدل
عليها بعد حذفها كالفاء والواو . هذا رأى البصريين بدليل قول الله تعالى

(١) البيت من الطويل للخطيب في ديوانه ص ٢٦ وفي المغنى ٦٦٩ د ٣٢١ ،
والدزر ١٠ / ٢ والأشمونى ٣٠٧ / ٣ والمصحح ١٣ / ٢ والعينى ٤١٧ / ٤
والمقتضب ٧٢ / ٢ والشذوذ ٣١٢ والشاهد فيه : ويسكون حيث نصب
الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية . (٢) الشعراء ٨٢

« قل أفغير الله تأمروني أعبد (١) أيها الجاهلون ، فقد رفع الفعل المضارع « أعبد » بعد حذف « أن » المصدرية قبله ، وأيضا : فإن عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل وهي محذوفة .

ويرى المكوفيون بقاء (٢) عملها بعد الحذف لأنه قد ورد عن العرب مثل قول الشاعر :

فلم أر مثلاً خباصة واجد • ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله (٣)
وقياساً على عوامل الأسماء ، والبصريون يحكون على ذلك بالضرورة وبأن قيامهم فاسد ، لأن عوامل الأسماء أقوى من الأفعال ، ولو جاز ذلك لجاز قولهم يضرب محمد بنصب يضرب ، وأنت تريد : ليضرب وهذا غير جائز .

الثاني : « أن » المخففة من الثقيلة :

وهي التي تسبق بما يفيد العلم واليقين نحو قوله تعالى : علم أن سيكون منكم مرضى ، ونحو : تحققت أن محمد حاضر ، أو بعد الظن ونحوه من كل ما يفيد الرجحان نحو : ظننت أن علي مجتهد ، خلت أن الهواء نطر ، وإنما كانت « أن »

(١) الزمر ٦٤ (٢) جواهر الادب ٩٢

(٣) البيت قيل في الكتاب ١ / ٣٠٧ لعامر بن جوين وفي الانصاف ٢٢٨
لعامر بن الطفيل وهو خطأ منه ، وفي المقرب ١ / ٢٧٠ واللسان د خيس ،
والغنى ٢ / والعينى ٤ / ٤٠١ وشواهده التوضيح لابن مالك ١٠١
والاشموني ٢٩ ورصف المباني ١١٣ والخباسة : الغنيمة ، نهنت : كنتت
والشاهد فيه : نصب « أفعله » بتقدير أن قبله .

الواقعة بعد العلم ونحوه (١) مخففة ، لأن العلم إنما يتحقق متعلقه فلا يناسبه إلا التوكيد ؛ وأن المخففة تفيد التوكيد كالمشددة بخلافه ، أن ، المصدرية .
وأجرى سيبويه (٢) والاختفش الخوف مجرى العلم عند تيقن الخوف فتكون
• أن بعده مخففة ، ويرفع المضارع بعدها نحو : خشيت أن تقوم وخفت أن
تهمل ، ومنه قول الشاعر :

إذا مت فادفني إلى ظل كريمة • تروى عظامي في المات عروقها (٣)
ولا تدفني في الفلاة فاني * أخاف إذا ماتت أن لا أذوقها
يرفع • أذوقها ، كالقافية قبله ، واسكن الفراء نازع في ذلك ، وأوجب النصب
بعدها على أن • أن ، مصدرية ناصبة للمضارع لا مخففة . (٤)
ما تدخل عليه :-

تدخل على الجملة الاسمية ، واسمها ضمير مستتر دائما ، لا يظهر إلا في ضرورة
الشعر ، تقول : علمت أن الامتحان سهل ، وأيقنت أن ابراهيم قادم
والتقدير أن الأمر والشأن قال تعالى : • وأن لا إله إلا هو فهل أنتم (٥)
مسلون ، قال الشاعر :

-
- (١) دراسات في النحو للشيخ شبانه ص ٣٤ سنة ١٩٦٢ الأولى ط دار الانوار
(٢) المصدر السابق . (٣) البيت من الطويل لأبي مجنون في ديوانه
ص ٨ وفي الخزانة ٣ / ٥٥٠ والمعنى ٣٠ (٣٧) والجمع ٢ / ٢ والدرر ٢ / ٢
والاشموني ٢٨٣ / ٣ والشاهد فيه : • أن لا أذوقها ، حيث وقعت أن المخففة
بعد الخوف الذي يفيد الوقوع . (٤) انظر جواهر الأدب ص ٩٢
ودراسات للشيخ شبانه ص ٣٢ (٥) هـود ١٤

في فتية كسيوف الهند قد علوا * أن هالك كل من يحني ويتعمل (١)
وأن المخففة تعمل عمل المشددة، واسمها ضمير مستتر، ولا يبرز إلا في الشعر
كقول الشاعر:

قلو أمك في يوم الرخاء سألتني * طلائك لم أبخل وأنت صديق (٢)
قال المازدي (٣): أجاز بعضهم بوزنه في غير الضرورة، ونقل عن البصريين
ومذهب الكوفيين في أن المخففة أنها لا تعمل إلا في طاهر ولا ضمير، وزد
أجاز سيويوه (٤) أن يلقى لفظاً وتقديراً، فلا يكون لها عمل،
وغير أن هو الجملة الاسمية التي دخلت عليها مثل: وآخر دعوانهم أن الحمد لله
رب (٥) العالمين، وقد تدخل على الجملة الفعلية، وتكون خبراً لها، ولا بد
فيها أن تقترن بـ قد نحو: ونعلم أن قد (٦) صدقنا، أو حرف تنفيس نحو:

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩ وعجزه فيه * أن ليس يذفع عن ذي
الحيلة الخيل، وهو من بحر البسيط وفي الكتاب ١٣٧/٢ والأزهميه ٥٩
ورصف المباني ١١٥ والخصائص ٤٤١/٢ والمنصف ١٢٩/٣ وأمالى
الشجرى ٢/٢ والانصاف ١٩٩ وابن يعيش ٨١/٧ والخزانة ٤٦٦/٢
والجمع ١٤٢/١. (٢) البيت من بحر الطويل، ولا يعلم قائله وهو
في معجم الشواهد ٢٤٧/١ والأزهميه ٥٤ ورصف المباني ١١٥ والمقرب
١/١١١ والانصاف ٢٠٥ والمغنى ٢٩ وابن يعيش ٧١/١ والأشموقي
١/١٤٦ والخزانة ٤٦٥/٢ وشواهد المغنى ١/١٠٥ والجنى الداني ٢١٨
والدرر ١/١٢٠ (٣) الجنى الداني ٢١٨ (٤) الكتاب ٤٨٠/١
(٥) يونس ١٠ (٦) المائدة ١١٣

علم أن سيكرن منكم مرضى (١) أو حرف نفي نحو : « علم أن لن تصوه » (٢) أو لو نحو : فلما خر تيقنت الجن أن لو كانوا يعلمون (٣) الغيب ما لبثوا في العذاب الممين ، وقد لا يحتاج الى فصل وذلك إذا كان الفعل جامدا نحو : وأن ليس للإنسان الا ما سمى (٤) ، أو دهاء نحو : والحامسة أن غضب (٥) الله عليها ، وقد جاء الفعل غير مفصول بشيء مما سبق نادرا وذلك يظهر في قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (٦)

الرابع : هل تأتي جازمة للمضارع ؟

نقل عن بعض الكوفيين جواز الجزم بها ، وكذلك أبو عبيدة (٧) واللحياني الذي حكى أنها لغة صباح من بني ضبة ، كما روى عن الرؤاسي قوله : فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل . ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجرمون بها ، وأنشدوا على ذلك أبياتا منها قول الشاعر :

(١) المزمع ٢٠ (٢) المزمع ٢٠ (٣) سبأ ١٤

(٤) النجم ٢٩ (٥) النور ٩

(٦) البيت من الخفيف ولم يعلم قائله ، وهو في الهمع ١/١٤٣ والدرر ١/١٢٠

وشرح الأشموني ١/ ٥٢٠ ومنهج السالك ١/ ٢٦٧ والعيني ٢/ ٢٩٤ ، ٢٩٧

والجني الداني ٢١٩ والشاهد فيه : « أن » مخففة في قوله « أن يؤملون » ، ولم

يفعل خيرا الجملة الفعلية بفاصل .

(٧) الجن الداني ٢٢٦ .

إذا ماغدونا قال ولدان قومنا • تعالوا إلى أن يأتنا الصيد يخطب (١)

وقال جميل :

أحاذر أن تعلم بها فردها * فتتركها ثقلا على كما هيا (٢)
وإذا كان ذلك لغته ، فلا داعي للنجاح أن يتدخلوا بتأويل اللغة على وفق
قوانينهم النحوية التي توافق جمهرة العرب ، فإن ما جاء عن العرب مقبول ،
ولا داعي للتعسف بصرفه عن ظاهرة ، واعتباره لغة واردة .

موقف البصريين :

وقد رد البصريون (٣) هذين البيتين ، وقالوا : عنهما إنهما جاءوا على
الضرورة وليست تبني عليها قاعدة ، بدليل أنه نصب فتتركها ، عطفًا على تعلم
التي سكنت للضرورة .

والواقع : أنها لغة نادرة تحفظ ، ولا يقاس عليها ، حتى لا تؤدي إلى فرضي
التمبير .

الخامس : هل تكون شرطية ؟ :

ذهب إلى جواز ذلك الكوفيون (٤) وذلك في نحو قول العرب : أما أنت

(١) البيت من الطويل لأمير القيس في ديوانه ٣٨٩ والمغني وشرح شواهد
٩٠ والمفضليات ١٤٥ والشاهد فيه أن يأتنا حيث جرم المضارع بأن
وعلامه جزمه حذف حرف العلة .

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه ٢٢٨ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ والجنح
الداني ٢٢٧ والبيت من الطويل والشاهد فيه : و تعلم ، حيث جزم بأن
المضارع . (٣) دراسات نحوية ص ٣٦ (٤) الجنح الداني ص ٢٢٦

منطلقا انطلقت ، والأصل لأن كنت منطلقا ، وجعلوا منه قول الله تعالى :
 « أن أفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » (١) بدليل دخول الداء في
 جوابها « فتضل ، وقول الشاعر :

أنجزع أن أذا قتيبة حزتا • جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم (٢)
 ورد البصريون هذا القول وقالوا : إن « أن » فيها مصدرية وفي البيت يرى
 سيويته كسر « إن » للشرط ، وليكن المهرد الزمها الفتح وود كسرهما ، وعليها
 الاستللال .

السادس : هل تهمل أن مع استحقاقها العمل ؟

ورد عن بعض العرب إهمال « أن » مع عدم تقدم علم أو ظن ، وذلك
 حملا « ما » المصدرية كما حملت « ما » المصدرية على أن فعلت « نهض » فمثل
 إهمال « أن » قراءة ابن محيصين « لمن أراد أن (٣) أن يتم الرضاعة » برفع
 « يتم » وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكى * منى السلام وأن لا أشعرا أحدا (٤)
 ويرى الكوفيون أنها في الآية والبيت مخففة من الثقيلة ورفع المضارع بعدها
 الفعل المتصرف بلا فاصل شذوذا أو قليلا .

- (١) البقرة ٢٨٢ (٢) سبق الحديث عن هذا البيت ص ٨٧
 (٣) البقرة ٢٣٣ (٤) البيت من البسيط ولم يعلم قائله ، وهو في المغني
 ٢٨ وشواهد ١٠٠ والمفصل ١٤٧ وشرحه ١٥ / ٧ والانصاف ٥٦٣
 والخزانة ٣ / ٥٥٩ والجنى الداني ٢٢٠ والشاهد فيه : ما ذكر في الشرح
 « أن تقرأن » و « أهملت أن المصدرية » .

أما البصريون :

فيقولون بأن « أن » في كل من الآية والبيت مصدرية ، وليست مخففة ، لأنها لم تسبق بحرف أو ظن ، ويرجع ذلك عطف أن الناصبة عليها في قوله : « وأن لا تشعروا أحداً » ، وإكتمها أهملت وبعض النحويين يخرج الآية تكلفاً بقوله : أن عاملة ، والفعل مسند إلى واو الجماعة مراعاة لمعنى « من » ، بعد مراعاة لفظها في أراد ، والأصل : يتمون حذف النون للنصب بأن ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وحذفت خطأ تبعاً لحذفها لفظاً .

السابع : هل لها معان غير ما تقدم من من المصدرية والمخففة ؟

ادعى بعض النحاة أنها قد تأتي بمعنى « لئلا » مثل قوله تعالى : يبين الله (١) لكم أن تضلوا ، معناه لئلا تضلوا ، وقوله تعالى : « وألقى في الأرض رواسي أن تمتد (٢) بكم ، أى لئلا تمتد بكم ، ويعنى « من أجل » ، مثل : « ولا تأكلوا أموالكم ودياركم (٣) أن يكبروا ، أى من أجل أن يكبروا ، ويعنى « لا - نحو قل إن الهدى هدى الله أن يوتي أحداً مثل ما أوتيتكم (٤) » - والواقع أنها مصدرية في الجميع والمعاني مأخوذة من الأسلوب وليست من « أن » ، وعملها ينحصر في المصدرية والمخففة فقط

-
- | | |
|----------------|---------------------|
| (١) النساء ١٧٦ | (٢) المل ٥ ولقمان ١ |
| (٣) النساء ٦ | (٤) آل عمران ٧٣ |

٣ - عن

أولا - من الاسمية :

وهي تدور بين الاسمية والحرفية ، أما مجيئها اسما وذلك إذا دخل عليها
حرف الجر من فقط ، فتكون اسما بمعنى « جانب » ومن النادر دخول « على »
عليها فمثال الأول قول الشاعر :

فتلت للركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحبيبا نظرة قبل (١)

وقول الآخر :

ولقد أراقي للرماح دريسمة * من عن يمين تارة وأماي (٢)

ومثال دخول على عايبا وهو الثاني ، قول الشاعر :

على عن يميني مرت الطائر سنبحا * وكيف سنوح واليمين قطع (٣)

-
- (١) البيت للقطامي وهو من البسيط في ديوانه ص ٢٨ ، أدب الكاتب ٣٩٢
وشرحه ٣٤٩ والمقرب ١ / ١٩٥ وشرح الخاتمة للبرزوقي ١٣٧ والبحر
١ / ١٨٧ والجنى الداني ٢٤٢ وشرح المفصل ٨ / ٤١ والحبيبا : اسم موضع
وجواهر ١٦٣ والشاهد فيه « من عن » حيث وقعت اسما لدخول من عليها
- (٢) البيت من الكامل لقطرى في السكتاب ٢ / ٢٩ ، ٢٥٤ وابن يعيش ٨ / ٤٠
والخزانة ٤ / ٢٥٨ والمغنى ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٠ والعين ٣ / ٥٠٠ والتصريخ
٢ / ١٩ والمجمع ١ / ٢٥٦ ، ٢٦ / ٢ والاشموني ٢٦٢ والخاتمة للبرزوقي ١٣٦
- (٣) البيت لا يعرف قائله وهو من الطويل ، وهو في المغنى ١٦١ وشواهد المغنى
٤٤٠ والجنى الداني ٢٤٣ والشاهد فيه : « على عن يمين » حيث دخلت على
على « من » فصارت اسما وهذا نادر .

يقول ابن عصفور (١) : « وإذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدى فعل للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل نحو قوله :

دع عنك نمياً صبح في حجراته * ولكن حديثاً ما حديث الرواحل (٢)
ثم قال : « وتكون حرف خفض فيما عدا ذلك » .

واعترض أبو حيان على هذه (٣) الزيادة التي أضافها ابن عصفور حيث قال :
وفيه نظر لأن مثل هذا التركيب قد وجد في « إلى » كقوله تعالى : « واضمم
إليك (٤) جناحك » ، « هزى إليك بجذع (٥) النخلة » ، ولا نعلم أحداً قال إلى
ولكن ابن عصفور حكى عن أبي بكر الأباري (٦) أن « إلى » تستعمل اسماً
يقال : انصرف من إليك ، كما يقال : « غدوت من عليك » ومعنى « من »
السابقة على « عن » ابتداءً للغاية .

وقال ابن مالك (٧) إذا دخلت « من » على « عن » فهي زائدة ، وعن الأسمية
مبينة لمشاهدة الحرفية (٨) لفظاً ومعنى ، لمب في الجانب من المجاورة وإضافتها
لا توجب الأعراب كإضافة لدن ، وكـ مبيذين ، قال سيديويه : « و « عن » أيضاً
ظرف بمنزلة ذات اليمين والناصية ، ألا ترى أنك تقول : « من عن يمينك » كما
تقول : « من ناحية كذا وكذا » (٩)

- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) المقرب ١ / ١٩٥ | (٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٩٤ |
| (٣) المقرب ١ / ١٩٥ والمغنى ١٦١ وشرح شواهد ٤٤٠ والجنى الداني ٢٤٤ | |
| (٤) الجنى الهانئ ص ٢٤٤ | (٥) القصص ٢٥ |
| (٦) الجنى الداني ص ٢٤٤ | (٧) التسميل ص ١١٤ |
| (٨) جواهر الأدب ص ١٦٣ | (٩) الكتاب ١ / ٤٢٠ |

ثانياً : عن الحرفية . ولها موضعان :

الأول : أن تكون حرف جر . وقد ذكر النحاة لها معانٍ أسطع أن أوجزها في أربعة :

أولاً - المجاوزة : وهي الأصل في معانيها ، وقد صرح بذلك سيبويه في كتابه حيث قال : « وأما د عن ، فلما عدا الشيء وذلك ، قولك : : أطعمه عن جوع جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه ، وتقول : ربيت عن القوس وكساة عن العرى جعلها قد تراخيا عنه ، وجلس عن يمينه أى جعله مقراًضياً عن بدنه وجعله في المكان الذى يحيط يمينه (١) ، وهكذا تقول : رغبت عن اللبس ، وملكت عن الباطل وقد اقتصر سيبويه على المعنى السابق ، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قول الله تعالى : « فاعف عنهم (٢) واصفح ، و « نكفر عنكم سيئاتكم (٣) » ، و « كفر عنا سيئاتنا (٤) » ، والكوفيون أنبتوا له المعاني أخرى منها .

ثانياً - أن تكون بمعنى حرف حصر آخر كمن نحو : وهو الذى يقبل (٥) التوبة عن عباده - أى من عباده أو مكان وعلى ، نحو قول ذى الاصبع العدواني لاه ابن عمك لا أفضلك فى حسب • عنى ولا أنت ديانى فتخزونى (٦) أى على . ومنه : نجل عنه . والأصل : عليه أو اللام نحو : أحببت حب الخير

(١) المصدر السابق ٤ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ (٢) المائة ١٢

(٤) النساء ٣١ (٥) آل عمران ١٩٣

(٦) الشورى ٣٥

عن ذكر ربي أي علي ، وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة (١)
وعدها أباه ، ونحوه ، وما نحن بتباركي آلهتنا عن فولك ، وما نحن لك
بمؤمنين (٢) ، أو مكان الباء نحو : قول امرئ القيس :

تعددتبدي عن أسيل وتنقي * بناظرة من وحش وحررة مطلق (٣)
أي بأسيل ومنه قولك قمت عن أصحابي أي بأصحابي ونحوه : وما ينطق عن
الطوى ،

ثالثاً - أن يكون بمعنى البدل والعوض نحو قوله تعالى : واتقوا يوماً (٤)
لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ، وقول الشاعر :

كيف تراني قالباً مجنى • قد قتل الله زياداً عني (٥)
ونحو : حج عن فلان ، ونضى عنه ديوانه ، وزائدة للعوض قول الشاعر :
أخرج أن نفسي أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع ٥٦

-
- (١) النوبة ١١٤ (٢) هود ٥٣
(٣) البيت من المعلقات ومن الطويل وفي ديوانه ١٦ والأزهري ٢٧٩ ووصف
المباني ٣٦٩ والجنى الداني ٢٤٩ والخزانة ٤ / ٢٤٤ والأسيل : الخد السهل
(٤) البقرة ٤٨ ، ١٢٣ ٥ البيت للفرزدق في ديوانه ٨٨١ والمغني
٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ والجنى الداني ٢٤٥ وقيل : ضم قتل
معنى صرف • البيت لزبد بن رزين وهو من الطويل في
المغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٩ والمؤتلف والمختلف ٢٩ وذيل الأمل
١٠٥ والجنى الداني ٢٤٨ وذيل اللآلئ ٤٩ وشرح الحاشية للبريزي :
١ / ٢٣٨ والرواية : فهل أنت عما بين جنبيك تدفع ؟

قال ابن جني (١) : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك . لحذفت وعن ، من أول الموصول ، وزيدت بعده ، فهي في البيت التعويض عن أخرى محذوفة وسيب . به عنده لانه زاد .

رابعاً : الظرفية - فتكون بمعنى وفي ، كقول الشاعر :

وآسى سراة القوم حيث لقيتهم * ولأنك عن حل الربابة وانيا (٢)
أى في حل الربابة ، لأن دونى ، لا تتمدى إلا بفي ، والظاهر أن دونى ، عن الشيء جاوزة ، ولم يدخل فيه ، وونى فيه دخل أو بمعنى وبع ، كقوله تعالى :
ولتركن طبعاً عن طبق (٣) ونبه و عما قليل ليصبحن (٤) نادمين ، قال الشاعر :
فرما مربوط النعام منى • لقيت حرب وائل عن حبال (٥)

أراد : بعد حبال .

السادس : من أوجه وعن ، الحرفية ، أن تكون حرفاً مصدرياً ، وذلك في لغة بني تميم (٦) يقولون : أدهشني عن نذاكر أى : أن نذاكر .

وتسمى عنعنة بني تميم ، ويقولون ذلك أيضاً في وأن ، المشددة ، قال
الزحشري (٧) وتبدل قيس وتميم همزتها عينا فتقول : وأشهد عن محمدا رسول

(١) المصاحم ٢٤٦ (٢) البيت من الطويل للأعشى الكبير في ديوانه
٣٢٩ والمغنى ١٥٩ وشواهده ٤٣٤ والربابة : نجوم الدية .

(٣) الانشقاق ١٩ (٤) المأمنون ٤٠ (٥) البيت من الحذف
للجارت بن عباد ، وهو في الأزهية ٢٨٠ والشجرى ٢ / ٢٧٠ والمرضى
١ / ١٢٦ والحيوان ٤ / ٢٦١ والمقال ٣ / ٢٦ واللسان وعن ، والمخصص
١٤ : ٦٧ وأدب الكاتب ٤٠٥ (٦) المغنى ١١٨ (٧) المفضل ١٣٩

الله ، ومثال إبدال همزة أن عينا قول ذي الرمة :

أعن توسمت من خرقاه منزلة . ماء الصباية عن عينيك مجرم (١)
وبذلك يتبين لنا أن « عن » ترد على أربعة أوجه : أولاً : اسم بمعنى « جانب » ،
ثانياً : حرف جر ثالثاً : حرف مصدرى (٢) وزائدة مثل « فليحذر
الذين يخالفون عن أمره (٣) »

٤ - في

وهو حرف ثنائي محض ، وأصل وضعه للظرفية في الزمان والمكان إما
حقيقة كقوله تعالى : ألم غلبت الروم (٤) في أدنى الأرض ، فهي هنا المكان
والزمان نحو : ومم من بعد غلبهم (٥) سيفلبون - ولما مجازاً نحو : ولكم في
القصص (٦) حياة ، ونحو : النظر في تاريخ الأمم مفيد للمظة والعبرة .

(١) البيت الذي لزمه من بحر الطويل في ديوانه ٥٦٧ والمغنى ١٦٠ وشواهده
٤٣٧ والجزاة ٢ : ٣٤١ والجنى الداني ٢٥٠ ورصف المباني ٣٧٠ وخرقاء
امم امرأة ، والمسجوم المصوب (٢) انظر : مخفى ١ / ١١٨
والجنى الداني ٢ ، ٢ ورصف المباني ٣٦٦ والأزهية ٢٧٨ وجواهر الأدب
١٦٣ ودلائل لأسلوب القرآن ص ٢١٠ / ٢

(٣) خالف صمن معنى صد وأعرض هنا ، وعن زائدة لأنها تتمدى بنفسها أو
بإلى . انظر البحر ٦ / ٤٧٧ والمغنى ٢ / ١١٦ والبرهان ٤ / ٢٨٦ والمكوى

٢ / ٨٤ ودراسات للشيخ عزيمة ٢١٥ / ٢ (٤) الروم ٢٢١

(٥) الروم ٣ البقرة ١٧٩ (٦) الكتاب ٤ / ٢٢٩

قال سيبويه (١) « وأما هـ في » فهي للوعاء تقول هو في الجراب وفي الكيس وهو في بطن أمه ، وكذلك : هو في الفعل ؟ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في القبة ، وفي الدار ، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا وإنما تسكن كالمثل بجاء به يقارب الشيء وليس مثله .

وقد سار على هذا الطريق المبرد في المقتضب (٢) حيث قال : وأما هـ في ، فإنما هي للوعاء نحو : زيد في الدار والحصن في الحيس ، فهذا أصله وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل ، نحو قولك : زيد ينظر في العلم ، فصبرت العلم بمزلة المتضمن ، وإنما هذا كقولك : قد دخل عبد الله في العلم وخرج مما لك .

وهو ما صرح به الرضي في الكافية (٣) حيث قال :

« وفي للطرفية إما تحقيقاً نحو : زيد في الدار أو تقديرًا نحو : نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ، لسكن السكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والتكلم مشتملة عليهما اشتغال الطرف على المظروف فكأنها محيطة بها من جوانبها .

أما الكوفيون : فيرون (٤) أن أصل وضعها للتبيين ، وأن الطرف الزماني إذا كان الفعل واقعاً في جميعه ، والطرف نكرة كقوله تعالى : (٥) وحمله وفصله ثلاثون شهراً ، وقوله تعالى : غدوها شهر (٦) ودواحمها شهر ، لا يجيزون فيه إلا الرفع ، إذ لا تبيين فيه ، فلا يجيزون نهجه ولا جسر : وفي

(١) السكتاب ٢٢٦/٤ (٢) ١٣٩ : ٤ (٣) الكافية ٢ : ٣٢٧
(٤) جواهر الأدب ص ١١٠ (٥) الأحرف ١٥ (٦) سبأ ١٢

أو مرادف لها، وهذان عند البصريين جائزان، أما إذا كان الفعل واقعا في بعضه فيجوزون النصب والرفع، وأنشدوا قول النابغة :

زعم البواح أن رحلتنا غدا * وبذاك خبرنا الغراب الأسود (١)
بنصب «غدا» ورفعه - وكذا يجوز أن يجر بحرف ظرف كالبيت الثاني له وهو:
لا مرحبا بقد ولا أهلا به * إن كان تفريق الأوجه في غد (٢)
فيوافق البصريون الكوفيين في جواز رفعه، وهو أجود من النصب.

وجهور البصريين (٣) يرى أنها قد استعملت لمدة معان وهي :
أولا : أن تكون بمعنى «على» وذلك نحو قوله تعالى : ولا صلبنكم في جذوع
النخل (٤) أى : على جذوع النخل ، وقوله : توجّل الليل في النهار وتوجّل النهار
في الليل (٥) وقوله أم لم سلم يستمعون (٦) فيه ، أى عليه ، وقد منع ذلك
ابن يعيش واعتبر أن في على أصلها (٧) .
ثانياً : أو بمعنى «من» وذلك نحو قوله تعالى : الذي يخرج الخبء في
السموات (٨) ولا أرض .

(١) البيت للنابغة من الوافر في ديوانه ص ٢٧ وفي الخصائص ١ / ٢٤٠ والطحاوي
١ / ٩٩ والدرر ١ / ٧٥ والشاهد فيه : نصب «غدا» لأن الفعل واقع في
بعض الظرف .

(٢) هذا البيت للنابغة من البسيط ، وهو في ديوانه ص ٩٠ و «مرحبا» منصوب
على المصدر والشاهد فيه «في غدا» حيث جرت بفي .

(٣) جواهر الأدب ص ١١٠ (٤) طه ٧١ (٥) آل عمران ٧
(٦) ٨ / ٢١ ابن يعيش (٧) الطور ٢٨ (٨) النمل ٢٥

وقوله : ويوم نبعث في كل أمة شهيداً (١) عليهم ، وقول امرئ القيس :
وهل يعنى من كان أحدث عهد * ثلاثين مشهراً في ثلاثة أحوال (٢)
أى من ثلاثة أحوال .

ثالثاً : أو بمعنى : مع ، وذلك كقوله تعالى : وفيكم سمعون (٣) لهم ، أى
معكم سمعون لهم كما قال أبو حيان (٤) وقوله تعالى : ادخلوا في أوم قد خلت
من قبلكم (٥) ، أى مع ، وقوله : فادخل في عبادى (٦) ، أى مع عبادى .
رابعاً : أو بمعنى : إلى ، نحو قوله تعالى : فنظر نظيرة في النجوم (٧) فقال
لنى سقيم ، وقوله تعالى : فردوا ألبهم في (٨) أفواههم ، أى إلى أفواههم .
خامساً : أو بمعنى التعليل نحو قوله تعالى : قالت فذلكم الذى كنتى (٩)
فيه ، ونحو : كتب عليكم القصاص (١٠) في القتلى ، ونحو : وهجرهن في
المضاجع (١١) ، وقوله تعالى : إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة
والبغضاء في الخمر والميسر (١٢) ،

سادساً : أو بمعنى الباء نحو قوله تعالى : ويذركم فيه (١٣) ، أى يترككم فيه
خلافاً لابن هشام (١٤) الذى نص على أن الغاء في الآية : للسببية أو الظرفية

- (١) التحل ٨٩ (٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه ٢٧ والخصائص
٢ / ٢١٣ والمغنى ١٦٩ / ١٦٦ والجمع ٣٠ / ٢ والدرر ٢٦ / ٢ والأشتمونى
٢ / ٢١٩ (٣) الزوبة ٤٧ (٤) المبرد ٤٩
(٥) الأعراف ٣٨ (٦) الفجر ٢٩ (٧) الصافات ٨٨
(٨) إبراهيم ٩ (٩) يوسف ٣٢ (١٠) البقرة ١٧٨ (١١) النساء ٣٤
(١٢) المائدة ٩١ (١٣) الشورى ١١ (١٤) المغنى ١ / ١٣٥

المجازية ، وقول التمايز : ويركب زيد الخيل :

ويركب يوم الردع منا فرانس • يصيرون في طعن الأباهر والكلبي (١)
سائماً : أن تكون بمعنى • كقوله تعالى • وما نرى معكم شفعاءكم الذين
زعمتم أنهم فيكم شركاء • (٢) وقوله تعالى • ولبنيت فينا من عمرك سنين • (٣)
ثامناً : المقايضة : وهي الداخلة بين مفصول سابق ، وقاضٍ لاحق
كقوله تعالى • فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة (٤) إلا قليل • وقوله تعالى :
• فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع (٥) •

تاسماً : أن تكون زائدة للتعويض أو للتوكيد ، فثال الأول قولك تعالى
• ضربت فيمن رغبت • أصله : من رغبت فيه ، ومثال الثاني : • وقال اركبوا
فيها (٦) • قال أبو حيان (٧) في زائدة للتوكيد ، وأجازه الفارسي (٨) وذلك
في الشعر بخاصة مثل :

أنا أبو سعد إذ الليل دجا • بخال في سواده بر فدجا (٩)

والقول زيادتها لبعض النجاة ، والجمهرة تمنع زيادتها .

-
- (١) البيت من الطويل لزيد الخيل في الديوان ٢٧ وفي المغني ١٨٣ وشرح
شواهد ٤٨٤ والكتاب ١/ ٥٦ والخصائص ٢/ ٢١٣ والخزانة ١/ ٦٢
الأباهر : جمع أبهر وهو عرق في الظاهر . (٢) الأنعام ٩٤
(٣) الشعراء ١٨ (٤) التوبة ٣٨ (٥) آل عمران ١٨
(٦) هود ٤١ (٧) المبرد ٢٢٤ (٨) المغني ١/ ١٣٥
(٩) البيت لسويد البكيري من الرجز في المغني ١/ ١٣٥ • والجمع
٢/ ٣٠ والدرر ٢/ ٢٦ والأشئوني ٢/ ٢١٩ ومعجم الشواهد ٤٥٤/ ٢

حركة بنائها :

وتبقى د في ، على السكون ، على الأصل في البناء ، فإن لاقاها ساكن آخر من كلمة أخرى حذفت باؤها لفظا كما في قوله تعالى : أفي الله شك فاطر السموات والأرض (١) ، فإن كان الساكن هو ياء الضمير للبتكم لا تحذف وتدغم فيها ، وتفتح ياء الضمير للساكنين على المشهور فيقال : في سرور بالفتح ، وقد روى تحريكها بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين (٢) وعلى ذلك أنشدوا قول الراجز :

قال لها هل لك يا تاني * قالت له : ما أنت بالمرضى (٣)

ومعرفة المعاني السابقة لـ د في ، تعرف من معنى الأسلوب ومحواه .

٥ - د كي ،

وهو حرف ثنائي ولها وجهان تكون عاملة فيها إما جرا وإما نصبا وإليك البيان .

الأول : أن تكون حرف تعليل وجر ؛ نزلة اللام معنى وعملا ، وذلك في أربعة مواضع :

أولا : إذا دخلت على د ما ، الاستفهامية كقولك في السؤال عن سبب

(١) إبراهيم ١٠ (٢) جواهر ١٠٩ (٣) البيت للأغلب المعجلى

وهو من الرجز ، وهو في معاني الفراء ٧٦ / ٢ والمحتمب ٤٩ / ٢

والخزاة ٧٨ / ٢ وحاشية يس ٦٠ / ٢ والشاهد فيه د ياتاني ، حيث

كسرت البناء المشددة المجتمعة من ياء الضمير مع ياء د في ،

الشيء وعلمته : كيمه ؟ ، معنى - له ؟ فكي : حرف تعليل وجسر ، وده ما ، الاستفهامية في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أو مذكور في الكلام نحو كيم جئت ؟ أى لم جئت ؟ ويتمين أن تكون هنا جارة لأنها لا فعل (١) تنصبه حتى تكون ناصبة .

ثانياً : أن تكون قبل د ما ، المصدرية كما في قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما * يراد الفتى كجا يضر وينفع (٢)

د فكي ، حرف جر وتعليل ، والمصدر المؤول من ما والفعل في محل جر بكى . ثالثاً : أن تقع كي قبل أن المصدرية مضمرة نحو : شرحت المسألة أمامك كي تفهمها ، إذا قدرت النصب بأن مضمرة بعدها ، ويتمين أن تكون تعليلية إذ لو قدرت مصدرية لدخل الحرف المصدرى على مثله ، وهذا غير جائز في الفصحح . وإختار أن بعد كي هنا جائز عند الكوفيين (٣) في سعة الأصاليب د يرى ابن مالك أن إختارها بعدها غالباً ، أى ومن القليل (٤) إظهار د أن ، بعدها . أما البصريون فيوجبون د أن ، بعد كي ، ولا يجوز إظهارها مع كي إلا في ضرورة الشعر مثل :

(١) دراسات في النحو ص ١٠

(٢) البيت من الطويل للناطقة الذيباني وقيل للجمدى والشاهد فيه د كجا يضر حيث وقعت كي تعليلية لدخولها على ما المصدر ، وقد أثبت معجم الشواهد

أن القائل قيس بن الخطيم ص ٢١٨ / ١

(٣) الانصاف ص ٥٨٠

(٤) التسهيل ص ٢٢٩

فقال أكل التامس أصبحت مانحا • لسانك كذا أن تغر وتخذها (١)
رابعا : أن تقع قبل اللام نحو : ذا كرت كي لأفهم • فكى ، حرف تعليل
وجر واللام مؤكدة لكى ، والمضارع منصوب بأن مضمره بعدها ، والفصل
بين الفعل وناصبه يلام الجر غير جائز ، فبتعين أن تكون دكى تعليلية جارة .
وقد ورد شذوذا كما سبق اجتماع حرفي الجر ، ولكن غير من الجائر الفصل بين
الناصب والمنصوب ، وجعلها جارة بيمد هذا المحذور .

الثاني : ما يتعين أن تكون مصدرة ، وذلك في موضع واحد ، وهو عند
دخول اللام الجارة عليها كقولك : جئت لكى تكلمنى . أى لا كرامك إياى
ونحو قوله تعالى : لستبلا تأسوا على ما فاتكم (٢) ، ويشترط أن لا يكون بعد
أن وحيداً يجب أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها ، لأن لا يجمع بين
حرفي جر في الفصح ، ولا ضرورة تدعو إلى جعل الثاني مؤكدا .

الثالث : ما يجوز أن تكون مصدرية أو تعليلية . وذلك في موضعين :
الأول : أن تقع بين اللام وأن نحو : سكك لكى أن أعرف وقول الشاعر
أردت لستبها أن تطير بقرى • فتتركها شنا ببيدها باقم (٣)

(١) البيت من الطويل جميل في ديوانه ٢٥ والخزانة ٣ / ٥٨٤ والمغنى ١٨٣
(١٧٣) وابن يعيش ٩ / ١٤ - ١٦ والهمع ٢ / ٥ والدرر ٢ / ٥ والاشموني
١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٤ والتصريح ٢ / ٣ ، ٣٣٠ ، ٢٣١ وشذور الذهب
٢٨٩ والشاهد فيه : كذا أن ، حيث ظهرت أن في الشعر .

(٢) الحديد ٢٣ (٣) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وهو في
الانصاف ٥٨٠ وابن يعيش ٧ / ١٩ والمغنى ١٩٩ والاشموني ٥٤٩ والعينى
٥ / ٤٠٥ وشواهد المغنى ٥٠٨ والخزانة ١ / ١٩ ووصف المباني ٢١٦
والشاهد فيه . دخول اللام على دكى ، ووقع د أن ، بعدها .

فيجوز أن تجعل دكى ، تعليلية مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن - والارجح أن تكون هنا تعليلية : حتى لا يلزم تقديم الفرع في النصب بكى على الأصل بد أن ، التي لاصقت الفعل فكانت أولى بالعمل من كى .
الثنائي : أن تتجرد عن اللام وأن نحو : صليت كى أفوز برضا الله .

وقال تعالى : « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » فيجوز أن تكون جارة تعليلية ، وتقدر أن بعدها ، كما يجوز أن تكون دكى ، ناصبة وتقدر اللام قبلها والمصدر المؤول في محل جر بكى ، والأولى أن تكون مصدرية لأن الأصل عدم الاختار ، وحذف حرف الجر مقيس قبل الحرف المصدرى .

وذهب الكوفيون وتابعهم على ذلك جماعة من البصريين إلى أن دكى ، لا تكون جارة بل يعمين أن تكون ناصبة للضارع ، ويرد البصريون قولهم بأمرين :

الأول : قول العرب في السؤال عن المسئلة : كيমে ؟ لأنه لا يوجد في الكلام مضارع تنصبه ، وقد جرت « ما » الاستفهامية محلا بدليل حذف ألفها لأنها لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر دكى ، هنا هي الجارة .
الثنائي : قول الشاعر :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها * وأخرجت كلى وهو في البيت داخله (١)

(١) البيت من الطويل لحاتم وقيل لغيره ، وهو في المغنى ١٨٣ (١٧٣) وابن يعيش ٤ - ٤٠٦ والأشتموني ٣ / ٢٨٠ ، والشاهد فيه : كى ليبصر ، حيث يعمين أن تكون دكى ، غير ناصبة لوجود الفصل بينها وبين الفعل باللام .

وقول الآخر: كى لتضئنى رقيه ما • وعدتى غير مختلس (١)
 • فكى • فى البيتين لا يجوز أن تكون ناصبة للمضارع ، لأن لام الجبر لا تفصل
 بين الناصب والفعل المنصوب ، ويتمين أن تكون جارة ، وإن ترتب على ذلك
 اجتماع حرفى جر . فهو أخف من الفصل السابق ، وبهذا يعطل قول الكوفيين
 موقف الكوفيين :

يخرج الكوفيون الأمر الأول بجعل • ما ، الاستفهامية مفعولا له لفعل
 محذوف منصوب بكى ، والتقدير كى تفعل ما ؟ أى كى تفعل أى شئ . ولأن
 • كى ، من عوامل (٢) الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز
 أن يكون حرف خفض ، لأنه من عوامل الاسماء وعوامل الأفعال لا يجوز
 أن تكون من عوامل الاسماء ، كما أن دخول اللام عليها كقولك • جئتك لكى
 تفعل هذا ، لأن يجعلها ناصبة دائما لأن اللام على أصلكم حرف خفض وحرف
 الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وورودها فى الشعر شاذ لا يرجع عليه ،
 ولا يؤخذ به • •

ونظرة الكوفيين فى • كى • تتلخص فى أنها الناصبة بدون تقدير • أن ، لأنها
 قامت بنصب المضارع كآى أداة نصب .

ولسكن البصريين برون أن تأويل الكوفيين يترتب عليه كثرة (٣) الحذف

- (١) البيت من ألمديد لابن قيس الرقيسات فى ديوانه ١٦٠ والخزانة ٣ / ٥٨٧
 وابن يمين ٤ / ٣٧٩ والتصريح ٢ / ٢٣١ والمجمع ١ / ٥٣ والدور ١ / ٣٠
 والاشموني ٣ / ٢٨١ والشاهد فيه كى لتضئنى ، وهو كسابقه •
- (٢) الانصاف ٥٧٢ (٣) الكافية لرضى الدين ٢ / ٢٣٩

حيث حذف الفعل والفاعل ، وحذف الفعل المنصوب وإبقاء عامله وحذف الصلة والفعل ، وإبقاء الموصول دكى ، وإخراج د ما ، الآلة : فهمامية عن الصور وحذف ألفها في غير الجر ، وهى أمور مخالفة للقياس .
رأى الاختفش فى دكى :

برى أن دكى ، حرف تعليل وجر دائماً ، والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة . قال الرضى (١) : أعلم أن مذهب الاختفش أن دكى ، فى جسيم استعمالها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقديره أن ، وقد تظهر مثل قول العرب د لىكى أن أكرمك ، ولكن مذهب الاختفش (٢) ضعيف ويرد عليه بقول الله تعالى : د لىكىلا تأسوا على ما فاتكم ، (٣) فإن دكى ، يجب أن تكون ناصبة فى الآية ، ولا يجوز أن تكون حرف جر مؤكدة للام لأن ذلك مستفاد من اللام ، ولا يجوز اجتماع حرفى جر فى الفصيح .

والخلاصة أن رأى الصحيح هو رأى البصريين ويتحدد فيما يلى :
دكى ، تكون ناصبة بنفها كأن نحو : د لىكىلا يفوتك الواجب ، وليس بعدها أن وتكون جارة لعملية فى المواضع السابقة ، ويجوز الأمران إذا وقعت بعد اللام وأن نحو : عرفت لىكى أن أتقدم ، أو خلت منها نحو حضرت دكى أشرح .

أحكام دكى :

لا يتقدم على دكى ، معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال : جئتكم هايباً

(١) المصدر السابق أو الصفحة السابقة . (٢) الكافية ٢ / ٢٣٩

(٣) الحدييد ٢٣

كى تكرم ، لأنها إما جارة أو ناصبة ولا يتقدم عليها بممول ما بعدها وأجاز
الكسائي تقديم منصوب (١) دكى ، عليها وهو رأى ضعيف لما يلزم عليه من
تقدم مع ول الصلة على الموصول على كلا التقديرين السابقين .

حكم الفصل بين كى والفعل :

يجوز الفصل بينهما بلا النافية أو بما الزائدة أو بهما معاً نحو قول الشاعر :
أردت لكىما لا ترى لى عشرة • ومن ذا الذى يعطى السكال فيكزل (٢)
ويمتنع الفصل بغيرها خلافاً للكسائي الذى أجاز به بممول الفعل نحو : جئت
كى الفقه أفهم ، أو بالقسم نحو : كى والله أشرح أو بالشرط نحو كى إن
حضرت أفهم مع إبطال العمل ، ورفع المضارع بعدها ، واختار ذلك أيضاً
ابن مالك (٣) مع العمل ونصب الفعل وتأتى كى بمعنى كيف ، ريلها الامم
ولماضى والمضارع مرفوعاً كقول الشاعر :

كى نجنحون إلى سلم وما نثرت • قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم (٤)

(١) الكافية ٢ / ٢٣٩ ودراسات فى النحو ص ١٤

(٢) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو فى الخزانة ٢ / ٥٨٦ عرضاً ،

والجمع ٢ / ٥ والدرر ٢ / ٥ والشاهد فيه : لكىما لا ترى حيث وقع الفصل

بين كى والفعل بـ لا ، النافية . (٣) دراسات فى النحو ص ١٤

(٤) البيت من شواهد سيبويه ، ولم ينسبه إلى أحد وهو من البسيط وهو فى

الجنى الدانى ٢٦٥ والملقى ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية الصبان

٢ / ٢٧٩ والمعنى ٤ / ٣٧٨ والشاهد فيه : دكى ، فهى مختصرة من دكيف ،

٦ - دلم ،

« دلم » خرف خالص ثنائي (١) من الحروف البسيطة بإجماع النحاة وهو حرف يختص بالمضارع ويجزمه لاختصاصه به وليس كجزء منه ، وعمله فيما بعده على رأى أكثر النحاة ، ويعمل الجزم إما لأنه الاعراب المختص بالفعل فهو على القياس ، وإما حملا له على « إن » الشرطية لأنها تشبه الشرط في قلب زمان ما دخلت عليه إلى ضده ، فإن « إن » الشرطية تقرب زمان الماضى إلى الاستقبال و « دلم » تقرب زمان (٢) المضارع وهو الحال والاستقبال إلى الماضى وذلك نحو قوله تعالى : « لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً (٣) أحد » ، وقال أيضا : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن (٤) شيئا مذكورا » . وعلى ذلك « فلم » تجزم فعلا واحدا وتختص بالمضارع وتنفي معناه وتقلب زمنه إلى الماضى ، وهذا رأى جمهور النحاة وعليه العمل .

« ارتفع المضارع بعدها وإلغاؤها عملا » .
قد ورد عن العرب إلغاؤها ، ورفع المضارع بعدها ، إما حملا على حرف النفي « ما » أولا ، وأنشد الأخفش على إعمالها قول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأمرتهم • يوم الصليقاء لم يوفون بالجار (٥)

- (١) الكتاب ٤ / ٢٢٠ (٢) جواهر الأدب ص ١٢٣
(٣) الأخلاص ٣ ، ٤ ، ٥ (٤) الدهر الأولى
(٥) البيت من البسيط ولم يعلم قائله : الصليقاء : الأرض الصلبة ، ويومه كان فيه يوم من أيام العرب ، والشاهد فيه « لم يوفون » حيث رفع المضارع بعد لم للضرورة ، وأوله انظر الخزانة ٣ / ٦٢٦ والغنى ٢٧٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٥٨ ، وابن يعيش ٤ / ٤٤٦ والمجمع ٢ / ٥٦

وهذا مما يدل على أن ذلك مخصوص بضرورة الشعر ، إذ لم نرد به هذه الحالة في النثر ، وقيل : إنها لغة العرب .

كما ورد عن بعض العرب نصب المضارع بعدها قال (١) الأشموني : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ، ألم فنخرج لك صدرك (٢) ، بفتح الحاء ، ويقول الراجز :

في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر (٣)
وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكّد بالذون الحقيقية ، ففتح لها ما قبلها ثم حذف وتويت ، فالفتحة للبناء لا للنصب ، وفي هذا التخريج شذوذاً توكيد المنفى بلم ، وحذف الذون ليروقف ولا ساكنين .
آراء النحاة في معنى الفعل بعدها :

يرى سيدي به أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى المضى (٤)
قال : واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، ثم قال أيضاً (هـ) : وإن أضرب نفي لقوله : سأضرب ، كما أن لا تضرب نفي لقوله : أضرب ، ولم أضرب نفي لضربت ، ثم مثل لها بقوله : زيداً لم أضرب . ومن مجموع هذه النصوص نقرر معلّثين أن

- (١) ٥٧٨/٣ (٢) الانشراح ١ انظر البحر المحيط ٨ ص ٤٨٧ وهى قراءة أبو جعفر . (٣) البيت من الرجز ، للحارث بن المنذر الجرمي ، وتمثل به الامام علي والشاهد فيه / لم يقدر - حيث فتحت الواو بعد لم انظر الاشموني ٥٧٨/٣ والهمع ١/٨٤ والدرر ١/٦٠
(٤) المكتاب ١/٩٨ ، ٣/١١ (٥) المكتاب ١/٣٥ ، ٣/١٧

سيبويه يرى أن لم تدخل على المضارع ضرورة ، وتقلب معناه إلى المعنى وسار على مذهبه المبرد ، وأكثر المتأخرين ، وهو رأى وجيه . وذهب قوم منهم الحزولي (١) إلى أنها تدخل على ماضى اللفظ ، تصرف لفظه إلى المبهم دون معناه . وحجته هذا الرأى : أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال المرادى (٢) والإربلى : ورجح صاحب التسهيل الأول ، لأنه نظير ما أجمع عليه مع لو ، وبما ، وإذا ، رأى في أنها تنقل زمان المضارع إلى الماضى ، والأول لا نظير له .

حكم دخول همزة الاستفهام على لم ، :

قد تدخل همزة الاستفهام على لم نقول : ألم ؟ والقليل يقساء الاستفهام على حاله في الكلام ، وقد يتخلص منه ، ويقصد به التقرير فيصير الكلام حاثقاً لإيجاباً ، ولذلك يصح العطف بالإيجاب نحو قوله تعالى . ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك (٣) : والمقصود بذلك : إعلام المخاطب بما يعلم ثبوته . ويرى بعض (٤) المتأخرين أنه قد يأتي مع التقرير عدة معان :

الأول : تذكير المخاطب بحاله السابق نحو قوله تعالى : ألم يجدك (٥) يتيماً فأوى إنسانى : تخويفه بحال يجب أن يعتمد عليها نحو : ألم تهلك (٦) الأولين ثم تتبعهم الآخريين .

الثالث : النصيحة بأمر يحسن قوله قبوله كقوله تعالى : ألم يأن للذين آمنوا أن (٧) يخشعوا قلوبهم لذكر الله .

-
- (١) الجنى الدانى ٢٦٧ (٢) جواهر الأدب ص ١٢٥ والجنى الدانى ص ٢٦٨
(٣) الانشراح ٢٠١ (٤) جواهر الأدب ١٢٥
(٥) الضحى ٦ (٦) الرسائل ١٦ ، ١٧

الرابع : التنبيه كقوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ، (١) »
الخامس : التمجيد كقوله : « ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ، (٢) »
السادس : التوبيخ : « ألم نعلمكم ما يتذكر فيه من تذكر ، وجاءكم النذير ، (٣) »
الفرق بين لم ولما :

بين « لم » و « لما » افتراق وانتهاء أما افتراقهما فيخلص فيما يأتي :
الأول : تنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو قوله تعالى « وإن لم تفعل فإبليت رسالته (٤) » بخلاف لما ، فلا يجوز أن تقترب بأداة الشرط فلا يقال : « إن لما تذاكر ، حملا لمنى كل على مثبتة ، فثبت « لم » إلى أداة الشرط بخلاف مثبت المنى بـ « لما » فلا يليها فيجوز في « لم » قام إن قام ، ولا يجوز في « لما » نحو : « لما يقيم وهو قد قام » « إن قد قام لما بين قد التي تفيد تحقق الوقوع وقربه من الحال احتمال ، وأما الشرط فيقبل به إلى الاستقبال ، كما أنه يفيد اجتماع وقوع الفعل فيهما من إفادة من حيث معنى كل منهما بخلاف لم . قال الرضى : (٥) »
« واختص « لما » أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول : « إن لما تضرب ومن لما يضرب ، كما تقول : « إن لم تضرب ، ومن لم يضرب ، وكان ذلك ، لتكونها فاصلة قوية بين العامل المحرفي أو شبهه ، ومعموله . »
الثاني : جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف « لما » فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق نحو قوله تعالى : « لم يكن شيئا مذكورا ، (٦) »
أي ثم كان ، ففي الآية انقطاع ، ومثال الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن

(١) الحج ٦٣	(٢) المجادلة ١٤	(٣) قاطر ٣٧
(٤) المائدة ٦٧	(٥) الكافيه ٢٠١ / ٢	(٦) الانسان الآية الأولى

بدعائك رب شقيا (١) بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيتها بحال النطق وامتداده من حين النفي إلى حين التكلم ، فالنفي هنا على سبيل الاستغراق (٢) كإذهب النجاة ، بخلاف الأندلسي الذي جعلها مثل « لم » في احتمال الاستغراق وعدمه ، وهذا رأى ضعيف ، فثال ذلك قول الشاعر :

فإن كنت ما كولا فكن خير آكل * وإلا فأدر كنى ولما أمرق (٣)
ولذلك جاز أن تقول : لم يضرب عليا أمس لكونه ضرب اليوم ، وامتنع لم يضربه ثم ضرب .

الثالث : « لم » المنفي بها لا يتوقع ثبوته في المستقبل ، أما الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه ، أما المنفي بـ « لما » يتوقع وينتظر ثبوته كقصد . وذلك كقوله تعالى « بل لما بدؤوا عذاب » (٤) وقد تستعمل قليلا في غير المتوقع أيضا نحو : ندم ولما ينفعه الندم ، وتقول في لم : لم يحضر علي ، على سبيل الاحتمال ومثلها : لما يحضر ، وتقول في التحقق في الماضي عنهما : مالى حضرت ولم تحضر ، ولما تحضر لشخص تتوقع حضوره .

الرابع : يجوز في « لما » الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دل عليه دليل نحو : شارفت المدينة ولما أى لما أدخلها وكقول الشاعر :

(١) مريم ٤ (٢) الكافية ٢ / ٢٥١ (٣) البيع من الطويل
لشاس العبدى وتمثل به عثمان عند محاصرة الخوارج له ، والشاهد فيه
« ولما أفرق » حيث تغيب استمرار النفي انقاس الحيوان ٢ / ٢٩٨ وابن
بيش ٤ / ٥٩٠ والنصر ٢ / ٢٨٧ والزجاجي ٢٢٣ والأشعرى ٥٨٧

لجئت قبرهم بدءا ولما * فتأديت فـ... يجنبه (١)
أى ولما أكن بدءا أى سيدا أى سدت بعد موتهم ، ولم أكن أهلا للسيادة .
وعليه خرج قراءة من قرأ ، وإن كلا لما ليوفيتهم ربك أعمالهم ، (٢)
والتقدير : وإن كلا لما يملوا أو لما يوفوا أعمالهم ، أى لأنهم إلى الآن
لم يوفوها وسببونها - بخلاف دلم ، فلا يجوز حذف مجزومها في الاختيار
فلا تقول : أخذت الكتاب ونم نريد ولم أقرأ .
وقد جاء حذفه ضرورة في الشعر كقوله :

احفظ ودبتك التي استودعتها * يوم الأعاذب إن وصلت وإن لم (٣)
أى : ولم توصل .

الخامس : المنفى بد ، ولما ، قريب من زمن الحال ، بخلاف المنفى بد ، لم ،
فيجوز أن يكون قريبا من زمن المتكلم أو بعيدا عنه نحو : لم يكن بكر في
الشهر الماضي حاضرا ، ولا يجوز : لما يكن . وقال ابن مالك (٤) : كون منفي
د ، لما ، يكون قريبا من الحال غالب د لازم ،

السادس : دلم ، يجوز الفصل بينها وبين مجزومها اضطرابا كقول الشاعر :

(١) البيت لأعرابي من أسد ، وهو من بحر الوافر ، انظر الخزانة للشاعر ٨٢٢
والاشموني ٥٧٦ والشاهد فيه د ولما ، حيث حذف مدخولها د ولما أكن ،

(٢) هود ١١١ انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٣٩

(٣) البيت من الكامل لابن هرمة والشاهد فيه : وإن لم ، حيث حذف

المضارع بعد لم في الضرورة وانظر ديوانه ص ١٩١ والمغنى ٣١٠ والخزانة

٦٢٨/٣ وشرح شواهد المغنى ٦٨٢ (٤) التسهيل ص ٢٣٥

فأخفت مفاتيها قفصاً راسوما * كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل (١)
وقول الآخر :

فذاك ولم إذا نحن امتريتها * يكن في الناس يهوكك المراه (٢)
بجلاف ولما ، فلا يجوز الفصل بينهما وبين مجزومها .

السابع : أن د لم ، قد ورد رها لها ، ورفع الفعل بهما حملا على د لا أوما ،
وهو أحسن ، لأن د ما ، تنفي الماضي كثيرا بخلاف د لا ،
أما الالتقاء بينهما فيحدد فيما يأتي :

فيشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع ، والنفى ، والجزم ، وقلب
زمن الفعل الى الماضي ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها نحو : ألم ، وألما
وإن كانت أكثر مع د لم ، (٣)

٧ - لن

حرف ثنائي من نواصب المضارع يختص به ، ويحظ به للاستقبال كالسین

(١) البيت من الطويل لدى الرمة ، والشاهد فيه : لم . . تؤهل : حيث فصل
بين لم والمضارع المجزوم اضطراباً وانظر ديوانه ٥٠٦ والمغني ٢٧٨ ، ٢٣٢
والتصريح ٢ / ١٠٤ وابن يعيش ٤ / ٤٤٥ والمجمع ٢ / ٥٦ والدرر ٢ / ٧١
والأشئوني ٤ / ٥

(٢) البيت من الوافر ولم يعلم قائله والشاهد فيه : ولم . . يكن : حيث فصل
بين لم والقمل بالطرف والمضارع إليه انظر المغني ٢٧٨ ، ٢٣٢ والأشئوني
٤ / ٥ ومجمع الشواهد ١ / ٢٢ (٣) الأشئوني ٥٧٨ / ٣

وينفى حدوثه فى المستقبل ، فهى تنفى ما أثبت مع حرف التنفيس فقوله :
لن أضرب نفى لقولك : سأضرب كما صرح بذلك سيويه فى كتابه (١)
والمبرد (٢) فى المقتضب ، وابن عصفور (٣) فى المقرب ، قال لرضى (٤)
ولن معناها نفى المستقبل ، هى تنفى المستقبل نفيا مؤكدا ، وليس للدوام
والتأيد كما قال بعضهم .

ويصرح بذلك ابن يعرب (٥) فيقول : اعلم أن لن ، معناها النفى ، وهى
موضوعة لنفى المستقبل ، وهى أبلغ فى نفيه من لا ، لأن لا تنفى بفعل
إذا أريد به المستقبل ، (ولن) تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسوف
وتقع جوابا لقول القائل : سيقوم زيد وسوف يقوم زيد ، والسين وسوف
تفيدان التنفيس فى الزمان .

فهى إذن لنفى المستقبل سواء أكان النفى إلى غاية نحو قوله تعالى :
« لن نرجع عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » (٦) ، أو إلى غير غاية كقوله
تعالى : « إن الذين تدعون من دون الله لن يخافوا ذيلنا ، ولو اجتمعوا له » (٧) ،
فالنفى بـ (لن) لا يفيد عند الجمهور التأكيدي ولا التأييد (٨) وإنما للنفى المطابق
فقط خلافا للزحشرى كما ذكر ذلك فى أمثوله ، (٩) أنها تفيد التأكيد
والتأييد ووافقه على ذلك جماعة من العلماء ، فقد صرح بأنك إذا أردت مطلقا

(١) ٢٢٠ / ٤ ، ١٣٥ / ١	(٢) ٦ / ٢	(٣) ٢٦١ / ١
(٤) السكافيه ٢ / ٢٣٥	(٥) ١١٢ ، ١١١ / ٨	(٦) طه ٩١
(٧) الحبيج ٧٣	(٨) جواهر الأدب ١٢٦ والجنى الدانى ٢٧٠	
والاشموني ٣ / ٥٤٨	المغنى ١ / ٢٤	

النفى تقول : لا أبرح البلدة ، فإذا قصدت تأكيداً وتثبيتاً : لن أبرح البلدة والتأيد مستفاد من قوله تعالى : لن يحققوا ذليلاً (١) ، وقوله : أردت أنظر إليك (٢) قال : لن تراني ، فالرؤية عنده مشتقة على التأيد كما يرى المعتزلة وقد سار على نهجه ابن يعيش (٣) حيث قال : والسبب في تأييد نفى نفى نفى في الزمان ، فذلك يقع نفى نفى على التأيد وطول المدة نحو قوله تعالى : ولن يتمنونه أبداً بما قدمت أيديهم ، وكذلك قول الشاعر :

ولن يراجع قلبى حبها أبداً • زككت من بغضهم مثل الذى زكوا (٤)
فذكر الأبد ، بعد لن ، تأكيداً لما تنطيه دان ، من النفي الأبدى ، ومنه قوله تعالى : لن تراني ، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة ، لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا ، لأن السؤال وقع في الدنيا ، والنفي على حسب الالفاظ .

الرد على الزحشرى :

إن ادعاه بأنها نفى تأكيد نفى دعوى لا دل على ما بل يكون
النفى به لا ، أكد من النفى به لن ، لأن النفي به لا ، قد يكون جواباً
للقسم والمنفى به لن ، لا يكون جواباً له ، ونفى الفعل إذا أقسم عليه أكد
وقد وقعت لن ، جواب القسم في جواب أبي طالب .

(١) الحج ٧٤ (٢) الأعراف ١٤٣ (٣) شرح المفصل ١١٢/٨

(٤) البيت لقنن بن أم صاحب ، وزكن بمعنى : علم وهو من البسيط
والشاهد فيه : أنه ذكر أبداً بعد نفى الفعل بل مما يدل على أن النفي
للتأيد وطول المدة انظر ابن يعيش ١١٢/٨ .

والله ان يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا (١)
 وأنها تفيد التأيد مردود بقول الله تعالى : فلن أكلم اليوم إنسيا (٢)
 وقوله : ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم (٣) إذ لو كانت مفيدة لتأيد النفي
 لزم التناقض بذكر اليوم في الآية الأولى ، والتكرار بذكر أبدا في الآية الثانية
 والأصل عدمه (٤) وبذلك بطل دعواه في التأكيد والتأيد . وثبت أنها تفيد
 النفي المطلق .

اختلاف النحاة في حقيقة لفظ :

اختلف النحاة في حقيقة لفظ ، لن ، هل هي بسيطة أم مركبة فذهب
 الخليل إلى أنها مركبة قال سيبويه (٥) : أما الخليل فزعم أنها ، لا أن ،
 ولسكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويله . يريدون : وى لأمه ، وكما
 قالوا : بومئذ جعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا ، هلا ، بمنزلة حرف
 واحد ، فإنما هي هل ولا - وسار على نسقه الكسائي (٦) : فهي عندهم مركبة
 من : لا النافية ، وأن الناصبة للفعل المستقبل ، فالنفي للمستقبل والأصل : لا
 أن ، ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرته الاستعمال ، ثم حذفت الألف لالتقاء
 الساكنين ، وهما الألف والنون فصار - اللفظ ، لن ، ومذهب الخليل أن
 النصب بعدها بأن المقدره وهذا امتداد لرأيه القائل بأن نصب المضارع بأن

(١) البيت من الكامل ، والشاهد فيه : وقوع ، لن ، جواب قسم انظر الجنى

الداني ٢٧٠ والمغنى ١ / ٢٠٤ (٢) مريم ٢٦

(٣) البقرة ٩٥ (٤) جواهر الأدب ص ١٢٧

(٥) الكتاب ٣ / ٥ (٦) الجنى الداني ص ٢٧١

ظاهرة أو مقدرة .

وحجة هذين العالمين : قرب لفظها منها ، ولأن معناها وهو التقى والتخليص للاستقبال حاصل فيها ، وقد جاءت على الأصل في قول الشاعر :

يرجى المرء مالا أن يلاقى • ويمرض دون أدناه الخطوب (١)

قال المرادى (٢) ورد القول بالتركيب بأوجه :

الأول : البساطة أصل والتركيب فرع ، فأين الدليل القاطع على الفرعية .
الثاني : قال سيبويه : لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت ، أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدا فلا أضرب له ، بمعنى أنه لا يجوز تقديم معمول معه ولها عليها لو كان أصلا ، لأن ، لأن الموصول الجرفي لا يتقدم معمول صلة عليه ، وهذا يجوز أن تتقدم عليه تقول محمدا إن أهين عما يدل على أنها غير مركبة .

الثالث : أنه يلزم منه أن تكون ، أن وما بعدها في تقدير مفرد ، فلا يكون قولك : إن يقوم من كلاماً .

ويرى سيبويه والجمهور أنها بسيطة (٣) جاءت على وضعها الأصلي ، فلا تركيب فيه ولا إبدال ، وأنها ناصبة بنفسها ، وعمات لاختصاصها بالمضارع وكونها مستقبلة ، وأنها تشبه د أن ، في كونها حرفا ثانيا ثانيا نون وأولها

(١) البيت من الوافر وهو لجسار بن ألان وقيل لإيات بن الارث ، اظر

الخزانة ٨ / ٤٤٠ وتوادد أبي زيد ٦٠ والمفنى ٢٥ والهمع ١ / ١٢٥

والتصریح ٢ / ٢٣ (٢) الجنى الدانى ص ٢٧١

(٣) المکتاب ٣ / ٥ وجواهر الادب ص ١٢٦ والهمع ١ / ١٢٥

حرف مفتوح ، وأنها تخصص زمانه بالمستقبل (١) .
قال سيبويه (٢) : وأما غيره فزعم أنه ليس في د ن ، زيادة ، وليست من
كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف
النصب بمنزلة د لم ، في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً ،
ثم يضعف رأى الخليل بجواز تقدم معمول معمولها عليها ، وهذا رأى جيد
وسديد . ويعلق على ذلك الرضى (٣) فيقول : وقال سيبويه : إنه مفرد إذ
لا معنى للمصدرية في د لن ، كما كانت في د أن ، ولأنه جاء تقديم معمول معموله
عليه ، حكى سيبويه عن العرب : عمر أن أضرب .
وذهب الفراء إلى (٤) أن د لن ، هي د لا ، أبدلت ألفها نوناً ، كما أبدلت
ميم في د لم ، وهذا رأى ضعيف ، إذ هو دعوى بلا دليل ؛ ولأن د لا ،
ما وجدت ناصبة في موضع قط ، فهو خلاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب .
والمعروف في الإبدال العكس نحو : لنسفن ، ليكون .
أما رأى الخليل فقال عنه ابن يعيش (٥) ويمكن أن يقال . إن الحرفين إذا
ركبا حدث لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب
وذكر ذلك أيضاً الرضى ، والمرادى .

والرأى القوى من هذه الآراء ثلاثة ، هو بلا شك رأى سيبويه . لأنه نظر
إلى ظاهر كل أداة ؛ ولن نظير الحروف : أن ، لم ، أم ، فالحكم فيها واحد
ويجب أن تتفق في أن كلا منها أصلاً بسيطاً لا مركباً ، ولذلك حكم سيبويه

(١) ابن يعيش ٨ / ١٢٥ (٢) الكتاب ٣ / ٥ (٣) الكافية ٢ / ٢٣٥
(٤) الجنى الدانى ٢٧٢ (٥) ج ٢ / ١٢٦

على أن الياء في « السيد - الذئب » أصل عملاً بالظاهر ، وكان من الممكن القول بأنها بدل من الواو ، وقابت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولكن الأصل أولى كتيل ، وديك ، وتصغر على الأصل كذلك - وهذا رأى سليم -
هل تعمل لن - الجزم -

قال الأشموني : زعم بعض النحويين أن « لن » قد تجزم المضارع وقدور على ذلك قول الشاعر :

أيادي سبا باعز ما كنت بعدكم * فلن يحل للعينين بعدك منظر (١)
وقول الآخر :

لن يحب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة (٢)
قال : والبيت الأول محتمل للاجتراء بالفتحة عن الألف للضرورة والبيت الثاني محمول على الضرورة ، فلا ينقض شاهداً تبني عليه قاعدة .
هل يستعمل للدعاء ؟

تأتي « لن » للدعاء كما أتت « لا » ، كذلك وفقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن هصفور ومن ذلك قول الشاعر :

- (١) البيت من الطويل لكثير عزة وهو في المغني ٢٨٥ ، ٦١٨ (٢٣٥)
والأشموني ٣ : ٢٧٨ وفي ديوانه ٩٠ والشاهد فيه : فلن يحل : حيث حذف حرف العلة آخره بـ « لن » الناصبة ، ورد بما في الشرح .
(٢) البيت من الممتزج لرجل دخل المدينة أهرابي فربساب الحسين بن علي وأنشده فأعطاه ما طابه . والشاهد فيه (لن يحب) حيث جاء الفعل مجزوماً بعد « لن » ضرورة

لن تزالوا كذلككم ثم لا زلت . ت لكم خالد اخلود الجبال (١)
بدليل عطف الدعاء عليه في قوله : و ثم لا زلت ، لأنه لا يعطف الانهاء على
الخبر ومنه قول الله عز وجل : قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا
للمجرمين (٢) لأنه لا يمتنع أن يكون فعل الدعاء مسندا للتكلم ، بدليل قول
الشاعر السابق مسندا إلى المتكلم و ثم لا زلت لكم .

ويرى بعض النحاة أن و لن ، في الآية الكريمة للنفي والكلام معها خبر ،
يعاهده موسى عليه السلام ربه ألا يظهر مجرما بسبب انعام الله عليه من
النبوة والشرف ، وقالوا : لن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب
أو الغائب (٣) .

حكم الفصل بينها وبين الفعل :

أجاز الكسائي الفصل بين لن والفعل بالقسم نحو : لن والله أبعت وبعمول
الفعل نحو : لن العلم أترك .

ولكن البصريين وهشاما السكوني يمنعان الفصل السابق في سعة الكلام وإن
ذلك لا يأتي إلا في ضرورة الشعر فقط ، نحو قول الشاعر :

لن ما رأيت أبأ يزيد مقاملا . أروع القتال وأشهد الهجاء (٤)

- (١) البيت من الخفيف للأعشى ميمون ، وهو في ديوانه ١٣ والمغنى ٢٨٤
٢٣٤ والتصريح ٢/٢٣٠ والهمع ١/١١١ ، ٤/٢ والدور ١/٢٠٨٠
والأشعوني ٣/٢٧٨ (٢) الأشعوني ٣/٥٥٨
(٣) الهمع ٤/٢ (٤) البيت من الكامل ولا يعرف قائله ، وهو في
المقرب ٥٦ والمغنى ٢٨٣ ، ٥٢٩ ، ٦٩٤ (٢٢٤) والأشعوني ٣/٢٨٤
والشاهد فيه : الفصل بين لن والفعل المنصوب بها في ضرورة الشعر .

وقد وافق الفراء السكافي على جواز الفصل بالقسم (١) وواد جواز الفصل بأطن نحو : لن أظن أقاتلك بالنصب ، وكذلك بالشرط نحو : لن إن تزني أوزرك بنصب أوزرك ، وجوز الإلغاء والحزم في الجواب .

قال أبو حيان (٢) : وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً ، وهو الصحيح ، لأن د لن ، وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين إن وأسمها لا يجوز بين د ان ، وأخواتها والفعل ، بل الفصل بين عوامل الأمثال والأفعال أقرب منه بين عوامل الأسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء .

وكلام أبي حيان عن الفراء يجعله متفقاً مع رأى البصريين المانعين الفصل بين لن والفعل اختياراً ، لأنهم يحمله على سيفعل ، حيث كانت إثباتا للنفي الحاصل من د لن تفعل ، فكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل وثلاث حروف العطف ، لا يجوز أيضاً الفصل بين لن والفعل حتى ولو كان بحرف النفي دلاء وبذلك متفق رأى الفراء مع البصريين .

تقدم معمول الفعل عليها :

سبق أن ذكرنا أن سيبويه حكى عن العرب جواز تقدم معمول معمولها عليها ، وأنه قد استدلل بذلك على بساطتها إذ لو كانت مركبة من د لا وأن ، المصدرية للزم تقديم معمول الصلة عليها فقول : النحو لن أهمل ، والصلاة لن أترك ونحو ذلك . ومنع ذلك على بن سايان البغدادي (٣) لأن النفي له صدر

الكلام ، فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي .
ولكن رأى الاختش الصغير السابق ، ضعيف ، لأنه عمم الحكم في وجوب
صدارة حروف النفي ، ولكن الحقيقة أن ذلك خاص بما ، دون لن ، بدليل
قول الشاعر : دمه عاذل فهاثما لن أبرحا ، (١)
حيث تقدم على د لن ، معمول فعلها المنصوب بها ؛ ما يوضح أن الحكم السابق
لما فقط .

٨ - لا

د لا ، حرف ثنائي عند جمهور النحاة ، حتى لو دخل عليها حرف جر
نحو قولهم جاء بلا زاد ، وغضب بلا - بب ، والكوفيون (٢) يعملون لا اسماً
مضافاً لما بعده ، وعمل الجر فيه ، وهذا قول ضعيف ، والصواب أنها حرف
نفي . وتنقسم إلى قسمين : أ - هامة - وقد مضى الحديث عنها في الكتاب
السابق . ب - عاملة : وهي قسمان ، لأنها إما أن تعمل في الأفعال أو في
الاسماء ، فإن عملت في الأفعال جزمتهما ، وإن عملت في الاسماء فلما أن تعمل
عمل لن وهذه هي : دلاء النافية للجنس ، أو عمل ليس في رفع الاسم ونصب
الخبر على عكس عملها السابق في الاسماء ، وبذلك يتحدد أنواعها العاملة إلى
ثلاثة أنواع :

- (١) البيهقي من الرجز ، ولا يعرف قائله ، وهو في الأشتوني ١ / ٢٣٤ ومعجم
الشواهد ٢ / ٤٥٧ دمه اسم فعل بمعنى : انكف وأما : اللام
والشاهد فيه : دهاثما لن أبرحا حيث تقدم على لن ، معمول فعلها .
(٢) جواهر الأدب ص ١٢٢

أولاً : إما أن تجزم الأفعال وهي حينئذ ولا ، الناصية .
ثانياً : وإما أن تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك ولا ، النافية للجنس .
ثالثاً : وإما أن ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ولا ، النافية للوحدة .
وإليك الحديث عن كل نوع تفصيلاً :

١ - لا - الناهية :
وهي كلمة بسيطة في الأصل ، تجزم فعلاً واحداً وهي موضوعه أصالة لطلب الترك نهيًا نحو : لا تشرك بالله أو دعاء نحو : لا تؤاخذنا إن نسبنا أو أخطأنا (١) أو التماساً نحو : قولك لنظيرك ومساوئك من غير استعلاء : لا تهمل . وقد تخرج عن الطلب إلى غيره كالتهديد نحو : لا تقترؤا على الله كذباً (٢) ونحو : لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي (٣) .
قال الإربلي : (٤)

وتسميتها طائفة أجود لشمولها ، وحيث إن الأمر هو طلب إدخال ماهية المأمورية في الوجود فلا يستلزم تكراراً ولا نورية ، والنهاي : منع عن إدخالها في الوجود فلا بد فيه من النورية وعموم الزمان .
أصلها :

جمهور النحاة يرى أن لا ، أصل بنفسها وليست بمبدلة من غيرها .
قال سيبويه (٥) : ولا النهي ، وذلك قولك : لا تفعل ، فإتباعها بمنزلة لم ، وأعلم أن هذه اللام ، ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي وذلك قولك :

(١) البقرة ٢٨٦ (٢) طه ٦١ (٣) طه ٨١

(٤) جواهر الأدب ص ١٢٢ (٥) الكتاب ٨ / ٣

لا يقطع الله بينك وليجزك الله خيراً .

وزعم بعض النحاة أن أصل د لا ، الطلبية : لام الأمر ، زيدت عليها ألف فافتحت ، وقال بعضهم : هي د لا ، النافية والمجزوم بعدها بلام الأمر مقدرة قبلها الزم حذفها ، كراهة اجتماع لامين زائدين أول الكلمة ، وعملت الجزم لأنها مختصة بالفعل وهي غير جزء منه واختصاصها بالفعل ، لأن الجزم هو الأصل في الاختصاص بإعراب الفعل - أو حلا على لام الأمر ، لكونها تقتضيه أو لكونها للطلب - اللام - لطلب الفعل د ولا لطلب الترك فيها نظيران ، (١) وهما رأيان يعتمدان على الخيال والغيب ، وما أحرانا أن يعتمد بالنحو عنها هذه القروض الوهمية واعتبار هذه الأداة وغيرها أصل لا بدل وما يقال بخلاف ذلك دعوى ، لا دليل على صحتها .

ما تدخل عليه د لا ، من لأفعال :

الأصل أن يكون الطالب غير المطلوب منه في الأمر والمنهى ، لذا أكثر دخول د لا على فعل المخاطب والغائب مطلقاً أى بنياً للفاعل أو المفعول نحو : قوله تعالى : لا تتخذوا عدوى وعدوكم أو أياهم (٢) ، ونحو : لا تضرب يا على والغائب نحو : فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل (٣) ونحو : لا يقتل بكر ، ومن الواضح فهما : اختلاف الناهي والمنهى ، ويدخل معهما في هذا الاختلاف المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون المبتدئين للمفعول نحو لا أهاجر ، ولا نهاجر . لأن المنهى فهما هو الفاعل المحذوف ، وقد ناب عنه

(١) جواهر الأدب ص ١٢٢ (٢) الآية الأولى من الممتحنة .

(٣) الاسراء ٣٣

ضمير المتكلم والمتكلمين والوصول : لا يهاجرى أحد ولا يهاجرنا أحد . لحذف
الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم ، وعدل عن الفعل المبدوء بالياء إلى المبدوء
بالهمزة والنون ، ليتأتى الإسناد إلى ضمير المتكلم (١)

أما فعلا المتكلم المبنيان للفاعل ، فقد جزم المضارع منهما ، إذ لا ينهى
الإنسان نفسه وقد ورد عن العرب جزمها بقلة فالأول كقول الشاعر :

لا أعرفن ربربا حوراً مدامها * مردقات على أعقاب أكوار (٢)
والثاني كقول الشاعر :

إذا ماخر جتنا من دمشق فلا تعد • لها أبداً مادام فيها الجراضم (٣)
الفصل بين لا ويجزومها :

لا يجوز الفصل بينهما وبين مجزومها بأجنبي ، أما الفصل بمعمول مجزوم .
نحو : لا اليوم بضرب محمد . فقليل وقيل لا يأتي إلا في الضرورة كقوله :

(١) دراسات نحوية ص ١١٥

(٢) البيت من البسيط للناطقة الذبياني ، في ديوانه ص ٤٢ والمغنى ٢٤٦ (٢١٣)
وابن يعيش ٤ / ٤٤١ التصريح ٢ / ٢٤٥ والأشتموني ٤ / ٣ ومعجم الشواهد
١ / ١٨٢ والشاهد فيه : لا أعرفن ، حيث دخلت دلا ، النافية على
المضارع التي للمتكلم .

(٣) البيت من الطويل للوليد بن عقبة وقيل للفرزدق ، وهو في ابن السجري
٢ / ٢٢٦ والمغنى ٢٤٧ (٢١٦) وابن يعيش ٤ / ٤٤٠ والتصريح ٢ / ٢٤٦
الجراضم : الأكل الراجع البطن ، وهو مماوية ، والشاهد فلا تعد ،
حيث دخلت لا السامة على فعل المتكلمين

وقالوا أغانا لا نخشع لظالم * عزيز ولا ذا حق قومك تظلم (١)
أى ولا تظلم ذا حق قومك ، لأنه شبيهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور .
« حذف مجزوم لا » :

أجاز ابن عصفور والآبدي (٢) حذف الفعل المجزوم بعدها إذا وجد دليل
على ذلك المحذوف نحو : أدب أخاك إن أساء والا فلا ، وتوقف أبو حيان في
هذا الحكم ، وقال يحتاج إلى سماع من العرب .
وأرى : أنه لا حاجة إلى السماع ، فظالما وجد الدليل على ذلك المحذوف
فيكأنه مذكور ، ونظائره كثيرة في المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونحو ذلك .

٢ - لا النافية للجنس

وهي العاملة في الأسماء لاختصاصها بها ، وليست منزلة منزلة جزء الاسم
لذلك وجب إعمالها ، وتسمى « لا » النبرية ، وهي التي يقال لها : إنها لنفي
الجنس وأصل وضمها لنفي الأجناس النكرات متضمنة معنى من نحو : لا رجل
فالمراد نفي ذلك الجنس ، ومن « تفيد استغراق النفي في جنس مجرورها
باستغراق أفرادها في ذلك النفي » .

وتعمل عمل إن . قاسمها المفرد يبنى على ما ينصب به ، وينصب إذا كان

(١) البيت للبخيل السعدي ، وهو من الطويل ، في الأشتوني ٣ / ٥٧٤
والشاهد فيه : « ولا ذا حق - تظلم » حيث فصل بين لا النافية ومجرورها
« تظلم » واسم الإشارة المفادى ، وحق قومك ، مفعول به .

(٢) الهمع ٢ / ٥٦ (٣) جواهر الأدب ص ١١٣

مضافاً أو شيئاً به ، وخبرها مرفوع ، ووجه المشابهة لها بأن حنى عملت عملها
يظهر في أمور :

أولاً : كل منها يفيد التحقيق والتوكيد ، إن في الإثبات ، و د لا ، في
النفي فهما متماثلان في الهدف لحمل الظاهر على التطير وعملت إن عمل د لا ، (١)
ثانياً : إن د لتوكيد النعبة ، و د لا ، لنفيها فعملت عليها حملاً للتعويض على
النقص ، كما حلوا د كم ، التي للتكثير على د رب ، التي للتقليل ، وجروا ما بعدها .
ثالثاً : أن كلا منهما مستحق للتصدر والدخول على الجملة الاسمية ، ووجه
الوقوف في جواب القسم (٢) لذلك تحققت المشابهة وعملت د لا ، عمل إن -
وإن فرع العمل للفعل ، ولا فرع الفرع ، لذلك كانت د إن ، أنقص في العمل
من الفعل حتى لا يتساوى الأصل مع الفرع فقدم منصوبها على مرفوعها ،
وعملت في المعرفة والنكرة ، أما د لا ، فهي فرع الفرع في العمل ، لذلك
اشتراط في اسمها شروط لم تشترط في اسم إن . ولسببويه - رحمه الله - تحليل
بمناز في عمل د لا ، حيث قال (٣) : د لا ، تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير
تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها . وترك التنوين لما تعمل فيه
لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك
لأنها تشبه سائر ما ينصب بما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها
لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خوافها
عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ، فلا لا تعمل إلا في

(١) جواهر الأدب ص ١١٣ (٢) انظر جواهر الأدب ص ١١٤

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤

نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام
إلا في النكرة .

وهذه نظرة جيدة من سيبويه حيث درس بحاسته اللغوية و لا . النافية
للجنس ، فجعل عملها كعمل د إن ، ولكن اسمها مبنى على الفتح بدون تنوين
وبناؤه عارض بسبب دخول و لا ، عليها فتلها في البناء العارض كبناء خمسة
عشر عند التر كيب ، وقبله كان كل جزء منها معربا ، كما أن اسم لا ، لا يكون
إلا نكرة ، لأن و لا تشبه رب ، وكل منها لا يدخل إلا على نكرة وموضع
و لا مع اسمها ، في موضع رفع ابتداء ، وبذلك يوضح سيبويه رأى البصريين
في عمل و لا ، في اسمها وخبرها .

أما السكوفيون :

فاختلفت أقوالهم في المنصوب بها نحو : لا رجل حاضر ، فقال ثعلب
منصوب بفعل محذوف تقديره : لا أرى رجلا ، وحذفت الناصب كـ نير ،
وقال السكسائي : لما كان التبتدأ النكرة يستحق تقديم ظرافت عليه وقد فقد هنا
أريد المخالفة بينهما فنصب لأن النصب أوسع أبواب الإعراب فكانه نصب
على المخالفة ، وقال الفراء : نصب هنا بعد و لا ، فرقا بينهما وبين و لا بمعنى
غير (١) ومعنى ذلك أن النصب عنده يعود إلى المخالفة ، .

وقال الزجاج (٢) : إنها ترفع الاسم فقط ولا تنصب خبرا وتكون هي
واسمها في موضع ابتداء وما بعدهما خبره .

(١) جواهر الأدب ص ١١٤ ، والهمج ١ ص ١٤٤ ، ١٤٥

(٢) جواهر الأدب ص ١١٥

أقوى الآراء :

بالنظر إلى رأى ثعلب نجد أنه ضعيف ، لأنه لو قد هنا جاز تقديره في باب
« إن » ، وأنه يستلزم نصب المفرد أيضا ، وأنه لو قدر - كذا لم يحتاج إلى وجود
خبر بعده ، وأنه يمنع من إلباع المفرد في الصفة والتأكيد بالرفع ، وكيف
يحذف تنوينه بلا سبب مع هذا التقدير بذلك ضعف هذا الرأى ، وقول
الكسائي والفراء يعتمد على ما يسمى بالخلافة ، وهذا عامل معنوى فلا ينبغي
إسناد العمل إليه مع وجود العامل اللفظى وهو « لا » وكلام الزجاج في منتهى
التهافت ، فلا عبرة به .

وأقوى الآراء بلا شك هو رأى سيبويه ، وحجته السماع الوارد عن العرب
ببناء اسمها على الفتح بلا تنوين والقياس يؤيده كما بينت .
شروط عمل « لا » :

اشتراط النعاة لأعمال « لا » ، عمل إن شروطا يجب توافرها وهى :
الاول : أن يكون الاسم نكرة نحو : لا مؤمن كاذب . ولا رجل غائب .
واشتراط أن يكون نكرة ، ليمكن تقدير من الاستغراقية بعدها طلبا لتعميم
النفي في المدلول ، وهى تختص بالتكررات .

فإن وقع بعدها معرفة أهملت ويجب رفعه على الإبتداء ، ويجب تكريرها
ليتمدد المنفى بعدها فيشابه النكرة من حيث تعدد الأفراد نحو : لا محمد فى
المدرسة ولا على - ولا فى الدار رجل ولا امرأة ، ولكن المفرد وتابعه ابن
كيسان . يرى أنه لا يجب تكرير المعرفة بعدها ، لأنه قد ورد فى الأثر بلا
تكرير فيها نحو : قضية ولا أبا حسن لها ، ولا نولك أن تفعل كذا ، وهما

معرفتان ، ورد عليه بأن التقدير : ولا مثل - فدخولها على نكرة في الحقيقة .
وكلام الجمهور في وجوب التكرار سليم ، ويؤول ماورد على خلاف ذلك كما
سبق وفي مثل قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للطلح * ولا فنى مثل ابن خيبرى (١)
وقوله : أوى الحاجات عند أبي خبيب * نكفى ولا أمية في البلاد (٢)
وعدم التكرار في قول الشاعر أم في ضرورة مثل :
أشاه ما شئت حتى لا أزال لها * لا أنت شائبة من شأننا شاني (٣)
الشاني : أن ينفي بها الجنس نصا : فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ
أعمال الزائدة في قول الشاعر :

(١) البيت لم يعرف وهو من الرجز وهو في ابن الشجري ١ / ٣٢٩ وابن
يعيش ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣ / ٤ ، والخزانة ٢ / ٩٨ والجمع ١ / ١٤٥
والأشعري ٢ / ٤ ، والشاهد : لاهيثم حيث دخلت لا على معرفة فتؤول .
(٢) البيت لابن الزبير الأسدي من الوافر وهو في ابن الشجري ١ / ٣٢٩
وابن يعيش ٢ / ١٠٢ ، والأغاني ١٠ / ١٦٣ مع نسبته لعبد الله بن فضاله
والخزانة ٢ / ١٠٠ والجمع ١ / ١٤٥ والأشعري ٢ / ٤ ، والشاهد : ولا أمية
كما سبق .

(٣) البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله وهو في التصريح ١ / ٢٣٧ والجمع ١ / ١٤٨
والدرر ١ / ١٢٩ والأشعري ١ / ١٤٩ ، والشاهد فيه : دخول لا على الضمير
ولم تكرر للضرورة .

للم تكتن عطفان لا ذنوب لها . إذن للام ذوو أحسابها عمرا (١)
وإن كانت لتنفى الوحدة أو اتنى الجنس لأعلى سبيل التنصيص عملت عمل وليس،
نحو : لا رجل موجودا أى بل رجلان .

الثالث : أن لا يفصل بين لا والتكررة بشيء ، فإن فصل تعيف الرفع لضعفها
عن درجة ، إن ، نحو قوله تعالى : لا فيها غول ، ولا هم عنها ينزفون (٢)
ويتمين إعادة لا كما في الآية ، قال سيبويه (٣) ، وواعلم أنك إذا فصلت بين لا ،
وبين الإسم بمشحو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية ، لأنه جعل جواب : إذا
عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس ، وذلك لأنهم جعلوا
إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت لا تفصل ، لأنها ليست بفعل .

وجوز الرماني : بقائه النصب حكى : لا كذلك رجلا ، ولا كزيد رجلا
ولا كالعشبة زائرا وعند سيبويه أن هذه الأمثلة قد حذف منها اسم لا ورجلا
نميز ، والمثال الأخير على معنى لا أرى . قال سيبويه (٤) وأما قول جرير :

يا صاحبي دنا الرواح فسيرا * لا كالعشبة زائرا ومن ورا (٥)

فلا يكون إلا نصبا ، من قبل أن العشبة ليست بالزائر ، وإنما أراد :

١ البيت من العلويل للفرزدق في ديوانه ٢٨٣ والتصریح ٢ / ٨٧ والخزانة

٢ / ٧٨ والهمع ١ / ١٤٧ والدرر ٢ / ١٣٧ والشاهد فيه : لا ذنوب لها ،

حيث عملت لا ، مع أنها زائدة . (٢) الصاغات ٤٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٩٨ . (٤) الكتاب ٢ / ٢٩٣ .

٥ البيت من الوافر في ديوانه ٢٩٠ والخزانة ٢ / ١١٤ وابن يعيش ٢ / ١١٤

والكتاب ٢ / ٢٩٣ والشاهد : لا كالعشبة ، كما في الشرح .

لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، فكاليوم
كقولك : في اليوم ؟ لأن الكافي ليست باسم ، وفيه معنى التعجب ، كما قال :
تالله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، وإنما أراد تالله ما رأيت رجلاً ولسكنه
يترك إظهار الفعل إستغناءً ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضم فيه
هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه ، وتقول : لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل
لأن الآخر هو الأول ، ولأن زيدا رجل ، وصار لا كزيد كأنك قلت :
لا أحد كزيد ثم قلت : رجل كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع .
الرابع : أن لا يدخل عليها جار ، فإن دخل عليها جار خفض النكرة
نحو : جئت بلا هدف ، وحكمت بلا شيء . . . وشذد جئت بلا شيء ، بالفتح
خلافاً لمن قال بأنها اسم بمعنى غير ، وهم الكوفيون .
الخامس : أن يكون خبرها أيضاً نكرة نحو : لا كتاب مفقود ، ولا
طالب موجود فلا تعمل لا ، في معرفة بإجماع البصريين ، وخالف الكوفيون
في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها (١) في العلم المفرد نحو : لا بكر ، والمضاف
السكنية نحو : لا أبا محمد ، ولا عبد الله ، ولا عبد العزيز ووافق في المضاف
الفراء كما أجاز إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي
ولا هذين لك ، ولا هاتين لك ، وكل ذلك خطأ عند البصريين ، واستدل
الكسائي بما ورد من الشعر والنثر ، وهو عند البصريين مؤول على حذف
مضاف مبنى كما سبق .

(١) انظر مع الهوامع ١/ ١٤٥ .

أنواع اسم دلا ، :

اسم لا على ثلاثة أضرب :

(١) مفرد : وهو ما ليس مضافا ولا شديها بالمضاف نحو لا رجل في الدار والاسم مبنى على الفتح لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر ، بدليل زواله عند الفصل ، وقيل مبنى : لشمهه معنى اللام الاستغراقية ، وذهب الجسرى والزجاجي (١) والسيرافي والزماني إلى أن المفرد معها معرب أيضا ، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء .

ضعف هذا الرأي :

ورد العلماء هذا الرأي بأنه (٢) لو كان معربا وحذف التنوين تخفيفاً لكان حذفه من النكرة المطولة أولى ، وبأنه لم يعمد حذف التنوين إلا لمنع الصرف أو الإضافة أو وصف العلم ، بآين أو ملاقة الساكن أو الوقف أو البناء وهذا ليس واحدا منها فتعين البناء .

وذهب المبرد إلى (٣) أن المثني والجمع على حده معربان معاً ، لأنه لم يعمد فبهما التركيب مع شيء آخر بل ولا وجد في كلام العرب مثني أو جمع مبنيان ولكنه يرد عليه بأنك قد حكمت ببنائهما في النداء فكذلك هنا - فالأصح رأى الجمهور : وهو أنه يبنى على ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح نحو : لا طالب ولا طلاب في الدار ، والمثنى والجمع على الياء نحو : لا رجلين ولا فاهمين في المنزل . قال الشاعر :

(١) المصدر السابق ص ١٤٦ (٢) المجمع ١ / ١٤٥

(٣) الأشموني ص ١٥٠ / ١

- تعر فلا إلفين بالعيش متعا • ولكن لوراد المنون تتابع (١)
وقوله : يحشر الناس لا بنين ولا آما * • إلا وقد علمتهم شئون (٢)
ومثال جمع المؤنث قول الشاعر :
إن الشباب الذي مجتذعوا قبه • فيه لئذ ولا لذات للشيب (٣)
وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم : بناء على الكسر وقيل : على الفتح وقيل
بجواز الأمرين ، وعليه ورد البيت السابق .
والفتحة في هذا الاسم فتحة بناء ، وبني على الحركة امر وض البناء وعلى الفتح
الختمة .
٢ - مضاف - نحو : لا صاحب خاق مكرمة ، ولا ذاكر خير ممقوت .
٣ - شبيه بالمضاف : وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، ويسمى مطولا
١ (البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو في الأشموني ١ / ١٥٠ والدرر
١ / ١٢٦ والهمع ١ / ١٤٦ والتصريح ١ / ٢٣٩ وابن يعيش ٢ / ٢٣٣
والشذور ٨٣ والشاهد فيه : فلا ألفين . حيث بنى اسم لا المثني على الياء .
٢ (البيت من الخفيف ، مجهول القائل في الأشموني ١ / ١٥٠ والشذور ٨٤
وابن يعيش ٢ / ٢٣٤ التصريح ١ / ٢٣٩ والهمع ١ / ١٤٦ والدرر ١ / ١٢٦
والشاهد فيه : لا بنين ولا آباء ، حيث اسم لا على الياء في بنين ، والفتح
في آباء جمع التكسير .
٣ (البيت من البسيط لسلامة بن جندل في ديوانه ٧٤١ والشذور ٨٥ والخزانة
٢ / ٨٥ وابن يعيش ٢ / ٢٢٦ والتصريح ١ / ٣٢٨ والهمع ١ / ١٤٦ والدرر
١ / ١٢٦ والأشموني ١ / ١٥٠ والشاهد فيه / ولا لذات / حيث وقع اسم
لا جمعا مؤنثا وروى بالفتح والكسر .

ومعطولا أى محدودا نحو : لا فاعما درسا غي، ولا حاظرا خبرا محبوب .
فانهم د لا ، فيها منصوب بالفتحة بدون تنوين فى المضاعف ، ومع التنوين فى
الشبيه بالمضاعف .

ولا ، هى الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، أما مع التركيب فى الاسم المفرد
فذهب الأخفش (١) أنها أيضا الرافعة . وسار عليه ابن مالك فى التسهيل (٢)
وقال : لانه الأصح ، ومذهب سيويه (٣) : أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخولها ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

(حكم د لا ، إذا دخل عليها همزة الاستفهام)

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا أفادت هذه المعانى :

أولا : أن يقصد الاستفهام عن النفي الخالص دون تقرير ، ولا إنكار
ولا توبيخ ، وهذا النوع موجود فى أساليب العرب ولكنه قليل خلافا
للشوايين الذى ادعى عدم وروده فى كلام العرب ، وأن د لا ، مع الهمزة لا تنأتى
للاستفهام المحض إلا إذا كان مقرونا بتلك الأمور السابقة ، وقال أبو حيان
والصحيح وجود ذلك فى كلام العرب (٤) ، ولكنه قليل وذلك كقول الشاعر :
ألا اصطبار لسلى أم لها جلد * إذا ألا فى الذى لاقاه أمثالى (٥)

-
- (١) الأشتونى ١ / ١٥٠ (٢) ص ٦٧ (٣) الكتاب ٢ / ٢٧٩
(٤) المص ١ / ١٤٦ (٥) البيت من البسيط للجنون فى ديوانه ٢٢٨
والمغنى ١٥ ، ٦٩ (٧٧٠١٥) وابن يعيش ٢ / ٣٥٨ والمص ١ / ١٤٧
والدرر ١ / ١٢٨ والأشتونى ١ / ١٥٢ والشاهد فيه : ألا اصطبار ، حيث
قصد بالاستفهام مع د لا ، مجرد النفي .

الثاني : أن يقصد بالاستفهام معه التقرير والانكاف والتوبيخ كقول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولت شيبته * وأذنبت بشيب بعده هرم (١)
وقول الآخر :

ألا طعان ألا فرسان عادية * إلا نحشؤكم حول التناير (٢)
وحكم دلا، في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهزة، ولذلك يقول
ابن مالك : وأعط لا مع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام
الثالث : أن يقصد بالاستفهام التثني وهذا كثير في كلام العرب كقول الشاعر :

ألا عمر ولي مستطاع وجوعه * فيرأب ما أنأت يد الغفلات (٣)

(١) البيت من البسيط، ولا يعرف قائله في اللغة ٦٨ - ٧٦ وابن يعيش ٣٦٠/٢
والنصر ٢٥٤/١ والدرر ١/١٢٨ والاشتوني ٢/١٤ - وقد جاء
الاستفهام في البيت مع دلا، للتوبيخ والإنكار.

(٢) البيت لحسان من البسيط في ديوانه ص ٢١٥ والكتاب ٣٥٨/١ والخزانة
٢/١٠٣ واللغة ٦٨ - ٧٥ وابن يعيش ٢/٣٦٢ والمجمع ١/١٤٧ والدرر
١/١٤٨ والاشتوني ١/١٥٣ والجل للزجاجي ٢٤٤ والشاهد فيه دلا طعان،
وهو كسابقه.

(٣) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله وهو في المجمع ١/١٤٧ واللغة ٦٩
(٢٨١) ٧٦، ٢٨٠ وابن يعيش ٢/٣٦١/٣/١٢٦ والنصر ٢٤٥/١
والاشتوني ١/١٥٣، ومجمع الشواهد ١/٧٤ والشاهد فيه : ألا عمر
حيث قصد بالاستفهام التثني.

فعمد الخليل وسيبويه أن «ألا» بمنزلة «أتمنى» فلا خير لها، ومنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت - وفي ذلك يقول سيبويه (١) «واعلم أن «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام، ودخل فيها معنى التمني عملت فيها بعدها منتصبة، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمني كما يسقطا في الخبر، فن ذلك: ألا علام لي، ألا ماء باردا، ومن قال: لا ماء بارد قال: ألا ماء بارد ثم قال: ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنه ليس بجواب لقوله: إذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى ليس، وتقول: ألا ماء وعسلا باردا حلوا، ولا يكون في الصفة إلا التنوين، وقد تابعتها في ذلك (٢) الجرمي.

وذهب المبرد والملازني (٣) إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، ويقع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوز أن تلغى وتعمل عمل ليس. والفرق بين المذهبين لا يظهر من جهة اللفظ وإنما يظهر من جهة المعنى، إذ التمني واقع على اسم «لا» على مذهب الخليل وسيبويه، وواقع على الخبر على مذهب المبرد والملازني، واستدلوا على مذهبهم بالببيت السابق وقالوا إن «مستطاع» خبر أو صفة، و«رجوعه» فاعل. ولكن يمكن الرد عليهما بأنه لا يلزم إعرابهما، وإنما يجوز أن تكون «مستطاع» خبرا مقدما و«رجوعه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثابتة ولا خير هناك. (٤)

-
- (١) السكتاب ٢/٣٠٧ هاردين
(٢) الجمع ١/١٤٦
(٣) الأثمنوني ١/١٥٣، ١٥٤
(٤) المصدر نفسه.

الرابع : أن تذكرن دألاً ، مجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية فتدخل على
الملتزمين نحو : ألا يوم باقهم ليس (١) مصر وفا عنهم ، وقولة تعالى :
دألاً إن أولياء الله لا خوف عليهم (٢) ،
الخامس : أن تأتي للمعرض والتخصيص - فتختص بالفعالية نحو :
دألاً نحيون أن يغفر الله لكم (٣) ونحو : ألا نقاتلون قوما نكثوا أيمانهم (٤)
وقول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيراً * يدل على محصلة تبين (٥)
دألاً ، في البيت والآيتين بمعنى دألاً ، أما رجلاً ، فنضوب على إضمار فعل كما
نقل سيدييه عن الخليل فقد قال (٦) : وسأنت الخليل - رحمه الله عن دأله
السابق ، يقصد البيت - قال : فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول
الرجل أفلا خيراً من ذلك كأن قال : دألاً نروني رجلاً جزاه الله خيراً ،
وهذا رأى سديد ، إذ لو كانت للتمنى النصيب ما بعدها بغير تنوين ، ولكن
الرواية بالعصب والتنوين .

(١) هود ٨ (٢) يونس ٦٢ (٣) النور ٢٢
(٤) التوبة ١٣ (٥) البيت لعمر بن قنص أو تنعاس المرادى .
أنظر نوادر ٥٦ وابن يعيش ٥١٧/٩ : ٨٠ والخزانة ٤٥٩/١ : ٣/١١٢
١٥٦/٤ : ٤٧٧/٤ والعيني ٣٦٦/٢ : ٣٥٢/٣ والجمع ٥٨/١ وشرح
شواهد المعنى ٧٧ ، ٢١٩ والأشعوني ١٥٤/١ والشاهد : ألا رجلاً : حيث
وقعت دألاً ، للتخصيص . والمحصلة : موضع يجمع الناس والبيت من الوافر

أما يونس : فيرى أنه منصوب بالفتى ، ونون ضرورية . والاولى .
رأى سيديويه والتحليل : لأنه لا ضرورة فيه ، وحروف التضييض مما يحسن
إضمار الفعل بعدها .

(حكم ولا ، إذا كررت)

ورد في الأساليب العربية تكرار ولا ، بعطف نحو : لاحول ولا قوة
الا بالله أو العطف بدون تكرار نحو : لا أحد رجل وامرأة فيها ، أو وصفت
اسمها مبنياً أو معرباً نحو لا طالب فاعماً عملاً محبوب ، ولا رجل غريف فيها
ولا عبد لقه النفي فيها ، ولا غلام سفر ماهر أو ماهر فيها . ودونك التفصيل
١ - الاسم المقرر مع لا مع العطف والتكرير

يجوز في الاسم الثاني في هذه الحالة : الرفع أو النصب أو الفتح ، وهذه
الأوجه الثلاثة في الثاني تجوز مع الأول إذا فتح تركيباً أو نصب ، فان رفع
جاز في الثاني : الرفع والفتح ويمتنع النصب مع الرفع للأول .
فقال رفع الثاني مع فتح الأول قول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه * لا أم لي إن كان ذلك ولا أب (١)

ومثال نصب الثاني مع فتح السابق قوله :

(١) البيت من السكامل لزرافة الباهلي وقيل لغيره . انظر ابن يعيش ٢ / ١١٠
والعيني ٢ / ٣٣٩ والهمع ٢ / ١٤٤ والأشتموني ١ / ١٥١ برواية هذا وجدكم
والنصرميج ١ / ٢٤١ والكتاب ٢ / ٢٩٢ والشاهد فيه : ولا أب . حيث عطفه
على عمل لا وأسمها .

لأنسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع (١)
ومثال فتح الأول مع فتح الثاني قول الله تعالى في قراءة أبي عمرو وابن كثير
ولا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ، (٢)

توجيه حركة الرفع والنصب والفتح في الثاني ، واسم د لا ، الأولى مبنى
على الفتح ، فالرفع في الثاني يرد على أحد هذه الوجوه :

أولاً : العطف على محل د لا ، مع اسمها ، فإن عمل الرفع بالأبتداء كما سبق
ود لا ، الثانية زائدة ، لتأكيد النفي .

ثانياً : الرفع على الابتداء ، ولا زائدة وجاز الابتداء بالنكرة لسبق النفي عاها
ثالثاً : الرفع على أن د لا ، عاملة عمل ليس وما بعدها اسمها

أما نصب الثاني فبالنظر إلى عطفه على محل اسم د لا ، الأولى ، أما د لا ،
الثانية فهي زائدة بين العاضف والمعطوف .

أما الفتح : فعلى عمل الثانية كالأولى وبنيت لتركيبها معها تركيب
خمس عشرة . وهذه الأوجه كانت د لا ، الأولى اسمها مبنى على الفتح .

ويجوز رفع الاسم الأول : إما على الابتداء أو على إعمال د لا ، عمل ليس .
والثاني يجوز فيه الرفع على ما سبق ، أو الفتح على تركيبها معها تركيب خمسة

(١) البيت لأنس بن العباس ، انظر الكتاب ٢ / ٢٨٥ والسمط ٢ / ٣٧ والعميق

٢ / ٣٥١ واللسان دقر ، ٢٨٤ والأشعرى ١ / ١٥١ والشاهد فيه : ولا خلة

حيث عطف على محل اسم لا ، ود لا ، الثانية زائدة .

(٢) البقرة ٢٥٤ وانظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٨٧ .

عشر ، ويمتنع التعجب لأن النصب إما بالمعطف على منصوب لفظاً أو محلاً
- وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين كما قلنا إما رفعه وذلك كقول الشاعر (١) :
فأهجر ترك حتى قلت معلقة * لا ناقة لي في هذا ولا جمل (٢)
ولما بناؤه على كقول الشاعر :

فلا لغور ولا تأثيم فيها • وما ناهوا به أبداً مقيم (٣)
قال الأشموني (٤) : لخاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ،
خمس أوجه : فتحها ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع
الثاني ورفعها ، ورفع الأول مع فتح الثاني .

٢ - الاسم المنصوب مع التكرار دلاً ، والمعطف
إذا كان الاسم الأول منصوباً ، لأنه مضاف أو شبيه به جاز في المعطوف
أيضاً لثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب ، والرفع على التوجيه السابق .

(١) انظر الهمع ١٤٦/١ وما بعدها والأشموني ١٥١/١ والكتاب ٢٨٥، ٢٨٤/٢
(٢) البيت للرأعي من البسيط وهو في الكتاب ٢٩٥/٢ وابن يعيش ١١١/٢
، ١١٣ والعيني ٣٣٦/٢ والأشموني ١٥١/١ والنصر ٢٤١/١ ونهاية الأرب
٣/٥٩ وبحجج الأمثال في دلاً ، وبرى : صرمتك ، وفيه تكررت دلاً ،
والإسم مرفوع .

(٣) البيت من الوافر للبرج بن مسهر وهو في المغني ٥٧٩ (٣٠٨) ودروان الخامسة
للبرزوقي ١٢٧٧ والأشموني ١٥٢/١ والشاهد فيه : تكرار لا مع رفع
الأولى ، وبناء الاسم الثاني على الفتح . (٤) الأشموني ١٥٣/١

نحو : لا غلام رجل ولا امرأة ، ولا امرأة رجل ، ولا امرأة .
ويشترط لجواز هذه الأوجه في المعطوف أن يكون صالحا لعمل د لا فإن لم
يكن صالحا بأن كان معرفة تعين رفعه نحو : لا امرأة فيها ولا على .
ونحو : لا غلام طالب فيها ولا بـ كـ .

٣ - الاسم مع عدم تكراره د لا ، مع المعطف

إذا عطفت على اسم د لا ، بدون تكرارها نحو : لا طالب ورجل ، ولا
رجل وامرأة ولا كتاب وكراصة ، ولا قول وتعليق فيجوز في المعطوف أن
أن تتبعه على محل الاسم الأول المنصوب محلا نصبا ، ويجوز رفعه على محل لا
واسمها ، ويمتنع بناؤه على الفتح خلافا للأخفش الذي حكى عن العرب :
لا رجل وامرأة بالفتح ، فإن هذا شاذ لا يبنى عليه قاعدة ، وهذا في المعطوف
يصلح لعمل د لا ، وإلا تعين رفعه نحو : لا رجل وهند فيها ، فثالث النصب
قول الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه • إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (١)

وانما امتنع البناء : لتعذر موجب البناء بالطول .

(١) البيت للفرزدق وهو من الطويل وليس في ديوانه ، في الكتاب ٢ / ٢٨٥
وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ والخزانة ٢ / ١٠٢ والعينى ٢ / ٢٥٥ والتعريف
١ / ٢٤٣ والهمع ٢ / ١٤٣ والمقتضب ٤ / ٣٧٢ والدرر ٢ / ١٩٧ والأشعرى
١ / ١٥٣ والشاهد فيه : فلا أب وابنا حيث عطفت على اسم لا المبنى بدون
ونصب المعطوف .

٤ - حكم تابع اسم «لا»

إذا ولي اسم لا تابع فإن كان نعمتا ومنعوتاه مفرد فيجوز فيه ثلاثة أوجه :
الفتح على نية التركيب للصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر،
نحو : لا طالت مخلقي فيها ، ولا علم دين فيها .

أو النصب : مراعاة محل اسم لا نحو : لا قائد جريئاً فيها ولا تلميذ مجتهداً معنا
أو الرفع : مراعاة محل «لا» مع المنعوت نحو : لا كتاب واضح فيها .

فإن فصل من اسم لا ومنعوتاه المفرد أو كان مضافاً أو شبيهاً به امتنع فيه
البناء ، لطوله ، فيتعذر بناؤه ، وإنما يجوز نصبه نحو لا طالب فيها خلاصاً ولا
رجل صاحب خلق فيها أو رفعه نحو لا رجل فيها ظريف ، ولا تلميذ علم فيها
ولا رجل طالع جيل طاهر ، ونحو : لا غلام سفر ماهر أو ماهر فيها
والعطف كذلك يجوز فيه النصب والرفع كالسابق نحو : لا طالب وطالبة فيها
بالنصب أو الرفع - ويتمين في المعطوف رفعه إن كان معرفة نحو : لا رجل
وعلى فيها أما البدل الصالح لعمل «لا» فحكمه أيضاً كالنعت المعضول فيجوز فيه
النصب والرفع فقط نحو : لا أحد رجلاً وامراً فيها ، ولا أحد رجلاً وامراً
فيها ، فإن لم يصلح له تمين الرفع نحو : لا أحد على وبكر فيها .

٥ - حكم خبر «لا» واسمها من جهة الحذف

يجوز عند الحجازيين حذفه ، وقد ورد عن العرب ذلك بكثرة نحو قوله
تعالى : «ولو ترى إذ أقروا فلا قوت (١)» ، «قالوا لا ضير (٢)» ، ويجب حذفه

عند التعمين والطارئين، وعمل ذلك إذا كان حذفه لا يؤدي إلى جهالة فإن خفي المراد عند حذفه وجب ذكره عند الجميع . قال الشاعر :

ورد جازرهم حرفاً مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح (١)

ومن النادر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر من ذلك قولهم :

لا عليك ، يريدون : لا بأس عليك .

قال سيديويه (٢) : « وتقول : لا أحد أفضل منك إذا جملة خبراً ، وكذلك :

لا أجد خير منك ، لما صار خبراً جرى على الموضع ، لأنه ليس بوصف ، ولا

محول على « لا » مجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد » .

٣ - لا : النافية للوحدة

من تسمى « لا » العاملة في الأسماء « لا » المشابهة ليس ، فترفع الاسم

وتنصب الخبر ، وذلك عند الحجازيين ، وهي غير مختصة بالرغم من عملها وذلك

لأن الوارد عن العرب يؤيد عملها ، وهو أقوى حجة .

قال الشاعر :

(١) البيت لحاتم الطائي من بحر الطويل في ديوانه ١٢٣ ونسب إلى أبي ذؤيب

والى رجل من البيت وانظر ابن السجري ٢ / ١١٢ وابن يعيش ١ / ١٠٤

، ١٠٧ والعيني ٢ / ٣٦٨ والأشعوني ٢ / ٢١٢ والكتاب ٢ / ٢٩٩ والشاهد

فيه : ولا كريم .. مصبوح : حيث صرح بخبر لا ، ويجوز جعل « مصبوح »

نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف تقديره : موجود .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، ٣٠٠

تمن فلا شيء على الأرض بأفيا * ولا وزر مما قضى الله وأقيا (١)
أما بنو تميم فلا يعملونها (٢) لعدم اختصاصها ، وما بعدهما مرفوع على
الابتداء والخبر ، ويرى الزجاج أنها ترفع الاسم فقط ، ولا تعمل في الخبر شيئا
واستدل على ذلك بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به كقوله :
من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح (٢)
وقول العجاج : يرثي ابنه د الطفيل ،

واقه لولا أن تحشى الطبخ * بن الجحيم حين لا مستصرخ (٣)
ويرى سيبويه أن الرفع عربي ، وأنه قد جمعت قليلا بنزلة ليس قال (٤) :
وقد جمعت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة ليس ، وإن جمعتها بنزلة ليس
كانت حالها كحال د لا ، في أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة .

(١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وهو في الخزائن ١/ ٥٣٠ عرضا والمغنى
٢٤٠ ، ٣٩٤ (٢٠٨) والمعنى ٢/ ١٠٢ والجمع ١/ ١٢٥ والدرر ١/ ٩٧
والأشمونى ١/ ٢٥٣ والتصريح ١/ ١٩٩ والشاهد فيه : فلا شيء بأفيا
ولا وزر وأقيا : حيث عملت لا عمل ليس .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك في الكتاب ١/ ٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧
والمقتضب ٤/ ٣٦٠ ، ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤/ ٢ والخزائن ١/ ٢٢٣
، ٢/ ٩٠ والمغنى ٢٣٩ ، ٦٣١ (٢٠٨) والمعنى ٢/ ١٥ والشاهد فيه :
لا براح ، وتقريره كما في الشرح .

(٣) البيت من رجز العجاج في ديوانه ص ١٤ والكتاب ٢/ ٣٠٣ والشاهد فيه
رفع مستصرخ على تشبيهه د لا ، بليس : (٤) الكتاب ٢/ ٢٩٦

قال أبو حيان (١) : الصواب عكسه ، لأن د إن ، قد عملت نثرا ونظما و د لا ،
إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا الا البيت السابق ، والبيت والبيتان
لا تبني عليهما القواعد .
شروط إعمالها :

يشترط لإعمال د لا ، عمل ليس أربعة شروط :

الأول : بقائه النفي بحيث لا يقتضض بنحو إلا نحو : لاجاهل إلا مغرور
لأنها عملت بالمتابعة بليس ، وانتقاض النفي يبطل عملها .

الثاني : أن يتقدم الاسم ، ويتأخر الخبر ، فإن تقدم الخبر أو ما يتعلق به
عليها أو على اسمها بطل عملها ، لأنها أضعف من د ما ، ومع ذلك يبطل عمل ما
بما سبق ، فلأن يبطل عمل الأضعف من باب أولى .
وجاء تصنيفها من حيث اختصاصها بالإنكرات بخلاف د ما ، فتدخل على المعارف
والإنكرات .

الثالث : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رجل قائما ، ونازع في ذلك ابن جنى
وطائفة غيره كابن الشجري حيث أجازوا دخولها على المعرفة كقول الشاعر :
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها مقراخيا (٢)

(١) الهمع ١٢٦ / ١ (٢) البيت للناطقة الجعدي ، وهو من الطويل في
ديوانه ١٧١ فهو في ابن الشجري ١ / ٢٨٢ والمغنى ٢٤٠ (٢٠٨) والعين
٢ / ١٤١ والتصريح ١ / ١٩٩ والهمع ١ / ١٢٥ والدرر ١ / ٢٩٨ والأشعري
٢ / ٢٥٣ والدمهوري ٧٩ والشاهد فيه : د لا أنا باغيا . حيث عملت د لا ،
في معرفة ، ورو الجمهور ذلك كافي الشرح .

وقول الآخر :

و لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً ، (١)

وأى الجمهور فيما سبق .

وتأول الجمهور البيت الأول (٢) على أن الأصل و لا أرى باغياً ، فحذف

الفعل وانفصل الضمير ، وباغياً حال ، وقال العلامة الأشموني (٣) :

ويجوز أن يجعل و أنا ، مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على

الحال ، فيكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ، لدلالته عليه

ونظائره كثيرة منها قولهم : و حكك مسمطاً أى لك مسمطاً .

والبيت الثانى ضرورة ، ولا يبنى على البيت قاعدة .

الرابع : أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها فإن فصل بطل عماها لضعفها نحو :

لا فى الدار رجل قائم .

قال السيوطى (٤) : وفى كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طين .

وفى البسيط : القياس عند بنى تميم عدم اعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا

أهل الحجاز على اعمالها ، ا . هـ

أما خبر و لا ، هذه نفي و لا ، النافية للجنس ، فى أن الغالب حذف خبرها

حتى قيل إن ذلك لازم ، وذلك مثل بيت سعد بن مالك السابق ، والتقدير :

لا براح لى ، والصحيح جواز ذكره .

(١) هذا مجز بيت من البسيط ، ولم أهدأ الى قائله ، وهو فى جواهر الأدب ١٢٠

وشذور الذهب ١٩٧ ومعجم الشواهد العربية ١ / ٣٨٢ والشاهد فيه :

عمل لا فى المعرفة ومردد البيت و أنكرتها بعد أعوام مضين لها ،

(٢ ، ٣) شرح الأشموني : ١ / ١٢٥ (٤) المجمع ١ / ١٢٦

وأرى : بناء على هذا المسموع من عمل لا في معرفة ، حتى لا تضيق أساليب
العربية ، وبخاصة أن جمهرة كبيرة من النحاة كالسكوفيين ، وابن جني وغيره
أجازوا عملها في معرفة ، وقد نطق بها المتنبي (١) في شعره ، فلا داعي للتقيد
بالنكرة ، بناء على علة ، فالسمع حجة . (٢)



(١) قال :

إذا المال لم يرزق خلاصاً من الأذى * فلا الحمد مكسوما ولا المال باقيا

(٢) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ وما بعدها ، والبقرة للصيمري ص ٣٩٠

٩ - د ما ،

نمى بد ما ، هنا العامة ، وهى لفظ مشترك . فقرة تكون اسما وآنا
تكون حرفا ، وسنتحدث عن هذين القسمين العاملين - وهما :

أولا : د ما ، النافية (١)

وانما تعمل عند أهل الحجاز ونجد ، قيل : وتامة ، فيرفعون بها المبتدأ
وينصبون الخبر ، وإنما عملت عندهم مع أنها حرف غير مختص ، والثاني في
كل حرف لا يختص أن لا يعمل ، لأنها لما شابهت ليس في النفي ، وفي كونها
لنفي الحال غالبا ، وفي اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية عملت عمل وليس ،
لأن شبيه الشيء يعطى حكمه ، قال المألق : وزاد بعض النحاة في وجه مشابقتها
بليس أن الباء تدخل في خبرها كما تدخل في خبر وليس ، فتقول : ما يجد بقائم
وليس يجد بقائم .

ولقد ورد القرآن الكريم بأخه الحجازيين ، فأعمالها عمل ليس وذلك
كقوله تعالى : د ما هذا بشرا (٢) وقوله د ما هن أمهاتهم (٣) .
وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ، لعدم اختصاصها بالاسماء ، ويجعلون ما بعدها
مبتدأ وخبرا ، وللحجازيين شروط لعملها هذا العمل وهى :
شروط عملها عند الحجازيين :

أولا : الترتيب بتقديم الاسم وتأخير الخبر كما سبق فلو تقدم الخبر بطل عملها

(١) وصف المباني ص ٣١٠ والجنى الداني ص ٣٢٢ والأشتموني ١ / ١٢١

والكتاب ١ / ٥٩ والتسهيل ص ٥٧ (٢) يوسف ٣١ (٣) المجادلة ٢

نحو : ما قائم على ، لأنها حرف ضعيف لا يقوى قوة الفعل وليس ، وأيضاً :
 هي فرع في العمل تشبيهاً بليس ، ولا يتساوى الفعل بالأصل في ذلك ، وقال
 الجري (١) : إن بعض العرب ينصب بها الخبر المقدم على الاسم وحكى عن
 هذه اللغة قيرطهم : ما مسيتنا من أعتب ، والعجيب أن ابن مالك (٢) رحمه الله
 أجاز عملها مع تقدم خبرها على اسمها ، ونسب هذا القوم لسبيويه فقال في
 النسيبيل : د وقد تعمل متوسطاً خبرها . وفاقاً لسبيويه ، ولكن نص سبيويه
 رحمه الله منع العمل صراحة مع تقدم الخبر فقال (٣) وإذا قلت مامنظلق
 عبد الله ، وما مسمى من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله
 مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله . على حد قولك : إن
 عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل وإنما جملة بنزائنه فكما لم تنصرف إن
 كالفعل كذلك لم يجوز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته فكذلك ما . .
 ولم يكتف بذلك ، بل اعتبر أن هذا إجماع وأن قول المرزوقي في ذلك
 شيء لا يكاد يعرف عند العرب . قال الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم • إذ هم قریش ، وإذ ما مثلهم بشرًا (٤)
 فقد قدم الخبر د مثامهم ، على د الاسم ، بشر ، وأعمل ما ، وهذا يخالف لما

-
- (١) الخنئ الداني ص ٣٢٣ (٢) النسيبيل ص ٥٧
 (٣) الكتاب ١ / ٥٩ هارون (٤) البيت من البسيط للفرزدق في
 ديوانه ٢٢٣ والكتاب ١ / ٦٠ والمقتضب ٤ / ١٩١ والخزانة ٢ / ١٣٠
 والعين ٢ / ٩٦ والسيوطي ١ / ١٢٤ والمغني ١ / ٧٦ ووصف المباني ٢١٢
 والأشعري ١ / ١٢٢ والشاهد كما في الشرح .

أجمع عليه العرب ، وللحاجة في هذا البيت أقوال نجب أن نوجزها فيما يأتي :
أولاً : أول الجمهور هذا البيت على أن « مثلهم » حال نحو : فيها قائما رجل
والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود ، وإذا امتنع النصب
في حال تقدم الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو (١) : ما كلامك محمد فاهما .
ثانياً : البيت للفرزدق ، وهو تيمى ، فلما صار إلى الخبر سمع عـرـبه
ينصوب خبر « ما » مع التأخير ، فظن أن مذهبهم مع التقديم ذلك فنطق به
على لغتهم فغلط وهذا كلام فاسد من وجهين :
أحدهما : أن العربي إذا تكلم على لغة قومه ، فلا بد أن يأتي بها كما يأتيون ،
ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد .

الثاني : أن العربي لا يقيس تأخيرا على تقديم ، ولا يتفقه ، وإنما ذلك حظ
الفحوى ، وإنما ينطق العربي بلغته الطبيعية ، ويسمع ولا يقول شيئا لا يقوله
قومه وأهل لغته ، ولا غير أهل لغته ، فيلحن وإنما اللحن في حقنا خاصة (٢)
ثالثاً : يرى المبرد (٣) أن النصب على أنه خبر مقدم خطأ فاحش ، وغلط
بين ، ولكن نصبه يجوز على أن يجعله نعتا مقدما ، وتضمن الخبر فتنتصه على
الحال .

رابعاً : يدعى البعض أن الرواة هم الذين غيروا ، أما الفرزدق فنطق على
لغته ، وهي إسماعيل « ما » ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، وهذا قول فاسد
لأن الرواة أمناء ثقات فلا يجوز أن يكذبوا ، كما أنه لا ضرورة في ذلك ،

(١) الجمع ١ / ١٢٤ (٢) رصف المباني ٣١٣

(٣) المقتضب ٤ / ١٩١ والجنى الداني ٣٢٤

وقد يرى سيبويه البيت بالنصب، ولا طعن في رواية للثقة فيه واستشهد به ابن
ولاه لهذا الرأي في الانتصار قائلا: «لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من
الشعراء قد تغير البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر
ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه
قد استشهد ببيت واحد لوجه شتى، وإنما ذلك على جهة ماغيرته العرب بلغتها
لأن لغة الرواة من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصحين» (١)
الثاني: بقاء النفي حتى تبقى المشابهة، ولا تصير موجبا، فلا تعمل وذلك
بأن دخل عليها «إن» فتبطل عملها، وذلك مثل قول الشاعر:

فما إن طبتنا حين ولكن * منا يافا ودولة آخرينا (٢)

أو انتقص بالاكذلك نحو قوله تعالى وما محمد (٣) إلا رسول وأما قول الشاعر:

وما الدهر إلا منيثرنا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا (٤)

فنصب الخبر بـ «ما» مع انتقاض النفي بـ «لا»، وكان من الواجب رفع ما بعد
إلا على الابتداء والخبر. ولكن يونس يبيع عمل «ما» مع وجود «لا»

(١) الانتصار ص ١٨ - ٢٠ (٢) البيت من الوافر لغزوة بن مسيك كما

في الكتاب ١/ ٥٥٦ والخصائص ٣/ ١٠٨ والمنقب ٣/ ١٢٨ والأزهرية

٤٠ ووصف المباني ١١٠، ٣١١ وابن يعيش ٥/ ١٢٠ والمغنى ٢١ والجمع

١/ ١٢٣ والخزانة ٤/ ١٩٢ (٣) آل عمران ١٤٤

(٤) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وهو في المقرب ١/ ١٠٣ وابن يعيش

٨/ ٧٥ والمغنى ٧٦ والأشعري ١/ ١٢١ والخزانة ٤/ ١٣٠ وشواهد المغنى

٢١٩، والمنجنون: الدولاب الذي يستقي بها.

مستدلا بالبيت السابق ويقول الشاعر الآخر :

وما حق الذي يعيش نهاراً * ويسرق ليله إلا نكالا (١)

وهو مذهب الشلومين أيضا ، ووافقه بها ابن مالك (٢) ، وليكن الجمع - و (٣) يحكمون على هذين البيتين بالشذوذ أو يؤولونها بما يتفق مع مذهبهم : نخرجوا « منجنونا » على أنه مصدر مشبه كأنه قال : يدور دورانا مثل منجنون خذفي الفعل والمصدر ، والصفة ومضافها ، وأقم المضاف إليه مقام المصدر الأول وأول « إلا نكالا » على تقدير : إلا بشكل نكالا ، وقيل أيضا : إلا يحن جنونا بوضع « منجنونا » موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الذي هو الخبر وتقديره : وما الدهر إلا يحن جنونا ، وقال ابن بابشاذ (٤) : إن « منجنونا » منصوب على نزع الخافض وأصله « وما الدهر إلا كمنجنون » ، وهذا رأى غير سديد ، لأن « منجنون » بهذا التقدير يكون في موضع رفع ، وحديثنا على عمل ما مع وجود « إلا » كما هذا . كما نازع الكوفيون في عمل « ما » مع وجود « إن » وأجازوا النصب ، وأنشدوا :

بقي غدائه ما إن أنتم ذهباً * ولا صريفا ، وليكن أنتم الخذف (٥)

(١) البيت ناقص وهو من الواقف ، وهو في الهمع ١/١٢٣ والدرر ١/٩٤

والجني الداني ٣٢٥ والشاهد فيه : ما حق . . . إلا نكالا حيث أعمل ما مع

انتقاض النفي بـ « إلا » . (٢) انظر الجني الداني ص ٣٢٥

(٣) الهمع ١/١٢٤ ودرصف المباني ٣١١ والجني الداني ٣٢٦ .

(٤) البيت من البسيط ولا يعرف قائله وهو في الخزائن ٢/١٢٤ والمغني ٣١

والشذور ١٩٤ والتصريخ ١/١٩٦ والعيق ٢/٩١ برواية وخفف ، والهمع

١/١٢٣ والدرر ١/٩٥ وملاحقات مجالس نعلب ٨٠٩

والنصب رواية يعقوب بن السكيت ، ولكن الجمهور خرجها على أن ، أن ،
نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ، وبذلك جاز النصب مع « إن » .
الثالث : ألا يتقدم معمول خبرها عليها غير الظرف والمجرور نحو ما تقدمك
محمد آكل ، ومنه قول الشاعر :

وقالوا تعرفها المنازل من متى * وما كل من وافى منى أنا عارف (١)
فإن كان ظرفا نحو : ما عندك على حاضرنا ، أو مجرورا نحو : ما في الكنية بكر
جالسا جاز عملها ، للتوسع فيهما ، وقد منع بعض العلماء النصب بها ، ولكن
الأصح أن ذلك جائز ، وقد صرح بذلك ابن مالك في الألفية (٢) .
والوارد عن العرب يؤيد عملها ، ومنه قول الشاعر :

بأهبة حزم لذو إن كنت آمنا * فا كل حين من توالى مواليا (٣)
وقد اشترط بعضهم شرطين فوق ماسبق وهما :
أولا : ألا تؤكد بمثلها نحو : ما ما الدراسة منتظمة ، فيبطل عملها عند جملة

٤ (البيت من الطويل لمزامم العقيلي ، في الكتاب ١ / ٣٦ ، ٧٣ ، والتصريح
٢ / ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، والشذور ١٩٥ والمغنى ٦٩٤ (٢٢٨) والعين ٢ / ٩٨
والتصريح ١ / ١٩٨ والأشتموني ١ / ٢٤٩

٢ (قال ابن مالك : وسبق حرف جبر أو ظرف كما . . . بي أنت معنيا أجاز
العلماء ١٢ (البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو في
العين ٢ / ١٠١ والتصريح ١ / ١٩٩ والأشتموني ١ / ٢٤٩ ومجم شواهد
العربية ١ / ٤٣٦ والشاهد فيه : عمل « ما » مع تقدم معمول الخبر المظرف
« في كل حين » ،

التحاة . وقد أجاز بعض الكوفيين هذه الصورة ، ووافقهم ابن مالك على ذلك
وأشدد على العمل (١) قول الراجز ، مما يؤيد هذا الرأي . قال :
لا ينسك إلا نسي تاسيا فـ * ما من همم أحد معتصبا (٢)
فكرر د ما ، وأبقى عملها ، وجعل التكرير للتوكيد .
وأرى : أن هذا التكرير اللفظي لا يصح أن يؤثر في بطلان عملها ، فهو
توكيد لفظي ، والعمل د لما ، الأولى ، والوارد خير شاهد على ذلك .
ثانياً : ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ د إلا نحو قول العرب :
« ما زيد شيء إلا شيء لا يعجب به » ، وقد أجاز الصفار - النصب في هذه
الحالة ، وهذا رأى غير سديد .
وهذه الشروط للحجازيين ، ومن يؤيدهم من قبائل العرب ، الذين يعملونها
عمل د ليس ، أما بنو تميم : فيعملونها ، ويرفون ما بعدها على الابتداء والخبر .

(١) انظر الجني الداني ص ٣٢٨

(٢) البيت من الرجز وهو في الجني الداني ص ٣٢٨ والهمع ١ / ١٢٤ والدرر
١ / ٩٥ ومعجم شواهد العربية ١ / ٣٣٦ ، ٢ / ٥٣٣ وفيه عمل د ما ، مع
تكرارها .

١٤ - منذ

« ومنذ » لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية ، وهي بمعنى « أول المدة » ويلبسها المفرد المعرفة ، فإذا ارتفع الاسم بعدها كانت اسما ، وإذا كان ما بعدها مجرورا كانت حرف جر ، وهو المراد من بحثنا هذا .

قال الأخفش (١) : وأما « منذ » فلغة بنى تميم وغيرهم وبشاورهم فيه أهل الحجاز ، وحكى أيضاً : أن الحجازيين يجرون رفع ما بعدها على أنه خبر وهي المبتدأ نحو : ما قابلته منذ يومان ، وجزه على أنه حرف جر نحو : ما حضر منذ يومين .

ما تدخل عاياه :

تدخل « منذ » على ثلاثة أنواع ، وهي في كل نوع لها حكم ومعنى خاص بها ولإليك البيان :

الأول : أن تدخل على اسم يجر نحو : ما رأيتك منذ أمس ، ومنذ يوم الجمعة أو منذ شهر : واختلف العلماء في حقيقتها : فقال بعض البصريين إنها اسم : وأن ما بعدها مخفوض على سبيل الإضافة ، وبنيت لتضمنها معنى الحرف لأن معنى : منذ يوم الجمعة ، من حد يوم الجمعة ، ومن تاريخه ، فهي بمعنى الحـ منذ المضاعف إلى الزمان فتضمنت معنى « من » ومعنى : منذ شهرنا ، من أو شهرنا ، فعناها ابتداء الزمان في جميع تصرفاتها (٢) .

والجمهور : يرى أنها حرف جر والاسم مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق

بالفعل السابق أو اللاحق ، قال ابن هشام (١) : والصحيح أنهما حرف جر بمعنى « من » ، إن كان الزمان ماضياً ، ويعني « في » ، إن كان حاضراً ويعني « من وإلى » جميعاً ، إن كان معدوداً نحو : ما رأيته منذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا ، أو منذ ثلاثة شهور ، وكثرة العرب على وجوب جرّها للحاضر ، وخرج جميع رفع منذ الماضي على جره ، ومن القليل جره كقول الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر * أقوين منذ حجيج ومذ دهر (٢)

الثاني : أن تدخل على اسم مرفوع نحو : ما كلمته منذ يوم الجمعة ، ومذ يومان وفي ارتفاع ما بعدها أقوال نعرضها عليك في إيجاز :

أولاً : جمهور البصريين يرون أنها مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، إن كان الزمان حاضراً ، أو معدوداً ، وأول المدة إن كان ماضياً .

ثانياً : ذهب الزجاجي والأخفش والزجاج إلى أنها ظرف مخبر به (٣) عما بعدهما ومعناها : « بين وبين مضافين فعلى ما يقينه مذ يومان : بين وبين لقائه يومان » ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : « ولا خفاء بما فيه من التعسف » وقال الرضي عقب عرضه لهذا الرأي ، ونسبته إلى الزجاجي فقط « فإن فسر

(١) المغني ٢ / ٢٠ (٢) البيت لزهير ، وهو من م الكامل . الحجر أي حجر ثمود ، والتثنية : أعلى الشيء . أقوين : أخلين ، ورواية أبي عمرو من حجيج ومن شهر ، وأبي عبيدة : مذ حجيج ومذ شهر ، ديوان زهير ط . دار الكتب ٨٦ والخزانة ٤ / ١٢٦ والمغني ٢ / ٢٠ وشرح شواهد ٢ / ٧٥٢ والحروف للرماني ص ١٠٣ ورصف المباني ص ٢٢٠ وابن يمش ٨ / ١١ (٣) الكافية ٢ / ١١٨ والمغني ٢ / ٢٠

الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة ، وجميع المدة مرفوعين ، فهذا غلط ، لأنك إذا قلت أول المدة يومان فأنت تنجز عن الأول بالوهمين ، وأيضاً : كيف تنجز النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المتقدم لا يصح تكرير المبتدأ المؤخر إلا إذا تنصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال ، وإن فسرها بظرف كما نقول : مثلاً في : ما رأيته منذ يوم الجمعة أى مع انتهائها أى انتهاء الرؤية يوم الجمعة ، وفي ما رأيته مذ يومان أى عقيبتها وبعدها أى بعد الرؤية يومان فله نظر وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى (١) .

نالتشاً : قال أكثر الكوفيين إنها ظرف مضاف لجملة حذف فعلها ، وبقي فاعلها والاصل : مذ كان يومان ، واختاره ابن مالك والسهيلي .

رابعاً : وذهب بعض الكوفيين إلى أنها خبر لمحدوف أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن فى الأصل مركبة من د من ولذ ، ثم حذفت التون من د منذ ، فصارت د مذ ، (٢)

النوع الثالث : أن يلحقها الجمل الفعلية أو الاسمية نحو : لا أتكلم مذ يقوم محمد ونحو : ما حضر على مذ هو مسافر ، والمشهور عند النحاة أنها فى هذه الحالة ظرف مضاف إلى الجملة أو إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل إنها مبتدأ : فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر ، ونأزع فى الجملة الفعلية الاختصاص (٣) د وقال لا يجوز مذ يقوم زيد لزوم مجازين كون يقوم ، مقام د قام ، وحذفت زمان مضاف .

(١) الكافية ٢ / ١١٨ والمغنى ٢ / ٢٠ (٢) المغنى نفس الصفحة .

(٣) الكافية ٢ / ١١٩

قال الرضى : موضحا حذف ماذهب إليه الأخفش « والاصل ج وازة »
« أى مامنه » ، لأن يقوم كما قلنا : حال أو حكاية حال ، وليس المضاق محذوفا
وزاد الرضى (١) : إضافة إلى المصدر نحو : « مذ نومه ، ومذ أنك قائم ،
والظروف المختلفة نحو : « مذ يوم ، ومذ سنة المجاعة ، ومذ كم سرت » .
أصلها : قال بعض النحاة : هى حرف قائم بنفسه ، لأنه مبنى متوغل فى
البناء ، وقال الزمانى (٢) : الأصل فيها منذ ، يدلك على ذلك أنك لو سميت منذ
وصغرت به عملت منبذ ، لأن التصغير يرد الأشياء فى غالب الأمر إلى أصولها ،
وقال المالئى (٣) : إن كان اسما فأصلها منذ أو حرف فهى أصل ، فلا يطلب له
اشتقاق ولا وزن ، ولا أصل .

(٢) حروف المعانى ص ١١٣

(١) الكافية ٢/ ١٢٠ ، ١٢١

(٣) رصف المباني ص ٣٢٢

١١ - من

وهو حرفت ثنائى محض ؛ ولا يقع إلا حرفا ، وحركة ميمه الكسبر ولا تقع مضمومة إلا فى القسم تخصته ، وسنجدت عنه فى حديث خاص به .
وقد عد بعض النحاة (١) د من ، من الحروف المشتركة بين أنواع الكلمة الثلاث فهى امم بعض من أحرف د أيم ، وفعل أمر من مان يمين أى كذب وحرفت جر ، وهذا الاشتراك عارض ، فلا يعتد به إذ ليس ناشئا عن الوضع .
و د من ، حرفت جر ، وعملت لاختصاصها بالاسماء وعدم كونها كيزه من المختص ، وكان عملها الجسر ، لأن الأصل فيها اختص بنوع أن يعمل العمل المختص به ، والمختص بالاسماء هو الجر .

معانيها :

قال سيبويه (٢) : د وأما د من فتسكون لابتداء الغاية فى الأماكن وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها وتكون أيضا للتبعيض تقول : هذا من الثوب وهذا منهم كأنك قلت بعضه ، ثم قال : د وقد تكون د من ، موقعها أيضا ، تقول : أطعمه من حو ع ، وكساه من عرى ، وسقاه من العبمة ، أ . هـ

وبذلك جعل سيبويه معانيها تدور على ثلاثة : ابتداء الغاية ، والتبعيض والمجاورة أى تقوم مقام د عن ، فى المعنى وقد ذكر النحاة أن معانيها تدور

(١) جواهر الأدب ص ١٣١ (٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

على ثلاثة : ابتداء الغاية ، والتبيين ، والتبعيض ، وجاءت مرادة في غيرهن ، قال المبرد (١) : والأصل في الثلاثة الابتدائية والبواقي مفرغة عليها ، ويمكن ردها إليها ، كما ذكر الأقدمون أيضا أن الأصل في معانيها التبعيض ، وقبل : الأصل التبيين .

وهؤلاء العلماء نظروا إلى معناها في الأسلوب فحكموا بأن الأصل فيها ماذكروا وإذا كانت القضية ترجع إلى الأسلوب فإني أرى أن رأى المتأخرين الذين زادوا في بيان معانيها زيادة كبيرة بالنظر إلى معناها في التركيب ، رأى جيد يتناسب مع قيمة الشاهد ودلالته على معنى الأداء وبذلك يتفق رأى البصريين مع الكوفيين الذي أجازوا أن تفيد الحروف معاني كثيرة على سبيل الحقيقة ، وقد منعها البصريون إلا على سبيل المجاز أو التضمن والخلاف في الحقيقة بينهما خلاف موضوعي .

ونورد هنا على سبيل الإيجاز للفائدة ، ولإظهار معانيها رأى متأخرى النجاة ، وما اعتمدوا عليه من أدلة فنقول : ذكر الأقدمون لها المعاني المحدودة السابقة وأما المتأخرون فأطاعوا في ذلك على مايلي :

الأول : ابتداء غاية فعل الفاعل : في المسكان كقوله تعالى : سبحانه الذي أمرى عبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله (٢) ويدخل فيه منازل منزلة المسكان نحو قولك : من فلان إلى فلان فالمعنى : إن

(١) المقتضب ١ / ٤٤ ، ٤ / ١٣٦ والعريضة : شهوة اللبن .

(٢) الإسراء الآية الأولى .

ابتداء الفعل من فلان وانتهاءه الى فلان . وهذا أمر مجمع عليه من النجاة واعتبروا أن ذلك أشهر معانيها . أما ابتداء الغاية في الزمان فقد ورد عليه شواهد كثيرة تقطع بإجازته مثل قوله تعالى : لمسجد أسس على التقوى (١) من أول يوم ، وقوله تعالى : بأبها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (٢) وقول النبي ﷺ : فقد دخل على فاطمة فأكل منه وقال : هذا أول طعام أكله (٣) أبوك من ثلاثة أيام وقول الشاعر :

تخيرن من أزمان يوم حليلة * إلى اليوم قد جرين كل التجارب (٤)
وكل هذه الأدلة تقطع بجوازها كما ذكر ذلك الكوفيون . ولكن البصريين منعوا أن تدل على ابتداء الغاية في الزمان . وتأوله البصريون على أنها في كل ماسبق ليست للابتداء ، إذ لا ابتداء المقصود عندهم أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشى ونحوه ، ويكون المجزوء بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : مررت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو : تراءت من فلان الى فلان ، وليس ماسبق حدثاً ممتداً ، وبذلك صرفوا هذه الأدلة عن ظاهرها وهذا تعسف في التأويل قال الرضى (٥) : والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك :

(١) التوبة ١٠٩ (٢) الجمعة ٩ (٣) هذا الحديث في مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٣ وفي الترغيب والترهيب ٤ / ١٠٧ وأعراب الحديث النبوى للمكبرى ص ٣٥ (٤) البيت للناطقة وهو من الطويل في ديوانه ص ٦ وابن يعيش ٥ / ١٢٨ والمغنى ٣١٩ (٢٤٩) والعينى ٣ / ٢٧٠ والتعريف ٢ / ٨ والاشتمونى ٢ / ٢١١ (٥) السكافيه ٢ / ٢٢١

تمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال .

وكذلك الغاية في القول نحو : ذكرت الكتاب من الدرس الأول إلى الخامس ، ورأيت الهلال من مكان من خلل السحاب ، وشملت المسك من داري من الطريق .

معنى ابتداء الغاية :

قال الرضي (١) : وتعرف « من » الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها « إلى » أو ما يفيد فائدتها نحو قولك : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لأن معنى أعوذ به التجرى إليه ، وأقر إليه ، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء .

الثاني - التبويض :

وهي التي يصح تقدير كلمة « بعرض » مكانها كقوله تعالى : لن تدلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (٢) ، وقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ويزكهم بها » (٣) ، وقولك : « أخذت من الدراهم شيئاً » وذهب المبرد (٤) إلى أن التبويض يعود إلى ابتداء الغاية قال : « وكونها في التبويض راجع إلى هذا ، وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، وإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية » . وقال عبد القاهر (٥) لا تنفعك المبعضة عن معنى الابتداء .

والواقع : أن التبويض كثير ولا داعي لنفيه ، ويعرب الجار والمجرور على

(١) الكافية ٢ / ٣٢١	(٢) آل عمر ٩٢	(٣) التوبة ١٠٣
(٤) المقتضب ١ / ٤٤	(٥) الجنى الداني ٣٠٩	

أنه متعلق بالفعل أو وصفه لمقدر أى شيئاً وإن تقدم على النكرة أعرب حالاً.

الثالث - بيان الجنس :

وهى التى يؤتى بها لتفسير ميمهم قبلها أو بعدها ، فيتضح بها المراد وعلاقتها
أن يحسن جعل الذى مكملها . وذلك مثل قوله تعالى : فاجتنبوا الرجس من
الأوثان (١) ، وقوله : ويلبسون ثياباً خضراً من سندس واستبرق (٢) ،
فإن من قد فسرت الرجس بالأوثان ، وبينت المراد من الثياب الخضراء
بعدها وهو السندس والاستبرق ، وكذلك قوله تعالى : خلق الإنسان ٣
من صلصال كالفخار وخلق الجان من مارج من نار ، فاللهود بمن هنا ،
ما قصد بعطف البيان ، ليوضح الإيهام بها ، وأما التبويض فتأتى بعد كل لبؤخذ
منه ما بعدها .

قال الرضى (٤) : فإذا قلت : عشرون من الدراهم . فإن أثرت بالدراهم إلى
دراهم معينة أكثر من عشرين فهى مبعضة ، لأن العشرين بعضها ، وإن قصدت
بالدراهم جنس الدراهم فهى مبيضة لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين .
وقال الزمخشري (٥) : تكونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء ، قال الرضى : وهو
بعيد لأن الدراهم هى العشرون فى قولك : عشرون من الدراهم ، وبحال أن
يكون الشئ مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له ،
قال المروى (٦) : وأما قوله تعالى : إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس من عمل الشيطان ، قد من ، تحمل وجهين : أحدهما : التبويض كأنه

(١) الحج ٣٠ (٢) الكهف ٣١ (٣) الرحمن ١٤ ، ١٥

(٤) الكافية ٢ / ٢٢٢ (٥) الأزهية ص ٢٢٦

قيل : بعض عمل الشيطان ، والآخر : التدين . كأنه قيل : رجس ذو عمل الشيطان . وأما قول سيويوه (١) وهذا باب علم ما الكلام من العربية ، فإنها لتبين الجنس لأن الكلام قد يسكن عربيا وعجميا ، فبين المراد ، وهو العربية كأنه قال : ما الكلام الذي هو العربية ،

وأنكر أكثر المغاربة (٢) أن تكون للبيان ، وقالوا : هي في قوله تعالى : ومن الأوثان ، لا بداء الغاية ، وانتهائها ؛ لأن الرجس ليس هو ذنبا . وفي قوله : من سئس في موضع السفة ، فهي للتبيين - وقوله رد على ذلك "قول المنسوب سابقا للعرض الرضى بما سبق ، والحق أن البيان واضح في الشواهد السابقة وصرها عن ظاهرها تكلف ، فضلا عن أن فيه تعميما لمعاني الأسلوب .
الرابع - البديل : بمعنى أن يصبح أن بوضع مكانها لفظ . بدل ، وذلك مثل قوله تعالى : أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة (٣) ، أى بدل الآخرة ، وقوله أيضا : ولو أنما لكم منكم ملائكة في الأرض (٤) يخلفون : أى بدل الملائكة من الإنس ، ومنه الحديث : ولا ينفع ذا الجد منك الجد (٥) ، أى لا ينفع صاحب الحظ من الدنيا شيئا بدل طاعتك ، ومنه قول الشاعر :
فليت لنا من ماء زمزم شربة * مريدة باتت على الطيمان (٦)

- | | |
|--|----------------------|
| (١) الكتاب ١/ ١٢ هارون | (٢) الجنى الدانى ٣١٠ |
| (٣) التوبة ٣٨ | (٤) الزخرف ٦٠ |
| (٥) جزء من حديث في التسبيح عند الرفع من الركوع انظر الاقناع ص ٥٣٠ | |
| (٦) البيت من الطويل ليعلى بن الأحمول الأزدى في الخزائن ١٣٢/٤ والكافية ٢/ ٢٢٢ ومعجم الشواهد ٣٩٩ | |

وأما قول أبي بخيلة الراجز :

جارية لم تأكل المرقة * ولم تذق من البقول الفستقا (١)

فقول : من بمعنى : بدل أى بدل البقول . هذا على رواية الباء
ولكن الجوهري (٢) في صحاحه يروى البقول . بانثون ، والمراد أنها بدوية
لا تأكل الا البقول فقط ، ولكن على نقل الجوهري يكون المعنى : أنها تأكل
المنقول الا الفستق ، فهى للتبعض عنده .

وأنكر بعض العلماء معنى « من » للبدل ، وأنها فيما سبق للإبتداء ، ولكن هذا
الرأى فيه تضيق مع ظهور معنى البدل فى كل مثال .

الخامس : أن تنوب عن بعض حروف الجر ، وتؤدى معناه وهى خمسة :

الأول - المجاوزة : وهى أن تكون بمعنى « بمن » نحو : أخذت العلم من
الاستاذ ، ورويت الحديث من الامام أى عنهما ، وحدثنه من فلان أى عنه ،

قال تعالى : الذى أطعمهم من جوع (٣) وآمنهم من خوف ،

وقال عز من قائل : فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله (٤) ، أى عن جوع
وعن خوف ، وعن ذكر الله . وقوله تعالى : يا ويلنا قد كنا فى غفلة من

هذا بل كنا ظالمين (٥) ، ولم يسلّم بعض النحاة بأنها فى هذه الآيات بمعنى « من »
بل قالوا : إنها لا ابتداء الغاية أو للتعليل ، وهى التماسات لمعنى الألو ب

ولكن الاوضح دلالة فيما أن تكون مرادفة لعن ومثل ابن مالك لها بنحو :

(١) البيت من الرجز وهو فى المعنى ٢٥٥ وشرح شواهد ٧٣٥ ، ٣٢٤ والعرف

٢٣٦/٣ واللسان « بقل » (٢) الصحاح « بقل » (٣) قرئش ٤

(٤) الزمر ٢٢ (٥) الانبياء ٩٧

« عدلت منه ، وأتيت منه ، وبرقت منه (١) وشبعت منه ، ووبت منه ، وهي بلا شك يجوز أن تفيد معنى عن أو معنى ابتداء الغاية . لذلك ذهب أيضا في شرح التبيين إلى أنها في اسم التفضيل بمعنى عن ، وكان القائل في « زيد أفضل من عمرو ، أي جاز زيدا عمرا في الفضل . قال : ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدهما « إلى ، قال وبطل كونها للتبعيض أمران : أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها . والآخر : كون المحرور بها عاما نحو : « الله أعظم من كل عظيم » .

وذهب المبرد (٢) ومن وافقه أنها لا ابتداء الغاية ، وإليه ذهب سيبويه لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في « هو أفضل من زيد ، فضله على بعض ولم يعم .

والرأى القوي هو رأى أشار إليه العلامة الأشموني (٣) في نظره ونقله عن المرادى - رحمه الله - وهو ما ذهب إليه المبرد من كونها لا ابتداء الغاية فقط عملا بأصلها لعدم المانع ثم قال : وما رد به ابن مالك ليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ذلك أبلغ في التفضيل ، إذ لا يقف السامع على محل « انتهاء » . والاطناب هذا مقامه فيكون مرجحا لما ذهب إليه المبرد .

وأرى . أن رأى ابن مالك أقوى ، لأن ذلك المعنى هو المناسب لألوان التفضيل من اشتراك بين مفضل زاد في فضله على المفضل عليه ، أي جاوزه في

(١) الجنى الداني ٣١١ (٢) المقتضب ١ / ٤٥

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٣٨٤

هذا الفضل و « من » فيه تنقل معنى المجاوزة إلى ما بعدها ، فهذا المدنى هو
الأوضح والمناسب لدلالة التفضيل في نظرى .

الثانى : من بنائها عن حرف الجر « اللام » .

تنوب « من » عن اللام ، وتفيد معنى التعليل ويظار ذلك في قول المولى
عز وجل « يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق (١) » ، وقوله أيضا « مما
خطبناهم أغرقوا فأدخلوا نارا (٢) » وقوله « من أجل ذلك كتبنا على بنى
إسرائيل (٣) » وقوله « وإن منها لما يهبط من خشية الله (٤) » ، وقول الشاعر :
يفضى حياء ويفضى من مهابته * فما يكلم إلا حين يبتسر (٥)

الثالث : « فى » الظرفية . وذلك عند الكوفيين الذين أثبتوا لها هذا المعنى
كقوله تعالى : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله (٦) »
جاءوا « من » هنا بمعنى « فى » ، وقوله تعالى « أرونى ماذا خلقوا من
الأرض (٧) » . وعند البصريين : إنما كلها لبيان الجلس ، وهذا
قول الشاعر :

عسى سائل ذو حاجة إن مفعته * من اليوم سؤلا أن يبسر فى غد (٨)

- | | | |
|---------------------------------|---|----------------|
| (١) البقرة ١٩ | (٢) نوح ٢٥ | (٣) المائدة ٣٢ |
| (٤) الزخرف ٦٠ | (٥) البيت للقرظوق فى مدح على بن الحسين | |
| | رضى الله عنهما ، وهو من البسيط ، وهناك خلاف شديد فى نسبة هذا | |
| | البيت فى كتاب الحيوان ٣ / ١٣٣ وفى ابن يعيش ٣ / ٥٣ والمغنى ٣٢٠ | |
| (٢٤٩) والعينى ٢ / ٥٤٣ / ٣ / ٢٧٣ | (٦) الجمعة ٩ | |
| (٧) الأحقاف ٤ | (٨) البيت من الطويل ولا يعلم قائله وقد ذكره المردى | |
| | فى الجنى الدانى ٣١٤ وقد رد البصريون عليه بأن « من » فيه لبيان الجلس . | |

الرابع : « على » بمعنى تفيد ما تفيد « على » وهو الاستعلاء كقوله تعالى :
« ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا (١) » . أى على القوم ودلائلها على
معنى على أولى من القوم بتضمين الفعل « نصرنا » معنى فعل آخر وهو
« معناه » .

الخامس : « إلى » أى الانتهاء نحو : قربت من السكينة أى إليها ، قال ابن
يميش (٢) : وقد أضاف بعضهم إلى أقسامهم قسماً آخر ، وهو أن تكون
لانتهاى الغاية ، وذلك بأن تقع مع المفعول نحو : نظرت من دارى الهلال من
خلل السحاب وشمت من دارى الريحمان من الطريق « فن » الأول لا ابتداء
الغاية ، والثانية لانتهاى الغاية . قال ابن السراج : وهذا خلط معنى « من » بمعنى
« إلى » والجيد أن تذكر من الثانية لا ابتداء الغاية في الظهور بدلا من الأولى
وقد ذكر سيبويه لها هذا المعنى وهو الغاية فقال (٣) وتقول : رأيت من
ذلك الموضع بجملة غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاى قال : وكذا
أخذته من زيد ، وقد أثبت الكوفيون لها هذا المعنى صراحة والبصريون
والمغاربة ينفيان هذا المعنى ، ولذلك جعل ابن مالك « من » في أمثلة سيبويه
للمجاوزه . ويرى ابن هشام (٤) أن الظاهر فيها عنده أنه لا ابتداء ، لأن
الآخذ ابتدئ من عنده ، وانتهى إليك .

ولكن ابن مالك (٥) يثبت هذا المعنى لها فيقول : قربت منه فإنه مساو
لقولك « تقربت إليه » .

(١) الأنبياء ٧٧ (٢) شرح المفصل ١٣/٨ (٣) الكتاب ٢/٣٠٨
(٤) المغنى ٢/١٥ (٥) الجنى الدانى ٣١٢

وهذا الرأي هو الجدير بالقبول ونميه تطبيقاً للأسلوب .

السادس : « الباء » نحو قوله تعالى : « ينظرون من طرف خفي (١) » ، وهذا قول يونس أى نظرف خفي ، كما تقول العرب « ضربته من الـيف » أى بالسيف . « يى » تفيد معنى الاستعانة ، وهذا رأى كوفي والواضح فيها كما يقول ابن مالك : أنها هنا لا ابتداء الغاية ، وهو الحق .

قال ابن مالك (٢) فى التسهيل ، وتفيد معنى « الفصل » ، والمراد به أن تكون داخلة على ثأنى المتضادين نحو قوله تعالى « والله يعلم المفسد من المصالح (٣) » ، وقوله « حتى يميز الخبيث من الطيب (٤) » وتكون تجريدية مثل فـأـل به خير قال ابن هشام (٥) : وفيه نظر ، لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ما زومين بمعنى فصل ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر عندى أنها لا ابتداء أى بمعنى عن . وقال انارادى (٦) : وقد تدخل على ثأنى المتباينين من غير تضاء نحو : « على لا يعرف زيدا من عمرو » كما أثبت بعض النحاة لها معنى آخر وهو القسم (٧) ولا تدخل إلا على « الرب » تقول : « من ربي لأفعلن » . قال ابن مالك (٨) « وتنفرد من » بجر ظروف لا تنصرف كقبول وبعد وعند ولدن ولدى ومع ، وعن وعلى استبين .

(١) الشورى ٤٥	(٢) ص ١٤٤	(٣) البقرة ٢٢٠
(٤) آل عمران ١٧٩	(٥) المغنى ١٥/٢	
(٦، ٧) الجنى الدانى ٣١٤ ، ٣١٥	(٨) التسهيل ١٤٤	

١٢ - م : المضمومة الميم

وهي « من ، الجارة ، ولكن ميمها ضمت للقسم بخاصة ، ويرى بعض النحاة أن المضمومة الميم هي (١) المختصرة من كلمة « أيم » المقسم بها لكثرة قصرهم فيها ، ويقول ابن مالك (٢) : تختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب - وشذ فيه : من الله . ثم رأى أنها مثلثة الميم والنون مضافة إلى الله مختصرة من أيم ، وعلى ذلك تكون عنده حرفا إذا ضمت ميمها أو كسرت وإسما إذا كانت مثلثة الحرفين ، وقد ذكر المالقي (٣) : أنها اسم مقطوعة من أيم التي هي اليم عند سيوية أو جمع يمين عند الفراء ، إذا قالوا : أيم الله لأفعلن لوجهين : أحدهما : أن معنى « من ربى » و « أيم الله » واحد وليست حرف جر لأنها لو كانت حرف جر ، لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ولا يستقيم هنا أيضا لفساد المعنى . والثاني : أننا وجدنا أيم يحذف منها النون ، فلا يبعد أن تحذف أنفسها وبأوها فتبقى « من » قصرقا ولزمت الرفع بالابتداء في القسم لا غير . ثم خفف نونها بالسكوت ف قيل : من كما قيل : طنب ، عنق ، أو لما كثرت إضافتها والاقطاع منها أذهب الحرف فسكنت لإجراء لها مجرى « من » قاله صحيح فيها أنها اسم .

ويجوز في نونها الإدغام والظهار مع « واه » رب ، لأن نونها لما سكنت تخفيفا جاز لإظهارها .

(١) جواهر الأدب ص ١٣٢ (٢) القليل ص ١٠٤ ، ١٥٥

(٣) وصف المالقي ص ٣٢٦

ويرى الفراء (١) أن أصاها « منا » بالالف ، ثم حذف ألفها تخفيفاً
للكثرة الاستعمال .

الراجع من هذه الآراء :

وأرجح هذه الآراء أنها حرف جر بمعنى تاء القسم ، قال الرضى (٢) :
ويكون « من » مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل إذن
إلا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله ، وشذ دخول كل واحدة منهما على
معمول الأخرى نحو : تربي ومن الله ، وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم
ميمه في القسم خاصة ، ثم قال : وقيل : المكسورة الميم مقصورة من « بين »
والمضمومة مقصورة من « أين » . وضعف رأى من قال باختصارها من « أين »
بأنه لو كان منه لما عد من جملة الحروف كالم بعدوا « أيم » حرفاً ، وأيضاً :
لو كان منه لوجب إعرابه ، لكونه اسماً حتى لو بقي بالحذف على حرفين فإنه
يكون معرباً فظير أب ، ويد ، وهذا لا يقتضى البناء ؛ وكلام المالك واستناده إلى
سبويه بعيد فحديث صاحب الكتاب عن أين في القسم (٣) وما يحذف فيها
من الهمزة أو النون ولم يقل بأن الحذف فيها يجعلها تبقى على حرفين كما ادعى
صاحب رصف المباني ، وأدعاء الفراء بأن الأصل فيه « منا » ولا دعوى إلا
بدليل ، ولا دليل عنده فهي دعوى خيالية لا نظر إليها ، ووجب العودة إلى
الأصل فيها وهو « من » .

(٢) الكافية ٢ / ٣٢٢

(٤) جواهر الأدب ١٣٢

(٣) الكتاتيب ٣ / ٢٠٥ ، ٥٠٤

« يا ، حرف ثنائي محض للتنبيه ، وقد يقصد بها طلب إقالة المنادى فتكون النداء بجميع أحسنه قريباً أو بعيداً أو متوسطاً مسافة وحكما كالنائم والغافل والعري أطال صوته بها نداء للتراخي عنه أو المعر أو النائم المستقل لبنيته المدعو ، ويقبل عليه ، والمدعو في الحقيقة مفعول به .

قال ابن يعيش (١) « ألا ترى أنك إذا قلت يا فلان فقليل لك ماذا صنعت به فقلت : دعوتيه أو ناديتيه ، وكان الأصل فيه أن تقول : يا أدعوك وأناديك . فيؤتى بالفعل وعلامة الضمير ، لأن النداء حال خطاب ، والمخاطب لا يحدث عن اسمه الظاهر ، لئلا يتوهم أن الحديث عن غيره ، ولأن حضوره يغني عن اسمه . ثم حذف الفعل ووضع الاسم الظاهر موضع المضمرة لئلا يظن كل سماع النداء أنه هو المنادى والمعنى بعلمه الاختصار .

ولما كانت « يا » لنداء ما سبق سميت باسم الباب ، وهي أكثر الحروف في باب النداء استعمالاً ، ولا يقدر عند الحذف سواها نحو قوله تعالى (٢) « يوسف أعرض عن هذا ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، والاسم المستغاث وأما وإيتها الإيهام ، ولا المندوب الإيهام أو بوا كما يقول ابن هشام (٣) . وما بعدها منصوب لفظاً إذا كان مضافاً نحو يا عبد الله ، أو شبهه نحو يا فاهما درساً اجتهد ، أو نكرة غير مقصودة نحو : يا غافل تنبه أو منصوباً محلاً إذا كان معرفة نحو : يا علي أو نكرة مقصودة نحو : يا رجل فهو مفعول لروض

(١) شرح المفصل ٨ / ١٢٠ (٢) يوسف ٣٩ (٣) المغنى ٢ / ٢٨

البناء ، واليكته في محل نصب على المفعولية .

العامل في المنادى :

- اختلف العلماء في العامل في المنادى ، فذهب الجمهور إلى (١) أن الفعل المحذوف ، أدعو ، المنوب عنه ، يا ، كانتصايب الحال في نحو : هذا محمد قائما بأشير أو أنبسه ، لأن الحرف لا يعمل إلا بمشابهة الفعل ، وهي منتفية هنا وكذلك هي غير مختصة فتدخل على الجملة الفعلية كقوله تعالى : ألا يا معبدوا لله (٢) ، والجملة الاسمية كقول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سيمان من جار (٣)

والحرف في قوله تعالى : د يا ليتني كنت معهم (٤) فأفوز فوزا عظيما ،

- قال ابن يعيش (٥) : ولا يقال : بأنه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذي هو ، أدعو ، لأننا نقول نيابتها عن الأفعال لا توجب لها العمل ، لأن عامة حروف المعاني إنما أتت بها عوضا عن الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار .

وقد ذكر ابن هشام أن د يا ، نائبة عن الفعل أدعو العامل وذلك في

١ جواهر الأدب ١٤٣ (٢) النمل ٢٥

(٣) البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله وهو في المعنى ٢ / ٣٨ وشرح شواهد

٨٩٦ والكتاب ١ / ٣٢٠ والكامل ٤٧ ، ٤٨ وشرح المفصل ٨ / ١٢٠

والانصاف ١١٨ والعين ٤ / ٢٦١ والهمع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ والدرر

١ / ١٥٠ ، ٢ / ٨٦ والخزانة ٤ / ٤٧٩ والشاهد فيه : د يا لعنة الله ، حيث

دخلت يا على الجملة الاسمية ، وقيل المنادى محذوف يا قومي .

٤ (النساء ٧٣ (٥) ٨ / ١٢١

الشذور (١) حيث قال : قولك : يا عبد الله أصله : يا أدم عبد الله ، فهو يا ، حرف تنبيه ، وأدم فعل مضارع قصد به الإنشاء ، لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، وعبد الله ، مفعول به ، ومضاف إليه ، ولما علوا أن الضرو ة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما : دلالة قرينة الحال . والثاني : الاستغناء بما جعلوه كالتائب عنه ، والقائم مقامه وهو يا وأخواتها .

ثم يذكر (٢) أن النصب به أدم ، وليست يا نائبة عن الفعل قال : « وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفا ، ولا بين أسماء لأدمو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزعى ذلك بل بأدمو محذوفة لزوما ، وإذا لم يذكر بعده المنادى ، قدر محذوفا أو أن يا حرف تنبيه .

وذهب المبرد (٣) الى أنها الناصبة بنفسها ، لتأكد المشابهة بينها وبين الفعل ، بدليل إعمالها ، وتعلق الجار بها في : يا يزيد ، ونصبها الحال في قول الشاعر : قالت بثو عامر عالجوا بني أمد * يا يؤس للجمل ضرارا لأقوام (٤) ويرى بعض النحاة وهم الكوفون (٥) : إلى أن د يا ، اسم فعل ، وهى العاملة وتحمل خورا مستترا فيها لأنها أشبهت الفعل فعملت عليه .

- (١) ٢١٥ (٢) المقتضب ٢/ ٣٨ (٣) جواهر الأدب ١٤٤ (٤) البيت للناطقة من البسيط في ديوانه ٢٢٠ والكتاب ٢/ ٢٧٨ والخصائص ٢/ ١٠٦ والانصاف ٣٢٠ وابن شجرى ٢/ ٨ والجمع ١/ ١٧٣ والخزانة ٢/ ١٣٠ واللسان د خلا ، والذيل ١٣٩ واللامات ١١١ وريصف المباني ١٦٨ ، ٣٤٥ وخالوا : نخالهم من حلقهم . (٥) الجنى الداني ٣٥٥

الراجح من هذه الآراء :

لقد حكم العلماء بضعف مذهب المبرد ، بأن الإمالة لا توجب العمل بدليل إمالة دلي ، ولم تعمل ، ويمنع تعلق الجار بها ، وكذلك انتصاب الحال بها وإنما بأدعو المحذوفة ، ويلزم على مذهبه حصول الجملة من حرف و اسم ، وهذه صورة لم تأت في العربية ، وقد أيد مذهب المبرد صاحب كتاب (١) جواهر الأدب ودافع عنه ، ورد كلامهم بقوله : إن الإمالة لم توجب العمل بضعف المشابهة فيها وحدها ، وهنا قويت بتعدد جهة الشبه فعملت لقوتها . وأما الثاني : لم يعمد في الكلام انتصاب الحال وتعلق الجار بمحذوف معروض لا يمكن الاتيان به ، فتعين كون الانتصاب والتعلق بالعوض وهو المطلوب . وأما الثالث : فيمنع تركيب الكلام من حرف و اسم مطلقا ، لتصريحهم باستثناء هذه الصورة ، وقياسهم على د ياعلى هذا ، ففاسد لأن المقيس عليه لم تقو جهة شبه الفعل فيه وقد انتصب الحال بعده وجب أن يذب العمل الى ما دل عليه من معنى الإشارة أو التنبيه بخلاف المقيس وكلام الكوفيين ظاهر البطلان فكيف يكون الحرف اسم فعل ، ورأى الجمهور أقوى ، لأنه يسير على حسب القواعد المعتمدة في حروف المعاني ومذهب المبرد يؤدي الى عدم النظير .

« الباب الثالث »

الحروف الثلاثية

وهي الحروف التي تتكون من ثلاثة أحرف ، وترد بها ههنا الحروف العامة التي تكثر فيها بعدها رفعاً ، أو نصباً أو جراً أو جزماً ، سواء كان مجعاً على حرفيها أم كان مختلفاً فيها ، وسنسير على رأي من يجعلها حرفاً حتى يكون البحث منصفاً على غرضه ، وهو دراسة أثر الحروف العامة فيها بعدها ومعنى كل حرف ، وهذه الحروف عددها ثمانية عشر حرفاً وهي : إذن ، إلى ، أما إن بفتح الهزة ، وبكسرها ، بله ، خلا ، وب ، عدا ، عسى ، على ، كما ، لات ليت ، ليس ، منذ ، متى ، هيا .
ولذلك الحديث عن كل حرف منها تفصيلاً .

١ - إذن

عملها والخلاف فيه :

إذن : من نواصب المضارع عند جمهرة العرب لورود السماع المؤيد لنصبها للمضارع كما حملوها على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزأها ، كما حملت دما ، على ليس (١) في العمل عند الحنابلة لأنهم مثلها في نفي الحال ، ولكن بعض العرب يأنفها عن العمل مع

(١) شرح الأشموني ٣ / ٥٥٦

شروط عملها ، وهى لغة نادرة حكاهما سيبويه عن عيسى بن عمر (١) حيث قال :
 « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعل ذلك فى
 الجواب ، فأحسرت يونس بذلك فقال : لا تبعن ذا ، ولم يكن ليروى إلا
 ما سمع ، جعلوها بمنزلة : هل ، وبلى ، وهذا شاذ لا يعتبر .

معناها :

يرى سيبويه - رحمه الله - (٢) أن معناها : الجواب والجزاء ، وأنها حيث
 توجد فى التركيب يكون معناها الجواب والجزاء معاً . وأوذلك فى كل موضع
 وهذا ما فهمه أكثر النحاة . إلا أن أباً على الفارمى فهم أنها جزاء فى موضع
 وجواب فى موضع آخر ، أما الشلوبين من متأخري النحاة ففهم أنها جواب
 وجزاء ، والجواب شرط فإذا قال القائل أودرك (٣) وقال له الجيب : إذن
 أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تزنى أكرمك . وبذلك جعلها للجواب والجزاء
 فى كل موضع وتكلف فى التخريج .

وقال ابن هشام (٤) : والأكثر أن تكون جواباً لأن أولو مقدرتين
 أو ظاهرتين . وبذلك يجعل الجواب ليس لها ، وإنما لغيرها ، وهذا يخالف
 سيبويه حيث قال (٥) اعلم أن « إذن » إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة عملت
 فى الفعل عمل أرى فى الاسم إذا كانت مبتدأة . وذلك قولك : إذن أجيبك ،
 وإذن آتيك ، ويظهر أنه سار على رأى الفراء الذى روى عنه (٦) : حيث

(١) الكتاب ٣ / ١٦	(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٢
(٣) رصف المباني ٦٤	(٤) المغنى ١ / ١٧
(٥) الكتاب ٣ / ١٢	(٦) المغنى ١٧ / ١

جاء بعدها اللام فقبلها « لو » مقدرة إن لم تكن ظاهرة . وليكن الرضى (١) ينص على أنها في الغالب مضمنة معنى الشرط كان ، ولو وأن الجواب لها . ويعرض شواهد توضح هذه الحقيقة ، قال المايني (٢) : والصحيح أنها شرط في موضع ، وجواب في موضع وبشده لذلك كلام العرب فنسه قوله تعالى « فعلتها إذن (٣) وأنا من الصالحين » ، إذن هنا جواب لاجزاء لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه وكذا إذا قال القائل : أكرمك ، فيقول له « إذن أظنك صادقاً » فهذا جواب لاجزاء معه ؛ ويقال « أكرمك » فتقول : إذن أزورك فهذا جواب وجزاء ، وهذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

وتكف الشلوذين في الآية السابقة « إن كنت فعات الفعلة - وأنا كافر كما زعمت - فعلتها وأنا من الصالحين . ولم يثبت في ذلك لنفسه كفراً ولا إيماناً في هذا الفهم .

هل تنصب أو بيان المضمرة ؟

يرى أكثر النحاة أن « إذن » هي الناصبة المضارع لاختصاصها وعدم تنزلها منه كالجزم وهي تعمل أصلاً (٤) لاحتلالها على غيرها كما زعم بعض النحاة وعملت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال وهذا ما رآه سيبويه .

وحكى أبو عبيدة عن الخليل أن المضارع ينتصب بأن مضمرة مدها كما ذكر ذلك سيبويه (٥) حيث قال : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال :

(١) الكافي ٢ / ٢٣٥ (٢) وصف المباني ٦٣ (٣) الشمر ٢٠

(٤) جواهر الأدب ١٦٨ (٥) الكتاب ٣ / ١٦

أن مضمرة بعد إذن، ولم كانت مما يضمم بعده أن، فكانت بمنزلة اللام وحق
فكان الخليل قاسمها على حق وكى ولامها ولام الجود .
قال الماتني (١) ، ولا يصح القياس على ذلك لأن ما سبق إنما تنصب بضمار أن
لجواز دخولها على المصادر وربما ظهرت ، أن ، مع بعضها في بعض المواضع
ولما كانت إذن ، لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر ولا يصح
إظهار ، إن ، بعدها في موضع من المواضع لم يحسن القياس في نصب ما بعدها
على ما ذكر .

وقد سار على طريق الخليل الزجاج والفارس بحجة أنها غيرة خاصة
بالدخول على الاسم نحو إذن أنا أكرمك ، والذين قالوا : بأنها مركبة جملوا
نصب المضارع بعدها بأن المشتبهة عليها ومن يرى أنها ظرف نصب المضارع
بعدها بأن المضمرة بعد إذن ، وجعل المصدر المؤول من أن والفعل في عل
رفع فاعل لفعل محذوف والتقدير (٢) في إذن أحبك . إذن ثبت حبك .
شروط عملها :

يشترط لنصب المضارع بعد إذن ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مصدرية في جملتها (٣) بحيث لا يتقدم عليها شيء يتناقض
بما بعدها نحو قولك : لمن قال سأجتهد : إذن تنجح أو إذن تفوز .
فإن تأخرت أهملت وجوبا نحو : تنجح إذا أو تفوز إذا ولا عمل لها .

(١) وصف المباني ص ٦٩

(٢) انظر د. إسماعيل في النحو ، لأستاذنا الشيخ شبانه ص ١٨ - ٢٦

(٣) الأشموني : ٥٥ / ٣

لقوات النصدر (١) وأما قول الشاعر :

لا تتركني فبهيم شطيرا * إلى إذا أهلك أو أطيرا (٢)
قال الأشموني (٣) : إنه ضرورة أو الخبر محذوف أي : إلى لا استطيع ذلك ،
ثم استأنف : إذن أهلك ، وقال الشاعر مملأ لها لوقدءها حشورا :
لئن عاد لي عبد العزيز بمثاها * وأمكنني منها إذا لا أقيامها (٤)
وكذا تحمل إن توسطت بين المبتدأ والخبر نحو : أنا إذا أكرمك ، وبين
الشرط والجزاء نحو : ان ذا كرم على اذن يكرمه الرجال وبين القسم وجوابه
نحو : والله اذا يؤدك فتلقى في الجيم كالمتأخر ، قال الرضى (٥) : وأما اذا
تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى : واذن
لا يلبثون خلافاك الا قليلا (٦) ، وكقولك : تأتيني فإذا أكرمك جاز لك
فصب الفعل وترك نصبه ، والآية السابقة قرىء بإثبات النون على ترك العمل

(١) رصف المبانى ٦٥

(٢) البيت لا يعرف قائله وهو في : اللسان و شطر ، و رصف المبانى ٦٦ وابن
يعيش ١٧/٧ والجنى ١٤٤ والأشموني ٥٥٤ وشواهد المغنى ٧ والخزانة
٣/٥٧٤ والمغنى ١٦ والانصاف ١٧٧ والمجمع ٢/٦
(٣) المغنى ٣/٥٥٤ (٤) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٨٧ والكتاب
١/٤٨٢ وابن يعيش ٩/١٣ والمغنى ١/١٧ والأشموني ٤٤٤ وشواهد
المغنى ٦٣ والخزانة ٣/٥٨٠ والجنى الداني ٣٦٢ و رصف المبانى ٦٦
(٥) الكافية ٢/٢٣٧ (٦) الاسراء ٧٦ وقراءتي ، بحذف النون
انظر البحر المحيط ٦/٦٦

ويجوز أن يرفع على العمل ، فظراً لأنه يريد العطف ، فالعمل مراعاة الاعتناء
عليها وعدم الرفع فيها بعدها اعتياداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين
القسم والجواب . هذا تعليل المأثري (١) وأوضح منه تعليل الرضى (٢) وجاز
نك نصب الفعل وترك نصبه وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في أول جملة مستقلة هو متصدر ، فيجوز انتصاب الفعل
بعده ، ومن حيث كونه ما بعد العاطف من تم ما قبله بسبب ربط حرف
العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر
ولهذا لم يقرأه وإذن لا يابشوا ، إلا في الشاذ لأنه غير متصدر في الظاهر .
فإن تقدمها غير حروف العطف كان الحكم (٣) لها ووضعها مع بعدها في
موضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك جاء محمد إذن بكافك إذن بكافك
جملة في موضع الحال .

والخلاصة في حكمه إذن ، إذا وقعت بعد عطف الفاء أو الواو ، فإن كان
العطف على مالا محل له من الاعراب كان الحكم السابق من جواز الاعمال
والإهمال بالاعتبار السابق ، وإن كان العطف على ماله محل من الاعراب وجب
إلغاؤها نحو : إن تتق الله يكرمك وإذن توفق في حياتك . فإن عطفت على
الجواب حزمت المضارع وأهملت ه اذن ، وإن نظرت إلى العطف على الجملة
الشرطية وجوابها جاز لك إهمال اذن ورفع المضارع بعدها وجاز إهمالها
ونصب المضارع بها ، وقيل : يجب النصب في هذه الحالة ونحو ذلك أيضاً :

(١) الرصف ٦٧ (٢) الكافية ٢٢٧ / ٢

(٣) رصف المباني ص ٧٠

على يجهد واذن أ كافته ، فإن قدرت الطلب على جـ لـه الخير و يجهد هو ،
أهمها ورفعت الفعل بعدها ، وإن قدرته على الجلة بنهاها جاز لك النصب
والرفع وقيل يتعين النصب كما سبق (١) .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا . حتى يفيد معنى الجزاء ولا
مدخل للجزاء في الحال ، ولذلك يجب رفع المضارع مع الحل كأن تقول :
لمن قال لك أحبك : اذن تصدق برفع المضارع ، لأنه للحال .

قال الرضى (٢) معللا لوجوب نصب المضارع بإذن المفيد للاستقبال . لما ،
قصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع به أن ، المقدرة لأنها
تختص المضارع للاستقبال ، فيحمل به اذن ، على ما هو الغالب فيه ، أعنى كونه
للجزاء لاستحالة حمل المضارع على الحالية اذ ذلك المانعة من الجزاء ، وذلك
بسبب النصب الحاصل به أن ، التي هي علم الاستقبال . وهي مقارنة بديعة من
الرضى ، حيث جعل اذن ك أن في الاستقبال عند نصب المضارع والاستقبال
فيه معنى الجزاء ، ولو أرجع القضية الى الوارد الذي ينصب المضارع بعدها
إذا كان مستقبلا لكيفاه ذلك .

الشرط الثالث : أن يليها الفعل غير مفصول بينهما بفواصل غير القسم والدعاء
والنداء ولا النافية ، حتى لا يحسب فصل بين العامل والمفعول ويغتفر الفصل
بالقسم نحو : اذن والله أكرمك ، والدعاء نحو : اذن رحلك الله أكرمك ،
والنداء نحو : اذن يا أخى أ كافتك ، وذلك لكثرة دوران هذه الأشياء في
الكلام كما يقول الرضى ، ولكن العلامة (٣) الأشموني منع الفصل إلا بالقسم

(١) الأشموني ٣ / ٥٥٥ الكافية ٢ / ٢٣٧ (٢) شرح الأشموني ٣ / ٥٥٤

فقط قائلا : إذ لم يسمع شيء من ذلك .

ثم قال : وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وقد أجاز ذلك الرضى كما ذكرنا ، وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف نحو : إذن عندك بفعل الأمر ومنعه الرضى ، وأجاز الكسائي (١) وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو : إذن النحر تذاكر بالإحمال نصبا عند الكسائي وهو أرجح عنده ، وهشام يختار عكسه ، وهو الإحمال بالرفع وهو ما ذهب إليه الفراء .

ومن الفصل بالقسم مع النصب قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب (٢)

المر في اشتراط ما سبق :

وإنما اشترط النجاة هذه الشروط الثلاثة ، وهي تصديره واستقباله وعدم الفصل لأن نصب المضارع لغرض التنقيص على معنى اشترط في إذن ، والشرط مرتبة المصدر ، فإذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصيلة فنمة تقول : والله إن أتيتني لأكرمك ، فكتب بالشرطية المعارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط ، لم يراع ذلك نصب الفعل بعده ، وهو تعامليل حسن من الرضى (٣) .

(١) شرح الأشموني ٣ / ٥٥٤ (٢) البيت من الوافر لحسن ، وليس في ديوانه وهو في الشذور ٢٩١ والمغني ٦٩٣ (٣٢٧) والمعنى ٤ / ٣٠٦ والتصريح ٢ / ٢٣٥ والمجمع ٢ / ٧ والدرر ٢ / ٥ والأشموني ٣ / ٢٨٩ والشاهد فيه : نصب المضارع نرميهم ، بإذن مع الفصل بالقسم (٣) الكافية ٢ / ٢٣٧

الخلافاً في حقيقة «اذن» :

اختلف علماء النحو في حقيقة «اذن» هل هي بسيطة أو مركبة ، كما اختلفت في نوعها هل هي حرف أو اسم . فذهب الجمهور (١) على أنها حرف وهذا مانص عليه سيوريه في أكثر من موضع من كتابه .

وذهب بعض السكركيين إلى أنها اسم وأصلها «إذا» والأصل أن تقول :

إذا جئتني أكرمتك ، فحذف ما يضاف إليه وعوض منه التثنية

وهذا الرأي أيده الرضى (٢) حيث قال : الذي تلوح لى في «اذن» ويقلب في ظنى أن أصله «اذ» . حذف الجمله المضاف إليها وعوض منها التثنية لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضى .

كما اختلف أيضاً في حقيقة «فقال جمهور النحاة أنها بسيطة» ، وذهب قوم مهم الخليل أنها مركبة من «اذ» و «أن» ، أو «اذ وأن» . فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الدال ، وغلب عليها حكم الحرفية ، ومن قال بأنها مركبة من «اذ وأن» . وهو أبو على الرندى (٣) قال : لأنها تعطى ما تعطيه «اذ» وأن من الربط والتصب حذف الهمزة وألف إذا لا لتقاء الساكنين .

والأصح أنها : حرف وأنها بسيطة وناسبة للمضارع بنفسها ، وذلك لأن الأصل في الحروف البساطة ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع على هذه الدعوى ، وأيضاً لو كانت مركبة ، لنصبت على كل حال تقدمت أو تأخرت وعدم عملها في بعض المواضع دليل على عدم التركيب (٤) .

(٢) ٢ / ٢٢٥

(١) الكتاب ١٣ / ٢

(٤) رصف المباني ص ٦٦

(٣) دراسات في النحو ٢٣

حكم الوقف عليها وكتابتها :

اختلفت النجاة في لفظ « إذن » عند الوقف عليها فيرى المازني والمبرد أن يوقف عليها بالنون ، لأنها كتون لن ، وأن ، وأكثر النجاة وهو الصحيح أن نونها تبدل ألفاً عند الوقف تشبيهاً لها بـ «نوين» (١) المنصوب .

وقول المبرد ضيف لأن المشابهة بلن ، وأن ، وعن مختلف من وجهين .

أحدهما : أن « إذن » ثلاثية ، فهي تشبه الأسماء ، بخلاف ما سبق فلا تشبهها

والآخر : « لن » ، « عن » ، « أن » ، لا تكون إلا عاملة في ممولها فهي معه كـ «ي»

واحد وقفت أو وصلت و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير عاملة ، إذ

العمل لا يلزم فيها ، وبذلك صح المذهب الثاني .

أما كتابتها : فهي موضع خلاف بين النجاة على آراء ثلاثة :

أولاً : الجمهور يكتبونها بالألف لأنها رسمت في المصاحف هكذا .

ثانياً : مذهب المبرد أنها تكتب بالنون في حالتها الوصل والوقف ، وقال

أشبهى أن أكون يد من يكتب « إذن » بالألف ، لأنها مثل « أن » ، لن ،

ولا يدخل التنوين في الحروف ، وقد اقتدى في ذلك برأى المازني الذي يكتبها

بالألف .

ثالثاً : يرى الفراء : أنها إن عملت كتبت بالألف لأنها تلبس إذا حيزت

ولن أهملت كتبت بالنون للفرق بينهما وبين إذا . وتبع الفراء في رأيه

ابن خروف (٢) .

قال المألني في كتابه :

والذي عندي فيها : الاختيار (١) أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأماثلها من الحروف ، وإذا وقف عليها كتبت بالالف لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة مثل « ما ، بدأ في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً ، .

حكم الماضي ١٠٠ أقم بعدها :

لذا وقع الماضي بعدها مصحوباً للام كانت هذه اللام لام جواب قسم مقدور قبل « إذا » نحو قوله تعالى : « إذن لأذقنك » (٢) ضعف الحياة ، وقال الفراء « لو » مقدرة قبلها والتقدير لو كنت لأذقنك . وقد في كل موضع ما يابق به حكم العطف على الجواب « إذن » ،

يجوز لك أن تعطف على الجواب نحو : إن تجتهد تخرج وإذن تكرم . والفعل بعد « إذن » يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أولاً : الجزم وهو الأقوى ، لأنك تعطف فعلاً مجزوماً على مثله وهو الجواب .

ثانياً : النصب : على الاستئناف ، وعطف « إذن » مع الفعل فيكون عطف جملة على جملة .

ثالثاً : الرفع : وذلك على إحصاء مبتدأ بعد « إذن » ، إذن أنت تكرم (٣)

(١) رصف المباني ص ٧٠ (٢) الأمراء ٧٥

(٣) الكافية ٢ / ٢٣٩

٢ - إلى

وهي من حملة الحروف الجارة الثلاثية المحضة وعملت الجر ، لاختصاصها
بالأسماء فأثرت فيها الحركة التي تختص بالأسماء وهي موضوع حقيقة لانتها
الغاية زمانا أو مكانا بلا خلاف نحو : وأتموا الصيام إلى الله (١) وقوله أيضا
مبجبان الذي أمرى (٢) بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأنصبي .
وقريبتها التي توضح معناها : حجة الايمان به من د في مقابلتها .
قال الرضي (٣) : د والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتها في الحدود
ويجوز دخولها فيه مع القرينة ، والقليل على ذلك يقول بالدخول .
وقيل : إذا كان مابعد د إلى ، من جنس ما قبلها دخل والا منع من الدخول
فإذا قلت ذا كرت الكتاب إلى آخر ورقة . فآخر ورقة داخلة لأنها من
جنس ما قبلها .
وسيبويه : رحمه الله (٤) يحدد له د إلى ، معنى الانتهاء بدون أن يذكره فيقول
هذا باب الجر بشيء ليس باسم ولا ظرف . . نحو : أخذته إلى زيد .
ولا يفرع عليها معاني أخرى ، ولكن كتب النحاة تذكر لها بعد ذلك ستة
معاني .
أولا : أن تكون بمعنى د في ، كما في قول الشاعر :

(١) البقرة ١٨٧ (٢) الآية الأولى من الامراء

(٣) الكافي ٢/ ٢٢٤ (٤) الكتاب ١/ ٤٢٠

فلا تتركني بالوعيد كأنني * الى الناس مطلى به القار أجرب (١)
 وقول الله تعالى : د ليجمعنكم الى يوم القيامة . فق ... د ذاكر ابن مالك الآية
 في ذلك على أن د الى ، يمكن أن تكون بمعنى د في ، فيها ونازع (ابن عصفور: ٢)
 في ذلك وأول كل ما استدلل به بحجة أن العرب لم تقله وتناول البيت على أن
 قوله : د مطلى ، ضمن معنى د مبيض ، وأوله غيره على تقدير : تأتق مضافا الى
 الناس أى مطلى بالقار مضافا ، فحذف وتلب الكلام فـ الى تتماق محذوف ،
 ولو صح يحى الى بمعنى د في ، لجاز : زيد الى الكوفة ، وليكن الرضى . رحمه
 الله . يرى أنها في البيت بمعنى د الانتهاء ، قال : والوجه أنها بمنزلة أى معنى
 الغاية ، وذلك لأن معنى مطلى به القار أجرب . مكره مبيض والكـ به يعدى
 بـ د الى ، قال تعالى : د وكره اليكم الكفر (٣) حملا على التحبيب المضمن معنى
 الامالة قال تعالى : د وحب اليكم الايمان (٤) ، فالأولى عنده بقاؤها على أصلها
 والحق : أن معنى د في ، في البيت والآية ظاهر ، ولا داعى للأويل وصرفه
 الكلام عن ظاهره ، ومعنى الاسلوب هو الذى يحدد المراد فيها ، وهذا د فى ،
 الثانى : أن تكون بمعنى د مع ، وهذا المعنى باقى قليلا ، وقد حكى عن
 الكوفيين وبعض البصريين وذلك كما في قوله تعالى : ولا تأكلوا أموالهم (٥)

- ١ (البيت للناطقة من الطويل وهو في ديوانه ٧٨ والأزهرية ٢٨٣ والكافية
 ٣٢٤/٢ والمغنى ٦٥ والخزانة ١٣٧/٤ ووصف المباني ٨٣ وجواهر الأدب
 ص ١٧٠ والجنى الداني ٣٨٧ والمجمع ٢/٢٠ (٢ الانعام ١٢
 (٣ انظر المغنى ١/ ٦٥ والجنى الداني ص ٣٨٨
 (٤ الحجرات ٧ (٥ النساء ٢

الى أموالكم ، وكذا قوله : « وأيديكم الى المرافق (١) » ، وقوله أيضا : من أنصاري الى الله (٢) وقول العرب : « لنود الى الذود إبل » وقول الشاعر :
وأنت الى حبيبت شعبا الى بدا * الى وأوطاني بلاد سواهما (٣)
والتحقيق في الجميع أنها بمعنى : الانتهاء ، ومن النجاة من ضمن العادل حتى يكون معنى الانتهاء هو الظاهر ، والبالغ فيها ، والمفسرون هم الذين أنبتوا لها هذا المعنى ، وهو المعية وقد أيدهم الفراء وحكم عليه بالحسن (٤) .
الثالث : أن تكون بمعنى « اللام » ، وذلك مثل قوله تعالى : « والامر إليك فانظري ماذا تأمرين (٥) » ، أى لك ، ونحو : أحمد إليك الله سبحانه وأى أنهى حمده إليك - ونحو قول الحق سبحانه : « وبهدى (٦) من يشاء الى صراط مستقيم » ، أى لمراتب مستقيم .
والواقع : أن « الى » في كل ماسبق لم تخرج عن حقيقتها ، وهو « الغاية » ، والمعنى على انتهاء الغاية ووضح أى الامر منتهى إليه وانتهى نهايته لك ونهاية الهداية الى صراط مستقيم ، فدلالتهما على معنى اللام غير ظاهر .
الرابع : موافقه ، من ، هذا قول السكوفيين وتبعهم ابن مالك في التسمييل

(١) المسائدة ٦ (٢) آل عمران ٥٢ والصف ١٤

(٣) البيت من الطويل الكبير عزه في ديوانه ١ / ٨٤ والخزانة ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ والجمع ٢ / ١٣١ والدرر ٢ / ١٧٠ والمغنى ١٦٢ (١٥٨) وديوان الخامسة بشرح المرزوقي ١٢٨٨ والشاهد فـهـه الى ، بمعنى مع ، والتحقيق أنها للاتهما . (٤) الجنى الداني ٣٨٦ (٥) النمل ٢٣ (٦) يونس ٢٥

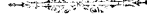
واستدلوا (١) على مجيئها لهذا المعنى بقول ابن أحر ، وسماء ابن هشام الالبتة
تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أبقى فـ يـ بـ روى إلى ابن أحر (٢)
والبصريون على منع ذلك ، وتفرجه على التصيين - وهو الحق .
الخامس : أن تكون بمعنى « عند » كقول أبي كبير الهذلي .
أم لا سبيل إلى الشباب وذكره * أشهى إلى من الرحيق السمل (٣)
أى أشهى عندي .

السادس : أن تكون للتبيين ، وهي المبيته لغنائية مجرورها بعد ما يفيد حبا
أو بغضا من فعل تعجب أو أسمى تفضيل وذلك نحو قوله تعالى : « رب السجن
أحب إلى مما يدعونني إليه (٤) »
وأرى :

بعد هذا العرض لكلام الإسلام من النحاة ، وما استدلوا له على كل معنى
نسبوه له إلى ، وأوصلوها إلى سبعة معان لها عند عملها ، ولكنني وجدت
أن كل هذه الشواهد لا تخرج عن معناها الأصلي وهو الدلالة على انتهاء الغاية
زمانا أو مكانا ، ولا يصح لنا أن نعدل عن هذا الأصل إلا بدليل ، ومعلوم
أن العرب قد تتوسع في بعض الأفعال فتعديها بحرف جر آخر ، مضمته هذا

- (١) ص ٤٤ (٢) البيت من الطويل و ديوانه ٨٤ والمغنى ١ / ٦٥
وشرح شواهد ٢٢٥ والجنح الداني ٣٨٨ والمجمع ٢ / ٢٠ والكور :
الرحل بأداته . (٣) البيت في ديوان الهذليين ٢ / ٨٩ والمغنى ١ / ٦٥
وشرح شواهد ٢٢٦ والمجمع ٢ / ٢٠ والرحيق : الخرة والشاهد فيه :
أشهى إلى فإن إلى هنا بمعنى « عند » (٤) يوسف ٣٣

الفعل معنى غير معناه الأصل ليقتاسب مدح الحرف الجديد ، وذلك مثل قوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (١) » ، فقد عدى الفعل « أحل » به الى لأنه ضمنه معنى فعل آخر وهو « أفضى » المناسب للتدنية به الى « وهو المسمى به التضمين » ، وبذلك لا تنقل الى معنى آخر الا اذا عجزنا عن تضمين الفعل بما يتناسب معه ، وهذا رأى أشار اليه ابن يعيش وعرض كثيرا من الآيات ، وهو رأى جديد بالاتباع .



٣ - إن

وهو أحد الحروف المشبهة للفعل التام المتعدى المتعريف معنى ، ونقضا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ، فلما قويت المشابهة بالفعل عملت عمله من الرفع والنصب ، ولكن نظرا لفرعيتها في العمل قدم المنصوب على المرفوع ، قصدا للفرق بينهما من أول الأمر (٢) وليبين أنها فرع عليه في العمل فإن : معناها حقيقت وأكدت وكذلك بفتح الهمزة أيضا . وهذا معنى كلام سيبويه حيث قال (٣) : هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة « عشرين » من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تصرف تصرف الأفعال ، ثم ذكر علة أخرى لعملها حيث قال بعد ذلك .

(١) البقرة ١٨٧ (٢) السكافيه ٢ / ٣٤٥

(٣) ٢ / ١٣٢ الكتاب هارون .

وزعم الخليل أنها عملت عمليتين (١) : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد - إلا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله . تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان ، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس ، وما فلم يحروها بحراها . ولكن قبل : هي : نزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال ، ومن أجل أن هذا الحرف ، إن ، وأخواته يطلب الاسم ويختص به فهي تدخل على المبتدأ والخبر ، وتؤثر فيهما نصبا ورفعا لشبههما بالفعل .

أقوال العلماء في عملها :

يرى أهل البصرة أن ، إن ، وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر والمبتدأ هو اسمها والخبر هو خبرها ، فعملها منصوب على الاسم والخبر ، ونظرا لأن معانيها في الأخبار فكانت كالمعد (٢) والاسماء كالفعلات ، فأعطاها أعرابها لطلبها لها معاً ، فالأسماء بعدها منصوب بها على أنه اسم لها وما بعدها مرفوع على أن خبر لها .

أما الكوفيون : فمذهبهم (٣) أخبار هذه الحروف سرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء ، فكان عملها ينصب على الاسم نصبا ، والخبر باق بارتماعه ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزئين بها مستدلين على دعواهم بما يلي :

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٣٥

(١) الكتاب ٢ / ١٣١

(٣) الكافية ٢ / ٣٤٧

أولاً : حديث الرسول ﷺ : إن قهر جهنم لسبعين خريفاً (١) .

ثانياً : وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

إذا اسود حنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً (٢)

موقف الجمهور من هذه المرويات :

وقد منع الجمهور مثل ذلك ، وأولوه على أن سبعين ، غارف زمان ، بدليل اتصاله بالزمان ، وهو د خريفاً ، على أنه تمميز ، والبيت : على أنه حال والخبر محذوف أى تلقاهم أسداً . أو خبر كان محذوف أى : كانوا أسداً ، كما أن الجمهور روى الحديث أيضاً بالرفع وسبعون ، وبهذا يرد استلزامهم بالحديث (٣)

أحكام إن :

أولاً : أحكام إن ، أهمها تخفف ، واللام بعدها تفيد التوكيد وتميل ويجب أن تتصل بها اللام الفارقة بينهما وبين ، إن ، النافية ، وذلك مثل قوله تعالى : وإن كل لما جميع لدينا محضرون (٤) - ويجوز إعمالها ، ولا تلزم اللام لعدم التيسر كقوله تعالى : وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم (٥) وقال سيبويه : وحاشا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عم رأ لمناطق

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة في أواخر كتاب الإيمان ، نص عليه النووي

في شرحه . (٢) هذا بيت من الطويل ليس لابن أبي ربيعة كما ادعى

انظر المغني ٣٦ والاشموني ١ / ١٣٥ والجمع ١ / ٣٤ والدرر ١ / ١١١

والصبيان ١ / ٢٦٩ وشواهد المغني ١٢٢ (٣) الكافي للرضي ٢ / ٢٤٧

(٤) يس ٣٢ وهي قراءة السبعة . (٥) هود ١١١ وهي قراءة نافع

المدني وابن كثير المكي انحاف فضلاء البشر ٢٦٠ .

والكوفيون يرون أن الخففة نافية ، فلا عمل لها ، واللام بعدها بمعنى « إلا »
ثانياً : إذا اتصل بها « ما » الزائدة بطل عملها ، لأنها تزيل اختصاصها بالاسم
وتهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إهمالها لذلك نحو : « إنما هو الله واحد » (١)
ثالثاً : إذا اتصل بـ « إن ما » ، إنما أفادت الحصر عند المتأخرين مستدلين
بدليلين :

أحدهما : لفظي : وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي و « إلا » ، ففصلت
الضمير بعدها ، كقول الفرزوق .

أنا الدائم الحامي الدمار ، وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٢)
الثاني : معنوي : نظراً لأن « إن » للنسأ كيد ، وما زائدة مؤكدة ، فصارت
تأكيداً على تأكيد ، وهو يناسب الحصر ، وهذا توجيه الربيع لها .
ويرى أبو حيان (٣) : أن الحصر من الأسلوب لأنها بدليل أن باقي أخبارها
لا تفيد الحصر ، لأن « ما » كافة عن العمل .

وقال ابن عطية (٤) : إنما لفظ لانفارقة المبالغة والتوكيد حيث وقع وبصالح
مع ذلك للحصر ، فإذا دخل في قصة ، وساعد معناها على الانحصار صح ذلك
وترتب كقوله تعالى : إنما إلهكم إله واحد (٥) وغير ذلك من الأمثلة ، وإذا

(١) النحل ٥١ (٢) البيت من الطويل في ديوانه ٧١٢ والمغني ٣٤٢
وشرح شواهد ٧١٨ والجنى الداني ٣٩٦ والزند . المدافع والزمار :
ما يجب حفظه وحمايته والشاهد فيه : إنما بدفع أنا ، حيث انفصل الضمير
بعد إنما . (٣) الجنى الداني ص ٣٩٦ (٥) الأنبياء ١٠٨

كانت الفصاة تتأني للانحصار - بقيت انما للبالغة فقط ، كقوله عليه السلام
وانما الربا النسبة .

ولاشك أن : إنما ، أداة حصر وتأکید ، درج على ذلك البلاغون ، ولا
تخرج عنه .

رابعاً : « إن ، تدل على تأكيد معنى الجملة فقط وتثبيتها ، ولا تغير المعنى
وهي مع ذلك حرف ابتداء كاللام ، ولذلك وجب تصديرها وتصحب خبرها
جواندا لام الابتداء فقط ، وحلقت الى الخبر كراهه الجمع بين حرفين لمعنى
واحد وكذلك الامم حذرا من تعاقبها العامل .

خامساً : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
مخوفاً على الفتح ، ولا تحذف نون الوقاية مع النون الأصلية لأنها جاءت
لمعنى هو باق فينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : إني أنا ربك فاخلع نعليك (١)
والنون الأصلية محذوفة لاجتماع النونين المتحركتين (٢)

سادساً : يجوز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو قوله تعالى :
إن الله يرى من المشركين ورسوله (٣) بالرفع لأنها مع اسمها في وضع مبتدأ
لأنها لم تغير معناه كما يقول الماتقي (٤) ولكن العلامة الاشتغاف يمنع هذا الرأي
بحجة أن الابتداء قد زال بدخول التماسخ ، ويرى : إما أنه مبتدأ خبره
محذوف ، وهو من باب عطف الجمل أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر
إن كان فاصل نحو : إن محمداً قائم شرحك وعلى (٥).

(١) طه ١٢ (٢) وصف المباني ١٢٣ (٣) الزوبة ١
(٤) وصف المباني ١٢٢ (٥) الاشتغاف ١٣٥/١

فإن كان العطف قبيل استكمال الحديث نعين النصب خلافاً للسكّاني الذي أجاز الرفع تمسكاً بقوله تعالى : إن الله وملائكته يصلون على النبي (١) برفع ملائكته وقول الشاعر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ۞ فإني وقيار بها غريب (٢)
وأرى :

أن رأى السكّاني بنصره الأدلة ، ويقويه الشواهد ، وتأويل البصريين قسيف ، والأصل يجب أن يتبع ، وماذا يضير الرفع في الأسلوب طالما اتضح المعنى وعرف المراد .

سابعاً : قد يقع بعدد ١٠ ، المبتدأ مرفوعاً نحو قوله ﷺ : إن من أشد الناس عذاباً المصورون (٣) وقول الله عز وجل : إن هذان لساحران (٤) وهذا يقرر ابن هشام أن اسمها حين الشأن ، ولد في الآية بخيمان واسعة في كتابه وشدور الذهب (٥) . أنها أن هذه لغة لبعض القبائل العربية ، حيث تلزم المثني الألف دائماً ، وهذا رأى لو اقتصر عليه لسكّناه .

(١) الأحزاب ٥٦ (٢) البيت من الطويل لضائي السرجي وهو في الكتاب ١/ ٣٨ وابن يعيش ٨/ ٦٨ والخزانة ٤/ ٣٢٣ والمغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ (٢٩٣) والهمع ٢/ ١٤٤ والدرر ٢/ ٢٠٠ والأشئوني ١/ ٢٨٦ والتصريح ١/ ٢٨٨ والانصاف ٩٤ .

(٣) الحديث في المعجم المنهرس د جهاد ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ .

(٤) طه ٦٣ ٥ ص ٤٩

ثامناً : تكون وإن ، حرف جواب بمعنى نعم خلافاً لأن عبيدة ، واستدل المثبتون بقوله :

ويقال شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت إنه (١)
وحمل المبرد عليها الآية السابقة ولا يمكنه حمل على شذوذ لا يصح في القرآن
والهاء في وإن ، للسكت ، خلافاً لمن جعلها ضمير نصب ، اسمياً لأن ، ولا ترد
بغير هذين المعنيين ، مع بقاء صورتها ، وخروجها للناضي والأمر والنفي
بخرجها عن أصلها على رأى أكثر النحاة ، وقد ذكر بعض النحاة لها صوراً
أخسرى .

خروج إن إلى الفعلية :

ق: تخرج إن عن الحرفية ، فلا تفيد توكيداً ، ولا جواباً وإنما تكون
واحدة أمماً بآتي :

أولاً : أن تكون فعلاً ماضياً مبنيًا المجهول من الاثنين نحو : إن في الدار
أو خبراً عن جماعة الإناث من الأبن وهو التعمب نحو : النساء إن أى تعين أو
من أن بمعنى قرب نحو : النساء إن : أى قربن .

ثانياً : أو تكون أمراً للواحد المذكر من الاثنين نحو : إن ياعلى أو لجماعة
الاناث من الأبن نحو : إن يا نساء أى : اتعن أو من دوى ، بمعنى وعد

(١) البيت من الرجز ، لابن الرقيات وهو في دوايه ٦٦ والمغنى ٣٧ وشرح
شواهد ١٢٦ والكتاب ١ / ٤٧٥ / ٢ / ٢٨٩ والمفصل ١٣٩ ، ١٤٥
وإن : بمعنى نعم .

للؤنثة كقول الشاعر :

إن هذ الملية الحسناء * وأى من أضرت لخل وفا. (١)
أو جماعة الاناث من آن يشين أى قرب فتقول : إن يانساء أى : أقربين .
ثالثاً : أن تكون مركبة من د إن ، النافية و أنا ، كقول الرب د إن قائم .
أى : إن أنا قائم ، فنقلوا حركه الهمزة الى نون د ان ، وحذفوا الهمزة
وأدغموا ، ومثل ما سبق قول المولى عز وجل د ليكننا هو الله ربى (٢)
كسر همزة إن :

تدخل د ان ، على الجملة الاسمية فلا تغير معناها ، ولا تنقلها من الاخبار
الى الانشاء ، ولا من التركيب الى الافراد ، وانما تدخل على الاخبار ، والجملة
الابتدائية فلا تغير معناها ، وانما تؤكد مضمونها لا غير .
ولذلك ينلقى بها القسم (٣) ويتعين كسر همزتها ، وتبقى الجملة معها بحالها
بدون تأويل المفرد ، ولكن عملها باق من نصب الاسم ورفع الخبر واليك
مواضع كسر همزتها :

الأول : اذا وقعت مبتدأ بها الكلام سواء كانت فى أول كلام المتكلم نحو : إن
د ان ربك هو الخلاق العظيم (٤) ، ونحو : د انا أنزلناه فى ليلة القدر (٥) ، أو

(١) البيت لبعض المتأخرين ، انظر المغنى ١٣ ، ٣٨ وقبسه د ان ، فعل أمر
مؤكد بدون التوكيد الثقيلة ، وأصله د اى ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وهذه منادى بحذف حرف النداء . والمليحة الحسناء : نعت لهذا على المحل
وقيل : مفعول لفعل الأمر . (٢) السكف ٣٨

(٣) انظر جواهر الأدب ص ١٧٢ (٤) الحجر ٨٦ (٥) القدر ١

وسطه اذا كان ابتداء كلام نحو : « ولا يحزنك قهرهم ان العزة لله جميعا (١) »
ونحو : « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم (٢) » ، فالأول للتنبيه ، ونحو : « أما إن
الامتحان سهل ، فهي فالأول السابقة ، والكلام مبتدأ به .

الثاني : بعد القول ومشتقاته المجرد عن معنى الظن نحو قوله تعالى : قال
« لئن عبد الله (٣) » ونحو : يقول محمد ان العلم شرف فاحرص عليه .

الثالث : بعد اسم الموصول في أول جملة الصلة كقوله تعالى : « وآتينا من
السكندر ما ان مفاخه لتنوء بالعصبة أولى القوة (٤) » ، وكسرت لأنها في حكم
الابتداء ، ولا يدخل في ذلك دخولها في حشو الصلة فإن همزتها تفتح نحو :
« لا أكله ما أن في السماء نجما » اذ التقدير : ما ثبت أن في السماء نجما .

الرابع : اذا وقعت جوابا للقسم نحو : « والعصر ان الإنسان اني خسرت (٥) »
وقوله : « حم والكتاب المبين انا أنزلناه في ليلة مباركة (٦) » .

الخامس : أن تقع في موضع الحال اما مع الواو كقوله تعالى : « كما أخرجك
ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقا من المؤمنين لكارهون (٧) » أو بدونه
كقوله تعالى : « الا انهم لياكلون الطعام (٨) » .

السادس : أن تقع بعد حيث ، اذ ، حتى الابتدائية ، أما الاستفاحية نحو :
اجلس حيث ان الأستاذ أرك ، ونحو : مرض على حق انهم لا يرجونه
ونحو : « أما انك فاضل ، لأنها في حكم الابتداء حكما .

(١) يونس ٦٥	(٢) يونس ٦٢	(٣) مريم ٣٠
(٤) القصص ٧٦	(٥) العصر ١ ، ٢	(٦) الدخان ١ - ٤
(٧) الانفال ٥	(٨) الفرقان ٢٠	

السابع : أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو : على أنه فاهم ، أو خبراً إن كان نحو
وكان بكر أنه مخلص ، أو دخلت اللام في خبرها نحو : والله يعلم أنك لرسوله
والله يشهد أن المنافقين لكاذبون (١) ، أو وقعت مفعولاً ثانياً أهدت نحو :
علبت أحمد أنه مخلص .

جواز فتح الهمزة وكسرها :

وبجوز فتح همزتها وكسرتها في المواضع الآتية :

الأول : بعد د إذا ، الفجائية نحو : قول الشاعر :

و كنت أرى زيدا كما قبل سيداً * إذا أنه عبد القفا واللازم (٢)

يروى بالكسر على معنى : فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا
العبودية ، والكسر أولى .

الثاني : بعد فعل قسم ظاهر لا لام بعده ، لصلاحيته المقام لحال على سبيل
البديل ، قال الشاعر :

أو تحلفي بربك العلى * أنى أبو ذبالك الصبي (٣)

فالكسر على جعلها جواباً للقسم ، والفتح على جعلها مفعولاً على نزع الخافض
أى : على أنى .

لذا : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : من عمل مثكم سوءاً يجالته ثم تاب من

(١) المنافقون ١ (٢) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو في

الأشعري ١ / ١٢٨ ومعجم الشواهد ٨ / ٣٦٦ وابن الشجري ١ / ١٦٤

(٣) البيت لرؤبة من الرجز في ديوانه ١٨٨ والعين ٢ / ٢٣٢ / ٤ / ٥٣٥

والتصريح ١ / ٢١٩ والأشعري ١ / ١٢٨ ومعجم الشواهد ٢ / ٥٦٣

لعمده وأصلح فإنه غفور رحيم (١) ، قرىء بالكسر (٢) على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم ، وبالفتح : على تأويلها مصدر خيرا أو مبدأً لمذوف .

الرابع : كل موضع وقعت فيه خبر قول ، وخبرها قول ، والقائلى واحد نحو خير القول أنى أحد .

فالكسر : على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية أى خبر القول هذا اللفظ ، والفتح : على معنى : خبر القول حمد الله .

الخامس : أن تقع بعد وار مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو : قوله تعالى : (٣) أن لا تجوع فيها ولا تعرى ، وأنتك لا تنظما فيها ولا تصحى ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر لما على الاستئناف أو العطف على جملة (٤) ، الأولى ، والباقرن بالفتح عطفاً على (٥) أن لا تجوع .

السادس : أن تقع بعد ولا جرم ، نحو : لا جرم أن لهم النار ، فالفتح عند مسبوقة (٦) على أن جرم ، فعل ، و (٧) ، وصلتها فاعل أى : وجب أن الله يعلم ، ولا صلة .

وعند الفراء : على أن لا جرم ، بنزلة لا رجل (٨) ، ومعناه : لا بد ، ومن بعدها مقدره ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها بنزلة الإين فيقول : لا جرم لا تبينك .

-
- (١) الانعام ٥٤ (٢) انظر البحر المحيط ٤ / ١٤٠ ، ١٤١
 (٣) طه ١١٨ ، ١١٩ (٤) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤
 (٥) السكتاب ٣ / ١٣٨ والآية من النمل ٦٢

ومن المعلوم أنها إن وقعت بعد حتى الجارة و"ما طقة فتحت همزتها نحو: عرفت أحـراكك، حتى أنك مخلص، فإن كانت الابدائية كسرت وسبق الحديث عنها، كـذلك بعد أما بمعنى حقاً نحو: أما أنك ذاهب أى أحقاً، فإن كانت للاستفتاح كسرت (١).

٤ - د إن ، بفتح الهمزة

وهي من الحروف الثلاثية المحضة، التشبيهة للفعل، لفظاً ومعنى كما ذكرنا في د إن، ولكن يفرق بينهما بما ذكره سيدييه - رحمه الله - (٢) قال: أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأن الحفيفة، وتكون أن اسماً ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق، فأنت في موضع اسم منصوب كأنك قلت: قد عرفت ذلك، ثم قال: وأما إن، فإنما هي بمنزلة الفعل لا يحمل فيها ما يعمل في د أن، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ولا تكون أن الابتدائية، وذلك قولك: إن زيدا منطلقاً، وأنت ذاهب، فسيديويه يجعل الفرق بينهما من ناحيتين: أولها: أن وما بعدها من اسمها ونحوها تقول بالمصدر، ويعرب على حسب العامل السابق فاعلاً أو مفعولاً أو نحوها. وثانيهما: وأن لا تقع في أول الكلام، فلا يبدأ بها بخلاف أن كما سبق. قال الرضي (٣):

(١) الجنى الداني ٣١٤ (٢) المكتتاب ٣/ ١٢٥

(٣) المصدر السابق ٣/ ١١٩، ١٢٠

وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها ،
فعني بلغني أن زيدا قائم بلغني قيام زيد ، وكذا إن كان الخبر جامداً نحو
بلغني أنك زيد . . أي زيد تيك . . وكذا بلغني أن زيدا في الدار أي حصول
زيد في الدار ، لأن الخبر في الحقيقة حاصل المصدر ، فالمفتوحة مفرد ،
والمكسورة جملة ، وفائدة المفتوحة : التوكيد والتحقيق كالمكسورة ، وتفتح
وجوبا إذا وقعت في موضع يحتاج فيه إلى مفرد فتؤول مع معمولها بمصدر
بأن يقع في المواضع الآتية :

أولاً : بأن تقع في محل فاعل نحو : « أولم يكف بربك أنه على كل شيء
شهيد (١) » أو نائب فاعل نحو : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن (٢) »
وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع فاعل أو نائبه .
ثانياً : أو في محل مبتدأ وأبدأ بتقديم الخبر عليه نحو : « ومن آياته أنك ترى
الأرض خاشعة (٣) » ، أي رؤية الأرض ، والجار والمجرور خبر مقدم .
ثالثاً : أو في محل خبر عن اسم معنى غير قول ، ولا يصدق عليه خبرها نحو
اعتقادي أنك فاضل ، بخلاف : قولي أنك فاضل ، واعتقاد برك أنه حق .
رابعاً : أو يقع في محل مفعول غير محسب بالقول نحو : « ولا تخافون أنكم
أشركتم بالله (٤) » ، أي ولا تخافون أشراككم ، فالمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به .

خامساً : أن يكون محل المضاف نحو : « فو رب السماء والأرض إنه لحق مثل

(١) فصلت ٥٣ (٢) الجن ١ (٣) فصلت ٣٩
(٤) الأنعام ٨١

ما انكم تنطقون (١) ، أى مثل نطقكم .

سادساً : أو محل المجرور بالحرف نحو « ذلك بأن الله هو الحق ، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل (٢) » .

سابعاً : أن يقع معطوفاً على شيء مما سبق نحو « اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ، وأني فضلتكم على العالمين (٣) » ، ففتحت همزة أن لعطفها على نعمتي . الواقعة مفعولاً به له اذكروا .

ثامناً : أن تبدل من الاسم كقوله تعالى « ولذ بعدكم الله إحدى العاتفتين أنهما ندمكم (٤) » ، ففتحت همزة « أنهما » لإبدالها من « إحدى العاتفتين » .
تاسعاً : أن تقع بعد « لولا » ، الدالة على امتناع شيء لوجود غيره كقوله تعالى « فلو أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يمشون (٥) » ، وهي في موقع مبتدأ .

عاشرًا : أو بعد « ، » الدالة على الامتناع نحو « ولو أن مائي الأرض من شجرة أقلام (٦) » وهي هنا في موضع رفع فاعل لفعل محذوف أى ولو تبعث .
حكم اتصالها بما :

إذا اتصلت بها « ما » الزائدة بطل عملها ، وزال اختصاص الأسماء ، وهيئت بذلك للدخول على الفعل نحو « قل إنما يوحى إلي إنما الحكم إله واحد ، ولا يجوز أن تنصل بخبرها لام الابتداء ، وإذا خففت بقى عملها واسمها ضمير شأن مستتر وجوبا ، ويأتى ظاهراً في ضرورة الشعر فقط ، ولا يجوز أن

- | | | | | | |
|-------|-------------|-------|-------------------|-------|--------------|
| (١) | الذاريات ٢٣ | (٢) | الحج ٦٢ ولقمان ٣٠ | (٣) | البقرة ٤٧ |
| (٤) | الأنفال ٧ | (٥) | الصافات ١٤٣ ، ١٤٤ | (٦) | الأنبياء ١٠٨ |

يظهر في اثر ، وهي تطلب ما بعدها من جهة اختصاصها ، ووصلاتها بعمومها ،
ولذلك عملت دائما بخلاف المكسورة فإن عملها يقل إذا خففت لأنها لا تطب
ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، تضعف بالتخفيف وبطل عملها بخلاف
المفتوحة فالعمل لها دائما ، واسمها ضمير الشأن (١) ولا يظهر اسمها إلا في
ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق (٢)

حقيقتها :

اختلف العلماء في حقيقتها من حيث الأصل والفرعية على آراء :-

قال سيديوه : هذا باب الحروف الخمسة (٣) التي تعمل فيها بعدها ، فأدخل أن
مكسورة الهمزة ، وسار على نهجه المبرد ، وابن السراج ، الفراه (٤)
ورأى بعضهم : أن المفتوحة هي أصل المكسورة ، وقبل : كل منهما أصل
مستقل .

قال المرادي (٥) ومذهب سيديوه هو الصحيح ويدل على صحته أوجه :
أولا : المكسورة الجملة معها غير مؤولة بمفرد ، والأصل أن يكون المنطوق
به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه بخلاف المفتوحة .

(١) شرح الأشموني ١ / ١٣٩ (٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف

قائله وهو في الانصاف ٢٠٥ والعيني ٣١١ / ٢ والخزانة ٤٦٥ / ٢ ، ٤٥٢ :

والمغني ٣ ، (٣٩) والهمع ١ / ١٤٣ والدرر ١ / ١٢٠ والأشموني ١ / ٢٩٠

وإن يعيش ٨ / ٧١ ، ٧٣ (٣) الكتاب ٢ / ١٣١

(٤) الجنى الداني ص ٤٠٣ (٥) المصدر والصفحة السابقة

ثانياً : المكسورة تستفي بمعمولها عن زيادة وتفيد معنى واحداً وهو التوكيد بخلاف المفتوحة فتعلق ما بعدها بما قبلها ، وهذا أصل عمل الفرع .
ثالثاً : المكسورة أشبه بالفعل ، وهي كلمة مستقلة والمفتوحة كـ بعض اسم فهي عاملة غير معمولة ، وهذا أصل الفعل .

رابعاً : المفتوحة تعتبر مكسورة بحذف متعلقها بخلاف المكسورة تعتبر مفتوحة لإلا بزيادة ، والمراجع إليه بحذف أصل .
القسم الثاني من أقسام د أن ، أن تكون بمعنى د لعل ، :

وذلك كمول العسرب فيما حكاه الخليل - رحمه الله - أنت اللوق أنك تشتري لفا شيئاً ، ومن ذلك قراءة من فتح الهمزة في قوله تعالى د وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون (١) ، أى لعلها وقول الشاعر :
عرجا على الطلل المحيل لأننا * نبيك الديار كما بكى ابن خزلم (٢)
ونقول : د قمت لأنك تكرمنى ، أى لعلك تكرمنى .
وهي تعمل عمل إن السابق .

(١) المؤمنون ١٠٩ (٢) البيت لامرىء القيس من الكامل في ديوانه
١١٤ وابن يعيش ٨ / ٧٩ والمزهر ٢ / ٤٧٦ والخزانة ٤ / ٢٧٦ وروصف
المباني ص ١٢٧

٥ ، ٦ - أيا ، وهيا

أيا ، وهيا : حرفان لنداء البعيد ، وهما في الأصل للنبيه ، قال ابن هشام وفي الصحاح (١) أن د أيا ، حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك (٢) فقد نص سيوي ، وذكر ذلك الرضى (٣) أن د أيا ، هيا ، لنداء البعيد مسافة أو حكما كالنائم والغافل .

قال المالقي (٤) : ولذلك كانتا على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحتل المد ما شئت ، لأن مد الصوت بها يتمكن .
حقيقة هيا ، :

اختلف العلماء فيها : هل هي حرف أصل مستقل ، وليست الهاء بدلا من غيرها ، أو أن هاءها بدل من همزة أيا ، وهذا قول جمهرة النحاة لكونهم بدل الهاء من الهمزة كما قالوا : أرحت ، وهرجت ، وهرقت ، وأرقت ، وقالوا في إياك ، هياك ، وروى قطرب (٥) أن بعضهم يفتح الهمزة من أيا ، ثم يبدلها هاء ، وطبي . تقول : من فعل يريدون : أن فعل . وقولهم : لهنك قائم في : لأنك قائم ، ونقل ابن جني (٦) - رحمه الله - أن بعضهم قرأ : هيا : ما أنزلنا عليك القرآن لتثقي (٧) ، فإلهاء بدل من الهمزة ، ليكمل ما سبق كان قول من قال : إن هيا : أصلها أيا : قولاً سليماً . وهذا القول نسبة المرادى إلى : ابن السكيت وابن الخشاب ، وهناك قول ثالث يرى أن جميع حروف النداء أسماء أفعال .

(١) ١٧ / ١ المغني (٢) رصف المباني ١٣٧ (٣) الكافية ٢ / ٣٨١

(٤) رصف المباني ١٣٧ (٥) ٦٠٥ (٦) جواهر الأدب ١٦٦ (٧) طه ٢٠١

علمها :

لقد تحدثنا سابقا وعرضنا أقوال العلماء في علمها ، وهل حروف النداء
هاملة أو حاملة أو نائية مناب الفعل أدعو . ذكرت آراء العلماء عند الحديث
عن د يا ، فلا نعيد القول هنا مرة أخرى ، وبخاصة أن الأحكام واحدة .
الوارد عن العرب :

قد ورد عن العرب في شعرهم أبيات نادوا بها واليك أمثلة منها ، قال الشاعر :
أبا ظبية الوعثاء بين جلال * وبين النقي آ أنت أم سلم ؟ (١)
ومثال : هيا قول الشاعر :
هيا أم عمرو ، هل لي اليوم عندكم * بغيبة أصاد الوشاة سبيل (٢)

٧ - بـ

عد الكوفيون والبغداديون بـ بلة من حروف الاستثناء ، ونصبوا بها
المستثنى نحو : أكرمت البعيد بـ الأحرار ، فقد رأوا أن ما بعدها خارج عما
قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناء ، إذ المعنى : أن إكرامك الأحرار يزيد

(١) البيت لدى الرمة في ديوانه ٦٢٢ والكتاب ١٦٨/٢ والخصائص ٥٨/٢
والمنصف ٨٢/٢ والمفصل ١٦٧ وشرحه ٩٤/١ والأزهية ٢١ والخزانة
٢١٥/٤ والوعثاء : الرملة اللينة ، جلال : اسم موضع - والنقي : التل
من الرمل ، والبيت من الطويل .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أهتمد إلى قائله ، وهو في الجني الداني ص ٧٥ .
والهمع ١/ ١٧٢ والدرر ١/ ١٤٨ والثناج و هيا .

على إكرامك البعيد .

كما أن بعض الكوفيين رأى أنها بمعنى « غير » ويرى الأخفش أن « بله » حرف جر (١) ولذلك تدخل معناها في عدة الحروف العامة نسباً بعدها نصباً أو جرّاً .

ويرى جمهور البصريين أنها ليست حرفاً ، ولا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيها بعدها إلا الجر ، ولكن السماع بالنصب يرد قولهم هذا ، والواقع أنها ترد في العربية على ثلاثة أوجه كما يقول أبو هشام (٢)

أولاً : اسم فعل بمعنى دع ، وتبقى على الفتح وتنصب المفعول به

ثانياً : تكون مصدرأ بمعنى « الترك » ودو يدل عن اللفظ بفعله ، ويكون ما بعدها مضافاً بها نحو : بله على . وهو مصدر مضاف الى الفاعل ، وقيل : مضاف الى المفعول به .

ثالثاً : وتكون بمعنى « كيف » فنقول : بله حسن يرفع ما بعدها ، وهذه وهذه الأوجه الثلاثة ، قد وردت في قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها * بله الأكف كأنها لم تخاق (٣)

ومما يؤكد رأى الأخفش أنها وردت في البخاري (٤) بمعنى « غير » مجرورة : « من » والحديث يقول : يقول الله تعالى « أعددت لعبادي الصالحين

(١) الجنى الداني ٤٢٦ (٢) المعنى ٩٧/١

(٣) البيت من الكامل وهو في ديوان كعب ٢٤٥ والمعنى ٩٧/١ وشرح شواهد

٣٥٣ والأشعرى ٢/٣٧٣ والهمع ١/٢٣٦ والدور ١/٢٠٠ والجنى الداني

٤٢٥ (٤) انظر فتح المبدى للزبيدي باب صفة الجنة .

مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخراً بـله ما اطاعتم عليه ، فهي في الحديث جاءت بغير هذه المعاني الثلاثة السابقة .

إعرابها :

إذا كانت « بـله » اسم فعل بمعنى « دعى » أو « بقى » فالفاعل ضمير مستتر والمنصوب الذى بعدها مفعول به والفتحة على بـله فتحة بناء .
وكذلك تبنى على الفتح إذا كانت بمعنى « كيف » وهى خبر مقدم والذى بعدها مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وإذا كانت مصدرأ كانت فتحة « بـله » فتحة إعراب وهى مضافة والمضاف إليها مجرور ، ويهرب المضافات على حسب العامل السابق .

٨ - خلا

« خلا » لفظ مشترك بين الحرفية والفعلية وهو فى كلا الحالتين عامل فيما بعده ، فيعمل الجز إن كان حرفاً وينصب ما بعده إن كان فعلاً ، وهو يفيد الاستثناء ، لذلك عد من حروف الاستثناء .
أولاً : إن كان حرف جر فهو يخفض المستثنى بعده نحو : قام القوم خلا
على وقد ورد الجمع بذلك قال الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما * أعد عيالى شعبة من عيالك (١)

(١) هذا بيت من الطويل ، وهو للأعشى ، وقد جسر الشاعر اسم الجلالة بحرف الجر « خلا » انظر الخزانة ٣٠٢ ، والعينى ١٣٧/٣ والندريج ١/٢٦٣ والهمع ١/٢٢٢ والأشمونى ٢/١٦٣

وقال سيديويه (١) : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا خلا الله ،
 فيجعل خلا بمنزلة حاشا ، فيكأنه لا يجعل خلا إلا حرف جر فقط .
 وموضمها مع الجار : قيل : لأنها في موضع نصب عن تمام الكلام وقال بعضهم
 تتعلق بالفعل (٢) أو بمنه كسائر حروف الجر الأصلية وشبه الزائدة .
 ثانياً : يجوز أن تكون فعلاً متعدياً ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً يعرّد على
 واحد ممّا يلي : إما أن يكون عائداً على البعض المفهوم من الكل السابق وهذا
 نظير التقدير في قوله تعالى : فإن كن نساءً ، بعد (٣) بوصبكم الله في أولادكم
 وقيل : يعرّد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير : خلا به ضمير
 وقيل : عائد على المصدر المفهوم من الكلام السابق أى خلا أيام علي .
 والأولى : التقدير الأول لاطاراه في الفعل كما سبق وفي غيره نحو : القوم
 أخوتك خلا بكراً (٤) .

موضع الجملة :

الجملة في موضع الحال كأنك قلت : خالين من علي ، ويجوز أن تكون
 مستأنفة ، فإن تقدم على دخلا ، ما المصدرية نحو : سافرا الرجال ما خلا محمداً
 فيتمين أن تكون فعلاً ، لأن د ما ، المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما
 توصل بالفعل ، وقد قال سيديويه (٥) : فإذا قلت ما خلا - فليس فيه إلا
 النصب ، لأن د ما ، اسم ولا تكون صلها إلا الفعل ما هنا ، وقد جاء النصب
 في قول الشاعر :

- (١) الكتاب ٢ / ٣٤٩ (٢) الجنى الداني ٤٣٧ (٣) النساء ١١
 (٤) انظر الأشموني ٢ / ١٦٦ (٥) الكتاب ٢ / ٣٤٩

ألا كل شيء ما خلا الله باطل . وكل نعم لا محالة زائل (١)
وذمب الجرمي ومن لف لفه كالسكراني والسامعي الى جمل د ما ، زائدة
وجواز الخفض بها على هذا الاعتبار ، وهذا قياس فاسد من الجرمي ، لأن
د ما ، لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو : عما قليل ، ونحو د فجاء حذا من الله لنت
لهم (٢) ، وما سمعه شاذ لا يحتاج به ، فهي د ما ، المصدرية دائماً هنا .
موضع خلا مع د ما ، المصدرية :

إن موضع الموصول الخبر في وصلته باتفاق النصب ، ولكن العلماء
يختلفون في توجبه هذا النصب على آراء مختلفة ، فيقول البراني (٣) إنه
نصب على الحال ، وفي معنى الاستثناء ، وتؤول المعرفة بالنسبة والتقدير :
خالفين عن الكذب ، ومتجاوزين له . واسكن برده مذهب : أن المصدر والمؤول
لتعرفه بالضمير المشتمل عليه لا يقع حالا ، لأنه معرفة بخلاف المصدر الصريح
نحو : أرسلها - العراك - لأن د أل ، فيه للجنس ، فهو في معنى النكرة .
ويرى ابن خروف : أنه منصوب على الاستثناء ، كاتهاب د غير ، في قولك :
قاموا غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و د ما ، ظرفية ثابت هي وصلتها
عن الظرف . أي وقع مجاوزتهم . وهذا الكلام يطابق على عدا . وسيأتي ذلك
في موضعه - إن شاء الله تعالى (٤) :

(١) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٢٥٦ والخزانة ٢ / ٥٦١ والمفني ٤٨ ،

١٣٦ ، ١٩٧ ، ٦٢٦ (٥٥ ، ١٣٧ ، ١٨٣) والمعنى ٤ / ٥٣٥ والجمع ٢ / ١٨٥

والدرر ٢ / ٢٢٨ والأشعوني ٤ / ١٥٧ (٢) آل عمران ١٥٩

(٣) الأشعوني ١ / ٢٣٨ (٤) الجنى الداني ٤٣٦

٩ - رَبّ

وهو حرفت ثلاثي عامل فيما بعده الجار ، وقد اختلف أهل البلدين في حقيقته فقال البصريون (١) إنه حرف جرّ أبداً ، ومعاه : تقليل الشيء الذي يدخل عليه وهو نقبض دكم ، في الخير ، لأن دكم ، الخيربة للتكثير ، ورب للتقليل . يقول سيبويه (٢) واعلم أن دكم ، في الخير لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن دكم ، امم ، و د رب ، غير امم بمنزلة دمن ، والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك نجهل له خير كم .

فبيّره يريد أن د رب ، حرف جر ، لأنها لا غير عنها مثل كم . قال المبرد (٣) ورب تبين عما أوقعتها عليه أنه قد كان ، وليس بالكثير ولذلك لا تقع إلا على نكرة إلا أن الفرق بين د رب ، وبين كم ، في الخير أن د كم ، امم ، ورب حرف .

وقال ابن السراج (٤) : النحاة كالمجتهدين على أن د رب ، جواب لسكلام إما ظاهر أو مقدور ، فهي في الأصل موضوعه لجواب فعل ماض منفي ، فلهاذا لا يجوزون : رب وجل كريم اضرب بل ضربت .

واستدل البصريون على أن د رب ، حرف جر بالأمور الآتية :
أولاً : أن معناها في غيرها ، وما بعدها مجرور دائماً ، فهي تساوى الحرف في الدلالة على معنى في مسمى مضم . م جنسه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام

(١) رصف المبانى ص ١٨٨ والكافية ج ٢ ص ٣٣١ وجواهر الأدب ص ١٨٣

(٢) الكتّاب ٢ / ١٦١ (٣) المقتضب ٤ / ٢٨٩ (٤) الرضى ٢ / ٢٣٢

والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها كما يقول المرادى (١)
ثانياً : أن كم يظهر عنها يقال : كم رجل أفضل منك ، فأفضل : ن كم ، ولا
يجوز مثل ذلك في « رب » لا نقول : رب رجل أفضل منك ، على أن يجعل
أفضل خيراً لرب .

ثالثاً : « كم » يدخل عليها حرفه الجر فتقول بكم رجل مررت ، ولا يجوز
مثل ذلك في « رب » ، ويلى « كم » الفعل ولا يليه « رب » فتقول : كم بلغ
إكرامك أخاك وكم جاءك رجل ، ولا يجوز مثل ذلك في « رب »
رابعاً : « رب » توصل معنى الفعل إلى ما بعدها لإيصال غيرها من حروف
الجر ، فتقول رب رجل عالم أدركت وفرب ، أدركت معنى الاداء إلى الرجل
وحروف الجر توصل معاني الأفعال إلى ممولها ، وعلى ذلك فالإضافة غير
مقصودة فيه ، فتعين أنها حرفه جر (٢)

رأى الكوفيين والآخرين :

وقد ذهب الكوفيون ومن تابعهم (٣) إلى أن « رب » اسم مثل « كم » ،
واستدلوا على ذلك بقول العرب : رب رجل ظريف ، برفع « ظريف » ، على
أنه خبر عن رب ، وقالوا : إنها لا تكون إلا صديراً وحرفه الجر إنما تقع
متوسطة ، لأنها لا إيصال المعاني الأفعال إلى الأسماء ، كما استدلوا على اسميتها
بقول الشاعر :

(١) الجنى الداني ص ٣٨ وابن يعيش ٢٨ / ٤

(٢) انظر ابن يعيش ٢٨ / ٨ ٢٩ (٣) الكافي ٢ / ٣٤٣

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عاداً عليك ورب قتل عاد (١)

موقف البصريين من أداتهم :

قال البصريون : إن ما ذكره من الأدلة وما تعلقوا به مردود ، فأدركوه
عن العرب شاذ ، قال ابن السراج (٢) : هو من قبيل الغلط ، والنشيد ، أى
بيكم ، وأما كونها لا تقع إلا صدرأ ، لأنها لا تقع إلى جوابا ويجرى مجرى النفي
والجواب لا يقع إلا صدر الكلام ، وأما البيت فإن الرواية الشهيرة : وبعض
قيل عاد ، وإن صححت هذه الرواية ، فعد عاد ، خبر مبتدأ محذوف أى : هو عاد
أو خبر عن مجرور ، رب ، إذ هو فى موضع مبتدأ ، ودخل عليه حرف الجر
الذى هو كالزائد . وما يدل على صرفها : أنها وقعت مبالية من غير عرض
عرض ، ولو كانت اسما لكانت معربة ، وكانت من قبيل حب ، ودركا يقول
ابن بهيش . وهذا العرض يتبين لنا أن رأى أقوى فى رب ، أنها حرف

جـ ر .

معنى رب : (٣)

يقول سيبويه : إنها للتقليل ، ويذكر ذلك الرضى فيقول : إن أصلها
التعليل ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة (٤) .

- (١) البيت من الكامل لثابت فطنه ، وهو فى المغنى ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩
والأزهية ٢٦٩ والجنى الدانى ٤٢٩ والخب زانة ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ١٨٤
والمقتضب ٣ / ٦٦ والأغانى ١ / ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ / ٩٣ والمجمع ١ / ٩٧ ،
٢ / ٢٥ والدور ١ / ٧٣ والبيت دليل من قال باسمية رب كما فى الشرح .
- (٢) الجنى الدانى ٤٤٢ (٣) المغنى ١ / ١١١ (٤) نصر الدين ٢ / ٣٤٢

وفي التقابل كالمجساز المحتاج إلى القرينة ، ثم يقول : ويقوى عندي مذهب
المكوفيين والآخرين أعنى كونها اسما ، فرب مضاعف الى التكرار ، فعنى رب
رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى « كم رجل » كثير من
هذا الجنس واعرابه رفع أبدا على أنه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا فى باب
الاستثناء فى قولهم : أقول رجل يقول ذلك إلا زيد . فليهما تناسبان بما فى
« رب » من معنى القلة .

رأى الرضى ومدى قوته :

رد النحاة (١) كلام الرضى : بأن الاسمىة لا شئت باللاحاق فى المعنى والا
لزم الحكم باسمية كثير من الحروف كمن التبعيضية ، وبأنه يجوز ظهور الفعل
معها نحو : رب رجل كريم لقيته إلا أنه كثير الحذف . فكأنه بانصفة ،
ورب لا معنى لها فى نفسها لتصح الاخبار عنها ، ولهذا كانت الصفة تابعة
لجورورها دونها ، وهى مختصة بالدخول على الاسم ، وهذا أقوى دليل على
حرفيتها ، حتى إنها لا تدخل على الجملة الفعلية .

وقال بعض النحاة (٢) : إنها للتكثير فقط ، ولا تأت للتقليل ويقل أنها من
الأضداد فتأتى للتقليل والتكثير والمقام هو الذى يحدد المراد وهو رأى الفارس
وبرى ابن مالك أنها أكثر ما تكون للتكثير والتقليل بها نادر . وهو رأى الرضى .
وقيل : إنها حرف إثبات فقط لا تدخل له فى إداة تقليل أو تمكين وإنما
السياق هو الذى يبين المراد ، وقال بعضهم : إنما للتكثير فى موضع المباشرة
والافتخار ؛ ولكن جمهور النحاة يرى أنها حرف تقليل وجاءت فى مواضع

كثيرة (١) لذلك كما أن المواضع التي تحمل فيها الكثير يمكن صرفها الى التقليل وهذا هو المطرد فيها . وعاليه فهي عندهم التقليل فقط .

ومن أمثلة مجيئها للتقليل ما يلي : قال الشاعر :

ألا رب مولود ، وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان (٢)
وقول العرب : ربة ورجلاه إذا مدحوه بقلة أو بعدم النظر - وقول الشاعر
ماوى ياربنا غارة * شعواء كالذعة بالمعسم (٣)
فإن التقابل فيها ظاهر ، والاولد الاول عيسى عليه السلام ، وذى ولد الخ
آدم عليه السلام .

وقول الشاعر أيضاً :

وأبيض يستسقى الغمام بظله * فقال اليتامى عصمة للأرامل (٤)

(١) الكتاب ٢ / ١٦١ وابن يعيش ٨ / ٢٨

(٢) البيت من الكامل ، لعمر بن الجنى وهو فى المغنى ١ / ١١٠ والكتاب ١ / ٣٤١
٢ / ٢٥٨ وشرح المفصل ٤ / ٤٨ ، ٩ / ١٢٣ والخصائص ٢ / ٣٣٣
والمقرب ١ / ١٩٩ والجمع ١ / ٥٤ ، ٢ / ٢٦ والمعنى ٣ / ٣٥٤ وشرح
شراهد الشافية ٢٢ ، ١٦٣ والخزانة ١ / ٣٩٧

(٣) البيت من السريع لغمرة بن حمزة فى البراء ٢ / ٤٢ والمعنى ٣ / ٣٣٠
والجمع ٢ / ٣٨ والخزانة ٤ / ١٠٤ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ، ٤٧٩ وابن يعيش ٨ / ٣١
والانصاف ١٠٥ وابن الشجرى ٢ / ١٥٣ والنوادر ٥٥

(٤) البيت لابن طالع وهو من الطويل فى المنبى عليه السلام وهو فى المغنى ١ / ١١٠
١٣٠ ، وابن كثير ٣ / ٥٥ والسيرة ١٧٣ وابن سلام ٢٠٤ ودلائل الامجاد ١٣

وقد تفيد التكثير ، وهذا كثير - ذلك في أمثلة كثيرة منها :
قال تعالى : ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (١) ، وهي الآية الوحيدة
في القرآن الكريم ، وفي الحديث الشريف يارب كاسية في الدنيا عارية يوم
القيامة (٢) وسمع أعرابي (٣) يقول بعد انقضاء رمضان : يارب صائمة لن
يصومه ، ويارب قائمة لن يقومه .

وقال الشاعر :

فيارب يوم لقد هوت ويلة * بأنة كأنها خط تمثال (٤)
وقال آخر :

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات (٥)
والغالب في هذا التكثير المبالغة والافتخار أو التخويف كآلية والحديث
والمثال . والذين رأوا أنها لا تكون إلا للتقليل صرفوا ما سبق عن ظاهرة إما
بقلة النظائر ، المناسب للفخر أو التواضع أو النصيحة ، ولكن هذا تعسف في
التأويل ، فإن ظاهر الأساليب تفيد أن رب ، للتكثير فيما سبق وتأتي

-
- ٢ (الحجر ٢) البخارى كتاب العلم ١ / ١٩٧ ، ١ / ٣٣ وأعراب
الحديث ٢١٣ (٣) المغنى ١ / ١١٠ ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٥
٤ (البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٢٩ والمقرب ٤٢ والمغنى
١١٠ / ١ / ١٨ / ٢ والمجمع ٢ / ٢٦ / ٢ / ١٨
٥ (البيت من المديد لجذيمة الأبرش وهو في الكتاب ١ / ١٥٤ والنوادر ١١٠
وابن يعيش ٩ / ٤٠ والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ / ٢٣٤ ، ٤٤٥ والمعين
٣ / ٢٣٤ ، ٣ / ٣٢٨ والمجمع ٢ / ٢٨ ، ٧٨

لتقليل النظر أو لتقليل الشيء في نفسه ، فنال الأول قول الشاعر :

فإن أمس مكروها فيارب قينة * منعمة أعملتها بكران (١)

فالبيت يفيد كثرة القيقات له ، وقلتها لغيره ، أى قلة النظر له .

ومثال الثاني وهو تقليل الشيء في نفسه قول الشاعر :

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان (٢)

وذى شابة غراء في حر وجهه * لملة لا تنفض ولاوان

ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهزم في سبع معاً وثمان

فالشطر الأول لعيسى بن مريم ، والثاني لآدم ، والبيت الثاني : للقمر ، وكل

واحد منها قليل في نفسه ، فلا يتكرر وجوده أمام العيون .

والواقع أن رب ، تفيد القلة ، وتفيد الكثرة ، وقصرها على التقليل فقط

يرده الأساليب الواردة للتكثير والأصل ألا تصرف عن ظاهرها وأن رأى

الرضى فيها ينبغي أن يفيد بأنها صالحة للدلالة على الاثنين معاً ، والأسلوب هو

الذى يحدد المراد ، وعبرة سيبويه بأنها مثل كم صالحة لهما .

ما تختص به من أحكام :

أولاً : مدخولها : لا تدخل رب ، إلا على فكرة ظاهرة أو مضمرة .

فالظاهرة : نحو : رب رجل نبيل ، ورب طالب قابلت ، ورب رجل أبوه

كريم وإذا اختصت بالدخول على التكرار مثل : كم ، لأن التكرار محتملة

للقلة والكثرة ، أما المعرفة : فهي إما دالة على القلة كالمفرد والمثنى المعروفين

(١) البيت مروي القيس في ديوانه ٨٦ ، والانصاف المسألة ١٩ والجنى الداني

٦٩ ، ٤٤٥ والكوران : العود (٢) سبق الحديث عنه .

وإما دالة على الكثرة كالجمل المعروف ، ذوب وكم ، علامتان للقلة والكثرة وإنما تحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا (١) فإن جاء بعدها ما يورم التعريف فليس بمعرفة حقيقية وذلك مثل قول الشاعر :

يارب مثلك في النساء غزيرة • بيضاء قد متمتها بطلاق (٢)

لأن مثل وشبهه يؤدي إلى العموم ، فهو في معنى النكرة .

ويجب أيضا في الظاهرة الصفة بأن تكون موصوفة بمفرد مثل : رب كلبية كريمة ، ورب عالم جليل ، أو بجملة فعلية نحو : رب مدرس ناقشته ، واسمية نحو : رب طائفة ضربها مدرس - والجملة في محل جر صفة ، ولزمت الصفة هنا لأن النكرة الموصوفة أبلغ في التقليل ، ولأنهم لما حذفوا العامل بكثرة ألزموها الصفة عوضا عن حذف العامل (٣)

والمضمرة :

لا بد أن تفسر بنكرة بعدة منصوبة نحو : وبه رجلا وخميرا لغيبة هنا نكرة لأنه فسر بنكرة ، وهذا الضمير يشبه الضمير في نعم وبئس في نحو : نعم رجلا محمد ، ولكن هذا الضمير مع رب ظاهر ، وهو على صورة المذكر المفرد ، وفي محل جر ولا ينفى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما يظهر هذا من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع في التفسير بعده ، وحكى الفراء التأنيث (٤) والجمع والتثنية فيه وهذا قياس عام على باب نعم وبئس ، والتثنية فيهما عدد وهو

(١) ابن يعيش ٢٨ / ٨ (٢) البيت لأبي عجيبي الثعفي من بحر الكامل

وهو في الكتاب ١ / ٤٠٧ وابن يعيش ٢ / ١٢٦ ورصف الملبأ في ١٩٠

وليس في ديوانه (٣) الكافي ٢ / ٣٣١ (٤) الجنى الداني ص ٤٤٩

أن كلا منهما يفسر بنكرة تعرب تميزا لهما ، وهو مع نعم وبئس في محل رفع ومع رب في محل جر . فالقياس بينهما على عومه شاذ .

وكذا الحكم فيما عطف من (١) الأسماء المضافة الى ضمير النكرة الداخلة عليه «رب» في التثنية نحو «رب رجل وأخيه لفتنهما» ومن كلامهم «رب شاة وسخلتها بدرم» وقال الجزولي (٢): هذا المصطوف معرفة لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع .

قال الرضي (٣) : يرد على الجزولي رأيه الذي يرى فيه أن الضمير هنا معرفة لانكرة «ولو كان كما قال لجان» رب غلام والسيد ، وهذا ممنوع فنقرر أنه يجوز أن يعطف قياسا على المجزوء رب وبكم على النكرة المجزوءة بكل رأى .
ثانياً : نوع الفعل الذي تتعلق به :

من الواجب أن يكون الفعل الذي تتعلق به «رب» ماضياً معنى نحو «رب رجل أمين قابلت» ، ولا يجوز : «رب رجل عالم سألني أو لائقين» ، لأن السنين تفيد الاستقبال ، والثنون تفيد التوكيد ، وتصرف الفعل إلى الاستقبال فإن وليه مضارع نحو : «رب رجل يقوم» فهو في معنى الماضي وقام ، وإنما لزم معنى الفعل بعدها : لأنها موضوعة للتقليل ، فكان الماضي بعدها هو الذي يحقق قانها ، ولأنها جواب لفعل ماض ، وأنجب واب يجب أن يندرج مع السؤال صورة (٤) .

ويرى ابن السراج (٥) جواز وقوعه حالا ، كما أجاز بعضهم : أن يأتي أيضاً

(١) رصف الملباني ص ١٩٠ (٢، ٣) السكاكيني ٢/٢٣٢

(٤) ابن يعيش ٢٩، ٢٨/٨ (٥) الجني الداني ٤٥٠

مستقبلا وإن كان المعنى أكثر ، فمن وقوعه للحال قول الشاعر :

ألا رب من تفتشه لك ناصح • ومؤتمن بالغيب غير أمين (١)

ومن وقوعه مستقبلا قول جحدر :

فإن أهلك فرب فقى سيبكى * على مهذب رخص البنان (٢)

ورد البصريون البيت بأنه مؤول بالماضي ، أو على إضمار القول ، ولكن هذا

تكلف ، لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجور به عن المستقبل

فالأولى : أن يجوز الفعل مدها ماضيا أو مضارعا أو مستقبلا والوارد الأصل.

أقوى حجة على الجواز ، ولا داعي لصرف النصوص عن ظاهرها ، وترك

ثالثاً : وجوب تعلقها بالفعل :

انظرا لأن رب ، حرف جر شبيه بالزائد أي يحتاج إلى متعلق كحرف

الجر الأصلي ، فلا بد أن تتعلق بفعل - كما ذكر سابقا - وذهب بعض النحاة

إلى أنها حرف زائد ، فلا تتعلق بشيء كما أن بعضهم يرى أنها مع إقذمتها

للتقليل ، يجرى مجرى اللام القوية للتعدية في دخولها على المفعول به (٣)

رابعاً : لزوم قصدها :

قال الرماني (٣) : ولها صدر الكلام لمضارعها حرف النفي نقول من ذلك :

١ (البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وهو في الجي الداني ٤٥٢ والسكتاب

١ / ٢٧١ والجمع ٢ / ٢٨ والدرر ٢ / ٢١ وقد وقعت رب للحال .

٢ (البيت لجحدر بن مالك وهو من الوافر ، في المغني ١٤٦ وشرح شواهد

٤٠٧ والأمال ١ / ٢٨٢ وابن عساكر ٣ / ٦٣ ومعجم البلدان ٥ حجر ،

والبحر ٥ / ٤٤٤ الرخص : اللين ، البنان : الأصابع ، وقد وقعت رب ،

فيه للمستقبل ٣ (انظر الكافية ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ والمغني ١ / ١١٠ ، ١١١

« رب رجل أكرمته ، ورب فرس ركبته ، وهى لا تتعلق إلا بتأخير عنها
فوضع المجرود بها نصب مثل المجرور فى قولك : « مررت ببيكو » .
قال الرضى (١) : لرب صدر الكلام : لأن معناها القلة ، والفلة تجرى مجرى
النفي ، فمن ثم تصدرت .
قال أبو عمرو « رب لا عاقل لها ، لأنها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل » .
خامساً : كثرة حذف عاملها :

قال ابن يعيش (٢) : ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن
بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر ، وإنما حذف الفعل العامل
فيها كثيراً لأنها جواب لمن قال لك : مالمقيت ، رجلاً عالماً أو قدرت أنه
يقول : فنقول فى جوابه « رب رجل عالم » أى لقيت فساخ حذف العامل إذ
قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره وحذف « ها هنا » .
ومثال حذف العامل قول الأعشى ، ولا بد من تقديره فعلاً .
رب رقد هرقته ذلك اليوم « م وأسرى من معشر أقتال (٣)
هرقته ، ومن معشر : صفتان لرقد ، وأسرى والفعل محذوف
سادساً : حذفها وبقاء عملها :

قد تحذف « رب » من الكلام لدلالة معمولها اللازم للجر ، والتكميل عاملها

(١) الكافية ٢ / ٢٢٣ (٢) ٢٩ / ٨

(٣) البيت من الحقيف للأعشى فى ديوانه ٩ والمختضب ٢ / ١٢٨ والكافية ٢ / ٣٢٣
وابن يعيش ٨ / ٢٩ واستشهد به على حذف عامل رب .

والغلبة معداها ومعنية كما يقول ابن هشام (١) وإعمالها محذوفة بعد الغاء كثيراً
وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، وبدونهم أقل وذلك في الشعر
كقول الشاعر :

فذلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألقيتها عن ذى تمام محول (٢)
ومثالها بعد الواو قول الآخر :

وأبيض فياض ، بداه غمامة * على معتقيه ماتعب فواضله (٣)
وبعد بل ، كقول الشاعر :

بل بلد ملء الفجاء قومه * لا يشترى كتابه وجهره (٤)
ومثال الجر بها مع التجرد من الأحرف السابقة .

رسم دار وفقت في طميلة * كدت أفضى الحياة من جملة (٥)

(١) المفتى ١ / ١١١ (٢) البيت من الطويل لأمرى القيس وهو في
اللغة والمفتى ١٣٦ ، ١٦١ (١٣٧ ، ١٥٨) والتصریح ٢ / ٢٢ والهدع ٢ / ٣٦
والدرر ٢ / ٣٨ والأشعوني ٢ / ٣٢ والشذور ٣٢٢ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من الطويل في ديوانه ٥١ والجنى الداني
٤٤١ وقد حذف فيه وب ، ونابت عنه الواو : الأبيض : النقي من العيوب
والمعتفيه : طالبا للمعروف : تعب : تنقاع .

(٤) البيت من الرجز لرؤبة ، في ديوانه ١٥٠ والمفتى ١ / ١١١ واللسان جبرم
والانصاف ٥٢٩ وقد نابت بل عن رب المحذوفة .

(٥) البيت لمجمل في ديوانه ١٨٨ والمفتى ١٢٩ ، ١٥٠ وشرح شواهد ٣٦٥ ، ٤٠٣
والأمالى ١ / ٢٤٣ والأغاني ٨ / ٩٤ ، ١١٢ / ١٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ والسهل
٥٥٧ والخزانة ٤ / ١٩٩ وقد حذف فيه رب بدون سبق أى حرف مما سبق

سابعاً : حكم وصف مجرورها :

يجوز أن يقع صفة مجرورها جملة اسمية نحو : رب رجل أبوه مخلص ، أو جملة فعلية نحو : رب طالب يجتهد أكرمته ، أو صفة فيها معنى الفعل نحو : رب نفس واعية مؤدبة ماعليها من واجب .

قال الرضى (١) : ولتضمنها معنى النفي كان القياس أن لا يحى . بوصف مجرورها الالفعلية كما في : أقل رجل يقول ذلك : المتضمن معنى النفي ، وذلك لأن النفي يطلب الفعل ، إلا أن رب لخروجها الى معنى الكثرة في أكثر ، واقامها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية .

مثال وقوعها اسمية : يا رب هبها هي خير من دعه ، والصفة التي فيها معنى الفعل قول الرسول ﷺ : ألا رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا ، جائنة عارية يوم القيامة (٢) ، والبهريون يقدرون العامل هنا أيضا وبراعون الأصل فيه بأن يكون فعلا ظاهراً أو مقدراً .

ثامناً : لحاق ما ، لها :

يجوز دخول ما ، على رب ، فتكون على ثلاثة أوجه :

أولاً : الأكثر في ما ، أن تكون كافة ، و رب ، المكفوفة لا محل لها من الاعراب ، فتألفا . كافة ، وإن رفع ما بعدها على الابتداء والخبر والمبتدأ معرفة وهو قليل كمثوله :

(١) السكاكيني ٢ / ٣٣٣

(٢) الحديث في البخارى كتاب العلم بهذا اللفظ ١ / ٣٣

ربما الجمال المسؤول فيهم » والعناجيج يذعن الهمار (١)
ومثاله غير كافة ، ودماء زائدة كقول الشاعر :

ربما ضربة ، بسيف ، صقيل « بين يدي وطمنة نجيلا (٢)
ثانياً : وقد تميزت بالدخول على الفعل فنقول : ربما يقوم على ، والمضارع
هنا في معنى الماضي والمعنى : وما قام . فأما قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين ، فإن المعنى فيه على الماضي لتحقيق الوقوع وصدق الوعود به
على حده أتى أسرار الله فلا تستعجلوه ، وهذا مذهب سيديوه الذي يرى أن
رب إذا كلفته دمه ما لم تدخل إلا على الجملة الفعلية ، ويرى المهر دجواز
دخولها على الجملتين الاسمية كآيت اسابق وفعلية كآية السابقة .
تاسماً : اللغات فيها :

قال العلماء في رب إنها تأتي بلغات مختلفة وقد أوصاها بعضهم إلى سبع عشرة
كالمرادى (٣) وابن هشام (٤) أقصص : إنها لغة ، وقد روى الرضى (٥) أنها ثمانى
(١) البيت لأبي دؤاد اليبادى في ديوانه ٣١٦ وهو من المغنى ١٤٦ وشواهده
٤٠٥ والهمع ٢ / ٢٦ والدرر ٢ / ٢٠ والخزانة ٤ / ١٨٨ وش مرج المفصل
٢٩ / ٨ الجمال : الابل مع رعائها : المؤبل : الذى للقمية : العناجيج :
الافراس الطويلة العنق .

(٢) البيت لعدى الرعلاء وهو في المغنى ١٤٦ وشواهده : ٤٠٤ ، الأزهري ٨٠ ، ٩٤
والاصمعيات ١٧٠ وحاسة ابن الشجرى ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ والنسبى
٣ / ٣٤٣ والهمع ٢ / ٣٨ والخزانة ٤ / ١٨٧
(٣) الجنى الدانى ص ٤٤٧ (٤) المغنى ١١٢ / ١ (٥) والكافية ٢ / ٣٣١

لغات وإليك البيان : « رب » بضم الراء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة فهذه أربع « د ربت » بالأوجه الأربعة مع تاء التانيث الساكنة ، و « د ربت » بالأوجه الأربعة مع تاء التانيث المتحركة « ووب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء ، و « د رب » بضم الراء والباء معاً مشددة ومخففة وربنا . فهذه سبع عشر لغة كما ذكرها المرادى ، وقال الشاعر : بفتح الراء وتخفيف الباء .

أزهير إن يشب القذال فإنه * رب هيضل مرسل لففت هيضل (١)

١٠ - عدا

تأتى على وجهين : حرف وفعل ، وعدا فى حالتها من أدوات الاستثناء يجر ما بعدها إن كانت حرف جر نحو : سافر الجميع عدا محمد وتسكون فعلا فينصب ما بعدها نحو : جاء الرجال عدا عليا . والكلام فى ضميرها ، وعائده ، وموضع الجملة أو الجار والمجرور بها نفس الكلام عن خلا ، ولم يذكر سيدييه حرفيته لأنه لم يسمع ذلك عن العرب ، ولكن الأئمة غيره سمعوا عن العرب ومن سمع حجة على من لم يسمع (٢) وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

(١) البيت لآفى كبير الحذلى وهو فى ديوان الهذليين ٢ / ٨٩ والأزهية ٢٤٧
ورواية « مرسل » فيه « لجب » وابن الشجرى ٢ / ٤ والمقرب ١ / ٢٠٠
والانصاف ٢٨٥ والمهتم ٦٢٧ وابن يمشى ٨ / ٣١ القذال : ما بين الأذنين
والفقا . (٢) شرح الاشمونى ١ / ٢٣٨

أبجنا حيم قنلا وأمرنا * عدا الشمطاء والطفل الصغير (١)
ويتمين نصب ما بعدها إذا دخلت عليها د ما ، المصدرية كقوله .
تمل النداء ماعداني فإبني * بكل الذي بهوى ندي مولى (٢)
وموضع الموصول الحرفي وصلته تحدثا عنه سابقا في د خلا ، وهو ما يجاق
على د ماعدا ، بعد د ما ، المصدرية ، وجوز الجري أن تكون د ما ، زائدة
وأنه يجوز الجر بها حيثئذ ، وهذا رأى فاسد .

١١ - عمى

يرى بعض النحاة أنها حرف للرجاء مثل لعل في المعنى ، وأنها جامدة
لا تصرف فأشبهت الحرف ، وشبهه الشيء يعطى حكمه ، وأن عدى ثلاثية المعنى
فأشبهت الفعل فاتصلت بالضائر ، ولكن ذلك لا يخرجها في نظر ابن السراج
وتمل عن الحرفية (٣) والزجاج ، وذهب جمهور النحاة إلى أنها فعل بدليل
اقصال ضمائر الرفع البارزة بها نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث بها

(١) البيت من الوافر ، ولم يعثر على قائله ، وهو في الأشتوني ١ / ٢٣٨
وتدحرت عدا ما بعدها ، وهذا ما لم يسمعه سيبويه .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وهو في الشذور ٢٦٢ والأشتوني
١ / ٢٣٨ والمعنى ١ / ٣٦٣ / ٣ / ١٤٣ والتصريح ١ / ١١ ، ٣٦٤ والهمع
١ / ٢٣٣ والدور ١ / ١٩٧ والشاهد فيه : ماعداني . حيث تعين أن تكون
فعلا بعد د ما ، المصدرية ، وبداخل نون الوقاية .

(٣) الجنى الداني ٤٦١ والمغنى ١ / ١٢٢ والكافية ٢ / ٢٠٣

نحو : عسى أن تنب أن تذاكر ، ولكنه فعل جامد لا يتصرف ، ويأتي الأمر المحبوب والمبكر وه (١) وقد اجتمعما في قوله تعالى : وعسى أن تنكروا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم (٢) .
قال سيديويه (٣) ومن العرب من يقول : عسى وعسيا ، وعدوا ، وعدت ، وعستا وعسين ، فلحاق هذا الضمائر بها يدل على أنها فعل كباقي الأفعال لاحرف كما ادعى ثعلب وتبعه ابن السراج والزجاج .

عملها :

تعمل ، عسى ، عمل كان إذا كانت بمعنى قارب ، فيكون لها المرفوع ومنصوب بشرط أن يكون أن مع الفعل المضارع متأولاً بالمصدر نحو قوله تعالى : فمضى الله أن يأتي بالفتح (٤) وقد تعمل الرفع فقط بشرط أن يكون هذا المرفوع أن والمضارع في تأويل المصدر ، وذلك إذا كانت بمعنى «قرب» كقوله تعالى : وعسى أن تنكروا شيئاً وهو خير لكم ، وتندبرها الأول على أنها بمعنى كان الناقية ، والثاني عليها أنها «كان» الناقية .

ويقول النحاة الدليل على أن وضع خبرها نصب وأن الفعل موضع الاسم المرفوع قول العرب «عسى الغوير أبوسا» قال سيديويه (٥) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى ، مجرى كان .

قال ابن يعيش (٦) «وعا يدل على أن خبرها في موضع اسم منصوب وإن لم

(١) ابن يعيش ١١٨/٧	(٢) البقرة ٢١٦
(٣) المكتاب ٣/ ١٥٦	(٤) المائدة ٥٢
(٥) المكتاب ٣/ ١٥٨	(٦) ١١٩/ ٧

ينطق به أن الفعل في خبرها إذا تجرد من أن كان مرفوعاً ، والفعل إنما يرفع بوقوعه موقع الاسم ، وذلك كقول هذبه :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب (١)

وقول الآخر وما سبقه من المثل الواو في العرب (ب)

عسى الله يقضى عن بلاد ابن قادر • بمنهم جوف الباب مكوب (٣)
ومجيء خبرها بدون أن ضرورة عند جمهور النحاة ، ويقترن على الواو عن العرب كما أن مجيئها من ضرورة كقول الشاعر :

أكثر في العذل ملجأ دائماً * لا تكثرن إنى عشت مائماً (٤)

ولسكن اللازم في المضارع أن يقترن بأن في خبر عسى ، وإنما لم يرد أن لأنه لما أريد من الخبر الدلالة على الاستقبال ، وصرف الكلام إليه لأن الفعل

(١) البيت من الوافر لهدبة بن خشرم وهو في المغني ١٢٢/١ والكتاب ١/٨٧؛

وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٧ وشرح الاشموني ١/٤٣٧ والخزانة

٤/٨١ والمقتضب ٣/٧٠ والجمع ١/١٣٠

(٢) مثل يضرب الرجل يقال له : لعل الشرحاء من قبلك أنظر بجمع الأمثال

١٧٢/٢ والمقتضب ٣/٧٠ والغدير : مكان تصغير الفار ، والابؤس : الشر

جمع بأس . (٣) البيت من الطويل لهدبة بن خشرم وهو في

الكتاب ٣/١٥٩ وابن يعيش ٧/١١٧ والشاهد فيه : مجيء المضارع بدون

أن خبراً لعسى لوقوعه موقع الاسم . (٤) البيت من الرجز لرؤبة في

ديوانه ١٧٥ والمغني ١٢٢ وشرح شواهد ٤٤٤ والخزانة ٤/٧٧ والجمع

١/١٣٠ والدرر ١/١٠٧ والشاهد فيه : مجيء خبر عسى مفرداً .

المجرد من « أن » ، يصلح للحصول والاستقبال و « أن » ، نخلصه للاستقبال ، وقد تنوب السين مناب « أن » في الدلالة على الاستقبال (١) ، كقول الشاعر :

عسى طوي من طوي بعد هذه * ستطفي غلات الكلى والجوانح (٢)

فالسين تدل على الاستقبال ، ولكن الفعل لا يؤول معها بالمصدر . ولزوم المضارع في الخبر : لأنه لما كانت « عسى » طعماً وذلك لا يكزن إلا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال ، وانظروا المصدر لا يدل على زمان مخصوص .

قال الرضى (٣) : ونقل عن سيدييه منع كون « أن » يفعل ، خبره . قيل : إنما قال ذلك ، لأن الحديث لا يكون خبراً عن الجثة ، وقوله « أبوساً وصائماً » لتضمن « عسى » معنى « كان » ، فأجرى في الاستعمال مجراه ، وهذا من جملة خبر أن يقدر مضافاً إما في الاسم نحو : عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر نحو : عسى زيد صاحب أن يخرج ، والفارسي يقدر ذا قيس م ، وقيل : أن زائدة ، وبعض النحاة له وجهة نظر أخرى في خبر هذا الشكل ألا وهو الاخبار بالحدث عن الجثة : قالوا : لا تقترن بـ أن مشبه بالمفعول ، وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم هذا المخطو ، وذلك لأن المعنى قارب زيد أن يخرج أى الخروج ، ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل بإفادة عسى لإنشاء الطمع أو

(١) انظر الكافية ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ وابن يعيش ٧ / ١١٧ ، ١١٨ والكتاب ١٥٨ / ٣ (٢) البيت نقصام بن رباح في المغنى ١٦٤ وشرح المفصل ٧ / ١١٨ ، ٨ / ١٤٨ والهمع ١ / ١٣٠ والدمامي ١ / ٢٨٢ والحامسة للرزوقي ٦٩٠ وللتبريزي ٣ / ١٢ (٣) الكافية لرضي الدين ٢ / ٣

أصل معنى « عسى » أن يخرج زيد قرب أن يخرج زيد أى خروج زيد فهو في الاستعمال « قارب » كالمتمدى ، و هو الثاني كاللازم ، علماً بأن « عسى » لم يؤثر عنها معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً ، و « الكوفون » : أن « أن » والفعل ، في محل رفع بدل اشتغال عما قبله .

وأما قوله تعالى : عسى أن يبينك ربك مقاماً محموداً ، (١) فربك فاعل « يبعث » ، وأن والفعل بعدها في موضع رفع فاعل عسى ، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب ، لأن هذا يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي وهو « مقاماً محموداً » إذ هي مفعولة ليعت لا له « عسى » (٢) .

وتلخص من هذا أن عسى لها أحوال نوجزها فيما يلي :

أولاً : خبرها ضرورة أو قليل ، وذلك إذا كان فعلاً مضارعاً مجرداً من أن أو اسماً مفرداً ، وهي عاملة عمل كان .

ثانياً : شائع وقد أوجه جهر النجاة ، وذلك إذا كان الخبر مضارعاً مقروناً بـ أن ويعرب في موضع نصب خبرها ، وقيل فاعل عسى المرفوع ، وأن وما دخلت عليه في موضع نصب على المفعولية ، والفعل بمعنى « قارب » أو منصوباً على نزع الخافض ، حتى لا يكون المصدر خبراً عن الذات ، أو بدل اشتغال من المرفوع ، والفعل بمعنى « قرب » وهذا رأى الكوفيين .

ثالثاً : أن تكسبني بأن والفعل ، وعلى ذلك تكون تامة .

معنى د عسى :

تفيد رجاء مضمون الخير ، قال سيديويه (١) : « عسى : طمع وإشفاق ، فالطمع في المحبوب ، والإشفاق في المذكوره نحو « عسيت أن أموت » ، ومعنى الاشفاق : الخوف ، وإذا أسند الى الله نحو « عسى ربه إن (٣) طلقك ، كانت واجبة ، لاستحالة العاصع والاشفاق عليه تعالى إذ لا يكون إلا في المجهول ، قال أبو عبيدة (٢) : عسى من الله إيجاب ، فجاء على إحدى لغتي العرب ، لأن عسى للرجاء واليقين أيضا . قال الشاعر :

ظنى م م ك عسى يتنوفة * يتنازعون جوائز الأمثال (٣)

أى ظنى م م معين .

حكم ضمير النصب المتصل م.ا :

حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون ضمير رفع كقوله تعالى : فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض (٤) لأن الضمير المرفوع اسمها ، وهذا هو الأصل والمشهور به نزل القرآن ، وقد ورد عن بعض العرب اتصال ضمير النصب بها كقول الشاعر :

ولى نفس أقول لها ، إذا ما * تنازعني : لعلى أو عسانى (٥)

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٣ (٢) التحريم ٥

(٣) الكافية ٢ / ٣٠٢ البيت لابن مقبل وهو من بحر الكامل انظر الكافية

٢ / ٣٠٢ وقد استدلل به على أن عسى لليقين . (٤) محمد ٢٢

(٥) البيت لممران بن حطان من الوافر وهو في الكتاب ١ / ٣٨٨ والمقتضب

٣ / ٧٢ والخصائص ٣ / ٢٥ وابن يعيش ٣ / ١٠ ، ٧ / ١٢٣

وقول توبة: تقول بدلي قبل أني أنا كما

يا ابتلا حالك أو عسا كا (١)

وتقول : عساى ، عساك ، عساه - وفيه أربعة مذاهب :

الأول : مذهب سيبريه (٢) : أنها أجريت بجرى و لعل ، في نصب الامم
ورفع الخبر كما أجريت لعل بجرها في افتراض خبرها به أن ، فأقر الخبر عنه
والخبر على حالها من الاستناد السابق ، والخلاف في العمل بأن نصبت الامم
ورفعت الخبر ، وقد صرح به في قوله :

فعلت عساها فاركاس وعلمها * تشكى فسأتى نحوها فأعرد (٣)

الثاني : مذهب الجبرذ والفارسي (٤) : أن عسى ، باقية على أصلها ، ولا يمكن
عكس الاستناد بجعل الخبر عنه خبراً ، والخبر مخبراً عنه ، فضمير النصب في
موضع خبرها ، تقدم ، و أن ، والفعل في موضع رفع اسمها لها : ويلزم على
الرأى جعل خبر عسى اسماً صريحاً .

(١) البيت من الرجز انظر اللداعي ١ / ٣٠٣ ، ٤٠٤ والكافية ٢ / ٣٠٣

والجنى الداني ٧٠٤ والمقتضب ٣ / ٧١

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥

(٣) البيت لصخر بن جعد ، من الطويل انظر المغنى ١٦٥ وشواهد ٤٤٦

والجمع ١ / ١٣٢ والدور ١ / ١١٠ والأغانى ٢٣ / ٤٢ ، دوكاس ،

اسم امرأة .

(٤) المقتضب ٣ / ٧١ - ٧٣

الثالث : مذهب الأخفش وابن مالك (١) : أن عسى باقية على عملها عمل
كان واسكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، فهو اسمها ، وأن والفعل
في موضع نصب خبراً لها كما كان ، وقد ورد ذلك عن العرب . قال الشاعر :
يا بن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا إلهيكا (٢)
ونبأية المرفوع موجودة في كلام العرب نحو : ما أنا كائن ولا أنت كائنا وقد
تقتصر العرب على «عساك» ونحوه ، فلو كان في موضع يضعف لزم الاستغناء
بفعل ومنصوبه ، ولا نظائر لذلك ، وجعلها كعمل فيه حمل لفعل على حرف في
العمل وهذا جيد .

الرابع : مذهب السيرافي (٣) : أنها حرف كامل قد عمل وعمل لعل ، وقد
تقتصر على الضمير المنصوب ، فيكون الخبر عدوفاً : ورد بأن فيه اشتراك
فعل وحرف في لفظ واحد .
الواجب من هذه الآراء :

والواقع أن مذهب الأخفش سلم من النفاير ، وليس فيه إلا نبأية ضمير
نصب عن ضمير رفع وقد ورد ، كما ورد نبأية المرفوع عن المنصوب وأما البيت
الذي روى برفع الاسم السابق فيجوز أن يكون اسمها وضمير النصب خبرها ،

(١) الجني الداني ٤٦٧ ، والكافي ٣٠٣ / ٢

(٢) البيت من الرجز لرجل من حمير ، انظر المغني ١٦٤ وشواهده ٤٤٦
والنوادير ١٠٥ وسر الصناعة ١ / ٢٨١ وأمالى الزجاج ٢٣٦ وشرح الشافعية

٢ / ٣٠٢ والممتع ٤١٤ والاشموني ١ / ١٦٤ والخزانة ٢ / ٢٥٧

(٣) الجني الداني ٤٧٠

أو يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهل قيل : د عسى زيد قائم ، على ما حكاه ثعلب ، وهي : قعة واسمها ضمير شأن والجملة لاسمية خبر ، لذلك كان رأى الأخفش عندى أقوى بعداً عن التفسير فى التأويل من ادعاء ابدال الكان تضرعياً من التاء (١) اللغات فى عسى وما تختص به :

ورد عن العرب فتح سينها وكسرها إذا اتصل بها تاء الضمير أو تواته نحو عسيت ، وعسينا ، وعدين ، والفتح أولى لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء (٢) فى قوله تعالى : فهل عسيتم ، وقرأ نافع بالكسر - وما تختص به عسى : أنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أنه يرفع السبب كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * إذا نحن جاوزنا حفير زباد (٣)

كما يجوز إذا ذكر اسم قبلها ، وأسندت إلى ه أن يفعل ، أن يكون اسمها ضميراً مستتراً وه المصدر المؤول ، خبرها وأن تجردها على لغة الحجاز تقول الحمد - أن عسى أن يقوم ، والمحمدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم ، والهندان عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ويجوز إلحاقها الضمائر على لغة بنى تميم نحو البكران عسيا ، والبكرون عسوا ، وهند عست والهندان عسنا ، والهندات عسين (٤)

-
- (١) السكافيه ٢/٢٠٣ : (٢) شرح الأشموني ١/١٣٤
 (٣) البحر المحيط ٨/٨٢ : (٤) البيت من الطويل للفرزدق وهو
 فى التخرىج ١/٢٠٥ والجمع ١/١٣١ ، والعينى ٢/١٨٠ والدرر
 ١/١٠٨ والأشموني ١/٢٦٤ والشاهد فيه : رفع الاسم بعسى وهو سين
 (٥) شرح الأشموني ١/١٣٢

١٢ - على

لفظ مشترك بين الاسم والفعل والحرف ، فاللفظ فيها واحد ، والمعنى
 يختلف في كل واحد منها ، فتكون حرفا إذا دلت على معنى الاستعلاء فيما
 دخلت عليه ، كقولك : محمد على الفرس ، وفي ذلك يقول سيدي به : ولما على
 فاستعلاء الشيء ، تقول : هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه ويسكون أن
 يطوى أيضا مستعليا كقولك : مررت الماء عليه ، وأمرت يدي عليه ، وأما :
 مررت على فلان فجري هذا كالمثل ، وسيبويه يريد أن يقول : إنهما حرف
 يدل إما على الاستعلاء حقيقة نحو : على يركب على ظهر الدابة ، أو مجازا
 نحو : علينا أمير ، وعليه دين كأنه يحمل هم الدين على ظهره ، ومنه قول الله
 تعالى : : كان على ربك حتما مقضيا ، قال الرضي (١) : تعالى عن استعلاء
 شيء عليه ، ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل
 معناه نحو : : ما أعظم الله دشم صادف ، وثقت به حتى استعمل في الباري
 ويكون فعلا فيضارعه ، يفعلو ، ومصدره ، علوا ، كقوله تعالى : إن فرعون
 علا في الأرض (٢) قال الشاعر :

وتساقى القوم كاسا مرة • وعلا القوم دماء كالشقر (٣)

كما تسكون وعلى ، اسما ، قال سيبويه : وهو اسم لا يكون إلا ظرفا وبذلك

(١) الكافية ٢/ ٣ (٢) القصص ٢

(٣) البيت اطرفة من الرمل وهو في ديوانه ٨هـ وأدب الكاتب ٥٥ واللائح

د شقر ، وصنف النجاشي ٢٧١ والشقر : شقائق النعمان .

على أنه اسم قول بعض العرب نهض من عليه ، قال الشاعر :
غدت من عليه بعد ما تم نخسها * فصل وعن قبض ببيداء مجهول (١)
فد علي ، في هذا البيت اسم بمعنى فوق ، لدخول د من ، عليها لأن الجر من
خوارج الأسماء ، وتكون اسما أيضا في موضع آخر مع هون عليك كقوله
هون عليك فان الأمور * بكشف الإله مقاديرها (٢)
وما أشبهه ، لأنهما لو جعلت حرفا في ذلك لآدى الى تعدى فعل المخاطب الى
ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ، وما حل عليها ونحوه
سوي على ثباتي ، خلافا لآبي حيان في ذلك ، وللفرام في بقاء حرفينها دائما
واسم عند الاختفش إذا كان مجردا وفاعل متعلقا بضميرين لمسمى واحد نحو
د أمسك عليك زوجك (٣) ، وغرضنا في هذا الكتاب د على ، الحرفية وهي
حرف جر للأسماء ، ومعناها : الاستعلاء حقيقة كقول الله تعالى : فإذا
استويت أنت ومن معك (٤) على الفلك فقل الحمد لله الذي نجانا من القوم
الظالمين ، أو مجازا كقوله تعالى د الرحمن على العرش استوى (٥) ، أى استولى

- (١) الكتاب ١ / ٤٢٠ ، ٣ / ٢٦٨ ، ٤ / ٢٣١
(٢) البيت لمزاعم العقيلي وهو من الطويل في الكتاب ٢ / ٣٧٣ وابن يعيش
٨ / ٣٨ والمقرب ١ / ١٩٦ والخصص ١٤ / ٦٤ والمغنى ١٥٦ والأشبهونى
١ / ٢٩٦ والشاعر يصف قطاة تركت ولدها نعشها . فصل : تصوت
والقبض : قشر البيض - البيداء : الصحراء .
(٣) البيت للأعور الشنقى من الخفيف في الكتاب ١ / ٣١ والمقتضب ٤ / ١٩٦
والمغنى ١٨ / ١ والجمع ٢ / ٢٩ والدرر ٢ / ٣٢ ، ٣٧ والحامسة البعدية ٢ / ٢

عليه وملكه .

وهذا المعنى هو الأصل في وضعها ، وهي حرف دائما بدليل حذفها في الشعر ونصب ما بعدها كقول الشاعر :

تحف فتبدي ما بها من صبا به * وأخفى الذي لولا الأسمى لقضاني (١)
أى لقضى على ، كما استدل على حرفيتها بجواز حذفها مع الضمير في "صبا به"
كقوله : وإن لسانى شهدة يشتهى بها * وهو على من صبه الله علقم (٢)
أى صبه الله عليه ، ولو كانت اسما لم يحز فيها ذلك .

معاني د على ، الحرفية :

أولا : الاستعلاء : حسا كقوله تعالى : عليا وعلى الفلك تحملون (٣)

أو معنى كقوله أيضا : تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (٤)

وهذا هو المعنى الأصلي لها ، وعليه اقتصر البصريون وأولوا ما أوهم خلافة .
ثانياً : أن تنوب عن د فى ، أو د لام التعليل ، أو د من ، أو إلى الباء أو عن
فثالثا بمعنى د فى ، قوله تعالى : ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها (٥) أى
د فى حين غفلة ، ونحو د واتبعوا ما تلو الشياطين على ملك سليمان (٦) .

(١) البيت لعمرو بن حزام ، من الطويل وهو فى المغنى ١١٨ وشواهده ٤١٤

وذيل الأمالى ١٥٨ ، والجمع ٢٩ / ٢ والدرر ٢٢ / ٢

(٢) البيت للهمداني ، وهو من الطويل المغنى ٤٨٥ ، وشواهده ٨٤٣ والخزانة

٢ / ٤٠٠ الجنى الداني ٤٧٤ (٣) المؤمنون ٢٢

(٤) البقرة ٢٥٣ (٥) القصص ١٥

واللام نحو : ولتذكروا الله على ما هداكم (١) ، أى هدايتكم ، ومن نحو
الذين إذا اكتملوا على الناس يستوفون (٢) ، أى من الناس ، ونحو
وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها (٣) ، أى من الله رزقها ومثلهما
بمعنى : إلى ، قوله تعالى : قال هذا صراط على مستقيم (٤) أى إلى ، وبمعنى الباء
قوله تعالى : وحقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق ، أى بألا أقول (٥)
وبمعنى : عن ، كقول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير * لعمرك أبىك أعجبنى رضاها (٦)
ثالثاً : أن تذكرن مفيدة للظرفية سواء كانت بمعنى : عند ، كقوله تعالى :
إنما النوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة (٧) ، قيل معنى : هـ د ، أو مع
قوله تعالى : وآتى المال على حبه (٨) ، أى مع حبه ، وقول الرب فلان دلى
جلالته يقول كذا أى معها ، وقد تأخر فى الكلام زائدة فلا تفيد معنى ، سواء
عرض عنها غيرها كقول الشاعر :

إن المكرم رأيتك يعتدل * إن لم يجد يوماً على من يتكل (٩)

- | | | |
|--|-----------------|----------------|
| (١) البقرة ١٠٢ | (٢) البقرة ١٨٥ | (٣) المطففين ٨ |
| (٤) هود ٦ | (٥) الأعراف ١٠٥ | |
| (٦) البيت للجبين وهو فى اللغة ١٨٨/١ والأزهر ٢٨٧ والجنى الدانى | | |
| ٤٧٧ والأنصاف ٦٣٠ والنوادر ١٧٦ والجمع ٢ ٢٨ واقتضب ٢/٣٢٠ | | |
| والخصائص ٣/٣١١ والخزانة ٤/٢٤٧ وهو من الوافر . | | |
| (٧) النساء ١٧ | (٨) البقرة ١٧٦ | |
| (٩) البيت لرؤية وهو فى اللغة ١٥٤ وشراهد ٤١٩ والجمع ٢/٢٢ والدرس | | |
| ١٥ والسكتاب ١/٤٤٣ وابن الشجرى ٢/١٨٦ والخزانة ٤/٢٥٢ | | |

قال ابن جني (١) : أراد من يتكل عليه ، لحذف د عليه ، وزاد د على ، قبل من عوضا ، وهذا في الحقيقة قول الخليل ، وقال الرضي : على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير ، وأصله : إن لم يجد يوما من يتكل عليه ، فقد دم د على ، من يتكل .

أم لم يعوض عنها كقول الآخر .

أبي الله لا أن مرحمة مالك * على كل أفنان المضاء تروق (٢)

ومنه قول النبی السکریم ﷺ : من حلف على يمين ، فرأى غير ما خيرا منها فليسكر عن يمينه ، وليفعل الذي هو خير ، (٣)

والأصل : تروق كل أفنان ، لأن د راق ، متعدية ، وحالف يميننا .

وقيل على النضمين فلا زيادة وهي هنا بمعنى الباء .

قال ابن هشام (٤) : وقد تفيده الاستدراك والاضراب كقولك : فلان

لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رحمة الله . وقول الشاعر :

بكل تداينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد (٥)

(١) الجني الداني ٤٧٨ والكتاب ١ ٤٤٣

(٢) البيت لحيد بن ثور ، انظر الجمع ٢٩/٢ والدور ٢٢/٢ والمغني ١٥٥

واللسان د ورق ، والسرحة : شجرة الخنظل كفاية عن امرأة ، والمضاء :

شجر عظام ، وتروق : تزيد د وعلى غير زائدة .

(٣) انظر صحيح مسلم ١٠٤ والموطأ ١٠٢٧ (٤) المغني ١١٩/١

(٥) البيت من الطويل ، لابن الدميته في المغني ١٤٥ والأشعر ٢٢٣/٢

وحامسة المرزوقي ١٢٩٩ وفي ديوانه ٨٢ .

على أن قرب الدار ليس بنافع . إذا كان من تهواه ليس يذى ود
أبطال به . وعلى ، الأولى عموم قوله . لم يشف ما بنا ، فقال : بلى إن فيه شفاء ما
ثم أبطال بالثانية قوله . على أن قرب الدار خير من البعد ، وتعاقب على هذه بما
قياسها ، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضرب والاخراج .

١٣ - ك

تدخل هذه الآداة في عداد الحروف العاملة ، وذلك على رأى المبرد
والكوفيين (١) الذين نصبوا المضارع بها على أنها بمعنى « كىما » : الباء مخدوفة
للتنخيف ، وقال بعضهم : إن الناصب المضارع بعدها هو « كى » تشبها له بأن
والكاف للتشبيه ، ويستفادون في ذلك الى قول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاصرفنه . كىما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر (٢)
أى : كىما يحسبوا ، واختلف النجاة في تخريج هذا البيت ونصب المضارع
فيه بعد كى ، على آراء أربعة :

الأول : المضارع منصوب بالكاف المختصرة . من ، إلى ، المصدرية وما زائدة
أو منصوب بأن ضمرة ، وكى تعيلية ، والأصل كىما . وهذا رأى الفارسي .

- (١) انظر كافيه رضى الدين ٢/٣٤٤، ٢٤٠ والجنى اللاتى ٤٨١ ووصف المبالى ٢١٣
(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة أو بنميل وهو فى جوان عمر ١٠١ ،
وجميل ٩٠ والمغنى ١٩٢ والكامل ٦١٧ والمصحح ٦/٢ والدرر ٥/٢
والخزانة ٥٥٣ وروى . فاصرفنه ، وكذلك لىكى يحسبوا .

الثاني : النصب بالكاف في وكا التي تفيد التعليل ، وليست مختصرة من كجا و د ما ، كانه عن حمل الجر ، ونصب بالكاف للتشبيه بكى أو النصب بأن مضمرة بعد كجا ، كما نصب المضارع بعد لام التعليل ، وما غير كاف . وهي زائدة ، وهذا ما رواه ابن مالك .

الثالث : المضارع منصوب بـ د ما ، المصدرية حملا على أن كاتحمل حملا على د ما ، والكاف حرف جر للتعليل ، وهي تجر المصدر المؤول من ما والفعل .
الرابع : د ما ، مصدرية ، والكاف للتعليل تجر المصدر المؤول بعدها والمضارع بعدها مرفوع ، وحذفت النون للتخفيف . وبعضهم يرى أن الرواية معرفة وأن الرواية مكان وكا ، و د لكى ، وهذا رد : لرواية الثقات وهذا خطأ (١) .

وأرى : أن من نصب بـ د ما ، المضارع اعتمد على أقوى حجة ألا وهي السماع السابق ، وما أنشده رؤبة : ولا تغلبوا الناس كما لا تغلبوا (٢) ، ومن يتسلف في التخريج وأن الرواية بالافراد ، بجانب للصواب ، فهي رواية عدل ثقة ولا يحتج برواية على رواية ، وكما وردت كما في اللغة نقشبية مضمون جملة بمضمون أخرى كقوله تعالى : اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة (٣) ،

(١) دراسات نحوية للشيخ شبانه ص ١٠ ، ١١

(٢) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٣ والكتاب ١/ ٥٩٩ والجمع ٢/ ٣٨ والخزانة ٤/ ١٨٢ وقبلة : و شخصت أبصارهم وأجدوا ،

(٣) الأعراف ١٣٨ وانظر الكافية ٢/ ٣٠٢

أو تكون بمعنى دلل ، كقول العرب : « انتظرنى كما آتيتك » ، رهى فى هاتين
الحالتين غير عاملة باجماع أهل البلدين ، وقد تكون بمعنى اقتران الفعلين فى
الوجود نحو : أدخل كما يسلم الامام - والكوفيون ينصب المضارع بـ « كما »
ويؤيدهم الوارد والبصريون يؤولون ، ولا داعى لذكر الظاهر تحكما فيه من
أجل قاعدة ، بل الجماع هو القاعدة وهو المعمول عليه ، وأبضا : إثراء
لأدوات نصب المضارع باضافة « كما » .

١٤ - لات

١ - عملها :

حرف نفي عامل عمل « ليس » ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وإنما أشبهت
« ليس » فى المعنى ، فلما أشبهتها فيه عملت عملها ، ولكنها حرف ، وليس فعل
وانقررت « لات » عن أخواتها المشبهات بـ « ليس » فى أنها لا تعمل الا فى أسماء
الاحيان نحو : حين ، ساعة ، وأوان ، قال تعالى : « ولات حين مناص (١) »
وقال الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم • والبقى مرتع مبتغبه وخيم (٢)

وقال الآخر :

(١) ص ٣ (٢) البيت من الكامل لمحمد بن طلحة وقبل لمهل

الكنانى وهو فى الخزانة ١٤٧/٢ عرضا والعينى ١٤٦/٢ والهمع ١٢٦/١

والشمرنى ١/٢٥٦ والدرر ١/٩٩ والشذور ٣٠٠

طلبوا صلحنا ولات أوان • فأجبنا أن ليس حين مقام (١)
قال العلامة الأشتوني: فتدرا البيت وليس: الأوان أوان صلح، لحذف
المضاف إليه «أوان» منوى الثبوت، وبقي كما فعل بقبيل: بيد إلا أن «أوانا»
لجبهه بنزال بني على السكمر، ونون اضطراراً. هذا رأى الجمهور (٢) في محل
«لات»، عمل ليس، وأنها تختص بدخولها على الزمان وتمهل إن دخلت على
الزمان وتمهل إن دخلت على غير الزمان كقول الشاعر:

لهفي عليك للهمة من خائف • يعني جوارك حين لات مجير (٣)
فلم تعمل «لات» في مجير، وإنما ارتفع «مجير» على الابتداء أو الفاعلية أي
لات يحصل مجير، أو لات له مجير.

ويرى الأخفش (٤) أنها تعمل عمل إن فتتصبب الاسم وترفع الجار، وهذا هو
أحد قوليه فيها، أما قوله الآخر فيها: فهي مهملة لا تعمل شيئاً قبل وإيها
مرفوع فيعرب مبتدأ، خبره محذوف أو منصوب فيكون معطول لا يفعل محذوف

(١) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي وهو في ديوانه ٣٠ والخزانة ١٥١/٢
والانصاف ٣٧٧/٢ وابن يعيش ٣٢/٩ والمغني ٦٥٥، ٦٨١ (٢١٩، ٢٢٤)
والعيني ١٥٧/٢ والجمع ١٢٦/١

(٢) شرح الأشتوني ١٢٧/١

(٣) البيت من الكامل لشمر دل اللبي وقيل: لغيره في الخزانة ١٤٦/٢ عرضا
والمغني ٦٣١ (٣١٣) والعيني ١٠٣/٢، ١٧٨ عرضا والتعريف ٢٠٠/١
والجمع ١١٦/١ والدرر ٨٥/١ والأشتوني ٢٥٦/١

(٤) المغني ١/١٨٨

والتقدير في الآية السابقة : ولات حين مناص : فقرأه الرفع تقدر به : ولا حين مناص كأن لهم ، وقرأه (١) النصب : ولا أرى حين مناص وهذا قول ضعيف لا يلبثت إليه ، مضطرب ، فلا عبرة به ، والقول السديد هو عملها عمل ليس .

وذهب الفراء إلى أن ، لات ، تستعمل حرفاً جارياً لأسماء الزمان بخاصة كما أن مذ ، ومنذ كذلك ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان * ألح البيت السابق (٢)

وهذا قول غير سديد ، وقد رده الجهم ، وتأويلات كثيرة - سند كرها بعد . قال سيبويه (٣) : « وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ ليس ، إذا كان منهاها كمنهاها ، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، ولا تكون لات ، إلا مع الحين ، وتضمر فيها مرفوعاً ، وتنصب الحين لأن ، مفعول به ، ولم يمكن تمكينها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة ، وأخبار عن غائب ، ، وإنما هي مع الحين كما أن لا إنما ينصب بها مع غدوة ، وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله ، .

ثم قال : « وزعموا أن بعضهم قرأه ولات حين مناص ، وهي قليلة .

وقد أجاد سيبويه عرض القضية بأثبات المشابهة بينها وبين ليس ، ثم مخالفة

(١) قراءة الجمهور بفتح التاء ونصب النون أبي السجال يضم التاء ورفع النون وعيسى ابن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص ، بعده ، وبكسر التاء ونصب النون ، البحر المحيط ٣٨٤/٧

(٢) الجنى الداني ص ٤٩٠ (٣) سبق الحديث عنه .

ليس بأقصال الضجائر بها دونها ، لأنها الأصل ، ويجب تميز الأصل عن الفرع
ولكن من المعلوم أن شبيه الشيء يعطى حكماً ، ولذلك أخذت من ليس رفع
الاسم ونصب الخبر ، وقصرت عنها بأنها لا يجمع اسمها وخبرها ، ولكن
حذف المرفوع فشا وكثر ، والقليل لإثباته كما جاء في إحدى اقراءات .
وقف الجمهور من دليل القراء :

رد الجمهور توجيه القراء لايت السابق (١) وأجابوا عنه بما يلي :
أولاً : أن المجرور هنا قد حذف عامله وبقي عمله ، وأنه على إضماره من ،
الاستغرافية وذلك نظير قول : وبة : خير والحمد لله ، رداً على كيف أصبحت
ثانياً : يجوز أن يكون الأصل البناء على السكون لشبهه بزال ، ثم كسر
لالتقاء الساكنين كأمس وسير ونون الضرورة ، أو بنى المضاف لقطعه عن
الإضافة على الكسر ، والأصل : وليس أوان صالح .
ثالثاً : أنه زمان قطع منه المضاف إليه ، وعرض التنوين ، والأصل :
ولات أوان صالح .

وهذا رأى الزحشرى نقله عن الزجاج تشبيها لها بـ يومئذ .
قال ابن هشام (٢) : رداً على صورة الجر في أوان وماص في الآية :
والأولى أن يقال إن التنزيل المذكور يقتضي بناء الحين ابتداء ، وأن
المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لئلا يكتمه ليس بزمان
فهو كمثل وبعض .

(١) المصنف ١/ ٥٧ ، ٥٨ (٢) الجنى الداني ٤٩١

(٣) اللغوى ١/ ١٨٨

حكم دلات ، إذا وقع بعد د هنا ،
من المعروف أن د هنا ، اسم إشارة للمكان البعيد ، وهي ظرف مكان (١)
لا تتصرف وقد ورد عن العرب دخول لات عليها ، وهنا اختلبت النجاة في
توجيه ذلك كيقول الشاعر :

حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذي كانت نوار أجنت (٢)
فوجه الفارسي ذلك : على أن دلات ، مهملة لا اسم لها ولا خير ، وهنا في
موضع نصب على الظرفية ، وحنت مع د أن ، مقدرة قبلها في موضع رفع
بالابتداء ، والتقدير : د حنت نوار ، ولات هنا لك حنين ،
ورأى بعض النحاة (٣) : أن د هنا ، اسم دلات ، ود حنت ، خيرها على
حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقت وقت حنين .
قال العلامة الاشتوني (٤) : وهذا الوجه ضئيف ، لأن فيه إخراج د ها ، عن
الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ، وفيه أيضا : إعمل دلات ، في
معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

مانتخص به دلات ، :

واختصت دلات ، في عملها عن أخواتها د ما ، لا ، إن ، الشبهة بليس بأنه

- (١) المغنى ١ / ١١٨ (٢) البيت لشبيب بن جعيل وقيل : لجعل بن
فضله وهو من الكامل ، وابن بعيش ٣ / ١٥٠ ، ١٧٠ والخزانة ٢ / ١٥٦ والمغنى
٥٩٢ (٣١١) والعينى ١ / ٤١٨ والمجمع ١ / ٧٨ ، ١٢٦ والدرر ١ / ٢٥ ،
٢٩ والاشتوني ١ / ١٤٥ ، ٢٥٦ (٣) الاشتوني ١ / ١٢٧
(٤) المصدر السابق .

لا يذكر معها ميم ولا هاء معاً ، بل لابد من حذف أحدهما : وحذف اسمها
كثير . فتقدير : ولات حين مناص ، ولات الحين حين مناص ، أى وليس
الوقت وقت فراغ ، فحذف اسمها والخير منصوب مذكور (١) والعكس لميل
جدا عن العرب . ولذلك جاء في القراءة شذوذا . « ولات حين مناص » ، رفع
« حين » على أنه اسمها ، والخير محذوف . والتقدير : ولات حين مناص لهم :
أى : كانتا لهم ، كما قرئ أيضاً شاذاً بالجر ، وقد وجهه الفراء ، بأن « لات »
حرف جر ، وسبق الحديث عن ذلك ، ورد الجمهور عليه .

الوقف على « لات » ، والتغاب فيها :

يرى سيدييه - رحمه الله - أن الوقف عليها بالتاء ، وهذا ما رآه جمهور النحاة
والفراء ، ووقف السكاك أو الواو عليها بالهاء - أما اللغات الجاهلية فيها ، فقد
ورد أن النبي ﷺ : قرأ بفتح التاء ، وبكسرهما على أصل - حركة التفتاء
الساكنين ، كما ورد الضم ، والفتح هو المشهور فيها . والوجهان الآخران فيها
جائزان (٢) .

حقيقة « لات » :

اختلف النحاة في حقيقة « لات » ، على آراء وهي :

أولاً : أنها فعل ماض ، من قوله تعالى : لا يلتكن من أعمالكم شيئاً (٣) فإنه
يقال لات يليت ، وألت يألث وقد قرئ بها ، ثم استعملت للنفي مثل : « قل »
فهى هنا بمعنى « نقص » أو من « ليس » بكسر الياء ، ثم قلبت الباء ألفاً

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٢٨

(١) الجنى الداني ٥٩١

(٣) الحجرات ١٤

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدت السين تاء كافي دست ، وكرهوا أن يبدلوا السين فقط تاء حتى لا يصير لفظها لفظ ليم ، قال الأشموني (١) وهذا الرأي ضعيف من وجهين :

الأول : أن يفيد جمعا بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجر منه إلا ماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في د بطد ، و د يتد ، فرارا من حذف الواو التي هي الغاء وقلب العين إلى جلس اللام ؟ .

والثاني : أن قلب "ياء الساكنة ألفا ، وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل .

وأرى : أن الوجه الثاني لا يعترض الأشموني غير دقيق فيه ، فقد صرحوا بأن الأصل "ليس ، بكسر الياء ، فليست بساكنة حتى يأتي الشذوذ فيها .

ثانياً : يرى الجمهور أنها مركبة من د لات ، النافية والتماء لتأنيث اللفظ كما في د تمت ، ربت ، وحركت لالتقاء الساكنين (٢) وقيل : التاء للبالغة في التي كما في علامة كما يقول الرضى (٣) وهي على ذلك كلتان .

ثالثاً : ذهب أبو عبيدة وابن الطراوة إلى أنها مركبة من د لا ، النافية والتاء زائدة في أول الحين ؛ (٤) بدليل أنه وجده مختلطة وحين ، في مصحف عثمان رضي الله عنه - وكتبت هكذا فيه د ولا تحين مناص ،

قال العلامة الزمخشري (٥) : د كم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط ، والذي يدل على فساد رأيه النقل عن الخليل وسيبويه وغيرهما من

(١) ١٢٧ / ١ (٢) المغني ١ / ١٨٨ (٣) ١٧٢ / ١ الكافي
(٤) الجني الداني ٤٩٠ (٥) الجني الداني ٤٦٨

الأئمة لها هذا اللفظ ولات ، فتسقط معارضته لذلك ، وقد ورد دخول الزاء
زائدة على الأحياء كما يقول المرادي (١) : كقول ابن عمر رضي الله عنهما :
و اذهب بها فلان الى أصحابك الشاعر :
الماطفون تحين ما من عاطف * والماطمون زمان أين لاطم (٢)

١٥ - ليت

هذا الحرف لم يرد في كلام العرب إلا للتعجب ، وهو يتماق بالمستحيل
والممكن لا في الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجرى ، ولتني في قوله تعالى :
و فتمنوا الموت (٣) إن كنتم صادقين ، فالمراد تنبيه قول وقتي وهو الآخر كما
يقول الأشموني ، ومثال الممتنع قولك : ليت الشباب يعود ، ومثال الممكن :
ليت محمداً قادم ، إذا كنت متوقفاً حضوره ، فهو للتعجب طاقاً ، وإن اختلفت
جهته . ونظراً لأن فيها معنى الفعل تنصب نصب العرب بها الجزء الأول
ورفعوا ، ورفعوا بها الجزء الثاني تنصبها على أنها فرع للفعل في العمل ، ولذلك
قال الجمهور : إنها حرف تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، والوارد السكتير من
العرب يؤيد ذلك . نحو قول الله تعالى : يا ليتنا نرد (٤) ولا نكذب بآيات ربنا

-
- (١) الجن الداني ٤٨٦ (٢) البيت لأن وجزة الـ مدى من الكامل
والانصاف ١٠٨ والمخصص ١١٩/١٦ ورجلس ثعلب ٣٧٤ ومر الصناعة
١٨٠/١ والأزهية ٣٧٢ والممتنع ٢٧٣ والخزانة ١٤٧/٢ ، ١٠٤/٤
واللمان دحين ، (٣) البقرة ٩٤ (٤) الانعام ٢٧

« وقوله تعالى أيضا : يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما (١) »
قال الماثلقي : ويقال فيها « لوت » بالواو قليلا (٢) وأجاز الفراء (٣) نصب
الجزئين بليت ، نظرا إلى أنها « معي » أتمنى وهو ينتضى مفعولين ، والكسائي
وافقه ، ولكنه نصب الثاني بكاف « قدرة » كثيرة تقديرها ، وقالوا إن
الوارد يؤيد ذلك مثل :

قد طرقت ليلى بلبل هاجما * بالبيت أيام الصبا رواجعا (٤)
وكقول الفرزدق :

ألا يا ليتني حجرا بواد * وليت أبي وأمي لم تلدني (٥)
وفي قول العرب : « ليت الدجاج مذبوحا » وقول الشاعر الآخر (٦)
ليت الشباب هو الرجيع على الفتي * والشيب كان هو البدء الأول (٧)
ورأى الجمهور في هذا الوارد :

-
- (١) اللسان ٧٣ (٢) ص ٢٩٨ وصف المبانى
(٣) الجنى الداني ص ٤٩٢ (٤) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٨٢
والكتاب ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١ / ١٠٣ والمغنى ٣١٦ والخزانة ٤ / ٢٩٠
والأشتموني ١ / ١٣٥ واللسان « البيت » وصف المبانى ٢٩٨ والجنى الداني
٤٩٢ وهو من الرجز (٥) البيت من الوافر وهو في جواهر
الآدب ص ١٧٩ ، وقد نصب بليت الجزئين « يا » المتكلم وحجرا ،
(٦) هذا قول حكاه الأريلى في كتابه جواهر الآدب ومعرفة كلام العرب ١٧٩
(٧) البيت ذكره المرادى في الجنى الداني ، ولم أستند إلى قوله ص ٤٩٣ وهو
من بحر الكامل واستدل على نصب الحرفين بليت .

وقد رد الجمهور ذلك ، وأولوا ماورد على أن د رواجماً ، حال من د أيام
الصبا ، وخير ليت محذوف أى د لنسا ، و د حجرأ ، خير لسان محذوفة أى
أكون حجرأ ويقدر ذلك فى البواقى ، كما أن جمرة الذبابة (١) قالوا : إنه يلزم
على كلام الفراء عدم النظير ، فلم تمهد فى العربية جملة لامرفوع فيها ، ويجوز
تقدير كلامه فى باقى أخواتها ، ودخلها على أن فى قولك : ليت أن محمداً قائم
لا يؤيد قوله ، ويلزم على كلام السكسائي أيضاً وإن كان أقل بعداً .
رأى الفراء : أنه أحسن كان مقدرة فى مواضع ليست منها .
أحكام د ليت ، :

أختصت ليت بأحكام ليست لأخواتها فوجزها فيما يلى :
أولاً : نظراً لأنها تعتبر معنى الجملة التى بعدها ، فلا يجوز دخول اللام
فى خهرها ولا يجوز العطف فيها على موضع اسمها كما جاز فى د إن ،
ثانياً : تلزم نون الوقاية بها إذا اتصلت بباء المتكلم نحو قوله تعالى د ياليتنى
كنت تراباً (٢) ، لأن قوة الفعلية قوى فيها .
وقد تحذف فى الضرورة الشعرية فقط كقول الشاعر :

كنىم ، جابراً إذ قال ليتنى * أصادفه وألف جل مالى (٣)
ثالثاً : يجوز نصب المضارع فى جوابها بالفاء كقوله : ياليتنى كنت معهم

(١) انظر جواهر الأدب ١٨٠ (٢) عم ٤٠
(٣) البيهق من الوافر لزيد الخليل الطائى وهو فى الاثنتونى ١/١١٨ والكتاب
٢/ ٣٧٠ والشاهد فيه . حذف نون الوقاية مع ليت للضرورة وانظر ابن
يميش ٣/ ٩٠ ، ١٢٣ والخزانة ٢/ ٤٤٦

فأفوز فوزاً عظيماً ، ولا يجوز أن تخفف ، لأن وسطها ساكن فهو خفيف .
وابتداءً : إذا اتصل بها د ما ، جاز في الاسم الذي بعدها الرفع على الابتداء ،
ود ما ، كانه لها عن العمل ، وجاز النصب على أنه اسم لهسا ود ما ، زائدة
وعلى ذلك ورد قول الشاعر بالوجهين :

قالت ألا ليتما هذا الحمام نسا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد (١)
يرفع د الحمام ، ونسبه ، وهذا خاص بها ، أما باقي أخواتها فإن عملها يساوي
بدخول د ما ، عليها وقد تعلق ليت عن العمل في خبرها في هذا الأسلوب
ليت شعري أئندك هو أم عند عمرو ، ولا بد من هو كما في الكتاب (٢)
خاتماً : قال ابن هشام د من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم :
هليت كفافاً كان خيرك كله * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى (٣)
وجه الإشكال عدم ارتباط خبر ه ليت ، باسمها إذ الظاهر أن د كفافاً ، اسم
ليت ، وأن كان نامة ، وأنها وعا عليها الخبر ، ولا ضمير في هذه الجملة - وتعليقه
د عني ، بمرتوى وأبقاعه الماء فاعلاً بارتوى ، وإنما يقال : ارتوى الشارب .

(١) البيت من البسيط للناطقة الذي يأتي وهو في ديوانه ص ٢٤ والكتاب ١٣٧/٢
والخزانة ٦٧/٤ والمعنى ٢ ٢٥٤ وابن يعيش ٨ ٥٤ ، ٨٠ والجمع ٦٥/١
١٤٣ ، والخصائص ٢/٤٦٠ والانصاف ٤٧٩ .

(٢) الكتاب ١ ٢٣٨ (٣) البيت من بحر الطويل ، وهو في
الخزانة ١٠ ٤٧٢ والمعنى ٢٨٩ والاشباه والنظائر ٤/١٣١ وأما ابن
الشجري ١/١٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ والانصاف ١٨٤ وحامه البحري ٢٨٩
والشاهد فيه : بيان إشكال أهل الأدب فيه وتفسير النجاة له بما يدفع هذا .

ثم أجاب عن الاشكال بقوله : والجواب عن الأول : أن دكفافا ، خبر لسكان وقد قدم عليها ، ولسم د ليت ، محذوف للضرورة أي فإيتك أو فليتة أن فليت الشأن . د وخبرك ، ام كان ، وكله ، توكيده ، والجملة خبر د ليت ، وأما د شرك ، فيروى بالرفع عطفا على د خيرك ، فغيره إما محذوف تقديره : دكفافا . د فرتو ، فاعل بارتوى - أو الخبر د مرتو ، وسكن للضرورة - وعلى رواية نصب د شرك ، إما لأنه اسم للبت المحذوفة ، لتقدم ذكرها وأما على العطف على اسم ليت المذكورة . والضمير المخاطب لا الشأن لأنه لا يعطف على الشأن و د مرتوى ، مرفوع على الوجهين بالعطف على خبر ليت المذكورة أو أنه خبر ليت المحذوفة .

أما الرد على الاشكال الثاني :

فقال : إنه ضم د مرتو ، منى كاف ، وإن عاقته دكفافا ، محذوفاً على كون د شرك ، مرفوعاً وخبره محذوف ، وهلمه فلا إشكال .

أما إجابة الاشكال الثالث :

فقال : إما على حذف مضاف أي شارب الماء ، وإما على جعل الماء مرتو با مجازاً ، و يروى د الماء ، بالنصب على تقدير د من ، كما في قوله تعالى : واختار موسى قومه سبعين رجلاً (١) ففاعل د ارتوى ، على هذا مرتو كما تقول :

ما شرب الماء شارب . هذا كلام ابن هشام ملخصاً بصرف يسير (٢) .

والواقع أن ابن هشام لخص كلام ابن السجري وأدخله في قول القاري وجميعهما ولم يبين ما يبنى على كل قول من الأقوال - وإليك البيان في إيجاز :

(١) الآية ١٥٥ من الأعراف (٢) الملف ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧

ورأى ابن السجري وغيره :

ذكره ابن هشام في تلخيصه السابق ، بعد أن شرح البيت السابق في مجلسين
« الثامن والعشرين والسابع والثلاثين » وبين وجه الإشكال ، واختار ما ذكره
صاحب المغنى ، ولكنه أدخل فيه كلام الفارسي في تذكرته (١) لأنه هو الذى
قال يتضمن : مرتو معنى كفى ، ورفع الماء أما نصب الماء مع جعل مرتو فاعلا
إنما هو على قول غيره ، ويقول صاحب الخزائنة (٢) روى صاحب اللباب
وحده نصب و خبرك ، وعلى ذلك قائم كان ضمير مستتر وخبرك هو خبرها ،
وكذا و شرك ، على معنى : فليت شيئا كفوفا كان هو خبرك كله وشرك . اهـ
ولكن ابن الأنبارى (٣) ذكر رواية أيضا ، ويكون المعنى على القاب
و دعى ، متعلقة على هذا بمجذوف حالا من شر وكل مذكور ابن هشام معنى
على أن كان ناقصة ، فإن كانت تامة صح جعل كفافا اسما لليت كما يقول
أبو حيان (٤) وعلى ذلك جاز لك أن تجعل كفافا خبرا لـ كان أو اسما لليت ،
وأن تنصب الماء ، ومرتوى الفاعل أو ترفع الماء على حذف مضاف ومرتوى
خبر ليت ، وسكن الضرورة ، وكان حقه النصب .

(١) الخزائنة ١٠ / ٤٧٣ (٢) المصدر السابق ١٠ / ٤٧٣
(٣) الأنصاف ١٨٤ وما بعدها (٤) الخزائنة ١٠ / ٤٣٧

١٦ - ليس

ذهب سيوريه وجمهور النجاة (١) على أن ليس ، فعل ماض ، وتقيد في
مضمون الجملة في الحال ، نحو : ليس محمد قائما فقد نفت قيام محمد في الحال ،
وهي عندهم فعل ناقص ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، أشبهها بما ولا وهي جامة
لا تنصرف تصرف الأفعال بالمضارع واسم الفاعل ، والدليل على فعليتها :
اتصال الضمائر على حدة اتصاله بالأفعال نحو : لست ولستما ولستم ولستما
ولسن وآخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية ، وتلحقها تاء التأنيث
السائلة وحلا ووقفا ، نحو : ليست ههنا حاضرة ، وتصل بها نون الوقاية
قال سيوريه (٢) : وباقي عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليس ، وكذلك
وكافتي ، لذلك حكم جمهور النجاة على أنها فعل ، وقال أيضا : فأما ليس فإنه
لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تنصرف تصرف
الفعل الآخر ، وقد حكى سيوريه عن العرب قول آخر : وهو أن ليس ،
تكون حرفا ، وحكم على هذا القول بالندرة قال : وقد رعم بعضهم أن
ليس ، تجعل د كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه
ليس خالق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد ، قال حميد الأرقط :

فأصبح والنوى على معرسم • وليس كل النوى يلقي للمساكين (٣)

- (١) الكتاب ٢٣٣ / ٤ (٢) الكتاب ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢ / ٣٥٩
(٣) البيت حميد الأرقط وهو من البسيط وفي الكتاب ١ / ٧٠ ، ١٤٧ وابن
الشجري ٢٠٤ ، ٣٠٢ والحجاسة للبرزوقي ٢ / ٣١٧ والأشتموني ١ / ٢٢٩
والعيني ٢ / ٨٢ وقد حمل فيه ليس على د ما ، فأهملها ولكن الجمهور يرى
أن ليس عاله وفيها إضمار .

وقال هشام أخو ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها هـ وليس منها شفاء الداء دبذول (١)
 هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحد أن تحمله على أن في ايس إضماراً
 وهذا مبتدأ كقوله : إنه أمة الله ذاهبة إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس
 الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك . وسيبويه به هذا النص قد أثبت
 عن العرب أيضاً أنه يجوز أن تكون حرفاً . وذكر النصوص التي تفيد ذلك
 وقد تمسك بالقول بحرفيتها جمع من العلماء منهم : ابن السراج (٢) والفارسي
 في أحـ قرأه وابن شقير (٣) وعلى هذا القول تدخل في اد الحروف العاملة
 هنا . ولهذا أدخلتها في هذا الكتاب . والذين قالوا بحرفية وليس استدلوا
 على ذلك : بأنها لا تنصرف ولو كانت فلا تنصرف وأنها بمنزلة ما هـ في النني
 وما حرفت فكذلك ليس فـ ما لني الحاضر لا غير (٤) وقد أشار إلى ذلك
 سيبويه بأنها حرفت على لغة بعض العرب . وقد استدل ابن السراج على
 حرفيتها بقول الشاعر الآتي تبعاً لسيبويه حيث قال في الكتاب (٥) وتقول
 أتوفى ليس إياك ولا يكون إياه . لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا
 فصارت (إيا) بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع - قال الشاعر :

(١) البيت من البسيط وهو في المکتب ٧١ ؛ ١٤٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢٤٠

وذكر السيوطي أنه لسكيب ابن زهير - والشاهد فيه : وليس فيها شفاء

كما سبق . (٢) الأصول في النحو ٢ / ٢٨٩ : ٢٩٠

(٣) الجنى الداني ص ٩٤ (٤) شرح المفصل لابن يعين ص ٧٧

(٥) ج ١ ص ٣٥٨

ليت هذا الليل شهر • لا ترى فيها عربيا (١)

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقبا

ويعلق ابن السراج (٢) على ذلك قائلا : « ليس ، إياي ، ولم يقل ليسنى فقد فارق باب « ضربى » وقد روى « عليه رسلا ليس » وإنما هذا كالمثل لأنهم لا يأمر « بعلبك » إلا المختلط ، فقد شد من جهتين من قولهم : « عليه ، فأمرؤا غائبا »

والذى أميل إليه أن « ليس » حرف نفي بمنزلة « ما » لأن حيد الفعل لا ينطبق عليها ، إذ لا تدل على حدث وزمن ، وإنما تدل على نفي ما بعدها نفيا حاضرا فقط ، كما أن اتصال الضائرها ، وتام التأنيت لا تثبت فعليتها ففقد اتصالا بالخرى نحو : ريت وثمت وإنا وإننا وإهم ، ولذلك أصاب الماقي في رأيه فيها حيث قال (٣) : اعلم أن « ليس » ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو علي أنها حرف ، والموجب للخلاف بينهما : النظر إلى حدها ثم قال : فالذى ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية أما حرف لا غير كـ « ما » النافية كقول النماز :

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو من مجز الرمل في ديوانه ص ٣٤١ والخزانة

٢ / ٢٤٤ وابن يعيش ٣ / ٧٥ ، ١٠٧ والمنصف ٣ / ٦٢ وقد نسب البيت

أيضا للأرجى والشاهد فيه : وقوع الضمير المنفصل بعد ليس . كان المنفصل .

(٢) الأصول ص ٢ / ٢٩٠ (٣) رصف الماقي ص ٣٠٠ ، ١٠١

تيدى كئائب خضرا ليس يعصمها * إلا ابتدار إلى موت بالجام (١)
فهذا لا منازعة في الحرفية في «ليس» فيه، إذ لا خاصية من خبر أصل الأفعال فيها
وقد تخرج «ليس» عن شبهة التمامية وتختص بالحرفية وذلك في هذه المواضع:
الأول : أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة «إلا» نحو : أتوني ليس علميا
ومثله قول النبي ﷺ (٢) : ليس من أصحابي أحد ولو شئت لأخذت عليه
ليس أبا الدرداء ، فليس حرف استثناء بمعنى «إلا» ، ويجوز أن تكون
«الناسخة» واسمها ضمير مستقر وجوبا والنصب خبرها .

الثاني : أن يقتصر الخبر بالـ «إلا» ، فهي «هاملة» لا عمل لها عند بني تميم نحو قولهم
ليس الطبيب إلا المسك ، لا تتفاضل «نفي» - «إلا» ، وحملها على «ما» في لإعمال
كعمل أهل الحجاز لها على الأعمال ، وحكاية الرفع منقولة عن عمرو بن العلاء
(فليس) حرف نفي والطبيب مبتدأ والمسك خبر أي ما الطبيب إلا المسك (٣)
وقد حمل أبو على المثال أوجه ، على جعل (ليس) «هاملة» (٤) منها : أن اسمها
ضمير الشأن والجملة بعدها هي الخبر ، أو الطبيب اسم ليس ، والخبر محذوف
والمسك بدل من هذا الخبر ، والتقدير : ليس الطبيب في الوجود إلا المسك ،
أو أن المسك نعت للطبيب والخبر محذوف والتقدير : ليس طبيب غير المسك
طيبا ، ونقل أبي عمرو السابق يجعل هذه التأويلات عديمة الجدوى ، إذ هي

(١) البيت للنسابة وهو في ديوانه ص ١٢١ ومن بحر البسيط وهو في الجف
الداني ٤٩٤ ورصف المباني ٣٠١ والشاهد فيه وقوع ليس حرفا .

(٢) الحديث (٣) المغني ١ / ٢٠٤

(٤) الجني الداني ص ٤٩٧

لغة بنى تميم ، وعليها جاء المثال .

وقد أول المثال ، ملك النجاة ، بأن الطيب اسم ليس ، والماسك مبتدأ خبره .
محذوف والجملة خبر ليس والتقدير : إلا الملك أنقره .

الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية أو على المبتدأ ، والخبر مرفوعين نحو :
ليس خلق الله مثله ، وقول الشاعر :

له ناقلات ما يذب نوالها * وليس عطاء اليريم مانعه غذا (١)

الرابع : أن تكون حرف عطف ، وقد أثبت ذلك الكوفيون أو
البغداديون ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

أين المفسر والإله الطالب * والأشرم المعلوم ليس الغالب (٢)

والبصريون بمنعون ذلك ويؤولون البيت على أن ليس عامله ، والغالب اسمها
والخبر محذوف والتقدير : ليسه الغالب نحو : الصديق كان زيد .

وزنها :

يرى جمهور النحاة أنها على وزن فعل ، بكسر العين تخففت ولزم
التخفيف ، ولا يجوز أن يكون وزنها فعل ، يفتح العين بالتخفيف ، فكان
يقال فيها : لاس ، كما لا يجوز أن تكون على وزن فعل ، بالصم ولو كانت

(١) البيت من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٠٩ والمغنى ١ / ٢٠٤
(٢٣٦) والشاهد فيه : وقوعها حرفاً لسيئتها الجمل كما في الشرح .

(٢) البيت النقيض بن حبيب وهو من بحر الرجز وهو في الجف الداني ٤٩٨
والمغنى ١ / ٢٥ وشواهده ٧٠٥ ورسيرة ابن هشام ١ / ٥٣ وهو أبرهة
الحبشي صاحب قصة الفيل ، وليس فيه عاطفه عند الكوفيين .

كذلك للزم ضم لامها مع ضمير المتكلم والمخاطب ، وكان قياسها كسر اللام في
« لست » والأكثر الفتح ، وقد سمع فيها قليلا كسر اللام وضمها ، فيكون فيها
لغتان كما يقول المرادى (١) : قبل فعل .

١٧ - منذ

لفظ مشترك بين الحرفية والاسمية ، فيكون حرف جر إذا انجر ما بعدها
واسم إذا ارتفع ما بعدها ، ويجوز العرب نجرها إذا كان ما بعدها للحال نحو
منذ الساعة ، أو للماضي ، وأصل فيها الرفع ، ومنذ ، بخلافها في ذلك وهي
لا ابتداء القساية في الزمن .

حقيقتها :

اختلف علماء النحور في حقيقة « منذ » فقال البصريون إنها بسيطة
غير مركبة عملا بالظاهر على حسب الأصل ؛ ولم تقم مبينة على خلافة ، ألا
تري أن سيبويه حكم على الياء في « سيد » ، وهو الذنب بأنها أصل وجعلها من
باب « قيل » ، وديك ، ولم يجعلها من باب ريج وعبد مع أنه ليس لنا كلمة
مركبة من س ي د عملا بالظاهر فلا يجوز ترك حاضره متيقن له وجه من
القياس إلى أمر محتمل مشكوك فيه لا دليل عليه كما يقول ابن يعيش (٢) .

وقال الكوفيون مركبة (٣) ثم اختلفوا في هذا التركيب فقال الفراء :
أصلها « من ذو » من الجارة ، ذو الطائفة ، وبرى غيره : أن أصلها « من إذ »

(١) الجنى الداني ص ٩٣ (٢) شرح المفصل ٨ / ٥٥

(٣) الجنى الداني ٩٤ ؛

من الجارة ، ولذا الظرفية وقيل : إن أصلها : من ذا ، فن الجارة ، وذا اسم
إشارة ، وكلها آراء تعتمد على الحدس والخيال ، ولا تقوم على بيضة لذلك كان
رأى البصريين أقوى وهو الصحيح .

أحوال منذ :

وأحوال منذ كأحوال منذ ، السابقة من أنه يجوز (١) أن يابها اسم
مرفوع نحو : ما كتبه منذ عام ومنذ يوم الخميس ومنذ ، مبتدأ وما بعدها خبر
أو فاعل بفعل مقدر أى منذ كان أو خبر لمبتدأ محذوف أى هو ، وهذا رأى
الفراء ، ويجوز نصب الظرف بعدها على الخبرية ، ورفعها على ما سبق كما يجوز
أن يليها اسم مجرور وذلك كقول الشاعر :

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان * ورسم عفت آياته منذ أزمان (٢)
ومنذ ، حرف جر على مذهب الجمهور ، ولا تجر إلا الزمان . وقيل : إنها
طرف مضاف إلى ما بعده .

كما يليها جملة والكثير أن تكون فعلية كقولك ما كتبه منذ حضر وما
سافرت منذ أقبل ، ومنذ تكلم .

وقد تكون جملة اسمية كقولك ما تكلمت منذ محمد حاضر .

وبرى سيبر به (٣) أنها ظرف في هذه الحالة مضاف إلى الجملة ، وهو مبنى على
وقيل إنها مبتدأ ويقدر زمان مضاف إلى الجملة هو الخبر عنها ولا تدخل إلا على

(١) المغني ٢ / ٢ (٢) البيت من الطويل لارمى القيس وهو

في ديوانه ٨٩ والمغني ٢ / ٢ وشواهد ٧٥٠ والجمع ١ / ٢١٧ والدرر

١ / ١٨٦ وتوضيح المسالك ٢ / ١٤٣ (٣) الكتاب ٣ / ٢٨٧

زمانه .

وقد صرح ابن مالك في التسهيل (١) : بأن د متذ ، و د متذ ، إن وليهما
مرفوع أو جملة فـهما ظرفان مضافان إلى الجملة ، وإن وليهما مجرور فـهما حرفان
وهذا هو المختار .

١٨ - متى

مدخل معناه في عدة الحروف العاملة ، عند هذيل (٢) التي تجر الاسم بها
فهي عندهم من حروف الجر ، بمعنى د من ، كقولهم : أخرجها متى كـه أي ،
من كـة قال الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر طن تذج (٣)
وتكون أيضا بمعنى في كما في قول بعضهم : وضعتـه متى كـى ، أي بمعنى : في ،
والمشهور عند الجمهور أنها اسم تأتي للاستفهام نحو : متى نـعـر الله ؟ وتكون
اسم شرط كقول الشاعر :

* متى أضـع العـامة تعرفـنى (٤)
واسم مرادف للوسط نحو : د متى لجج ، أي وسط عند بعضهم .

-
- (١) انظر ص ٩٤ (٢) للمغنى ٢ / ١٩ ، ٢٠
(٣) البيت لأبي ذؤيب ، ديوان الهذليين ١ / ٥٧ والمغنى ٢ / ٢٠ وشواهده ٢١٨
والخصائص ٢ / ٨٥ والهمع ٢ / ٣٤ والأزهية ٢٠٩ ، ٢٩٤ وابن الشجري
٢ / ٢٧٠ والمخصص ١٤ / ٦٧ والدرر ٢ / ٣٤
(٤) البيت من الوافر لسحيم بن وثيل وهو في الكتاب ٢ / ٧

الباب الرابع « الحروف الباعية »

وأقصد بهذا الباب الحروف العاملة في الكلمة بعدها ، بأى نوع من أنواع العمل من النصب والجر والجرم وتتكون من أربعة أحرف هيئانية وهي عشرة أحرف : إذ ما أين آ أى وحتى حاشا كان ليكن لعل لما منها ولإليك الخديث عن كل حرف منها تفصيلا .

١ - إذ ما

حرف شرط لمجرد التعليق للجواب على الشرط كان بدون دلالة على ذات أمر زمان أو غيرهما فيقول (١) : إذ ما تأسافر أسافر معك بمعنى : إن تأسافر أسافر ، وهي حرف لا محل لها من الاعراب ، وهي تجزم فعلير : الأول فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط كقول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر * به تلف من إياد تأمر آتيا (٢)

هـ فإذا ما ، جرمت الفعلين هـ تأت ، تلف ، بحذف حرف العلة ، والأول فعل الشرط والثاني جوابه ، فهي تنفيد الجزاء كبقاى أدوات الشرط قال سيديويه (٣) ولا يكون الجزاء . هـ إذ ، حتى يضم إلى كل منهما هـ ما ، فتعير إذ مع ما

(١) دراسات في النحو للشيخ شبانه ١٣٨ (٢) البيت من الهوليل ولم

يعلم قائله ، وهو في العيني ٤ / ٤٢٥ والأشتموني ٤ / ١١ ومعجم الشواهد

٤٢٥ / ١ (٣) الكتاب ٣ / ٥٦ ، ٥٧

بمنزلة إنما ، وكأنما ، وليست . ما ، فيهما بلغوا ، ولكن كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد - فما كان الجزاء به إذ ما قول العباسي بن مرداس .

إذ ما أيت على الرسول فقل له * حقا عليك إذ اطمأن المجلس (١) وقال الآخر . قالوا : لعبد الله بن همام السلولي :

إذ ما ترى اليوم مزجي ظهيتي * أصمد - يرا في البلاد وأفرع (٢)
فلاني من قوم سد-واكم وإنما * رجائي فهم بالحجاز ونسج
والفعل الماضي لا يظهر عليه الجزم ، وإنما هو في موضع الجزم .

وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان كنى (٣)
وأصلها : إذ التي هي ظرف زمان لما معنى زيدت عليها . ما ، فجزم بها ، فعنى
إذ ما نقيم أقم . عندهم متى نقيم أقم ، فتكون في محل نصب ظرف زمان لفعل
الشرط ، لأنها كانت اسما قبل دخول ما ، والأصل عدم التنكير . ولكن
الجمهور يرون أنها حرف ، لتركيبها مع ما ، وهذا الترتيب أخرجهما عن
الاسمية التي كانت لها إلى الحرفية ، لأنها أفادت التعليل في المستقبل بعد أن

(١) ثبت من الكامل وهو في الكتاب ٥٧/٣ والمقرب ٤٧/٢ ، والنصرح
١٢١/١ والمختصب ٨٤/٢ وابن يعيش ٩٧/٤ ، ٤٦/٧ والخزانة ٤٣٦/٣
والشاهد فيه : المجازاة بإذ ما بدليل وقوع الغاء في الجواب .

(٢) البيت من الكامل وهو في الكتاب ٥٧/٣ وابن السجري ٢٤٥/٢ وابن
يعيش ٣٧/٧ ، ٩: ٦ والخزانة ٦٣٨/٣ والشاهد فيه : المجازاة : بإذ ما
والغاء دليل ذلك .

(٣) انظر الرضي ٢٥٤/٢ وجمع الهوامع ٥٧/٢

أن كانت مجرد الظاهرية في الزمن الماضي (١).

كيف صحت المجازاة بها؟

لأننا نجسد «إذ» ظروف زمان ماضٍ، والشرط لا يكون إلا بالمستقبل
واسكتما مع ذلك أفادت المجازاة وأفادت الشرط، ونص سيديويه السابق يرد
ذلك لأنه أوضح أنها أفادت الجزاء من وجهين:

أحدهما : «إذ» هذه التي تستعمل في الجزاء مع «ما» ليست الظرفية وإنما
هي حرف غيرها ضمت إليها «ما» فركبا للدلالة على هذا المعنى كأننا :
والثاني : أنها تطرف إلا أنها بالتركيب غيرت ونقلت عن معناها لزوم «ما»
لإيها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حين الحروف التي تفيد الجزاء (٢)
ويجزم بها فعلى الشرط والجواب قال السيرافي : ما علمت أحدا من النحاة
ذكر «إذ ما» غير سيديويه وأصحابه واستشهد لها ببيتين ، . . . وقال الرضى : إن
بعض النحاة قالوا إن «إذ ما» أصله «إما» وهو لا يجيء إلا بنون التأكيد
بعده كقوله تعالى : «فإما ترين من البشر أحدا فقولي إني نذرت للرحمن
صوما (٣)» ، فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة «إما» بقلب المسبب
الاولى ذالا ، ولا يتم له هذا قوله إذ ما دخلت (٤) وهذا رأى خيالي
لا يعتمد إلا على مجرد الحدث والتخمين ، والأصل أن تبقى الأداة كما هي بدون
ادعاء شيء آخر على صورتها حتى تقوم بينه على صحة هذه الدوى ، ولا دليل
كما أن دخول نون التوكيد على الماضي لا يأتى إلا في ضرورة الشعر فكيف

(١) انظر دراسات في النحو ١٣٨ (٢) ابن يعيش ص ٤٧ / ٧

(٣) مريم ٢٦ (٤) البكافيه ٢ / ٢٥٠

دخلت هنا .
قال السيوطي (١) : إنها خرف بالتركيب ونظير ذلك أنهم حين وكبوا
وحب مع ذا فقالوا : هذا زيد . بطل معنى حب من الفعلية ، وصارت مع
ذا ، جزء كلمة ، وصارت حيناً اسماً بالتركيب ، وخرجت عن أصل وضعها
بالكسبية ،

والواقعة :
أنها حرف جزاء كان ولا شائبة فيها للاسمية ، والتركيب نقلها إلى الحرفية .

٢ - أيمن

ذهب الروماني والزجاج (٢) إلى أن : أيمن حرف جر إذا استعملت في القسم
نحو : أيمن الله لأفعلن كذا . فقد وقعت مقام حرف القسم ، وجر بها الاسم
بعدها ، وعلى ذلك تكون عندهما حرف جر ، أما إذا لم تستعمل في القسم نحو
أيمن الرجال قوية فهي جمع : بين باتفاق . وهذا رأى خاص بهما وهو من
الشذوذ يمكن أما سيبويه فيرى أنها اسم (٣) مفرد ، مشتق من ألين مفتوح
همزته فهي همزة وصل ، وقد نقل عن العرب كسر همزتها أيضاً .
أما الكوفيون (٤) : فيرون أنه جمع عين ، وهمزته همزة قطع .
ضعف مذهب الكوفيين :

ويرد هذه المذهب ثلاثة أوجه (٥) :

- (١) مجمع المراجع ٥٨/٢ (٢) المقتضب ٨٧/١ (٣) المكتتاب ١٤٧/٢ بولاق
(٤) اللسان الداني ص ٥٥٣ (٥) المغنى ٨٧/١ ، ٨٨

أولاً : هذه همزة وصل ، والجمع همزة قطع كقول الشاعر :

فتجتمع أئمن منا ومنكم * بمقصة تمور بها الدماء (١)

ثانياً : جواز كسر همزته ، وهمزة الجمع لا تنكسر مثل أفلس وأطلب .

ثالثاً : ومن العرب من يحيز فتح ميمه فيكون على وزن أفعل ، ولا يكون ذلك في الجمع .

والدليل على أن همزتها وصل أنها حذفت في الدرج كقول نصيب :

فقال فريق القوم لما نشدتهم * نعم وفريق لعين الله ما ندرى (٢)

وأيضاً ، اسم يلزم الرفع على الابتداء ، ولزوم الإضافة إلى اسم الله ، وقد

يضاف إلى الكلمة نحو : أين الكلمة ، وإلى الكاف نحو : ليمتك لئن ابتليت

لقد عافيت ، وإلى الذي كقول النبي ﷺ : وبم الذي نفس محمد بيده (٣) ،

وقد أضيف إلى ذلك في الشعر :

لئيم أبهم لبئس العذرة انتدروا (٤)

١ (البيت لزهي من الواقع في ديوانه ص ١٣٧ والأزهية ٢١ باللفظ فتؤخذ ،

وابن يمش ٨ / ٣٦ والجني الداني ٣٩ واللسان د ين ، والمقدمة ٥٥٦ ،

حيث تنجر الابل وتسيل الدماء .

٢ (البيت لنصيب من الطويل وهو في الكتاب ١٤٧ / ٢ ، ٢٧٣ ، والمغنى ٨٧ / ١

وشواهد السيوطي ١ / ٢٩٩ والمقتضب ١ / ٢٢٨ ، ٢ / ٢٠ ، ٣٣٠ ، ٩٠ ،

والمنصف ٥٨ / ٢ وأساس البلاغة ٢ / ٢٦٨ والأزهية ٢١ وهو في ديوانه ص ٢١

٣ (انظر المغنى ١ / ٨٧ والجني الداني ص ٣٩ والجمع ٢ / ٤٠

٤ (هذا المصراع ذكره الكسائي ولم يكله ولم ينسبه إلى أحد وهو من البسيط

اللغات فيها:

والقد ورد فيها لغات كثيرة عن العرب حتى وصلت الى عشرين وأشهرها :
• دأين ، بفتح الهمزة وضم الميم ، كما ورد فيها كسر الهمزة مع ضم الميم وفتح
الهمزة والميم وكسر الهمزة وفتح الميم ، أئين ، كما نطق العرب بها بخذوفا للنون
مع فتح الهمزة ، وكسر الهمزة والميم مضمومة فيها وتكون علامة الاعراب
فيها حينئذ على الميم ، كما ورد : مع حذف الياء ، مع كسر الهمزة وضم الميم
• دلم ، وفتح الميم أيضا وجواز الأسرين أيضا .

كما جاء عنهم : فتح الهمزة وضم الميم أو كسرها ، أو فتحها ، كما نقه سئل
فيها : • من الله ، بحذف الهمزة والياء بضمها أو كسرها أو فتحها • من الله ،
• بالالوجه الثلاثة ، كما ورد • هم الله ، وأيم الله ، بالهمزة والميم المسكورتين ،
• وهي من الكلمات التي كثر فيها اللغات عن العرب لكثرة استعمالهم لها (١)
حكمها من حيث الاعراب والبناء :

الأصح أن دأين ، المستعملة في القسم اسم معرب لعدم سبب البناء فيها ،
وهمزتها همزة وصل ، وقال الكوفيون (٢) : لأنه أين مبنى لشبه الحرف في
عدم التصرف . لأنه لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها
الاسماء الا في الابتداء خاصة كالحرف ، فحرف كنه عندهم حركة بناء ، وعند
البصريين حركة اء ا ب .

ويرى السيوطي في الجمع (٣) : أن الأصح بناؤه على التثنية ، وأنه لازم
الرفع إذ لم يرد عن العرب إلا بذلك ، وقال ابن درستويه : يجوز جره بواو

(١) انظر الجنى الداني ص ٢٤١ و الجمع ٢ / ٤٠ (٢) ٢ / ٣٠ ص ٤٠

القسم ، وهو بالرفع مبتدأ حذف خبره أى : قدمى ، وقال ابن عصفور (١) هو خبر ، والمحذوف هو المبتدأ .

اشتقاقه :

جزم ابن مالك أنه مشتق من العين وهو الهكك ، وأنه مفرد ، وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من العين ، وهذا هو المناسب لموضوع دأين ، فهو للقسم وفتحت عنده لدخولها على اسم غير متمكن (٢) أما الفراء فذهب الى أنها جمع عين ، والألف فيه للقطع يقال دأين الله وأين الله .

٣ - حتى

هى من أنواع الحروف الرباعية المحضة ، وتكون مهمة لا عمل لها وذلك إذا كانت للمعطف أو للإبتداء أو بمعنى الفاء العاطفة - وقد مضى الحديث عن الكلام الآن عليها إذا كانت حاملة فيما بعدها بأن تكون حرف جر للأسماء الصريحة أو المأذولة بالمصدر بأن تقع قبل مضارع منصوب بأن المضمره بعدها وذلك عند البصريين ، أو حرف نصب للمضارع بنفسها وذلك عند الكوفيين وإليك الحديث عن هذين النوعين تفصيلا :

١ - حتى الجارة

معناها : حرف جر يفيد انتهاء ابتداء الغاية فهى تنزلة دلى فى المعنى والعمل

(١) ج ٢ ص ٤٠ (٢) الأزهية ص ٢٠ ، ٢١ والكتاب ٢٢٩/٤ هارون

قال ابن يعيش (١) في الفرق بين حتى والى : « إلا أن حتى تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به ، نحو قرأت الكتاب حتى آخر صفحة معه . وفهمت الدروس حتى الدرس الأخير ، قال تعالى : سلام هي حتى مطامع الفجر (٢) . وإنما كان ما بعدها جزءاً مما قبلها ، لأنها لا تستعمل إلا في اختصاص ما تقع عليه إما لعزته أو حقارته كقولك : أكرمت الرجال ، فالرجال عند الخاطئين معينون معروفون ، وفيهم العزيز والذليل فإذا قلت بعد ذلك حتى بكر ، فتخصيصه بالذكر إما أنه أعلام شأنا أو أحطهم درجة ، وبذلك قد وضحت أن الأكرام قد انتهت إلى العظماء أو الحقراء ، وإلا ما كان لذكره فائدة وتفيد أن يكون داخلًا في حكم ما قبله ، وأن يكون بعضاً مما قبله ، فيستدل بذكره أن الفعل قد عم الجميع . ولذلك لا يذكر بعدها إلا ما يشتمل عليه لفظ الأول .

قال المبرد (٣) : ودخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، لأن معناها إذا اخفضت معناها إذا نسق بها فأن ذلك خالف ، إلى .

ويرى ابن مالك عدم لزوم (٤) دخول مجرورها بقول في التسهيل : حتى لانتفاء العمل بمجرورها أو عنده ، ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهوم جمع لفها ما صريحاً أو غير صريح وإما كـمض ، ولا يكون ضميراً ، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاق آخر جزء خلافاً لزعم ذلك ، ١ هـ . مثال كونه آخر جزء وأفت المنزل حتى شرفته ، ومثال كونه ملاق آخر جزء : مرت الأماء حتى

(١) شرح المفصل ١٦/٨ (٢) القدر ٥ (٣) المقتضب ٣٧/٢
(٤) التسهيل ص ١٤٦ (٥) الجنى الداني ٥٤٤

الليل ، وإنما كان كذلك كما يقول الزمخشري (١) : لأن الفعل المتعدي بها
الغرض فيه أن ينقض شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه ، واستدل ابن مالك على عدم
اللزوم بقول الشاعر :

عينت ليلة ، فأنزلت حتى * نصفها راجياً ، فعدت يؤوساً (٢)
قال أبو حيان : ولا حجة في البيت ، لأنه لم يتقدم «حتى» ما يكرون ما بعدها
جزءاً منه ولا ملاقياً لآخر جزء منه ، فلو صرح في الجملة بذكر الليلة ، فقال :
فأنزلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها ، كان حجة (٣) .
ولقد ذكر سيدي به المقصور من حتى ، والفرق بينها وبين إلى حيث قال (٤) :
«وأما إلى فتمت لا ابتداء الغاية تقول : من كذا إلى كذا ، وكذلك حتى ولها
في الفعل نحو ليس ليل ويقول الرجل ، إنما أنا إليك ، أي إنما أنت غائبي ،
ولا تكون حتى ههنا ، فهذا أمر «إلى» وأصله وإن اتسعت ، وهي أعم في
الكلام من حتى تقول : فمت إليه فجعلته . انتهى كذا من مكانك ، ولا تقول حتىه ،
ما تدخل عليه حتى الجارة :

وحتى الجارة نجر نوعين هما :

أولاً : لمفرد صريح ومعناها الغاية نحو : ذاكرت أخيراً الليل وكسوت
الطائب حتى رأسه .

ثانياً : جارة لاسم مؤول من «أن والفعل» وهي التي يقع بعدها المضارع

(١) الجنى الداني ٥٤٤ (٢) البيت من الخفيف ، ولم يعلم قائله وهو

في المغني ١٢٣ (١٢٧) واللبني ٣/٢٦٧ والتعصير ٢/١٧ والجمع ٢/٢٣

(٣) الجنى الداني ٥٥٥ (٤) الكتاب ٤/٢٣١

منصوبا نحو قوله تعالى : ولزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه (١) حتى جارة للمصدر المؤول من أن مضمة وجوبا ، والمصدر المؤول مجرور بحق ، هذا رأى البصريين ، وقال الكسائي : إن حق ، ليست في كلام العرب حرف جر ، وأن الجر الذي بعدها في نحو : حتى مطلع الفجر (٢) ، بتقدير حرف الجر أى إلى بعدها ، أى حتى انتهى إلى مطلع الفجر .

ضعف مذهب الكسائي :

قال الرضى (٣) : يرد على الكسائي بأن في مذهبه بعدا لأن حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة ، فكيف اطرده ذلك بعد حتى ، وأيضا : كيف اطرده حتى الفعل بعدها مع انجرار الاسم .

أما الكوفيون فيرون (٤) أن المضارع بعد حتى منصوب بها لقيامها بمقام الناصب ، فاللام قامت مقام دكى ، فعملت عملها ، وكذا حتى التعليلية وأما إذا كانت بمعنى : الى ، فتعمل عمل : أن ، وقال الفراء (٥) المضارع بعد حتى منصوب على الخلاف .

الرأى القوى :

إن الرأى القوى فى عمل : حتى ، هو رأى البصريين الذى جعلها حرف جر دائما للام ، الصريح أو المصدر المؤول إذا كان بعدها المضارع منصوبا ، لأن الأصل عدم خروج الشئ عن أصله ، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل ، قال الرضى : وفيما تأول

(١) البقرة ٢١٤ (٢) القدر ٥ (٣) الكافي ٢ / ٢٤٠

(٤) المصدر السابق ، وفي نفس الصفحة .

البصريون من تقدير الناصب بعد حتى الجارة حتى تبقى على أقدامها من الجبر
مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب
في نحو قولها :

لليس عبادة وتقر عيني * أحب إلى من ليس الشفوف (١)
وفي قوله :

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (٢)
على أن لام الجود ليست بمعنى دكن ، ولا بمعنى أن ، وحتى للغاية ليست بمعنى
أن ، فكيف تحملان في النصب على ما ليستا به معناه ، (٣)
معانيه حتى ، الجارة لام مؤول :

وتأتي حتى هذه لمعان ثلاثة ذكرها ابن هشام وهي (٤) :

الأول : النهاية : وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، وهي بمعنى إلى ،
في هذه الحالة كقوله تعالى : إن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (٥)
وهذا المعنى هو الكثير فيها .

الثانية : التعليل : وذلك إذا كان ما بعدها حلة وسبب لما قبلها كقولك لأسيرن
حتى أدخل المدينة ، وأسلم حتى تدخل الجنة .

الثالث : الاستثناء : وذلك إذا كان ما بعدها ليس واحداً مما سبق فتكون

(١) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل ، وهو في الكتاب ٤٢٦/١ والتقرب

٢٧/٢ والخزانة ٣/٥٩٢ ، ٦٢١ والمغنى ٢٦٧ ، ٢٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١

(٢) البيهقي من الطويل ، لطرفه بن العبيد ، في المقرب ٢/٨٥ ، ١٣٦

(٣) انظر الكافي ٢/٢٤٠ (٤) المغنى ١/١٠١ (٥) طه ٩١

بمعنى إلا أن ، كقول الشاعر :

واقه لا يذهب شينى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا (١)

وقول المقنع الكندي :

ليس المطام من الفضول سماحة * حتى تجرد ومالكك قليل (٢)

قال الأشموني (٣) : وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبريه في تفسير قولهم : « واقه لا أفعل إلا أن تفعل » المعنى حتى أن تفعل ، ففسر « لا » بحتى حتى تكون بمعنى « إلا » كما هو شأن المترادفين (٤) . وتصلح للغاية والاستثناء في قوله تعالى : وما يعلمان من أحد حتى يقول إلا إنما نحن فتنة فلا تكفر (٥) وللتعليل والغاية في قوله تعالى : فقاتلوا التي تبغى حتى تقى إلى أمر الله (٦) فحتى في هذه الأحوال جارية لما بعدها ، والمضارع منصوب بأن المضمره وجوبا والمصدر المذلول من أن والفعل مجرور بعدها ، هذا مذهب البصريين . والكوفيون قالوا : انصب بحتى نفسها ، وقد مضى ذلك والذي يؤيد البصريين مع ما سبق أنها ظهرت في المعطوف كقول الشاعر :

(١) البيت من الرجز لأمير القيس ، قاله تمديد إلى أسد حين قتلوا أباه ،

وقد نصب المضارع فيه بحتى « أبير »

(٢) البيت من الكامل للمقنع الكندي وهو في شرح الحماسة للبرزوقي ١٧٣٤

- ١٧٣٥ وشرح التبريزي ٤ / ٢٥٤ والمفاتيح ٤٣ / ١ وشواهد ٣٧٢

(٣) ٥٦٠ / ٣ (٤) انظر دراسات في النحو للشبح شبانه ص ٩١

(٥) البقرة ١٢ (٦) الحجرات ٩

حتى تكون عزيزاً من نفوسهم * أو أن تبين جميعاً وهو مختار (١)
والسكوفيرن يرون أنها ظهرت للتوكيد .
شروط مجروها :

يشترط في مجروها أن يكون اسماً ظاهراً ، ولا يصح أن يكون ضميراً إلا
في الضرورة كقوله :

فلا والله لا يلقي لإناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد (٢)
والسكوفيون والمبرد أجازوا ذلك (٣)
وأن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ، كما سبق بيانه .
شرط نصب المضارع بعد حتى :

ذكر سيبويه - رحمه الله - أن المضارع ينصب بعد حتى فقال :
اعلم أن « حتى » تنصب على وجهين

فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها
كأنت قلت : سرت الى أن أدخلها ، فالنصب للفعل ههنا هو الجار للاسم
إذا كان غاية ، فالفعل إذا كان غاية نصب ، والاسم إذا كان غاية جر ، وهذا

(١) البيت لبزيد بن حماد السكوتي ، بمدح قوماً باكرام الجار ، وقد أظفر فيه
« أن » بعد حتى وهذا دليل عند البصريين على أن النصب بأن المنصوبة
والبيت من الكامل . (٢) البيت من الطر بل للفرزدق وهو

في العيني ٢ / ١٨٠ ، التعرّيج ١ / ٢٠٥ والجمع ١ / ١٣١ والدرر ١ / ٨
والأشعر ١ / ٢٦٤ والجنّ الداني ٤٤٤

(٤) السكتاب ٣ / ١٦ ، ١٧

قول الخليل .

وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل وكى ، تقي فيها اختياره أن ، وفي معناها ، وذلك قولك : كلبته حتى يأمرني بشيء ، وما عدا هذين الوجهين ، فالمضارع برفع و « حتى » من حروف الابتداء بأن كان دخولك . اتصالا بالسير تقول مررت حتى أدخلهم ما برفع المضارع ، وإعماله حتى ، لأن الاخبار بذلك عند الدخول أو وقع ثم يخبر به ، قال سيدي به (١) « حتى » صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تنجى على معنى إلى أن ، ولا معنى كي فخرجت من حروف النصب .

ولذلك لا بد لنصب المضارع بعد حتى أن يكون مستقبلا لأن النصب بأن المضمره وهى تخاصم الفعل للاستقبال ، فلا تدخل على الحال بأن يكون استقبالا حقيقيا : بأن تخبر بشيء لم يجيء كأن تقول وأنت في طريقك إلى المسجد : لاسيرن حتى أدخل المسجد ، ونحو قوله تعالى : ان نهرج عليه عاكفين حتى يرجع اليانا موسى (٢) فإن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة لزمان تكلم عبدة العجيل بهذه العبارة ، وان كان خبر حقيقى بأن كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها خاصة أى لزمان الفعل قبلها ، ولم يكن للحال حقيقة كان النصب جائزا كأن قلت بعد دخولك البيت مثلا : مررت حتى أدخل البيت . فإن الدخول مستقبل للسير ، ماضى بالنسبة لزمان النكاح ، لأنه كان بعد الدخول ، ولذلك جاء النصب والرفع في هذه الآية :

« وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله » (٣) .
فان قول الرسول والمؤمنين « متى نصر الله » مستقبل بالنسبة الى ما قبل حتى ،
وهو ذلزلهم ، وماض بالنسبة لزمان تكلم جبريل بالآية على محمد ﷺ :
فالنصب فيها على التأويل بالمستقبل ، والرفع على التأويل بالحال ، وحتى مع
الرفع ابتدائية وليست جارة .

٢ - « حتى » الناصبة عند الكوفيين المضارع

ذهب الكوفيون الى القول بأن حتى (١) هي الناصبة للمضارع بعدها ،
وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك مع لام الجر وانما أعملوها
لقيامها مقام الناصب ، وقد وضع الرضى سابقا ضعف هذا الرأي ، وأنه يزيد
أثر اختصاص العامل بالعمل ، والا فكيف تعمل الجر والنصب والعامل
واحد ، وكلام البصريين يضبط القواعد ، ويؤكد أثر العامل ، فحتى عندهم
جارة للاسم بعدها صريحا أو مؤولا بأن كان مضارعا منصوبا ، ونصبه بأن
مضمره كما ذكرنا ، وقد تأتي حتى ابتدائية أو عاطفية فتكون هاملة ، وكلامنا
في العاملة

(١) قرئ بالرفع عند نافع ، انظر تفسير البحر المحيط ٢ / ١٤٠ وانحاف
فضلاء البشر ١٥٦ ، ١٥٧ والنصب قراءة الجمهور .

(٢) الكافي ٢ / ٤٠

٤ - حاشا

وهي من الحروف الرباعية التي تجر ما بعدها ، وتفيد معنى الاستثناء
كـ «إلا وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروف الجر ، ويتعدى بها
الفعل اللازم نحو : قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة
« حاشا » كما تعدى بواسطة الباء في قولك : قتت بمحمد : قال سيديويه (١) وأما
حاشا فليس بامم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حق ما بعدها وفيه معنى
الاستثناء ، فسيديويه - رحمه الله - لم يسمع فيها إلا الجر ، ولا يجيز النصب بها
لأنه لم يبلغه . واستدل على الجر بما ثبت عن العرب مثل قول الشاعر :
حاشا أبي ثوبان إن أبا * ثوبان ليس بيكة فدم (٢)
يجر ما بعدها ، ولا قائل بالاسمية ، فتعين لأنها حرف جر ومنها دخولها على باء
المتكلم دون نون الوقاية كقول الشاعر :

من معشر عبدوا الصليب كراهة * حاشاى لى مسلم معذور (٣)
ولو كانت « حاشا » فعلا لقال حاشانى ، ومنها أيضا : عدم إمالتها وهذا دليل

(١) المكناب ٢ / ٣٤٩ (٢) البيت الجميع وهو من الكامل وهو
في المغنى ١ / ١٥١ والجمع ١ / ٢٣٢ والدرر ١ / ١٩٦ وابن يعيش ٢ / ٨٤
برواية « إن به ثناء عن الملحاة والشم » وأنشده المفصل بالرواية السابقة
انظر الخزائن ٢ / ١٥٠ وابن يعيش ٨ / ٤٧ - ٤٨ والعينى ٣ / ١٢٩
(٣) البيت للأفيشر وفيه رواية أخرى « في فتية جعلوا الصليب لهم » انظر
الجمع ١ / ٢٣٢ والدرر ١ / ١٩٧ والجنى الداني ٥٦٦

على حرفيتها ؛ ولو كانت فعلا لاميلت ، وأيضا عدم دخول دما ، انهدرية لكل ما سبق كأن القول بحرفيتها (١) قال العلامة الأشموني (٢) التزم سيديويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يميزوا النصب ، واختاروا بها الجر وهو الكثير الراجح ، ولكن الصحيح جواز النصب فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف وأجازوه للمرد والمأزني والزجاج ومنه قوله :

حاشا قرىشا فإن الله فضلهم * على البرية بالإسلام والدين (٣)

وقوله د اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصمغ ، وقول الشاعر السابق الذي رواه سيديويه بالجر د حاشا أبي ثوبا ، فقد جاء البيت في روايه الضبي د حاشا أبا ثوبان ، بالنصب (٤) . وأرى : أن رأى الأئمة السابقين رأى سديد ، لاعتمادهم على النقل عن العرب وهم عدول ثقات ، وسماعهم حجة ، أما سيديويه فلم يسمع النصب ، ومن سمع حجة على من لم يسمع . وذلك تكون حاشا كخلا في جواز جر المستثنى بها ونصبه نحو : قام القوم حاشا بكرا ، وبكر فاذا جرت كانت حرف جر ولذا نصبت كانت فعلا ، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في د خلا .

(١) جواهر الأدب ١٩٦ (٢) شرح الأشموني ١/ ١٣٩

(٣) البيت من البسيط وهو برواية النون ، لا يعرف قائله وروى دوالخير ، وهو على ذلك للقرزوقي أنظر العين ٣/ ١٣٧ والمصحح ١/ ٢٣٢ والور

١/ ١٩٦ والأشموني ٢/ ١٦٥

(٤) انظر الجني الداني ص ٥٦٣

رأى الكسائي فيها :

يرى الكسائي أن « حاشا » (١) فمسل متصرف متعد لما بعده ، واستدل على ذلك بما يلي :

أولاً : إنها تتصرف تصرف الأفعال وهذا التصرف استدل به المبرد تقول حاشيت أحاشي . قال النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الأقوام من أحد (٢)
ثانياً : يتعلق الجار بها كما يتعلق بسائر الأفعال نحو : حاشا لمحمد أن يفعل كذا
ثالثاً : ورد حذف ألنها في قول الله في سورة يوسف في قراءة بعضهم
« حاش الله » والحذف دليل على الفعلية ، إذ لا تغيير في الحروف بالحذف ونحوها .

رابعاً : قد جاء عن العرب النصب بها ، كما ذكرنا ، ولا يحمل النصب إلا على أنها فعل .

مذهب الفراء فيها :

ذهب الفراء إلى أن « حاشا » فعل لا فاعل له ، وإذا خفض الاسم بعده فهو مخفوض باللام المقدرة نحو حاشي الله ، وإذا ذكرت اللام نحو : حاشا لله فانه موصولة بمعنى الفعل والجر بها . (٣)

- (١) جواهر الأدب ١٩٦ (٢) البيت للناطقة من البسيط في ديوانه
١٦ في الكتاب ١ / ٣٦٤ وابن يهيش ٢ / ٨٠ ، ١٢ / ٩ / ٤٣ ، ١٠ / ٤٥ ،
والعيني ٤ / ٥٧٨ والنصري ٢ / ٢٦٧ والهمع ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٥
(٣) الجنى الداني ٥٦

رأى الزجاج :

ادعى الزجاج (١) أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل : بدليل قراءة ابن مسعود (٢) « حاشى الله » بالإضافة لمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبي السمال (٣) « حاشا الله » بالتنوين أى تنزيها لله كما يقال : رعبا لزيد ، قال الزخشرى (٤) : « وقولهم « حاشى لله » بمعنى « برأه الله من السوء » ، ويقول ابن مالك : « والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى ، بجرى مجراه فى البناء ، ومن قال بأن « حاشا » الآية فعل قالوا فيها خمير الفاعل ، واختلف تقديرهم له : فقليل : حاشى يوسف نفسه من الفساحشة لله ، وقيل : حاشى يوسف الفعلة لأجل الله ، أو حاشى يوسف لهاعته أو لمكانته عند الله وكأها بمعنى واحد .

موقف البصريين من هذه المداهب (٥) :

رد البصريون أدلة الكسائى والفراء والزجاج ، وقالوا (٦) : « إن ما استدل به الكسائى من أنها تتصرف تصرف الأفعال ، مردود لأن المتحرف ليس « حاشا » التى حكم بحرفيتها بل فعل بمعنى « جانب » من الحشا وهو الجانب واتفاق الألفاظ لا يدل على اتفاق المعانى ، وحيث تنصب الاسم بعدها والناصبه ليست موضع بحثنا ، واللام زائدة فلا تتعلق بشئ . مثل ردك لكم

- ١ (الجنى الدانى ص ٥٦٠ ٢ ، ٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٣ فلقد ورد كل هذه القراءات مذوبة لأصحابها المذكورين .
- ٤ (المفصل وشرحه ٨ / ٤٧ والمفصل ١٣٤
- ٥ (الجنى الدانى ص ٥٦٤ ٦) جواهر الأدب ص ٢١٢

وادعاه أن الحذف دليل الفعلية ، فإننا نقول : إن الحذف بعوض يدخل الحروف أيضا كما في : عل ولعن بالنون مخففين .
أما رأى الفراء : فهو ظاهر البطان لاستحالة أن يوجد فعل بدون فاعل ، وأما كلام الزجاج ، فإن ذلك نوع منها وأنها في هذه الحالة اسم ، وكلامنا في الحرفية ، والأصح ما ذهب إليه الجرجي والمازني والمبرد أنها بمنزلة خلا وعدا وقد وود بها الجر والنصب كما سبق .

وبذلك يتبين لنا أن أقسام حاشا ثلاثة :

الأول : أن تكون فعلا متصرفا متعديا نقول : حاشيته بمعنى : استثنيته ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ما حاشى فاطمة ، فوما ، نافية ولا استثناء فيها ، قال المرادي (١) : وذكر ابن مالك أن هذا الحديث في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر ، وفي شرح التصريح أن (٢) : ما حاشى فاطمة ، عبارة منجزة من كلام الراوي . وابن مالك يرى في الالفية حاشا لا تصحب دما ، وقول الشاعر الذي ذكر دما ، وما ، بها ، شاذ وهو : رأيت الناس ما حاشا قريشا * فإننا نحن أفضلهم فعلا (٣) .
وقال سيوريه (٤) : ولو قلت : دأتوني ما حاشى زيدا لم يكن كلاما ، وأجازه بعضهم على قائله اعتمادا على البيت السابق .

(١) الجنى الداني ٥٦٥ (٢) ٢٦٥ / ١

(٣) البيت من البسيط الأخطل ، وليس في ديوانه انظر معجم شواهد العربية

١ / ٢٦٨ والخزانة ٢ / ٣٦ والمغني ١٢١ - ١٧٢ والمغني ٣ / ١٣٦ والتصريح

١ / ٣٥٦ والأشمونى ٢ / ١٢٥ (٤) السكتاب ١ / ٢٧٧

الثاني : أن تكون تنزيهية نحو : حاش الله : وهي اسم مرادف للتنزيه كما سبق وقال بعض العلماء إنها حرفت ، والكوفيون إنما فعل ، والأصح أنها اسم .
الثالث : تكون استثنائية فتجر ما بعدها إن كانت حرف جر ، وتنصب إن كانت فعلا ، وهذا هو الأصح فيها ، وليكنها مفسرًا خلا وعدا من وجهين أحدهما أن الجر بها أكثر منها ، والآخر أن حاشا لا تصحب د ما ،
على الأصح (١)

اللفات فيها :

الوارد في حاشي ، الذي يستثنى (٢) بها لغتان : حاشي ، بآيات الألفين وحشي بحذف الألف الأولى . كقول الشاعر :

حشي رهط النبي فإن منهم * بحور لا تكدرها الدلاء (٣)

وأما إلى للتنزيه ففيها أربع لغات : (٤)

المذكورتان ، وحاشي . بحذف الألف الثانية ، وحاش بإسكان تشين ، وقد قرئ بالأربع في حاش الله ، فقرأ أبو عمرو بالألف ، وقرأ باقي السبعة وحاش لله ، بحذفها ، وقرأ بعضهم وحشي لله ، بحذف الألف الأولى ، وقرأ الحسن وحاش لله ، (٥)

(١) انظر شرح الأشتوني ٢٣٩/١ (٢) الجني الداني ٥٦٧

(٣) البيت من الوافر وهو لا يعلم قائله وهو في المقرب ص ٣٦/١ واللسان والناسج وحشي ١٩٨ ، والجني الداني ص ٥٦٧ وورد وحشي ، بحذف

الألف الأولى هنا . (٤) الجني الداني ص ٥٦٧

(٥) البحر المحيط ٣١٣/٥

هل يجوز دخول د لا ، عليها ؟

أجاز الكسائي (١) دخول لا عليها ، وحكاها الأخفش عن العرب وقد جاء في شعر النابغة كما سبق د ولا أحاشي من الاقوام من أحد (٢) ولكن جمهور البصريين يمنع ذلك ، ويعملون ماورد على الشذوذ والضرورة وذهب المبرد أن د أحاشي ، (٣) مضارع حاشي التي يستثنى بها . قال ابن مالك : وهذا غلط ، وأما د أحاشي ، فإنه مضارع حاشيت ، بمعنى استثنيت وهو فعل متصرف مشتق من لفظ د حاشي ، المستثنى بها ، كما اشتق سوفت من لفظ سوف ولو آيت من لفظ د لولا ، ولا ليت من لفظ د لا ، وأهت من لفظ د أها ، وأمثال ذلك كثيرة . وعلى ذلك : فأحاشي ، قصر يفت فعل من لفظ د حاشا ، الذي هو حرف يستثنى به .

هـ - د كان ،

وهي حرف رباعي محض من أخوات د أن ، في أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر فعملت عملين نصبت ورفعت نحو : د كأن محمدا أمير ، وكان ليلى قر ، هذا هو كلام الجمهور فيها من البصريين ، والكوفيين يرون أنها تصب الاسم فقط ، أما الخبر فباق على رفعه السابق وجاء عن بعض العرب بنصب الجزئين بها كقول الشاعر :

١ (الجنى الداني ص ٥٦٣) ٢ (انوار البيت ص ٣٠١)

٣ (الجنى الداني ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ والتسهيل ص ١٠٦)

كان أذنيه إذا تشوفا * قادمة أو قلبا محرفا (١)

قال ابن هشام يرد هذا البيت ، ويضعف الرأى السابق :

قيل : الخبر محذوف أى يحكيان ، وقيل الراوية : تحال أذنيه أو قادمةتان أو

قلبا محرفا بالفتات غير منونة على أن الأسماء منناة وحذفت النون للضرورة ،

وقيل : أخطأ قائله (٢)

وأرى : أن رد ابن هشام وقد نقله عن النحاة فيه تعسف ، فإن لغة بعض

العرب نصب الجزئين بهذه الحروف ولا تصح تحطئة العرب في لغتهم أو تأويلها

ليتفق بذلك مع نطق جمهورهم .

الخلافت في بساطتها وتركيبها :

اختلف النحاة في دكان ، هل هي حرف مركبة أو بسيطة فذهب الخليل

إلى أنها مركبة قال سيبويه (٣) : وسألت الخليل عن دكان ، فزعم أنها إن

لحققتها الكاف للتشبيه ولكنها صار ت مع إن بمنزلة كلمة واحدة وهي نحو :

كأى رجلا ونحو : له كذا وكذا دوهما .

وعلى ذلك فالأصل في كان عليا نمر . إن عليا كالفز ، ثم قدموا الكاف

للاهتمام بحال التشبيه ليبدل من أول الأمر على أن الكلام قد تضمنه وفتحت

١ (البيت من الرجز للهماني وهو في المغنى ١ / ١٥١ والاشم - وفي ١ / ٢٧٠

والخزانة ٤ / ٩٢ والجمع ١ / ١٣٤ والدرر ١ / ١١٢ والخم ص ١ / ٨٢

والسمط ٨٧٦ وفي معجم شواهد العربية ٢ / ٥٠٢ والشاهد فيه : نصب

المبتدأ والخبر بكأن ؛ (٢) المغنى ١ / ١٥١

(٣) الكتاب ٣ / ١٥١

الهمزة لأن المكاف لكونه جاراً وجب أن يدخل على المفرد فراعوا الصيغة وإن كان المعنى على العكس ، وصار الكاف مع أن كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها مثل التركيب ، لأنها كانت في محل خير إن ، فهي كالـكاف في كذا وكأى ، لأنها صارت جزءاً من الحرف ، (١)

قال ابن جني : وهي حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته للموضع الذي تتعلق فيه بالاستمرار ، ولا يقدر له عامل غيره تمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد لإفادته التشبيه ، (٢) وهذا هو قول خيالي فكيف يبقى العامل ، بدون عمل . فهو أشبه بقول أبي الحسن الاخفش ، إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً ، والزجاج يرى (٣) أن الكاف اسم فلا تحتاج الى تعلق ، وهي بمعنى مثل واعتبر أن الكاف مبتدأ ، والخبر محذوف وقال معنى : كان زيذا أخوك : مثل أخوة زيد إياك كائن ، وهذا قول في غاية البعد والغرابة ، فإن المعنى لا يحتاج إليه ، ولم ينطق به قط .

ولذلك نخلص أكثر العلماء من ذلك كما قال الخليل أنها صارت بالتركيب كلمة واحدة .

قال المالقي (٤) : وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط لوجوه :

أولاً : الأصل البساطة في اللفاظ والتركيب طارئ . فوجب اعتبار الأصل ، ولا تنفك الى الطارئ .

ثانياً : وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها

(١) جواهر الأدب ص ١٩٦ (٢) مر صناعة الاعراب ١ / ٣٠

(٣) المغنى ١ / ١٥٣ (٤) وصف المباني ٢٠٩

ما تتعلق به لأنها ليست بزيادة ولا يوجد متعلق .

ثانياً : أن الكاف تجعل ما بعدها مصدراً مؤولاً في موضع خفض فترجع الجملة التامة الى جزء جملة فيكون التقدير في : كان محمداً قائم كقهم محمد ، فتكون الجملة ناقصة مع أن الكلام معها تام .

ثالثاً : في بعض المواضع مثل : كان زيداً قائم ، وكان علياً في الدار وكان أخاك عندك ، وكان بكرراً أبوه قائم ، إذ لا يصح التشبيه هنا على التقديم والتأخير ، فلو قلت مثلاً إن أصل ذلك : إن زيداً كقهم ، وإن علياً كفي الدار ونحوها لمكان الكلام عيباً فدل ذلك على أنها بسيطة وليست مركبة . وابن هشام يؤيد الرأي (١) ببساطتها لأنه يلزم على القول بالتركيب واحتياجها إلى متعلق وزوال عمل العامل بالتركيب إنما في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاريء وأن هذا القول جماعة وليس لأكثرية النحاة كما ادعى صاحب رصف المباني ، وأن فتحة الهمزة مع بساطتها لطول الحرف كما نقل الأكثرية للتركيب .

وأرى : أن القول بالتركيب فيها ظاهر والخليل ذكر لها نظائر مثل : كأي وكذا ، وكلام المالك مبنى على إتمام الكاف وأن على عملها ، وليكنه لونها أن التركيب فيها قد أزال ما لكل فيها من عمل سابق ، وأعطى لها حكماً واحداً بالتركيب وذكره لبعض أمثلة لا يصح فيها التشبيه بناء على أن لها معنى واحداً في لغة العرب ألا وهو التشبيه ، وليكنها ترد في الأسلوب على معاني أخرى تشمل هذه الأمثلة التي ورد لها .

حكمها إذا خففت :

يجوز أن تعمل مشددة كما سبق ، ويجوز أن تخفف فتبقى على علمها ، حملا
على « أن » المفتوحة ، ويكون اسمها ضمير شأن محذوف كقول الشاعر :
وصدر مشرق النحر * كأن ثدياه حقان (١)

وقول الآخر :

ويوماً يوافينا بوجهه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢)
على رواية الرفع فيهما ، وخبرها يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن
يكون مفرداً كما في الثاني .

وقد ورد في الشعر اسماً ظاهراً ، وذلك كقوله منصوباً ، وقد ورد مرفوعاً
أيضاً . كأن ورديته شاء خلب (٣)

وقول الشاعر السابق : كآلى ثدييه حقان وقول الآخر بالنصب فيهما كأن

-
- (١) البيت من بحر الهزج ولم يعرف قائله وهو في النكتاب ٢ / ١٣٥ برواية
ووجه ، وهو من الأبيات الخمسين والمنصف ٣ / ١٢٨ وابن يعيش ٨ / ٧٢
والخزانة ٤ / ٣٥٨ والعينى ٢ / ٧٠٥ والاشموني ١ / ٣١٣ والهمع ١ / ١٤٣
(٢) البيت لابن صرهم البكري وقبل تغييره : وهو من بحر الطويل وانظر
المنصف ٣ / ١٢٨ والنكتاب ٢ / ١٣٤ والانصاف ٢٠٢ وابن الشجري
٢ / ٣ وابن يعيش ٨ / ٧٢ ، ٨٣ والخزانة ٤ / ٢٦٤ ، ٤٨٩ وجمع ١ / ١٤٣
(٣) البيت لرؤبة وهو من الرجز في ديوانه ١٦٩ والنكتاب ١ / ٥٦٢ بولاق
والمقرب ١ / ١١٠ والانصاف ١٩٨ والخزانة ٤ / ٣٥٦ ورصف المباني ٢١١
والرشاء : الحبل والخلب : البئر أو الليف .

طلبية ، وهذا خاص بالشعر فقط كما في التسمييل (١)

حكم خبرها إذا كان جملة :

إذا كان خبر كذا أن المخففة جملة فإن كانت جملة اسمية لم تحتج الى فاصل
كالآيات السابقة ، وإن كانت جملة فعلية فصلت (٢) بقدر أو لم نحو قوله تعالى :
« جملناها حصيداً كأن لم تكن بالأمس » (٣) وكقول الشاعر :

لايمولئك اصحلا لظى الحر * فحذورها كن قد ألسا (٤)

وتقع موقع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، بأن تقع صفة لموصوف نحو :
مررت برجل كأنه قائم ، وصلة لموصول نحو : جاء الذي كأنه مسافر ، وخبر
نحو : على كأنه مذاكر ، وحالا نحو : ابعدت عليا كأنه ناجح ومنه قوله تعالى
« فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم حر مستنفرة » (٥)

وتعمل كأن في الحال لما فيها من معنى التشبيه كقول الشاعر :

كأنه خارجا من جنب صفحته « سغود شرب نسوه عند فتاد (٦)

ولها الأحكام التي لأن المفتوحة الا فيما استثنى في موضعه .

(١) ص ٢٢٢ (٢) الأشموني ١ / ١٤٨ (٣) يونس ٢٤

(٤) البيت لم يعرف قائله وهو من الخفيف في الشذور ٢٨٦ والعقب ٢ / ٣٠٦

والتصريح ١ / ٢٣٥ والأشموني ١ / ١٤٨ ومجموع الشواهد ٣٣٨ / ١

(٥) المدثر ٤٩ ، ٥٠ (٦) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١ وهو

في الخصائص ٢ / ٢٧٥ وابن الشجري ١ / ٢٥٦ والخزانة ٣ / ١٨٥

ورصف المباني ٢٠٨ والسفود : حديدة يشوى بها - وانفتاد : المشتوى

معاني كان :

لقد ذكر العلماء لبكائن أربعة معاني (١) وهي :

- الاول : التشبيه : وهو ما صرح به سيديويه (٢) وأيده الجمهور ، فهي لانشاء التشبيه كما أن ليت لانشاء التثنية ولعل لانشاء التثنية وقيد الزجاء لإفادتها للتشبيه إن كان خبرها حامدا نحو : كان عليا أسد وللظن إن كان مشتقا نحو : كان بكرا قائم ، لعدم التشبيه به لأن بكرا عباره عن قائم ، والثني لا يشبه بنفسه والتثنيه معها مؤكده ، لما سبق من تقديم الكاف ووجود إن .
- الثاني : التحقيق : وقد ذكره الزجاجي والكوفون وأنشدوا عليه : فأصبح بطن مكة مقشعرا * كيان الأرض ليس بها هشام (٣) وفيه قول عمر بن أبي ربيعة :
- كأنني حين أمس لا تكلمني * ذو بغية يشتمى ماليس موجودا (٤)
- وقد رد البصريون ذلك ، وقالوا . إن التشبيه فيها موجود (٥)

-
- (١) المغني ١ / ١٥٠ (٢) المكتاب ٢ / ١٤٨
- (٣) البيت من الوافر للحارث بن خالد بن العاص وهو في المغني ١ / ١٥١ والتصريح ١ / ٢١٢ والهمم ١ / ١٣٣ والدرر ١ / ١١١ ويس ٢ / ١٣٢ واللسان د قثم ، (٤) البيت من البسيط لابن أبي ربيعة أو يزيد ابن الحكم وهو في ديوان ابن ربيعة ص ٣١٢ وفي شذور الذهب ٢ / ١٥٥ وابن يعيش ٤ / ٧٧ والمغني ١ / ١٥١ واللسان د عود ٣١٣ .
- (٥) انظر جواهر الأدب ص ١٩٦ وشرح الاشموني ١ / ١٤٠ ووصف المباني ٢٠٨ والهمم ١ / ١٣٠

الثالث : الشك والظن : والقائلون بذلك يرون أن يأتي إذا كان الخبر فعلا أو جملة أو صفة أو مشتقا فذلك للظن نحو : كان محمدا قام ، وكان عليا أبوه قائما ، وكان محمدا حسن ، وكان بكرا قائما .

والبصريون يرون أن كل ماسبق فيه التشبيه بأن تشبه صاحب الكلام في نفسه بأثباته ، والشئ (١) تشبه في حالة ما به في حالة أخرى أو في الكلام حذف بأن تشبه الهيئة بالهيئة الموجودة ولكن في هذا الرأي تصف وتكلف وتعجير لدلالات الأسلوب العربي ، فقد لا يقصد بها التشبيه فالأولى بقاء هذا المعنى لوجوده في الأساليب بكثرة .

الرابع : التقريب : وحمل عليه السكوفيون (٢) وهم القائلون به هذه الأمثلة « وهي كأنك بالشتاء مقبل وكأنني بك رجل وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن البصري (٣) « كأنك بالدنيا لم يكن وبالآخرة لم تول ، وكأنني بك تنحط إلى اللحد ، وقولهم : « كأنك بالشمس وقد طلعت ، والمعنى عندهم في جميع ماسبق على تقريب ما اتصل به .

موقف البصريين مما سبق :

قالوا إن المعنى في كل ماسبق على التشبيه ، وهو يأتي بأدنى تأمل كما ذكرنا ذلك سابقا - وللعلماء في تخريج ذلك أقوال وهي :

أولا : أن الكاف في « كأنك » حرفت الخطاب ، والياء زائدة والمجروور بها اسم ، لـ « كأن » والخبر الواقع بعد ذلك - وهذا رأي جيد ذكره الفارسي .

ثانياً : يرى بعضهم : أن الكاف في الامة اسم د كان ، على حذف مضاف
والثقدير : كأن زمانك بالشتاء مقبل ونحو ذلك ، والخبر هو المشتق أو
الفعل المضارع ، والجار والمجور متعلق بهذا المشتق أو بالفعل التام أو بالفعل
الناقص ، لم تكن وتزل :

ثالثاً : ذهب ابن عصفور الى إلغاء دكان ، واعتبار الكاف حرف خطاب
وما بعدها مبتدأ دخلت عليه الباء الزائدة وبعده الخبر .

وهذا الرأي فيه شطط ، فكيف يلغى عاملاً عن العمل ؟ (١)

وابعاً : يرى ابن عمرون أن قولهم : د كأتى بك تنحط ، أن ضمير المتكلم
اسم كان ، والجار والمجور خبرها ، والجملة بعدها حال مثل قولهم : كأنك
بالشمس وقد طلعت ، وهذه الحال متممة للمعنى - وأصل الكلام كأتى
ابصرك تنحط ثم حذف الفعل وزيدت الباء (٢)

حكم اتصال د ما ، بها :

إذا اتصلت د ما ، الزائدة به كأن بطل عملها ، لأنها أزلت اختصاصها
بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل فوجب إهمالها نحو : كأنك الرجل أسد ،
وقد نص على ذلك سيوريه حيث يقول : هذا باب الحروف التي يجوز أن
يلها بعدها الأسماء ، ويجوز أن يلها بعدها الأفعال ، وهي لكن وإنا وكأنا
وإذ ونحو ذلك لأنها حروف لا تعمل شيئاً فتركت الأسماء بعدها على حالها ،
كأنه لم يذكر قبلها شيء ، فلم يجاوز ذاها ، لذكابنت لانغير ما دخلت عليه ،

(١) ١٥١ / ١ ، ١٥٢ ، وانظر السكتاب ٣ / ١٢٣

(٢) المغنى ١ / ١٥١ والجنى الدافى ٥٧٣

فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل ، (١)
وعلى ذلك يرفع ما بعدها على الابتداء والخبر نحو : كأنما القط نمر ، ونهياً
للدخول على الفعل تقول : كأنما أقبل السعد بقدمك . وهكذا .

٦ - لـ كـ نـ

مذهب سيوريه والجمهور على أن د لـ كـ نـ بالتسكين إما مخففة من الثقيلة
وهي حرف استدراك يستدرك بها بعد نفي ولا يتدارك بها بعد إيجاب ، وهي
مهملة لا عمل لها . قال سيوريه : وفإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح ،
فهو محال ، لأن لـ كـ نـ لا يتدارك بها بعد إيجاب ، وليكنها بنيت بها بعد النفي ،
وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت : ما روت برجل ولكن طالح . .
لأنها من الحروف التي يبتدأ بها (٢) ويلها الاسم والفعل كما سبق وكان . .
وتسكون حرف عطف كذلك نحو : ما حضر محمد لـ كـ نـ على .
وهي مهملة لا عمل لها في الحالتين السابقتين .

قال المرادي : خلافاً ليونس والأخفش فإنها أجازا إعمالها مع التخفيف ،
وقد حكى عن يونس أنه حكاه (٣) عن العرب ، وقد ذكر أبو زيد السهيلي عن
شيخه ابن الرماك : أنه حكى فيها الاعمال مع التخفيف ، وهذا شيء شأن سماعا
ولا يؤيده القيامي ، وانظر قوله تعالى : فلم يقتلوهم ولكن الله قتلهم (٤) ،
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ، فن شدد من القراءة أعمالها ونصب

(١) السكتاب ٣ / ١١٦ (٢) المصدر السابق ١ / ٤٣٤

(٣) الجنى الداني ٥٨٦ (٤) الانفال ١٧

ما بعدها بها ، ومن خففها أهملها ورفع ما بعدها ، وليس من القراء (١) من قرأ بالتخفيف مع النصب ، وهي فرع د لسن ، المشدودة ، والجمهور على إهمالها فإن كانت اللطف فهي خفيفة بأصل وضعا كما يقول ابن هشام (٢) وتدخّل على الجملتين .

٧ - د لعل ،

معناها:

لعل : من الحروف الرباعية المحضة ، وهي لانشاء الترجي في المخبر نحو : قوله تعالى : د لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (٣) والاشفاق في المكروه نحو قول الله : د فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك (٤) وزاد ابن مالك في التسهيل أنها تكون للتعليل مثل قوله تعالى (٥) : د نعله يتذكر أو يخشى ، والاستفهام نحو : د وما يدريك لعله يزكى ، وهي تختص بالأمور الممكنة .

ويرى سيبويه (٦) : أن الرجاء أو التوقع يتملق بالمخاطبين - وهذا هو الحق قال ابن بيش (٧) : لعل : هي لتوقع مراد أو مخوف .. ثم قال وهذا معناها ومعنى لفظها لغة إلا أنها إذا وردت في التنزيل كان اللفظ على ما يمارفه الناس والمعنى على الإيجاب بمعنى كى لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه ، وعلى ذلك فقوله تعالى : د اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم

(١) وصف المباني ٢٠٧ (٢) المغنى ٢٠٨ / ١ (٣) الطلاق ١

(٤) هود ١٢ (٥) ص ٦١ والآية من سورة طه رقم ٤٤

(٦) شرح الأئمة ١ / ١٢٦ (٧) الكتاب ٢ / ١٢٨

تتقون ، (١) وقوله أيضا : « وما يدريك لعل الساعة قريب » (٢) وقوله أيضا :
« لعله يتذكر أو يخشى ، فكل ذلك ترج للعباد كما قال سيديويه .
وعلى ذلك فالترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون بخلاف النقيض فهو :
طلب أمر ممكن أو مستحيل نحو : « يا ليتني مت قبل هذا » (٣) لأن هذا طلب
مستحيل ، إذ الواقع بخلافه - والبصريون لا يرون أنها تأتي للاستفهام كما نقل
ابن مالك عن الكوفيين ، ولا تأتي للشك كما قال الفراء (٤) فهي عندهم للدلالة
على الرجاء والخوف وعلى الطمع والاشفاق . وهذا هو الحق . لأن ذلك هو
المطرد في الأساليب العربية ، ويمكن إرجاع معاني الوارد إليهما ، وقد يلح
فيها معنى النقيض تشديدا للرجاء بالنقيض في أن كل واحد فيهما مطلوب الحصول مع
الشك فيه ولذلك نصب المضارع بعدها في قوله تعالى : « فاطلع إلى إله موسى » (٥)
بنصب أطلع بعد فاء السببية .

عملها :

لما كانت من الحروف المشبهة بكان في لزوم المبتدأ والخبر والابتداء
بهما عملت عملها ، ونظراً لأنها فرع فمكس بها حيث قدم المنصوب وأخسر
المرفوع ، نقول : لعل الله مكرمك ، والحياة لعالمها تصفو لك .
ومن العرب من ينصب بها الجزئين معاً تقول : لعل عليا ناجحاً ، وقد يجز بها
في لغة عقيل (٦) قال الجزولي : وقد جروا بـ « لعل » منبهة على الأصل (٧)

(١) شرح المفصل ٨ / ٨٥ ، ٢ ، البقرة ٢١ (٣) صميم ٢٣

(٤) جواهر الأدب ١٩٨ والجنى الداني ص ٥٨١ (٥) غافر ٣٧

(٦) جواهر الأدب ١٩٧ (٧) الجنى الداني ٥٨٣

وأشد الفراء :

عل حروف الدهر أو دولاتها * يدلنا اللمة من لمتها (١)

فنسقيج النفس من زفرتها

قال السيراى : وبعضهم يجر بلبل وأنشد فى ذلك : (٢)

فقلت ادع أخرى وارفع الصرت جهرة

لعل أبى المغوار منك قريب (٣)

موقف البصريين من عملها الجبر :

أنكر بعض العلماء هذه اللغة ، وتأولوا كل ماورد حتى يستقيم على
الفصحى . قال الرضى : (٤) وهى مشكلة لأن جرها عمل يخص بالحروف
ورفعها لمشابهة الأفعال ، وكون حرف عاملة عمل الحروف والأفعال فى حالة
واحدة مما لم يثبت ، وأيضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها هنا
لا ظاهرا ولا تصدرا ففى مثل لولا الداخلة على الضمير المجرور عند سيويوه
جاءة لا متعلق لها .

وقد أولوا ما سبق على أن اسمها ضمير الشأن . وما بعدها مجرور بلام مقدرة
حذفت لتوالى اللامات إن كانت ملفوظة بها أى : لعل ،

(١) البيت لم أهد إلى قوله وهو من الرجز فى اللامات ١٤٦ والاصناف ٢٢٠

والمغنى ١٦٧ وشواهد ٤٥٤ والخصائص ١ / ٣١٦ واللسان عل

والأشعر ٣ / ٣١٢ (٢) انظر جواهر الأدب ١٩٧

(٣) البيت من الطويل لـ كعب بن سعد الفهوى فى المعنى ٧ / ٣٤٧ والخزانة

٤ / ٣٧٠ والمغنى ٢٨٦ ، ٤٤١ (٤) الكافية ٢ / ٣٦١

قال الرضى : (١) ويجوز أن يقال : ثانى لامى لعل محذوف ، واللام المفزوعة جارة للظهور ، وقد سمع فتح لام الجر كما نقله الأخفش ، ويجوز أن يقال الأصل د لما ، أى انتعش ، دعاء له ، وأدغم تنوينه فى لام الجر ، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره : فرح أو شبهه - ويقول ابن الحاجب الجر بها على قصد الحكاية (٢) أى أنه وقع مجروراً فى موضع آخر فالشاعر حكاه مجروراً على ما كان أو أنه اشتهر ذلك الرجل بأبى المغوار بالياء فيجب أن يحكى به فى الأحوال الثلاث .

والواقع أنها لغة وردت عن العرب فلا داعى لمثل هذه التأويلات البعيدة وما صح نقله عن العرب سليم ، فلا فائدة فى صرفه عن ظاهرة .
هل هى بسيطة أو مركبة :

اختلف العلماء فى حقيقةها من حيث البساطة والتركيب ، فذهب أكثر العلماء الى أنها حرف بسيط لا تركيب فيه ركونا الى الأصل فى الادوات العاملة وأن لامة الأولى أصلية وذلك عند الكوفيين (٣) لأن الأصل عدم التصرف فيها ، والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها ، أما اللام الأولى عند البصريين فهى زائدة لمجرد التوكيد بدليل قولهم : دعل ، فى د نعل ، ويقول بعض النحاة إنها حرف مركب ولامة الأولى لام الابتداء ، قال الرضى (٤) فلوسميت بها لم تتصرف عند البصريين للتركيب والعلمية ، وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لأنها ليست من أوزان كلامهم .

-
- (١) المكافيه ٢ / ٣٦١
(٢) جواهر الادب ١٩٧
(٣) المصدر السابق ونفس الصحيفة
(٤) المكافيه ٢ / ٣٦١

حكم دخول أن المشددة عليها :

لا يجوز عند جمهور النحاة أن تدخل د أن ، المشددة بعد د لعل ، لأنها للطمع والاشفاق ، وهذا أمر مشكوك فيه بخلاف د أن ، فهي تفيد اليقين والتحقيق فلا تقع إلا بعد العلم واليقين فلا تقول : لعل أن محمدا قائم ، وقد أجاز الأخفش (١) ذلك على التشبيه بليت لأن كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه ، وقد جاء ذلك في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملسة * عليك من اللاتي يدعنك أجدعا (٢)
قال ابن يمش (٣) : د وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، إذ كان معناها الطمع والاشفاق ، فذلك جاز دخول د أن ، في خبرها .
اللغات في لعل :

لقد ورد عن العرب في لعل (٤) اثنتا عشرة لغة : أشهرها : لعل ، وعل ولعن ، ولغن . بإبدال العين غينا ، لأن كلا منها حرف حاق . وعن ، وأن ولأن بمعنى عن ولعن . وقالوا : أشهد عن محمداً رسول الله . وذلك في الهمزة للفتوحة فقط ، وجاء عن ، ورغن ، ولعاء بالمد . قالوا نداء الله فضله عليكم ولعلت ، وعن . قال ابن يمش (٥) ولم يأت في التنزيل العزيز من لغاتها إلا لعل وهذا الحرف أعني د أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، فأعرفه .

- (١) ابن يمش ٨٨ / ٨٦ (٢) البيضا لمتمم بن نويرة وهو من الطويل
- انظر كتاب ابن يمش ٨ / ٨٦ وقد استدلل به على جواز دخول أن بعد لعل
- (٣) شرح المفصل ٨ / ٨٧ (٤) انظر الجني الداني ص ٨٢ وجوامع
- الادب ١٩٨ والكافي ٢ / ٢٤٦ (٥) شرح المفصل ٨ / ٨٨

٨ - لما

لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية وزيد منها لما الحرفية العاملة فتبدأ بعدها - وهي : لما الجازمة للمضارع .

وهي تختص بالمضارع فحجرمه وتنفيه نفياً يمتد الى زمن التكلم وتقلبه الى الماضي (١) نحو قوله تعالى : أم حسبكم أن تدخلوا الجنة ، ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (٢) وقال أيضاً : بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله (٣) والتي بها أبلغ من النفي بـ د لم ، لأنها تدل على نفي الفعل متصلاً بزمن الحال ، فهي لنفي التوقع غالباً ، وهي لم زيدت عليها د ما ، فلم يتغير عملها الذي هو الجزم وتقع جواباً ونفياً (٤) لقوطم : فقد وقع فيكون ذلك إثباتاً للوقوع في أقرب الأزمنة الماضية الى زمن الوجود ، قال سيدي به (٥) : د ولما لم يفعل وقد فعل ، إنما هما لقوم ينظرون شيئاً ، وهي لا يلها في هذه الحالة إلا الفعل كما سبق .

مانتخص به لما :

قال الرضي (٦) اعلم أن د لما ، كما قالوا كان في الأصل د لم ، زيدت عليه د ما ، كما زيدت في د إما ، الشرطية و د أينما ، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء : الأول : أن فيها معنى التوقع كقد في إيجاب الماضي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع نقول لمن يتوقع حضوره لـ ما يحضر ، وقد تستعمل بقله في

(١) انظر دراسات في النحو ص ١٠٧ (٢) آل عمران ١٤٢

(٣) التوبة ٣٩ (٤) شرح المفصل ٨ / ١١٠

(٥) الكتاب ٣ / ١١٠ (٦) الكافي ٢ / ٣٩١

غير المتوقع أيضا نحو : ندم ولما ينفعه الندم .

الثاني : استغراق النفي بها وامتداده من حين الانتفاء إلى حال التكلم .

تألم ولما ينفعه التألم و فعدم النفع متصل بحال التكلم .

الثالث : ألا تدخل عليها أدوات الشرط فلا تقول : إن لما تضرب ومن لما

تضرب ، لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومفعوله بخلاف : لم .

الرابع : يجوز حذف الفعل معها إن ذل عليه دأبل قال الشاعر :

أزف الترحل غير أن ركبنا * لمنازل برحالتنا و كأن قد (١)

وقد حذف الفعل مع : قد ، في البيت أيضاً لأنها تشبهها . ولا يأتي هذا الحذف

مع : لم ، إلا في الضرورة كقول الشاعر :

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الأذنب إن وصلت وإن لم (٢)

الخامس : أن : لما ، لا يجوز إهمالها ، ولم يرد ذلك عن العرب .

ما تشارك فيه لم لما :

تشارك : لم لما ، في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم

وقلب زمن الفعل إلى المعنى ، وفي دخول همزة الاستفهام عليها فيقال ألم وألما

كقوله تعالى : ألم نشرح لك صدرك ، (٣) وقول الشاعر :

(١) البيت من الكامل للناطقة في ديوانه ٢٧ وفي الحائض ٢ / ١٠٩ ، ٣ / ١٣١

وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١١٠ / ١٤٨ / ٩ / ١٨ ، ٥٢ / ١٨ / ٣ / ٢٣٢

(٢) البيت من الكامل لابراهيم بن هرمة ، انظر جواهر الأدب ٢١٠ وكاوية

الرضى ٢ / ٢٥١ والمجمع ٢ / ٥٦ والمغنى ١ / ٢٠٢ والخزانة ٣ / ٣٢٨

ومعجم الشواهد ١ / ٣٧٢ (٣) الآية الأولى من الانشراح .

على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقات لما أصبح والشيب وازع (١)
 ولسا ، هنا في هذا القسم عاملة ، وهذا مرادنا من هذا المؤلف .
 ومن أقسام ولسا ، أن تكون للاستثناء بمعنى إلا نحو (٢) : نشدتك الله لسا
 فعلت وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ، ونحو قوله تعالى (٣) : وإن كل
 نفس لسا عليها حافظ ، ونحو : وإن كل لسا جميع لدينا محضرون ، (٤) وقد
 دخلت على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا ، وحولته إلى الاستقبال . وهي هنا
 هامة لا عمل لها .

وأما القسم الثالث الهامل أن تكون (٥) : حينية أى رابطة ، وهي تقتضى
 جملتين تعلق الثانية في وجود على الأولى نحو قوله تعالى : فلبسنا نجاكم إلى
 البر أعرضتم (٦) وهي حرف عند الجمهور ، وقيل ظارف بمعنى : حين ، أو
 : إذ ، وهي رابطة الشرط والجواب هامة فبهما . فهي على ذلك من أدوات
 الشرط غير العاملة (٧) قال سيديويه : فهي للأمر الذى وقع لوقوع غيره وإنما
 تجىء بمنزلة لو .

(١) البيت من الطويل للناطقة في ديوانه ٥١ وفى الكتاب ١ / ٣٦٩ وابن يديش

٣ / ١٦ : ٨١ ، ٤ : ١ / ٩١ : ١٤٦ والخزانة ٣ / ١٥١ والمغنى ٥٧١ والدرر

١ / ١٨٧ والأشتموني ٢ / ٢٥٦ : ٣ : ٢٢٦ ، ٨ :

(٢) المغنى ١ / ٢٠٢ (٣) الطارق ٤ (٤) يس ٣٢

(٥) شرح الأشتموني ٣ / ٦٦٥ والجنى الداني ٥٩٤ (٦) الاسراء ٦٧

(٧) الكتاب ٢ / ٣١٢

٩ - م م م م م

لفظ رباعى حكم السهيلي عليه بأنه حرف شرط يجزم فعلين ، وهذا لا خلاف فيه من حيث العمل ولكن الجمهور يرى أنها اسم (١) والسهيلي يخالف ذلك ويحكم عليها بالحرفية بدليل قول زهير :

وممها تكن عند امرىء من خايفة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم (٢)
قال فبى هنا حرف بمنزلة وإن ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسمون واستدل بقول الشاعر :

قد أوبيت كل ماء فبى ضاوية * ممها تصب افقا من بارق تشم (٣)
وقال : لأنها لا يصح أن تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما فتعين أنها موضع لها ، قال المرادى (٤) وقد حكى خطاب الماردى عن بعضهم : أنها تكون حرفا بمعنى وإن ، وبهذه الخيفية تدخل معنا فى عدة الحروف العاملة .
رأى الجمهور فيها :

يرى جمهور النحاة أنها اسم دائما (٥) ولا تخرج عن الشرطية كما لا تستعمل

(١) المغنى ١٨ / ٢ (٢) البيت من الطويل من معلقة زهير ص ٢٤

وهو فى المغنى ١٨ / ٢ والهمع ٥٨ ، ٣٥ / ٢ والدرر ٧٤ ، ٣٥ / ٢
والأشعرى ١٠ / ٤ ومعجم شواهد العربية ٣٦٠ / ١ والجنى الدانى ٦١٢
(٣) البيت لساعدة بن جؤية وهو من البسيط وهو فى المغنى ١٨ / ٢ وقد استدل به ابن يسمون على أن م م م م فى البيت حرف لما ذكر فى الشرح .

(٤) الجنى الدانى ٦١٢ (٥) انظر ابن يعيش ٤٣ / ٧

ظرفا ولا نجس بإضافة ولا يحرف بدليل عود الضمير إليها في قوله تعالى :
دمها تأتسا به من آية تسحرنا بها فأنحن لك يؤمنين ، (١) والضمير عاد
مذكرا باعتبار اللفظ ، ومؤثرا في الآية باعتبار المعنى ، وعود الضمير عليها
دليل اسميتها . وردوا استدلال من قال بحرفيتها بأنها في البيت الأول اسم
شرط إما خير تكن ، و « خليقة » اسمها و « من » زائدة ، لأن الشرط غير
موجب عند الفارسي وإما مبتدأ واسم تكن ضمير واجم اليها والظرف غير ،
وأنت ضميرها لأنها الخليفة في المعنى و « من خليقة » تفسير للضمير وتوضيح له .
أما البيت الثاني :

فهو مفعول « تصب » و « أفنأ » ظرف ، و « بن بارق » تفسير لها أو
متعلق بتصب فعناها : التبويض ، والمعنى أى شيء تصب في أفق من البوارق
تشم ، (٢) وهذا الرد أثبت أنها اسم وليست حرفا .
رأى ابن مالك :

ذهب ابن مالك (٣) إلى أنها قد تستعمل ظرفا لفعل الشرط ، وادعى أن
النحويين أهملوه ولم يذكروه واستدل بقول حاتم :
وإنك معها تعط بطناك سؤله * وفرجك ذلا مفتى الذم أجمعا (٤)

- (١) الأعراف ١٣١ (٢) المغنى ١٨ / ٢ (٣) التسهيل ٢٣٦
(٤) البيت الخاتم في ديوانه ١٠٠ وهو من بحر الطويل والمغنى ١٨ / ٢ وشواهد
٧٤٤ والهمع ٥٧ / ٢ والدرر ٧٣ / ٢ والصبان ١٢ / ٤ والتساج دمهيا ،
والأما ٢ / ٢١٨ وشرح الحماسة للرزوقي ١٧١٣

وقول طفيل الغنوي :

نبئت أن أباً شتيم يدعى * مهبا يعش يسمع بما لم يسمع (١)
فإنه يرى أن المعنى : أي زمن تعط بطنك فيه ، وأي زمن يعش فيه ولا حجة
له في البيتين : فقد ذكر ابنه بدر الدين (٢) أنه يصح تقديرها بالمصدر أي
إعطاء كثير أو قليلا ، وأنكر الزحشري (٣) هذا القول واتهم من يقول
بذلك بأنها من وضعه ، وأنها ليست من كلام العرب وإذا فسر آية بذلك فقد
ألحد في كتاب الله .

على ذلك تعرب مفعولا مطلقا لدلائلها على الحدث عند الجمهور ، وظرفه
زمان عند ابن مالك . وهذا هو المشهور عنده فيها من الشرطية وأنها قد تأتي
للاستفهام كقول الشاعر :

مهبا لي الليلة ، مهبا لي * أودى بنعل وسر باليه (٤)
ويرد الجمهور هذا البيت لاحتمال أن يكون التقدير : دمه ، اسم فعل بمعنى
أكفف ، ثم استأنف استفهاما به دماء وحدها . وليس كم زعم ابن مالك بأن
د مهبا ، اسم استفهام مبتدأ ، والخير د أودى ، والباء زائدة بعده .
وأرى :

أن كلام الجمهور وتحديد معناها بالشرطية فقط ، وحدث الزحشري

- (١) البيت من الكامل وهو في الأشموني ١٢/٤ وفي ديوانه ٢ ومعجم الشواهد
٢/٢٣٢ (٢) الجنى الداني ص ٦١٠ (٣) الكشف ٢/١٠٧
(٤) البيت لعمر بن ملفظ وهو في المغني ١٨/٢ وشرح شواهد ٣٣٠، ٧٤٤
والجمع ٢/٥٨ وشرح المفصل ٧/٤٤ والنوادر ٦٢ والتاج د مهبا ،

السابق فيه مبالغة مسرفة في الحكم، وتضييق لمعناها، وما تفيد في الأسلوب فهي بلا شك تفيد الشرط والتعليق عند الجميع، وفيها دلالة ظرفية لفعل الشرط، والوارد عن العرب معنى الظرفية فيه واضح، كما أن دلالتها على الاستفهام في البيت الأخير ظاهرة فلا تحجر متسعا، ولا تضيق واسعا، وقد أحسن ابن هشام في جملة لها ثلاثة معان: الشرطية والظرفية والاستفهام، وما ورد عن العرب يؤيد ذلك.

الخلاف في بساطتها وتمر كبرها:

اختلف النحاة في كونها بسيطة أو مركبة، فقال بعض العلماء (١) إنها كلمة بسيطة غير مركبة على وزن فعل، فحقها على هذا أن تكتب بالياء. وقال الخليل: (٢) هي ما ألحق بها دما، كما تلحق بسائر كلمات الشرط حيثما وأما ثم استكره تنابع المثليين، فابدل ألف دما، الأولى ماء لتجانسها في الهمس ويرى الزجاج (٣) أنها مركبة من دمه، بمعنى دكف، ودماء الشرطية وقد تستعمل دمه، مع دمن، التي هي شرط فيقال دمهمن. وقد حكى الكوفيون (٤) ورود ذلك عن العرب بمعنى دمن، كقول الشاعر: أما وى مهمن يستمع في صدقه * أقاويل هذا الناس ما وى يندم (٥)

(١) الكافية للرضي ٢/ ٢٥٣ (٢) السكتاب ١/ ٤٣٣

(٣) كافيته رضي الدين ٢/ ٢٥٣ (٤) الجنى الداني ٦١٢

(٥) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو في السبع الطوال ٥٠ وابن يعيش ٨/ ٤ والخزانة ٣/ ٦٣١ واللسان مهمه ٤٤٠،

وهذا يقوى مذهب الزجاج الذى حكم العلماء ببعده كما يقول الرضى (١) لأنه لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد ، وهو أن يقال في مهمبا تفعل أفعل إنه رد على كلام مقدر كأنه قال لك قائل : أنت لا تقدر على ما أفعل فقلت مهمبا تفعل أفعل .

وأقوى الآراء في ذلك رأى الخليل ، لأن القياس على أخواتها يؤيد مذهبه . ومن قال إنها بسيطة أجاز أن تكون الالف للتأنيث أو للإلحاق وزال التنوين منها البناء ، وقال ابن إبان : (٢) لو قيل إنها على وزن مفعول تماميا لذلك و أى التجويز السابق في ألفها ، لم أر به بأسا .

وقد أجاز سيبويه (٣) : أن تكون و مه ، أضيف إليها و ما ، . رأى الرضى في دلالتها على الزمان :

للرضى (٤) يؤيد فيه مذهب ابن مالك ، وهو أن و مهمبا ، قد تأتى الزمان حيث قال : وقد جاء ما ومهمبا طرفي زمان نقول : مات مجلس المجلس ، ومهمبا نجلس أجلس أى مات مجلس من الزمان أجلس فيه .

وهذا رأى جيد ، لأن فيه سعة في معاني أدوات العمل ، لإثراء للغة . وقد أنهينا بعون الله الحديث عن رباعى الحروف ، والآل ناتقـ ل الى « الحامى » .

(١) الكافية ٢ / ٢٥٣ (٢) الجنى الدانى ٦١٠

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٣ (٤) الكافية ٢ / ٢٥٣

الباب الخامس « الحروف الخماسية »

والحروف الخماسية هي التي تتألف من خمسة أحرف ، وتعمل فيما بعدها وقد عد العلماء هذا الباب حرفاً واحداً وهو « لكن » بتشديد النون ولا نجد حرفاً آخر يشتركها في هذا الباب ، لذلك سيكون حديثنا عن هذا الحرف فقط « وهو لكن » فنقول - وبالله التوفيق .

١ - لكن

وهي حرف محض عامل فيما بعده عمل إن ، فهي من فواسخ الابتداء وأحد الحروف التي تشبهه كان في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما وليكنها بنصب المبتدأ وترفع الخبر على عكس عمل كان ، تليها على فرعيها .
قال سيديويه (١) : « وليكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن » فهي عاملة في الأسماء .

معناها : المشهور عند علماء النحو أنها للاستدراك : ومعناها : أن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ومغايراً له ، وتقع بعد النفي والاثبات ، فإن كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منقياً ، وإن كان ما قبلها منقياً كان ما بعدها موجباً لأن ما بعدها كلام مستثنى ، فعناها ينهي عن المغايرة ، ولا حاجة إلى الأداة النافية بل إن كان لحسن ، وإن لا فلا ضرورة لإليه كما يقول ابن يعيش (٢) ،

(١) السكتاب ٢ / ١٤٥ (١) شرح المفصل ٨ / ٨٠

فقد تقع بين كلام مناقض لما بعدها نحو : ما هذا ساكتا لكنه متحرك أو ضد له
ما هذا أبيض لكنه أسود أو خلاف له نحو : ما عليه قائما لكنه شارب كما
يقول ابن هشام (١) فثاله في النفي قول الله تعالى : وما رميت لإذر، ميت ولكن
الله ربي ، (٢) وفي الإيجاب نحو قوله تعالى : ولو أواكم كثيرا لفشام
ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم ، (٣) وذهب بعض الجاهل إلى أنها آية
للاستدراك ، وتارة للتوكيد ، فثال الاستدراك : ما سافر محمد لكن عليا - أفر
إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة ومثال التوكيد : لو جاءني
أكرمته لكنه لم يجيء ، فلسكنه ، أفادت توكيد ما أفادته ولو ، من الامتناع .
ويرى ابن عصفور (٤) أنها تفيد التوكيد ، ومعه الاستدراك تبعا ، وقد سار
على طريقة الأشموني (٥) حيث قال : ومعنى ولكن ، الاستدراك ، والتوكيد
وأصح هذه الآراء هو رأي الجمهور أنها للاستدراك ، وأنه يوثق بها اثبتت حكما
مخالفا لما قبلها ، ثبوتا أو نفيا .

الخلاص في حقيقتها :

اختلف علماء النحو في حقيقة ولكن ، من حيث البساطة والتركيب فذهب
البصريون إلى أنه حرف بسيط ، عملا بأصل الأدوات . قال ابن يعيش (٦)
أما لكن فخرف نادر البناء ، لا مثال له في الأسماء والأفعال ، وألفه أصل لأننا
لأنعلم أحدا يؤخذ بقوله : ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة . فهي

- | | | |
|-----------------------|--------------------------|-----------------|
| (١) المغني ٢٠٨ / ١ | (٢) الانفصال ١٧ | (٣) الانفصال ٤٢ |
| (٤) المقرب ١٠٦ / ١ | (٥) شرح الأشموني ١٣٥ / ١ | |
| (٦) شرح المفصل ٧٩ / ٨ | | |

عندهم مفردة غير مركبة، وهو الأصح .

ويرى الكوفيون غير الفراء (١) أنها مركبة من « لا وإن » المسكورة
المصدرة بالسكّ الزائدة وأصله : لا كأن . فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة ، فلا تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً
وإثباتاً ، وإن تحقق مضمون ما بعدها .

أما الفراء (٢) فيرى أنها مركبة وأصلها : لكن أن . فطرح الهمزة
للتخفيف ونون « لكن » ، لساكنين يقول الشاعر :

ولست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك استغنى ان كان ماؤك ذا فضل (٣)
ورأى البصريين أولى بالقبول . قال الرضى (٤) عن مذهب الكوفيين :
« ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا ، وهو نوع من علم الغيب ، وفيه نقل الحركة
إلى المتحرك ، والأصل عدم التركيب » .

وقال ابن يعيش (٥) والمذهب الأول لضعف تركيب ثلاثة أشياء ، وجعلها
شيئاً واحداً ، ومعناها الاستدراك .

قال الرضى (٦) ولا يلز التضايف فهما تضاداً حقيقياً بل يكفى تنافهما بوجه ما
قال تعالى « وإن ربك لذو فضل على الناس ، ولكن أكثر الناس لا يشكرون »

-
- (١) كافي رضى الدين ٢ / ٣٦٠ (٢) المغنى ١ / ٢٠٨
(٣) البيهق من الطويل للنجاشي وهو في الكتاب ١ / ٩ والأزهية ٣٠٦
والانصاف ٦٨٤ الجنى الداني ٥١٢ والخصائص ١ / ٣١٠ والنصف ٢ / ٢٢٥
والمغنى ١ / ٢٠٨ والخزانة ٢ / ٤٠٠ والمجمع ٢ / ١٥٦ والدرر ٢ / ٢١٠
(٤) الكافية ٢ / ٣٦٠ (٥) شرح المفصل ٨ / ٨٠ (٦) الكافية ٢ / ٣٦١

ويرى ابن يعيش (١) أن قول الكوفيين بالتركيب أيضا قول حسن ، لندرة البناء وعدم النظير ، وبقيده دخول اللام في خبر كجاءه خل في خبره ، إن على مذهبه ومنه : ، ولا يكتفى من حبها لعميد ، (٢) ويرد ابن هشام (٣) احتجاجهم قائلا : ولا يعرف له قائل ، أي هذه النظرة التي احتجاجوا بها ، ولا نظير ، ولا تتمسه ثم هو محمول على زيادة أو على أن الأصل : لكن اني ، ثم حذت الهمزة تخفيفا ، وبون ، لكن ، لسا كنين . عملها والسر فيه وما توافق فيه إن :

و لكن ، تنصب التمتدا وترفع الخبر ، والعلة في عملها هي العلة في عمل إن وأخواتها وفي أحكامها من اختصاصها بالدخول على الجملة لاسية وعدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً ، ومن دخول ما ، عملها كافة ، وموطئة للدخول على الفعل ومن جواز العطف (٤) على مريض اسمها . ما تخالف فيه إن :

قد ورد فيها حذف اسمها (٥) تارة ، وخبرها أخرى كقول الشاعر :

- (١) شرح المفصل ٢٩ / ٨ (٢) البيت لا يعرف قائله وهو من الطويل وصدده: يلوموني في حب ايلي عواذلي . انظر المغني ٢٠٨ / ١ وشواهده ٦٠ والانصاف ٢٠٩ وشرح المفصل ٨ / ٦٤ ، ٧٩ وشرح الكافي ٢ / ٣٦٠ والخزانة ٤ / ٣٤٣ واللسان والتساج ، لكن ، ومعاني القرآن ١ / ٦٥ واللامات ١٧٧ وابن عقيل ١٠ / ١٢١ والبيت متأول
- (٣) للمغني ٢٠٨ / ١ (٤) وصف المباني ٢٧٩
- (٥) والمغني ٢٠٨ / ١

فلو كنت ضبياً عرفت قرأته * ولكن زنجياً عظيم المشافر (١)

روى بنصه « زنجياً ، على أن يكون اسمها وخبرها محذوف تقديره :

يعرف قرأته ، وروى برفع « زنجى ، على أن يكون خبرها واسمها مضمرة

تقديره : ولكنك زنجى . ومثال حذف خبرها قول الشاعر :

ولكن من لا يلقى أمراً ينوبه * بعده ينزل به وهو أعزل (٢)

وأيضاً : لا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكهوفيين .

حكمها إذا خففت :

إذا خففت « لكن » بزوال التضعيف ، فنزول الحركة التي جاءت لالقاء

الساكنين ، وتبقى ساكنة النون ، وينزل شبهها بالفعل لفظاً ، مع بقاء معنى

الاستدراك فيها فيبطل عملها ، وتدخل في باب حروف العطف خلافاً لـ « و »

الذي أجاز إعماها مع تخفيفها ، لأنها عنده مثل « إن » وأن ، وبالتخفيف يبقى

عملها فكذا « لكن » ، فإذا قلت : ما جاءني الطالب لكن المدرس بالرفع على

بطان عمل لكن عند الجمهور ، وببقاء عملها عند يونس ، واسمها عنده مضمرة

محذوفة وهي عندهم حرمة عطف ، وإذا قلت : ما شرحت الكتاب لكن

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٨١ ، والكتاب ٢ / ١٣٦ و ثعالب ١٢٧ والمنصف

٢٩ / ٣ وأما السهيلي ١١٦ الجني الداني ٥٩٠ وابن يديش ٨ / ٨٢ والمغني

٢٠٨ / ١ والانصاف ١٨٢ والهمع ١ / ١٣٦

(٢) البيت من الطويل لابن أبي الصلت في ديوانه ٤٦ والكتاب ١ / ٤٣٩

وابن السجري ١ / ٢٩٥ والمغني ١ / ٢٠٨ (٢٣٩) والانصاف ١٨١

ومعجم شواهد العربية ٢٧٨ / ١

المذكورة بالانصب اسم لـكن عند يونس ، والجمهور يرى أن المنصوب مفعول
به لفعل مضمر ، والخير عند يونس ضمير القصة (١)
والحمد لله أولاً وأخيراً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرحمة المهداة ،
وعلى آله وصحبه ، ومن ولاة ، وسلم أسليماً كثيراً .



نتائج هذا البحث ،

بعد دراسة الأدوات العاملة فيما بعدها ، وطول بحث في معناها وأثرها في الأسلوب ، أستطيع أن أوجز نتائج البحث فيما يلي :

أولاً : الحروف العاملة تنوع في عملها بين النصب والجر والجزم ، ولا يوجد في العربية على الأصح حرف يعمل الرفع .

ثانياً : الحروف أمارات وعلامات نصها المتكلم في الكلام لبيان مراده . وليست مؤثرة فيما بعدها ، وإنما تحدث الحركات بعد الحرف هو المتكلم ونسبة العمل إليها من باب الاستناد إلى السبب أو الآلة .

ثالثاً : لكل حرف معنى خاص به ، يعرف من الأسلوب ، لذا يحتاج من طالب العربية إلى طول بحث وتأن لمعرفة المعنى المراد ، من كل حرف على حدة ، وميدانها واسع .

رابعاً : تنوعت هذه الحروف في عددها من حرف واحد إلى خمسة أحرف ولا يوجد في العربية حرف مكون من ستة أحرف مجاثبة .

خامساً : الاختصاص للحرف هو الذي يوجه عمله من النصب إلى الجر إلى الجزم ، فإن عدم هذا الاختصاص حرم مزية العمل .

سادساً : خلاف الكوفيين والبصريين في تسمية الحروف العاملة لا يسرى على العمل فالعمل واحد عندهما مثل حروف الجر وحروف الخفض ونحوهما .

سابعاً : الفكر النحوي هو الذي أثرى معاني الحروف ، وابتدع لها أسماء من طبيعة عملها ، ولكن السماع هو الذي يحدد وظيفة الحروف فهو العدة .

ثامناً : اهتمام النحويين ببيان معاني هذه الحروف . وعملها من خلال الأساليب

يدفع شبهة من يقول : إن النحوي العربي لفظي ، لا يهتم بالمعاني ولا يعقل بها فدراسات النحاة لدلالة كل حرف على سبيل الحقيقة كما يرى الكوفيون أو المجاز كما ذهب إلى ذلك البصريون أقوى شاهد في ذلك .

ثبت المراجع والمصادر

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الحديث الشريف ه البخارى . مسلم ، الترمذى ، ابن ماجه ، أبى داود ،
- ٣ - الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى . ط دار المعرفة ، بيروت .
- ٤ - الأزهريه فى علم الحروف للمروى ت الملوحي ط مجمع دمشق ١٤٠١ هـ
- ٥ - الاستثناء فى أحكام الاستثناء للقراقى .
- ٦ - الأشباه والنظائر للسيوطى ط هـ عبد الرزاق . الكليات الأزهريه ٧٥ م
- ٧ - الاشتقاق لابن وريد ت عبد السلام هارون ط الخانجي ١٣٧٨ هـ
- ٨ - الأصول فى النحو لابن السراج ت عبد الحسين الفياضى ط بيروت ١٤٠٥ هـ
- ٩ - الأمالى . لأبى على القسالى ط الأميرية ١٣٢٤ هـ
- ١٠ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط دار المعرفة ، بيروت بدون تاريخ
- ١١ - إملأ مامن به الرحمن للعكبرى ط بيروت الأولى ١٩٧٩ م دار الكتب
- ١٢ - الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى لمحمد محى الدين ط السعادة ٦١ م
- ١٣ - أوضح المسالك بتعليق محمد عبد العزيز النجار ط الفجالة الجديدة .
- ١٤ - الايضاح فى علل النحو للزجاجى ت . د مازن المبارك ط دار النفائس ٤
- ١٥ - البحر المحيط لأبى حيان الأدامى ط دار الفكر ١٤٠٣ هـ الثانية
- ١٦ - البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الانبارى ط الهيئة ١٤٠٠ هـ
- ١٧ - بيان مشكل القرآن ت السيد صقر ط دار التراث ١٣٩٣ هـ الثانية
- ١٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت بركات ط وزارة الثقافة م
- ١٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى الدرادى ت د . قباوه وقامل ط بيروت ٨٣ م
- ٢٠ - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لمحمد الإربلى ط الشبائل بدون تاريخ
- ٢١ - حاشية الصبان على الاشباه والظواهر ط الحلبي القاهرة بدون تاريخ
- ٢٢ - حروف المعانى للرماني ت د . شلبي ط دار نهضة مصر ١٩٧٣ م

- ٢٣ - حروف المعاني للزجاجي .
- ٢٤ - الخاسة البصرية لعلي بن الفرج البصري د . طدل جمال المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٨ هـ
- ٢٥ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ت هارون م ١٩٧٩ م
- ٢٦ - الخصائص لأبي الفتح بن جني ت الجار ط دار السكتب ١٣٩٧ هـ
- ٢٧ - دراسات في النحو للشيخ عبد السميع شبانه ط المحمدية القاهرة ١٩٦٣ م
- ٢٨ - دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عظيمه ط السعادة ١٩٧٢ م ط ١
- ٢٩ - دبرة القواص للحريري ت أبو الفضل ط نهضة مصر ١٩٧٥ م
- ٣٠ - ديوان : اصرى القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف ١٩٨٤ م ط ٤
- ٣١ - ديوان : جرير بشرح محمد حبيب ت د . نعمان ط دار المعارف ١٩٧٠ م
- ٣٢ - د جميل بثينة ط دار صادر - بيروت جمع بطرس البستاني
- ٣٣ - د زهير بن أبي سلمى ط دار السكتب المصرية ١٣٦٣ هـ
- ٣٤ - د عبيد بن الأبرص : ت د نصار ط الحلبي ١٩٥٧ م ط أولى
- ٣٥ - د عنزة بن شداد ط بيروت ١٣٩٨ هـ جمع كرم البستاني .
- ٣٦ - د قيس - ط الحلبي بمصر ١٣٠٨ هـ جمع أبي بكر الدالي .
- ٣٧ - د النابعة الدنيا ت أحمد الخراط ط حلب ١٣٩٤ هـ
- ٣٨ - د الهذليين رواية السكرى ت شاكر وفراج ط دار العروبة
- ٣٩ - د مصف الماني في شرح حروف المباني الما ت الخراط ط حلب ١٣٩٤ هـ
- ٤٠ - السبعة لابن مجاهد ت شوقي ضيف ط دار المعارف ١٩٨٠ م الثانية
- ٤١ - سر صناعة الإعراب لابن جني ت السقا وآخرين ط الحلبي ١٣٧٤ هـ
- ٤٢ - شرح ابن عقيل ت محي الدين ط السعادة المصرية ١٩٥٠ م أولى
- ٤٣ - د الأشموني ت د د ط النهضة والسعادة ١٣٧٥ هـ
- ٤٤ - د درة القواص للشهاب الحقاقي ط الاستانة ١٣٠٠ هـ

- ٤٥ - شرح شذور الذهب لابن هشام ت محمد الدين ط السعادة ١٩٥١ م
- ٤٦ - د كتاب سيديويه للسيرافي الجزء الاول ط الهيئة ٧٧ م
- ٤٧ - شواهد المغنى له د الله الصاوى ط الحلبي الاولى ١٣٧٧ هـ
- ٤٨ - الصاحبي لابن فارس ت السيد صقر ط الحلبي ٧٧ م
- ٤٩ - الكافي بشرح رضى الدين ط بيروت بدون تاريخ
- ٥٠ - الكامل للبريد الطبعه الاولى ط الخيرية ١٣٠٨ هـ
- ٥١ - الكتاب لسيدويه ت عبد السلام هارون ط الهيئة ٧٧ م
- ٥٢ - الكشف للزحشري ط بيروت دار المعرفة بدون تاريخ
- ٥٣ - لسان العرب لابن منظور الاقربى ب عبد الله الكبير وآخرين ٧١ م
- ٥٤ - مجالس ثعلب ت هارون ط دار المعارف ١٤٠٠ هـ
- ٥٥ - المختص لابن جنى ت البجدي وشلي ط المجلس الاعلى ١٣٨٩ هـ مصر
- ٥٦ - المزهو للسبوطى ت جاد المولى وآخرين ط دار التراث بالقاهرة / ٣
- ٥٧ - المسائل العسكرية للفارسي ت د . محمد الشاطر ط المدني ١٤٠٣ هـ
- ٥٨ - المصباح المثير لمحمد بن على المقرئ بالقاهرة ١٩٢٢ م الاميرية
- ٥٩ - معجم شواهد العربية تأليف د . هارون ١٩٧٣ م الطبعه الاولى
- ٦٠ - المغنى بحاشيته تحفة الغريب لابن بكر الدماغي ط الهيئة بمصر
- ٦١ - المغنى د الأمير ط الحلبي ٣٢٨ هـ الاولى
- ٦٢ - المفصل بشرح ابن يعلى ط عالم الكتب بيروت
- ٦٣ - المختضب للبريد ت الشيخ عزيمة ط المجلس الاعلى للشئون الاسلامية
- ٦٤ - المقرب لابن عصفور ت أحمد عبد الستار والجبري ط بغداد ١٣٩١ هـ
- ٦٥ - الممتع فى التصريف لابن عصفور د . قباوة ط بيروت ١٣٩٩ هـ
- ٦٦ - المنصف لابن جنى ت د . ابراهيم مصطفى وهب الله أمين ط الحلبي أولى
- ٦٧ - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشعنى ط النهضة بمصر .

- ٦٨ - الموطأ للإمام مالك ت عبد الوهاب عبد اللطيف ط العلمية الثانية
٦٩ - نتائج الفكر في النحو للسبيل د . محمد ابراهيم البنا ط دار الاعتصام .
٧٠ - النحو الوافي للاستاذ عباس حسن ط دار المعارف الطبعة الخامسة ٨٠ م
٧١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ت د . محمد محسن ط م القاهرة
٧٢ - النهر الماد لابن حبان الفراء ط دار الفكر ١٤٠٣ هـ الثانية .
٧٣ - النوادر لابن زيد الانصارى ت محمد عبدالقادر ط دار الشروق ١٤٠٤ هـ
٧٤ - همع الهوامع للسيوطى ط بيروت بدون تاريخ .

الرسائل :

- ١ - التذيل والتكميل الجزء الرابع رسالة دكتوراه بكلمة اللغة العربية القاهرة
٢ - التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمرى ت د . فحي أحمد ط دار
الفكر بدمشق ١٠٤٢ هـ
٣ - الرمانى وشرحه للكتاب د . مازن المبارك ط دار الكتاب اللبنانى بيروت
٤ - الحروف العاملة فى القرآن الكريم بين النحو بين والبلاغيين هادى عطيه
مطر الطبعة الاولى ١٤٠٩ هـ عالم الكتب والنهضة العربية بيروت .

الدوريات :

مجلات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - أعداد مايو ٧٦ ، ١٩٧٧ م وعدد
نوفمبر ١٩٧٧ م

تم هذا الكتاب بحمد الله وتوفيقه

رقم الايداع ٥٩٢٤ / ١٩٨٩ م

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٤ - ٣	منهج الكتاب
١٠ - ٥	تمهيد
الباب الأول : الحروف الأحادية ص ١١	
٣٣ - ١١	١ - الباء : أصلية، زائدة
٣٥ - ٣٤	٢ - التاء :
٣٨ - ٣٥	٣ - الغاء :
٥٣ - ٣٨	٤ - الكاف : أصلية وزائدة
٧٢ - ٥٣	٥ - اللام :
٧٧ - ٧٢	٦ - الواو :
الباب الثاني : الحروف الثنائية ص ٧٨	
٩٥ - ٧٨	١ - إن
١٠٧ - ٩٥	٢ - أن
١١٣ - ١٠٨	٣ - عن
١١٨ - ١١٣	٤ - في
١٢٤ - ١١٨	٥ - كي
١٣١ - ١٢٥	٦ - لم
١٤٠ - ١٣١	٧ - لن
١٦٧ - ١٤٠	٨ - لا
١٧٣ - ١٦٧	٩ - ما
١٧٧ - ١٧٤	١٠ - مذ
١٨٨ - ١٧٨	١١ - من

الموضوع	الصفحة
١٢ - من : للضمومة اللام ،	١٨٩ - ١٩٠
١٣ - يا	١٩١ - ١٩٤
الباب الثالث : الحروف الثلاثية ص ١٩٥	
١ - إذن	١٩٥ - ٢٠٥
٢ - إلى	٢٠٦ - ٢١٠
٣ - إن	٢١٠ - ٢٢١
٤ - إن : بفتح الهمزة	٢٢١ - ٢٢٦
٥ ، ٦ - أبا - هيا	٢٢٦ - ٢٢٧
٧ - يله	٢٢٧ - ٢٢٩
٨ - خلا	٢٢٩ - ٢٣١
٩ - رب	٢٣٢ - ٢٤٦
١٠ - عدا	٢٤٦ - ٢٤٧
١١ - عسى	٢٤٧ - ٢٥٥
١٢ - على	٢٥٦ - ٢٦١
١٣ - كا	٢٦١ - ٢٦٣
١٤ - لات	٢٦٣ - ٢٧٠
١٥ - ليت	٢٧٠ - ٢٥٧
١٦ - ليس	٢٧٦ - ٢٨١
١٧ - منذ	٢٨١ - ٢٨٣
١٨ - متى	٢٨٣
الباب الرابع : الحروف الرباعية ص ٢٨٤	
١ - إذ ما	٢٨٤ - ٢٨٧

الموضوع	الصفحة
٢ - أين	٢٨٧ - ٢٩٠
٣ - حتى	٢٩٠ - ٢٩٨
٤ - حاشا	٢٩٩ - ٣٠٥
٥ - كأن	٣٠٥ - ٣١٤
٦ - لكن	٣١٤ - ٣١٥
٧ - لعل	٣١٥ - ٣١٩
٨ - لما	٣٢٠ - ٣٢٢
٩ - مهما	٣٢٣ - ٣٢٧

الباب الخامس : الحروف الخاسية ص ٣٢٨

١ - لكن	٣٢٨ - ٣٢٣
* نتائج البحث	
* ثبت المصادر والمراجع	
* محتويات الكتاب	
* التصويبات	



والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين عليه
وعلى آله وأصحابه أجمعين .

المنصورة في { ٢ من شوال ١٤٠٩ هـ
٧ من مايو ١٩٨٩ م }

رجاء واعتذار
هذه أخطاء مطبعية أرجو من القارئ الكريم أن يتفضل
مشكوراً بتصويبها :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٥	أن هيا	أن ، أيا ، وهيا
٤	٩	مهدما	مهدما
٦	٣	أربعة	ثمانية
٩	١٦	ابن منى	ابن جنى
١٥	٢٠	توضع رقم ٩ مكان عشرة في الحاشية	
١٧	٨	العقل	الفعل
٢٢	١٧	الايتهال	الارتحال
٢٣	١٧	الفرقان ٥٦	٥٩
٤٤		لولا	ولا
٧٣	١١	بالقسم	بالقسم به
٨٦	٤	عالك	عليك
٨٦	٧	حتى	يجيء
٩٤	١٥	حذف	عدم حذف
٩٧	١٤	يذاكرون	يذاكرون
٩٧	١٥	لك	لسكن
٩٨	١٠	فتفضل	فتذكر
١١١	١	أو اللام تنقل إلى نهاية الآية	
١١٣	٩	تكملة آية ٣ من الروم . في بضع سنين	
١١٦	١٤	الفاء	في
١١٧	١	يركب	وهو
١٢٠	٥	غير	من
١٢٩	٦	لم	لما

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣٠	١٣	غالب لازم	غالب لازم
١٣٥	١٣	من	محمد
١٤١	١	الناصبة	الناهيمة
١٥٢	٤	يجد لمواقبه	يجد عواقبه
١٥٦	٢	بأقيهم	بأتيهم
١٦١	٣	مخلفي	مخلص
١٦٤	١١	صيفها	ضعفها
١٦٦	٧	والبقرة	التيصرة
١٦٨	٢	الفعل	الفرع
١٦٩	٦	ينصوب	ينصب
١٧٤	٥	يجرون رفع	يجرون بها والجمود يرفع
١٧٩	١١٤	فأطاعوا	فأطالوا
١٨١	١١	يمرض	يعض
١٨٦	٤	بنائهم	بنائهم
١٩٣	١٥	خبرا	ضميرا
٢١٢	٨	استلهم	استدلهم
٢١٩	٨	اللازم	اللامزم
٢٢٢	١٨	المضاف	المضاف إليه
٢٢٧	٦	أم سالم	أم أم سالم
٢٣٦	١٠	فقال، لمصمة	ثم قال : عصمة
٢٤٨	١٣	الناهيمة	الناقصمة
٢٥٧	١٠	يجردها	يجرورها
٢٦٩	٤	يفيد	فيه
٢٧٩	١٨	الحديث	لم أعتز عليه في كتب الحديث
٢٩٠	١٣	عن	عن ذلك
٢٩٨	٨	الجر	الجمود

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٥	١١	رقم ٦ عند الأمور الممكنة	
٣١٥	١٢	رقم ٧ عند سيديويه	
٣١٥	١٣	رقم ٨ عند ابن يعيش	
٣١٦	١	يلغى رقم ١ فى الحاشية	
٣١٦	١	رقم ٢ يكون رقم ١	
٣١٦	١	رقم ٣ يكون رقم ٢ (الشورى ١١)	
٣٢٧	١١	للرضى للرضى رأى	



مكتبة ومطبعة الرضا بطنافا
شارع الجمهورية

٣٢٦٥٦٢ النسخة

رقم الايداع ٥٩٢٤ / ١٩٨٩ م